مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقرير المعرفة العربي للعام 2014

الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة

تقرير المعرفة العربي للعام 2014
الشباب وتوطين المعرفة
دولة الإمارات العربية المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

أعد هذا التقرير بدعم ورعاية مشتركة من
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي- الإمارات العربية المتحدة.
على ورق خالٍ من الكلورين وباستعمال حبر ذي أساس نباتي مصنّع باتباع تقنيات غير ضارة للبيئة.

تصميم الغلاف: أحمد محمد الخليفي
التصميم الداخلي والاخراج الفني: برولانس، بيروت – دبي

طبع في دبي، الإمارات العربية المتحدة

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالتقرير منشور مستقل، صادر بتكليف وبرعاية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم؛ وهو ثمرة جهد تعاوني مستقل بذله فريق من الاستشاريين والخبراء البارزين وفريق تقرير المعرفة العربي المكلف.

تقديم

رئيس مجلس الإدارة
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

طريق العالم العربي إلى مجتمع المعرفة

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم، والنهوض بها، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر تقدم وازدهار وتنمية المجتمع والباعث على الحراك الفكري والاجتماعي. ويطلق على العصر الحاضر (عصر المعرفة)، وإذا كان لكل عصر ثروته، فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر. إن مجتمع المعرفة هو مجتمع الثورة الرقمية بامتياز، والتي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالم الخارجي، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياساً لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم، وضاعفت من سرعة التطور والتقدم الصناعي. ويلعب التراكم المعرفي دوراً رئيساً في ديمومة النمو الاقتصادي.

وبإسقاط حالة الحراك المعرفي العالمي على واقعنا العربي نجد الفجوة كبيرة إذا مانظرنا إلى مستوى التعليم والمناهج، وحجم الاستثمارات في التعليم والبحث العلمي، إلى جانب كم براءات الاختراعات، وحجم المشاركة المجتمعية، إضافة إلى انخراط الشباب في نشر ونقل المعرفة، والتحول من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، وهي الأمور التي تشكل مجتمعة منظومة متكاملة لبناء مجتمعات قائمة على المعرفة.

ومن هذا المنظور نجد أنه من الضروري تمكين الشباب عبر مراجعة برامج التعليم المدرسي والتكوين الجامعي وترقية البحث بالتأطير الجيد للمدارس والجامعات والعناية بالباحثين في المراكز المتخصصة، والانطلاق من رؤية شاملة قوامها جملة من العوامل: كحرية التفكير والتشجيع على الإبداع في العلوم والفنون، وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين، وتعزيز وسائل نشر ونقل المعرفة مثل الترجمة إلى اللغة العربية، والتجارب، والبحوث المنهجية، وتبادل الخبرات مع الآخرين، والتعليم المستمر، والقراءة، والاطلاع على السجلات والوثائق، وحضور الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وغير ذلك من القنوات الأخرى.

ويأتي تقرير المعرفة العربي كمؤشر يرصد حال المعرفة في الدول العربية، ليقدم تشخيصاً ووصفاً نوعياً ودقيقاً لمساعدة المسؤولين على تقييم الأداء وتطوير الخطط التنموية لبناء مجتمعات معرفية قادرة على مواجهة التحديات، وذلك للمساهمة في تنمية شاملة ومستدامة. ويركز التقرير الثالث على أهمية إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة من ناحية تعريفها وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الأولويات التي يجب التركيز على نقلها. ويحدد عناصر توطين المعرفة في عنصرين أساسيين متكاملين أولهما إنتاج المعرفة وثانيهما توظيف المعرفة في التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

ولاشك أن دولة الإمارات العربية المتحدة، قد قطعت شوطا كبيرا نحو تطوير مسارات نقل ونشر وتوطين المعرفة، وذلك خلال كم من المبادرات والبرامج والمشاريع التي ساهمت في تجاوز التحديات والمساعدة في بناء مجتمع وبيئة معرفية تضمن استدامة التطور والرخاء.

وفي محاولة لدراسة فرص وتحديات واستراتيجيات الإدماج الناجع للشباب الإماراتي في نقل وتوطين المعرفة على الصعيد

الوطني، تأتي النسخة الإماراتية من تقرير المعرفة لتناقش عناصر زيادة تمكين وتفعيل الشباب الإماراتي ومشاركتهم في توظيف المعرفة في التنمية الإنسانية المستدامة.

بين يديكم تقرير المعرفة العربي الثالث "الشباب وتوطين المعرفة"، والذي يتضمن تقريراً خاصاً عن حال المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. نأمل أن يقدم التقريران صورة واضحة وشاملة عن واقعنا المعرفي المحلي والإقليمي، وأن يرصدا مَواطن القوة وسبل استثمارها ويحددا المناطق التي تحتاج إلى تطوير وتحسين، وأن يكونا بمثابة خارطة طريق لصناع القرار توفر لهم تصورات مبدئية حول سبل ووسائل وطرق نشر ونقل وتوطين المعرفة في عالمنا العربي.

الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

تمهيد

المدير الإقليمي

المكتب الإقليمي للدول العربية،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ضمن الشراكة الاستراتيجية والرؤية المشتركة التي تجمع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم مع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم إقامة مجتمعات المعرفة لأجل التنمية، وضمن إطار تقرير المعرفة العربي الثالث للعام 2014، يأتي اصدار هذا التقرير الخاص حول الشباب وتوطين المعرفة في دولة الامارات العربية المتحدة.

ويقدم هذا التقرير نظرة شاملة عن وضع الشباب الاماراتي وقدراته وفاعليته المعرفية والبيئات التمكينية المتاحة له. وشانه شأن تقارير المعرفة الأخرى، فإن هذا التقرير يتميز بدراسات ومسوحات أنجزت على عينات ممثلة للشباب الإماراتي في المرحلة النهائية في جميع الجامعات الحكومية في الدولة. كما يتميز التقرير بتقديم أراء الشباب وذوي العلاقة حول موضوع الشباب وتوطين المعرفة والتي تم استقراؤها من خلال سلسلة من اللقاءات الميدانية وورش العمل التي تمت في سياق الاعداد لهذا التقرير، ليصبح التقرير سواء في جدلياته أو مخرجاته وتوصياته، منبرا فريدا للشباب الإماراتي ولذوي العلاقة طُرحت فيه الآراء وأُقترحت فيه الحلول إضافة إلى تسليط الضوء على العديد من الجوانب التي تستدعي الانتباه سواء كان ذلك في تلافي العثرات والفجوات أو في التعظيم على الإنجازات.

لقد حققت الامارات العربية المتحدة العديد من الإنجازات التنموية المرموقة وفي زمن قياسي. ومنذ البداية، كان بناء الانسان الاماراتي وتمكينية من الأهداف المعتمدة والتي اقترنت بإرادة سياسية لتحقيق ذلك مدعومة بالإرادة المجتمعية الصادقة والوعي بأهمية اللحاق بركب الدول المتقدمة. ولعل السعي الدؤوب لإقامة مجتمع واقتصاد المعرفة في الامارات يمثل أحد أهم تجليات هذه التوجهات والسياسات. وكما يؤكد التقرير، فإن الاستراتيجيات والآليات المقترحة في هذا التقرير ليست قابلة للتطبيق فقط، بل أن الامارات تملك معظم، إن لم نقل كافة، شروط نجاحها. فالدولة تتمتع ببنية تحتية ومعلوماتية متطورة، واقتصاد قوي، وإدراك واضح لأهمية بناء المجتمع المعرفي ولضرورة الإشراك الفاعل للشباب في هذه العملية التنموية المركزية.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من شارك في هذا المجهود الكبير من خبراء وباحثين ولا سيما الكتاب والمحررين، وفريق العمل في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. والشكر موصول للشباب الاماراتي ولكل من ساهم في البحوث الميدانية وورش العمل التي شكلت مخرجاتها أهم مواد هذا التقرير.

ولا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن جُل الاحترام والتقدير والشكر إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على رعايته ودعمه المتواصل لمبادرات إقامة مجتمع المعرفة ليس فقط في الإمارات لا بل في المنطقة العربية والعالم ككل. وأجدد الفخر بشراكتنا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وحرصنا على تنمية هذه الشراكة واستمراريتها في تحقيق رؤانا المشتركة في إقامة مجتمعات المعرفة والتنمية المستدامة للإنسان في المنطقة العربية وفي كل مكان.

سيما بحوث
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركون في إعداد التقرير

فريق القراء
سليمان الجاسم، علي سعيد الكعبي، كلثم الماجد، منى جمعة البحر.

الفريق المركزي
آمنة خليفة آل علي (كاتب رئيسي)، علي ابراهيم (باحث).
الأعضاء: ادريس بنسعيد، حسن البيلاوي ، خالد الوزني، عبد الوهاب بن حفيظ، نجوى الفزاع غريس.

مدير ومنسق التقرير
غيث حمدي فريز (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

الأوراق الخلفية
عبد الحميد رضوان، عبد الرحيم العطري، عبد الرحيم المصلوحي، كمال عبد اللطيف، كمال نجيب، هاني إبراهيم عطا.

تصميم الاستبيان/ الأدوات والتحليل الإحصائي
- نجوى الفزاع غريس (تصميم الاستبيان ومراجعة التحليل)
- هاني تركي (التحليل الاحصائي)
- كلية التجارة – جامعة الإسكندرية (إدخال البيانات)

منفذو المسوحات الميدانية
فريق التقرير ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
بالتعاون مع:
- جامعة الإمارات
- كليات التقنية العليا
- جامعة زايد

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
جمال بن حويرب (العضو المنتدب)، فيصل بوجسيم (المدير التنفيذي)، سيف المنصوري (مستشار الشؤون المؤسسية – مكتب العضو المنتدب)، حسين الشامسي، لينا العناني، ويسلي هاري.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
سيما بحوث (مساعد الأمين العام للأمم المتحدة/المدير الإقليمي-المكتب الإقليمي للدول العربية)، عادل عبد اللطيف (مدير البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية)، غيث حمدي فريز (مدير ومنسق التقرير)، تالا خانجي، ديما الخطيب، سارة بيطار، ستيفاني البستاني، سيف بيدرسون، طارق خيرالله، ماري جريديني، مريم عيتاني، هاني تركي، يعقوب بريش،
العمليات الإدارية: وحدة دعم المشاريع الإقليمية.

تحرير النص
النص العربي: فايز الصياغ.
النص الانجليزي: كرستينا كرّان.

الترجمة إلى الانجليزية
جهشان ومروة للترجمة. بيروت-لبنان

تصميم الغلاف:
أحمد محمد الخليفي.

جدول المحتويات

الفصل التمهيدي

تقديم 3
استكمال المسيرة نحو إقامة مجتمع المعرفة في الإمارات العربية المتحدة 4
مفاهيم توطين المعرفة والاندماج الفاعل للشباب 5
النموذج المفاهيمي للشباب وتوطين المعرفة 6
توطين المعرفة كمدخل للتنمية المستدامة 6
العلاقة العضوية بين التنمية والمعرفة 8
المشاركة الفاعلة للشباب كمتطلب أساس لتوطين المعرفة 9
الشباب بين الجانبين البيولوجي والمجتمعي 10
المنهجية العامة 11
بنية التقرير 12

الفصل الثاني: الوضع المعرفي وتحديات توطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

تقديم 17
الوضع المعرفي في الإمارات وفقاً لمؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة 18
الوضع المعرفي ضمن مؤشر التنمية الإنسانية 21
الموقع على مؤشر الابتكار العالمي 23
أولاً: مؤشر مدخلات الإبتكار 25
ثانياً: مؤشر مخرجات الإبتكار 25
الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية 26
الموقع على مؤشرات التنافسية العربية 27
الموقع من مؤشر السعادة 29
تحديات نقل وتوطين المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة 30
التحدي التعليمي 30
– واقع وتحديات التعليم الجامعي 32
تحدي تحفيز الشباب 33
تحدي الموارد البشرية 33
التحدي الاقتصادي 36

الفصل الثالث: البيئات التمكينية ونقل وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

تقديم 41
البيئة التعليمية 41
التعليم العالي في الإمارات 41
– البعثات الخارجية للطلاب 44
– الجامعات الدولية في الإمارات 45
مبادرات التعليم الإلكتروني/الذكي 47
بيئة البحث العلمي والتطوير 48
البيئة الاقتصادية 50
التجارة الإلكترونية 52

البيئة الاجتماعية 53
الأبعاد الاجتماعية للتطور 53
تحديات اللغة والمواطنة 54
البيئة السياسية 55
البيئة الديموغرافية 56
البيئة الإعلامية: الإعلام والقيم السائدة بين الشباب 58
البيئة الثقافية 59
البيئة التكنولوجية 60
دعم البنية التشريعية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا 60
بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات 60
الحكومة الإلكترونية 63
مبادرات تمكين الشباب 64
خلاصة 64

الفصل الرابع: نتائج المسوح الميدانية
تقديم 71
الدراسة والمسوح الميدانية 71
وصف العيّنة الممثلة 72
عرض النتائج: رأس المال المعرفي 74
النتائج الإجمالية للمهارات المعرفية 74
النتائج التفصيلية 75
– مهارة حل المشكلات 75
– مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية 75
– مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها 76
– مهارة استخدام التكنولوجيا 77
– مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية) 77
– تحليل الفروق بين المهارات المعرفية 78
القيم 79
فاعليات الشباب 80
المواطنة والإنتماء 81
الانفتاح والتواصل العالمي 82
تحليل النتائج في ضوء متغير النوع 83
آراء الشباب حول مسألة نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية الضرورية 83
البيئات التمكينية في الإمارات 85
نتائج المقابلات المركزة مع الشباب 89
تأييد لمفهوم نقل وتوطين المعرفة والانفتاح 89
وعي بأهمية مشاركة الشباب وتأهيلهم لبناء مجتمع المعرفة يتنازعه الطموح والمحددات 91
تطوير المهارات: ضرورة معرفية مهمة 92
نقد للخطط التعليمية المتتالية 93
وللإعلام دور مهم 93
ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص 94

نتائج ورشة عمل الإمارات مع الخبراء 94
تصورات واضحة لموضوع نقل وتوطين وتوظيف المعرفة 95
أهم الكفايات والمكونات المطلوبة 95
التخوف من التبعات السلبية المحتملة للانفتاح ونقل وتوطين المعارف 97
التخوف من التبعات الثقافية 97
الاختلاف حول طبيعة المعرفة المطلوبة 98
اللغة العربية: وعاء الثقافة والمعرفة 99
عتب على المؤسسة التعليمية 99
دعوة إلى تنظيم أفضل للمؤسسات ذات العلاقة 100
أسواق العمل والإبداع ونقل المعرفة 100
البحث العلمي وريادة الأعمال: بين الرؤية والإرادة السياسية الداعمة والتردد في التطبيق 101
مؤسسات رعاية الشباب 102
بيئات تمكينية محفزة... ولكن 102
بيئات تمكين البحث العلمي 102
ضعف دور المجتمع المدني 103
استثمار البيئة المحفزة القائمة في الإمارات 103
الخلاصة 104

الفصل الخامس: استراتيجيات تحفيز شباب الإمارات للمشاركة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة
تقديم 113
نتائج ميدانية هامة 114
مواجهة التحديات 115
مواجهة التحدي التعليمي 115
– توجيه النظام التعليمي نحو اقتصاد المعرفة التنافسية 116
مواجهة تحدي البحث والتطوير 118
مواجهه تحدي الموارد البشرية 119
مواجهة تحدي الهيكلية الاقتصادية 120
مواجهة تحدي حافزية الشباب للاندماج في عمليات نقل وتوطين المعرفة 121
التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة 122
وختاما... 126

المراجع والأوراق المرجعية 131

الملحق الإحصائي 139
الجدول م1: توزيع السكان في الإمارات وفقاً للفئة العمرية (تقديرات منتصف عام 2010) 141
الجدول م2: توزيع السكان المواطنين حسب الإمارة وفقاً لتقديرات السكان في منتصف العام (2010) 142
الجدول م3: مؤشرات سوق العمل والبطالة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي (2012) 142
الجدول م4: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة وأكثر) حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للقطاع (2009) 143

الجدول م5: مؤشر اقتصاد المعرفة (الإمارات ودول مقارنة) 144
الجدول م6: مؤشرات التعليم الابتدائي للإمارات والمنطقة العربية (2012) 145
الجدول م7: الالتحاق في التعليم المهني في الإمارات والمنطقة العربية والعالم (2012) 145
الجدول م8: عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي والجامعي (الخاص والحكومي) حسب التخصص والجنسية والجنس خلال الأعوام الجامعية (2013/2012) 146
الجدول م9: عدد الطلبة الخريجين من التعليم الجامعي (الخاص والحكومي) حسب التخصص والجنسية والجنس خلال الأعوام الجامعية (2012/2011-2011/2010) 147
الجدول م10: عدد الطلبة المبتعثين بالتعليم العالي والجامعي حسب التخصص والدرجة العلمية والجنس 2013/2012 148
الجدول م11: مؤشرات التقانة في الإمارات وبعض الدول العربية 149
الجدول م12: مؤشر الجاهزية الشبكية في الإمارات وبعض الدول العربية 149
الجدول م13: دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2011 و2012) 150
الجدول م14: الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة في الإمارات وبعض الدول العربية (2012) 150
الجدول م15: مؤشر الابتكار العالمي (2014) 151
الجدول م16: ترتيب مؤشر الابتكار العالمي لعامي (2013 و2014) 152
الجدول م17: مؤشرات التنافسية العالمية 152
الجدول م18: مؤشرات التنافسية العربية في لإمارات وبعض الدول العربية (2012) 153
الجدول م19: مؤشر مدركات الفساد لدولة الإمارات 154
الجدول م20: مؤشر السعادة للدول العربية وبعض دول المقارنة (2010-2012) 155

قائمة الأطر

الإطار 1.1: التنمية والتحول نحو اقتصاد المعرفة 8
الإطار 2.1: الشباب: الشريحة الأهم في عمليات نشر وإنتاج المعرفة 10
الإطار 3.1: الشباب والقدرة على العمل 11
الإطار 1.2: الاتجاهات المعرفية لدى الشباب في الإمارات 34
الإطار 1.3: نظرية روجرز في نقل المعرفة والإبداع 47
الإطار 2.3: الهيئة الوطنية للبحث العلمي 49
الإطار 3.3: أهمية البحث العلمي 49
الإطار 4.3: رؤية الإمارات 2021 51
الإطار 5.3: الإمارات بوابة التجارة الإلكترونية 52
الإطار 6.3: هيئة تنمية المجتمع: مثال على مؤسسات العمل الاجتماعي 55
الإطار 7.3: نماذج المؤسسات الإعلامية الرائدة في الإمارات 59
الإطار 8.3: متحف دبي للفن الحديث: معلم ثقافي مهم 59
الإطار 9.3: استراتيجية وزارة الثقافة 60
الإطار 10.3: صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 61
الإطار 11.3: الحكومة الإلكترونية في الامارات 63

الإطار 12.3: مبادرات تطوير قطاع المعلومات والاتصالات 64
الإطار 13.3: مؤسسات رائدة في تمكين الشباب 65
الإطار 14.3: قطاعات ومؤسسات نقل وتوطين المعرفة في دولة الإمارات 65
الإطار 1.4: استخدام الإنترنت بين الشباب في الإمارات 82
الإطار 2.4: مقترحات وزارية لتنشئة جيل من المواطنين الصالحين الواثقين في قدراتهم والقادرين على العمل في عالم المستقبل 94
الإطار 1.5: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 119

قائمة الأشكال

الشكل 1.1: النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة وتمكين الشباب 7
الشكل 1.2: مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية (2000 – 2012) 19
الشكل 2.2: مؤشر التعليم والموارد البشرية للدول العربية (2000-2012) 19
الشكل 3.2: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية (2000-2012) 20
الشكل 4.2: مؤشر نظام الإبداع للدول العربية (2000-2012) 20
الشكل 5.2: مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي للدول العربية (2000-2012) 21
الشكل 6.2: إطار مؤشرات الابتكار العالمي 24
الشكل 7.2: مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012-2014) 24
الشكل 8.2: المؤشر الفرعي: مدخلات الابتكار (2014) 25
الشكل 9.2: المؤشر الفرعي: مخرجات الابتكار (2014) 26
الشكل 10.2: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية 27
الشكل 11.2: مؤشرات التنافسية للدول العربية (2012) 29
الشكل 1.4: الدراسات الميدانية 71
الشكل 2.4: مقارنة درجات الطلاب في المهارات المعرفية الفرعية 79
الشكل 3.4: درجات الطلاب على مستوى الفاعليات 81
الشكل 4.4: اطلاع الطلاب على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم (%) 83
الشكل 5.4: إنجاز أعمال بحثية أو عروض منذ الدخول إلى الجامعة (%) 83
الشكل 6.4: مدى معرفة الطلاب بوجود شراكات واتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات أخرى(%) 84
الشكل 7.4: مدى معرفة الطلاب بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة (%) 84
الشكل 1.5: الاتجاهات التعليمية العالمية 117
الشكل 2.5: التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة: الآليات والتحديات الخاصة بالإمارات 125

قائمة الجداول

الجدول 1.2: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012 — 18
الجدول 2.2: ترتيب الدول العربية وفقا لتقرير التنمية الإنسانية للعام 2014 — 22
الجدول 3.2: مؤشرات التنمية للإمارات مقارنة مع بعض الدول العربية — 22
الجدول 4.2: نتائج الدول العربية المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA 2012 — 31
الجدول 1.3: عدد الطلاب في مرحلة التعليم العالي والجامعي في الإمارات خلال العام الجامعي 2013/2012 — 41
الجدول 2.3: عدد الطلاب بالتعليم العالي والجامعي وفقاً للتخصص العلمي والنوع للعام الجامعي 2013/2012 — 43
الجدول 3.3: توزيع الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الإماراتيين في التخصصات العلمية للعام الدراسي 2013/2012 — 43
الجدول 4.3: توزيع عدد الطلاب الإماراتيين المبتعثين للخارج خلال العام الجامعي 2013/2012 وفقاً للمراحل التعليمية والنوع — 44
الجدول 5.3: التخصصات العلمية للطلاب المبتعثين خلال العام الجامعي 2013/2012 — 45
الجدول 6.3: مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2012-2013 — 51
الجدول 7.3: تطور نمو السكان المواطنين وغير المواطنين خلال الفترة 1975-2010 — 56
الجدول 8.3: توزيع بعض فئات السكان المواطنين في الإمارات وفقاً للفئة العمرية (تقديرات منتصف عام 2010) — 57
الجدول 9.3: توزيع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة 2010 — 57
الجدول 10.3: السكان المواطنون في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب فئات السن والجنس عام 2010 — 58
الجدول 11.3: دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات وبعض الدول الخليجية (IDI) لعام 2012 — 62
الجدول 1.4: توزيع العينة حسب الجنس — 72
الجدول 2.4: توزيع العينة حسب الجامعات الثلاث — 73
الجدول 3.4: النتيجة الإجمالية للمهارات المعرفية المجمعة — 74
الجدول 4.4: مهارة حل المشكلات — 75
الجدول 5.4: مهارة التواصل الكتابي — 75
الجدول 6.4: مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها — 76
الجدول 7.4: مهارة استخدام التكنولوجيا — 77
الجدول 8.4: مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية) — 77
الجدول 9.4: القيم — 80
الجدول 10.4: الفاعليات — 80
الجدول 11.4: المواطنة والانتماء — 81
الجدول 12.4: الانفتاح والتواصل العالمي — 82
الجدول 13.4: آراء الطلاب حول مدى فعالية بعض مكونات البيئة التمكينية الجامعية من حيث مساهمتها في تأهيل الطلاب لنقل وتوطين المعرفة (%) — 86

الجدول 14.4: آراء الطلاب حول مدى الشعور بالثقة في قدرة الهيئات التالية على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%) 87
الجدول 15.4: آراء الطلاب حول مساهمة المكونات التالية في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%) 87
الجدول 16.4: آراء الطلاب حول عمليات نقل وتوطين المعرفة (%) 88
الجدول 17.4: آراء الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة ويعتبرها البعض الآخر معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين(%) 89
الجدول 18.4: آراء الطلاب حول وضع الحريات والحقوق (%) 89

الفصل الأول:

التمهيد

تقديم

يأتي هذا التقرير حول "الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة" ضمن الإطار العام لتقرير المعرفة العربي الثالث لعام 2014 لتسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا أمام المجتمع الإماراتي، وهي مسألة إدماج الشباب وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة باعتبارها نقطة انطلاق لإقامة مجتمع المعرفة في الدولة، وبوصفها كذلك مدخلاً مهماً لآفاق أرحب للتنمية الإنسانية المستدامة. والتحدي الأكبر في إيجاد هذا المجتمع هو بناء الإنسان، أو رأس المال المعرفي، على قواعد جديدة تتماشى مع متطلبات العصر الذي نعيشه، ويتضمن ذلك تمكين الشباب، وهم الكتلة الأساسية في هذا المجتمع، من تطوير معارفهم ومهاراتهم وأطر تفكيرهم وقيمهم لنقل وتوطين وإنتاج المعرفة وتوظيفها بأنجع السبل وبما يعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع الإماراتي ككل.

تمثل المعرفة أحد أهم مرتكزات التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. من هنا، ينبغي على جميع فئات المجتمع ومكوناته الانخراط في عمليات نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها وإنتاجها، ومواجهة التحديات التي قد تعترض سبل بناء مجتمع المعرفة، سواء في التعليم أو البحث العلمي أو القطاعات الأخرى. كما أن الإدارة الفاعلة للمعرفة هي آلية تستطيع الدولة من خلالها بناء أجيال جديدة من المواطنين، يمتلكون قدرات التعامل مع ما هو سائد الآن من أنماط التعلم القائم على الإبداع والابتكار والتفكير النقدي والبحث العلمي. فالأساس في التقدم والثروة في عصر المعرفة الحالي هو العاملون في المعرفة، كما أن الأنشطة الرئيسة المنتجة للثروة ليست في توفر المواد الخام، ولا الأيدي العاملة، بل إنها تكمن في القيمة المضافة التي يقدمها هؤلاء العاملون من خلال التجديد والإبداع وتطبيق المعرفة في ميدان العمل.

يرصد هذا التقرير حول "الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة" الإمكانات والآليات التي تُمّكن الدولة وشبابها من تحقيق هدف بناء مجتمع المعرفة، والمشاركة في بناء الحضارة لا في الإمارات فحسب، بل وفي النطاقات العالمية الأوسع. كما يسعى التقرير إلى كشف سبل التعامل مع ضرورة إدماج شباب الإمارات من الفئة العمرية 19-29 سنة في سيرورة نقل المعرفة وتوطينها، وتبيّن الفرص والتحديات التي تعيق هذه العملية. وبالاستناد إلى البحوث الميدانية، سيستقصي التقرير الأوضاع الراهنة للشباب في الدولة بشكل أدق من حيث امتلاكهم للقدرات المعرفية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية التي تمكنهم من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. وسيتعرف كذلك على واقع البيئات التمكينية المتاحة وقدرتها على توسيع فرص الشباب وبناء قدراتهم لتحقيق هذا الهدف.

وتكتسب قضية دمج الشباب وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة أهمية خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. فهي واحدة من الدول الصاعدة باطراد والطامحة بثبات إلى تحقيق أعلى معدلات ممكنة من التنمية، وإلى ولوج عوالم المعرفة الإنسانية في مجالاتها الأرحب. وتشير "رؤية الإمارات 2021" بوضوح إلى إرادتها في "أن تصبح من أفضل دول العالم". ولا شك في أن هنالك العديد من العوامل التي تساعد في تحقيق هذا الطموح. فالقدرات المادية الكبيرة والإرادة السياسية والمجتمعية الحازمة، والصغر النسبي لحجم الدولة من حيث المساحة وعدد السكان تجعل هذا الأمر ممكناً، بل وقريب المنال.

ينطلق هذا التقرير من عدة حقائق وقواعد فكرية؛ أولها أن الشباب هم الوسيلة والفئة الرئيسية المعول عليها لإقامة مجتمع المعرفة، أو يجب أن يكونوا كذلك. فهم المحرك الرئيسي الذي يدفع في هذا الاتجاه، مما يستدعي إيلاءهم الرعاية الكافية والتمكين اللازم. أما القاعدة الفكرية الثانية فهي أن مجتمع المعرفة لا يبني نفسه بنفسه. فقد

تكتسب قضية دمج الشباب وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة أهمية خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. فهي واحدة من الدول الصاعدة باطراد والطامحة بثبات إلى تحقيق أعلى معدلات ممكنة من التنمية، وإلى ولوج عوالم المعرفة الإنسانية في مجالاتها الأرحب

توجد المعرفة في بلد ما، إلا أن انتشارها لا يعني بالضرورة وجود مثل هذا المجتمع فيه. وتبين القاعدة الثالثة أن إقامة مجتمع المعرفة بواسطة الشباب المُسلحين بأدوات المعرفة يجب أن يُنظر إليها بوصفها برنامجا عمليا له إجراءات يتم تنفيذها في مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة والاتصال والاقتصاد والتكنولوجيا والإعلام وغيرها من المجالات، وفي آن واحد، وفي تناسق وتكامل بينها.

وتكمن أهمية هذا التقرير لدولة الإمارات في تصديه لهذا الموضوع في غمرة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة تمس أهم أركان المجتمع العربي ورأسماله الأساسي المتمثل في الطاقات البشرية الشابة القادرة على البناء. كما أن المجتمع الإماراتي، بعد أكثر من ثلاثة وأربعين عاما على تأسيس الاتحاد، قد وصل إلى مراحل من النضج المجتمعي والاقتصادي المتجلي في الإنجازات الكبيرة، وربما في المجالات كافة. ولعل بروز الشباب، كمّا ونوعا، ككتلة أساسية في المجتمع يمثل واحدا من أهم ملامح هذه المرحلة، بما ينطوي عليه من فرص وتحديات وآمال، وبخاصة في ما يتعلق بتوسيع فرص الشباب وتفعيل مشاركاتهم في عمليات البناء والتقدم بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمع الإمارات. وقد أظهرت تقارير المعرفة العربية السابقة[1] أن الإمارات- ومع التقدم الملموس في العديد من المجالات- ما زالت تعاني من فجوة معرفية في العديد من المجالات العلمية والأدبية والتقنية. ومن المُؤمل أن يقدم هذا التقرير نموذجاً لما حققته دولة الإمارات وبما تسعى إلى تحقيقه من أجل سد هذه الفجوة. وليس من المبالغة القول: إن الشباب هم وقود مجتمع الإمارات في الحاضر والمستقبل، لأنهم هم القادرون على إحداث التقدم نحو بناء مجتمع المعرفة. وعلى الدولة والمجتمع في الإمارات الاستمرار في دعمهم، لتعزيز الاعتماد عليهم ولتمكينهم من إحداث تنمية ملموسة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والإعلام والثقافة وصولا إلى تأسيس مجتمع المعرفة. ولا بد من رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في اعتبارها أن الشباب هم قوة للانتقال إلى تنمية جديدة مستندة على محرك جديد هو المعرفة. والاندماج الناجح للشباب في نقل وتوطين المعرفة في هذا المجتمع الطموح هو الخطوة الأولى في رحلة البحث عن بناء مجتمع المعرفة في دولة الإمارات.

إن ولوج مجتمع المعرفة يقتضي توفير جملة من الشروط الضرورية، في مقدمتها تأهيل النشء وتكوينهم عن طريق تزويدهم بمهارات معرفية وحياتية جديدة تحولهم من مجرد مستهلكين للمعارف إلى فاعلين قادرين على إنتاج المعرفة وتداولها واستثمارها

استكمال المسيرة نحو إقامة مجتمع المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

يستكمل هذا التقرير خطوات التقريرين السابقين اللذين استهدفا موضوع المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي بشكل عام وفي الإمارات على وجه التحديد. فقد حدد تقرير المعرفة الأول لعام 2009، بعنوان "نحو تواصل معرفي منتج"، المفاهيم الأساسية الضرورية لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي بما في ذلك الإمارات. واستعرض التقرير شروط نقل المعرفة وتوطينها ونشر أدواتها والبيئة التمكينية الضرورية، مشددا على ضرورة تهيئة مناخ يرعى المعرفة ويوفر مستلزماتها في النواحي كافة، وبخاصة في التعليم. وأظهر التقرير الأول التقدم الكمي في التعليم مع الإشارة إلى أن ذلك التقدم لم يُواكبه تقدم نوعي يسمح بخلق تراكم رأسمال معرفي وبيئة تمكينية ملائمة تسمح بتحول المعرفة إلى عنصر فاعل في التنمية الإنسانية ويلبي متطلباتها. فالدول العربية، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، لم تتمكن بعد، من إيجاد الكتلة الحرجة المطلوبة من الشباب المؤهل الذي يمتلك القدرة على قيادة عملية إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة. وأظهرت خلاصات التقرير الدور المركزي للمعرفة في التنمية، والقيمة الاستراتيجية لمنظومة التربية والتدريب، وبصفة خاصة إلى مرتاديها، أي فئة اليافعين والشباب الفاعلين الرئيسيين في بناء المجتمع القائم على المعرفة واقتصادها المتشبع بقيمها الأساسية.

إن ولوج مجتمع المعرفة يقتضي توفير جملة من الشروط الضرورية، في مقدمتها تأهيل

النشء وتكوينهم عن طريق تزويدهم بمهارات معرفية وحياتية جديدة تحولهم من مجرد مستهلكين للمعارف إلى فاعلين قادرين على إنتاج المعرفة وتداولها واستثمارها. وذلك ما أكدته دراسة حالة الإمارات في تقرير المعرفة الثاني 2011/2010، الذي استهدف الوقوف على درجة استعداد النشء دون الثامنة عشر للولوج إلى مجتمع المعرفة. فقد رصد التقرير واقع تأهيلهم، وأوضح أن المهارات المطلوبة كانت بشكل عام أقل من المستوى المطلوب لتأهيلهم للولوج إلى مجتمع المعرفة، بينما ظهرت القيم بدرجة جيدة. وتميّزت حالة الإمارات في هذا التقرير بوجود الرغبة والإرادة في العمل من أجل إرساء دعائم مجتمع المعرفة، وتوافر متطلبات التحرك أيضاً بدرجة كبيرة، وبخاصة الإمكانات المادية والبنى التحتية. إلا أن استراتيجيات التحرك وتجسيدها في برامج ومخططات لم تكن بالدرجة نفسها من الوضوح، كما أنها لم تنعكس بالشكل المطلوب على الإنجازات وعلى تحسين المستوى المعرفي والتعليمي للنشء.

وانطلاقا من نتائج وخلاصات التقريرين السابقين، فإن هذا التقرير عن "الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة"، يركز على دور الرافعة الأساسية في بناء مجتمع المعرفة، وهم فئة الشباب. وبصورة موازية ومتكاملة مع تحليلات تقرير المعرفة العربي الثالث للعام 2014[2] حول المنطقة العربية الذي ينشر بالتزامن مع هذا التقرير، يستكمل هذا التقرير تشخيص الواقع المعرفي والقيمي لفئة الشباب ومستوى تأهيلهم ومهاراتهم لتحقيق النقلة النوعية في المجتمع الإماراتي، والمساهمة في عملية الانتقال من نقل المعرفة واستهلاكها إلى تملكها وتوطينها.

مفاهيم توطين المعرفة والاندماج الفاعل للشباب

تمشيا مع النموذج المفاهيمي المعتمد في تقرير المعرفة العربي للعام 2014، يستند المفهوم العام لعملية تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في عمليات نقل وتوطين المعرفة إلى عنصرين أساسيين: أولهما مفاهيم ومقاربات "نقل وتوطين المعرفة"، وثانيهما" تمكين وتأهيل الشباب" من المشاركة الفاعلة في عمليات هذا النقل والتوطين. أما مفهوم "توطين المعرفة" فيشتمل على ثلاثة عناصر أساسية متكاملة: أولها إنتاج المعرفة وثانيها توظيف المعرفة خدمة لمآرب التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وثالثها نشر المعرفة.

ولا تفهم كلمة التوطين بمعنى النقل فقط، لأنّ ما يجعل النقل توطيناً هو عملية إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات التي ترافقها وتصاحبها، وما يستدعيه ذلك من تأمين الشروط اللازمة لعمليات النقل ثم التوطين والإنتاج. والإشارة المقصودة هنا هي عمليات توفير البيئات التمكينية، المستوعبة للمؤسسات وأنماط التشريع الملائمة لها؛ فبدون بيئات تمكينية، يصعب إيجاد منافذ قادرة على بلوغ عتبة توطين المعرفة. كما يقتضي توطين المعرفة استنبات الوسائل التي تُمكّن أولاً من توفير أسباب التوطين المتمثلة في توفير المقومات الضرورية لبناء قواعد مجتمع المعرفة. وأبرز هذه المقومات تقنيات الاتصال والمعلومات والإنترنت. فقد أصبحت فضاءات هذه الدوائر مقدمة ضرورية لتملك مفاتيح عالم جديد وثقافة جديدة بلا حدود، أي فضاءات مجتمع المعرفة والتنمية.

كما أن نقل المعرفة هو، من غير شك، خطوة ضرورية ولازمة لتملك أوليات مجتمع المعرفة وأدواته، بخاصة تكنولوجيا الإعلام والتواصل الحديثة والمهارات الحياتية والفنية الضرورية. أما توطين المعرفة وهو الهدف الأساسي للتقرير – فهو انتقال من استهلاك المعرفة وإعادة تدويرها بالشكل الذي نقلت به من مجالاتها الأصلية إلى تملكها والاشتغال بها وعن طريقها داخل مجتمعات نوعية محددة وفي إطار منظومة اجتماعية وثقافية تسعى إلى تحقيق التقدم وتوفير شروط تنمية أصيلة قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء

لا تفهم كلمة التوطين بمعنى النقل فقط، لأنّ ما يجعل النقل توطيناً هو عملية إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات التي ترافقها وتصاحبها، وما يستدعيه ذلك من تأمين الشروط اللازمة لعمليات النقل ثم التوطين والإنتاج

الحضارة الإنسانية. وهو توطين يعتمد شباب الإمارات رافعة أساسية وهدفاً وغاية له.

وتُمكِّننا أبحاث إيمانويل كاستلز،[3] التي أوضح فيها الملامح الكبرى لعصر الشبكات، من معرفة الدور الذي يمكن أن تمارسه تقنيات المعلومات في إنجاز التحولات الاجتماعية الكبرى. فقد أبرز كاستلز دور الذات الفاعلة في المجتمع الشبكي، حيث يجتهد العاملون، أفراداً وجماعات، وضمن شبكات تقوم بإنتاج وتداول ما أسماه "القوة والتجربة"، بالتحرك في عوالم افتراضية متجاوزة لحدود المكان والزمان، ومتجاوزة في الآن نفسه مختلف البنى والشرائح الطبقية والاجتماعية.

النموذج المفاهيمي للشباب وتوطين المعرفة

يرى التقرير الحالي أن قضية الشباب لا تنفصل عن قضية التنمية، بل تكمن في القلب منها. فالشباب هم حاملو المعرفة، وهم صانعو التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر التنمية الفرص لتأمين حريتهم وجاهزيتهم لتحقيق تنمية مستدامة، وتمكنهم من الولوج إلى مجتمع أرحب للمعرفة

إن النموذج المفاهيمي المعتمد في هذا التقرير لحالة الإمارات يستند على الترابط بين قاعدتين أساسيتين لنقل وتوطين المعرفة: [4]

- أولاً "تأمين رأس المال المعرفي" المتمثل في الطاقات الشبابية القادرة على القيام بعمليات النقل والتوطين المعرفي،

- ثانياً "توفير البيئات التمكينية" المطلوبة بما في ذلك التشريعات والمؤسسات الداعمة والحريات بمفهومها الأوسع. وبذلك يتم تأمين أهم الأدوات المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة بما فيها الأدوات المؤسسية والتشريعية والمعرفية والمالية.

وتتكامل هاتان القاعدتان بأدواتهما لتحقيق "توطين المعرفة" في منظومة متكاملة يقع في محورها آليات النقل والتوطين، بما فيها تكنولوجيا المعلومات، والتحفيز المادي وغير المادي، والانفتاح والتواصل، والشراكات العالمية والإقليمية، والترجمة، والتقييم والمتابعة. وطبقاً لهذه المفاهيم، يُنظر إلى عمليات "نقل المعرفة" كجزء ومرحلة في الطريق إلى الهدف الأسمى المتمثل في "توطين المعرفة".

وكما يشير الشكل 1.1، يشتمل مفهوم توطين المعرفة على ثلاثة عناصر رئيسية يكمل بعضها بعضا؛ أولها نقل المعرفة، وثانيها إنتاجها، وثالثها نشرها وتوظيفها خدمة لأهداف التنمية، ولكي يستفيد منها المجتمع. ويتعلق السؤال المطروح في إطار مفهوم توطين المعرفة بمدى توافر وفعالية البيئات التمكينية المساعدة والمطلوبة لنقل وتوطين المعرفة، بما في ذلك التشريعات والقوانين والبنى التحتية والمؤسسات الداعمة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والعلمية والثقافية والإعلامية.

وتمكين الشباب – في هذا النموذج المفاهيمي – هو العنصر الثاني الرئيس؛ إذ لا يتم النقل والتوطين بدون الشباب أو، بصفة عامة، بدون القوة البشرية. فتمكين الشباب هو أحد الأدوات الفاعلة في تأمين توافر رأس المال المعرفي الذي تحتاج إليه الدولة للقيام بعمليات نقل وتوطين المعرفة، وهناك بالتالي علاقة تفاعلية بين تمكين الشباب وتوطين المعرفة؛ فكلما زاد مستوى تمكين الشباب زادت عمليات توطين المعرفة. وينطلق مفهوم تمكين الشباب وتعزيز مساهمتهم في بناء مجتمع المعرفة من ثلاثية المعرفة والتنمية والحرية التي اعتمدها تقرير المعرفة العربي للعام 2009. ويرى التقرير الحالي أن قضية الشباب لا تنفصل عن قضية التنمية، بل تكمن في القلب منها. فالشباب هم حاملو المعرفة، وهم صانعو التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر التنمية الفرص لتأمين حريتهم وجاهزيتهم لتحقيق تنمية مستدامة، وتمكنهم من الولوج إلى مجتمع أرحب للمعرفة.

توطين المعرفة كمدخل للتنمية المستدامة

في هذا السياق، يستوقفنا مفهوم التنمية الإنسانية التي تمثّل الهدف الأسمى لإقامة

الشكل 1.1

النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة و تمكين الشباب

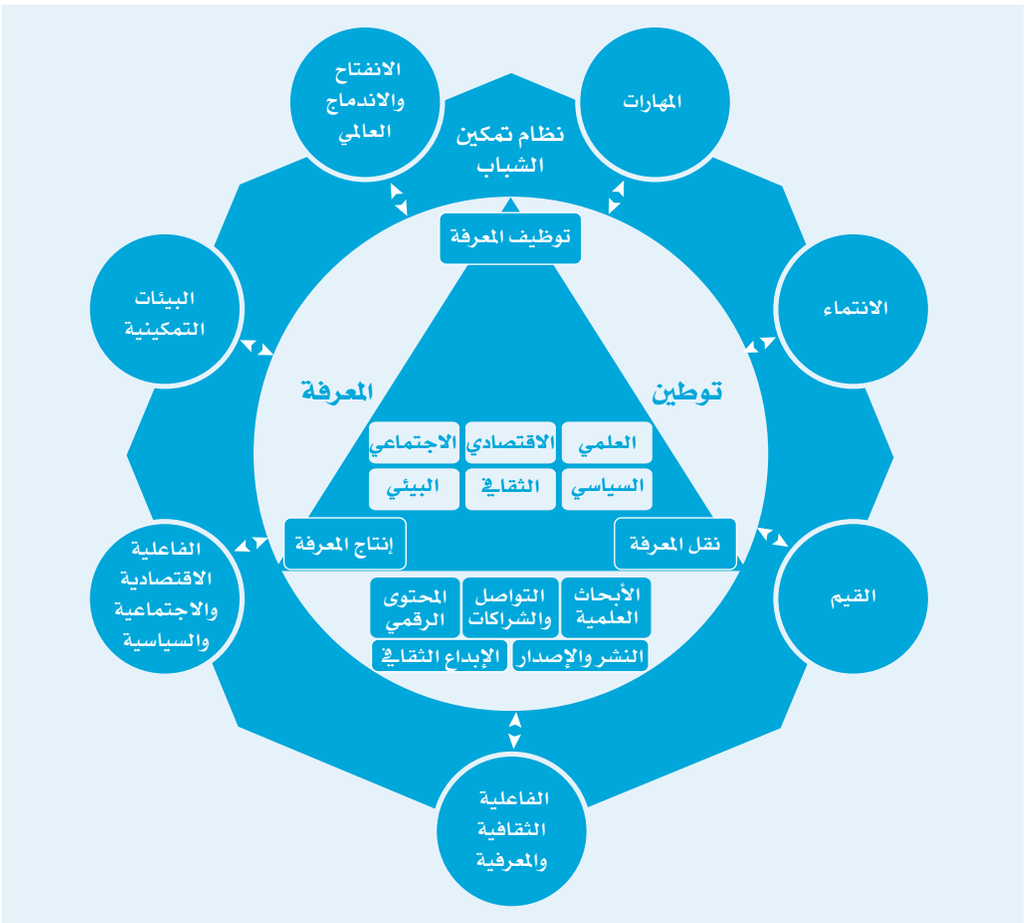

يُنظر إلى عمليات "نقل المعرفة" كجزء ومرحلة في الطريق إلى الهدف الأسمى المتمثل في "توطين المعرفة"

مجتمع المعرفة؛ فقد ارتبط التقدّم لمدة طويلة في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية بمفهوم "النمو" المتمثل في تحقيق تراكم أدنى لمؤشرات كمية، كالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وتوافر البنى الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الأساسية والضرورية. غير أن سياسات التنمية وترتيب أولوياتها قد أدت في كثير من الحالات إلى نتائج أقل من المطلوب أو نتائج عكسية. فقد أعطت معظم الأولوية للمؤشرات المادية وأهملت إلى حد كبير التعامل الناجع مع جوهر التنمية ومدارها، أي الإنسان. ويعود الفضل- بالدرجة الأولى- إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سجل قطيعة مع مفهوم "النمو" الخام ليعوضه بمفهوم جديد هو "التنمية" ثم "البشرية"، مما مثّل انتقالاً نوعيّاً من استراتيجيات وسياسات "النمو" إلى "التنمية الإنسانية".

وهو المفهوم العام الذي يندرج في إطاره ويصدر عنه مفهوم التوطين نفسه. وتتحدد هذه القطيعة في عبارة بالغة الدلالة يستأنف بها التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفه لمفهوم التنمية الإنسانية "إن الإنسان هو الثروة الحقيقية التي تملكها الأمم. والهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة ملائمة تتيح للسكان العيش لمدة أطول وبصحة جيدة. وقد يبدو هذا الأمر بديهيا، غير أنه نُسي وراء الجري خلف مراكمة الخيرات والممتلكات المادية".[5] ويكشف هذا التعريف عن عمق مفهوم التنمية، مقابل اختزالية مفهوم النمو الذي لا يُظهر من هم المستفيدون الحقيقيون من التنمية، لأن هناك استثمارات لا تظهر نتائجها مباشرة داخل أرقام الناتج الوطني أو النمو، مثل تحسين التغذية والخدمات الصحية، والوصول السهل

إلى المعرفة، ووسائل العيش المريح، وشروط العمل الجيدة، والحماية من الجرائم والعنف الجسدي، والإحساس بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والثقافية للجماعة التي يعيشون داخلها. وبطبيعة الحال، فإن الكل يتمنى نمو دخله، إلا أن هذا ليس المطلب الوحيد الذي يعيش من أجله الفرد أو تنصب الدولة نفسها للقيام به.[6] فجودة الحياة لا ترتبط باتساع دائرة الدخل الفردي، بل تتجسد أيضا بشكل كبير في مجموع الخدمات التي تقدم إلى أفراد المجتمع بهدف تحقيق وضمان ما يمكن تسميته بالرفاه والسعادة. ومن النتائج الأساسية المباشرة لاستعمال مفهوم التنمية بمعناه المشار إليه ربطها أولا بالإنسان باعتباره كلا لا يتجزأ وإيلاء حاجاته المعرفية والثقافية والاجتماعية الأهمية نفسها التي تعطى لمتطلباته المادية من جهة ثانية. ولم يعد هنالك نموذج أو وصفة موحدة للتنمية بل مسارات مختلفة ومتعددة باختلاف المجتمعات الإنسانية وتعدد تنظيماتها وثقافاتها.

جودة الحياة لا ترتبط باتساع دائرة الدخل الفردي، بل تتجسد أيضا بشكل كبير في مجموع الخدمات التي تقدم إلى أفراد المجتمع بهدف تحقيق وضمان ما يمكن تسميته بالرفاه والسعادة

يمكن القول، إذن، بأن التنمية، مع كل التطور الذي عرفته من حيث المناهج والمباحث العلمية والمقاربات، ستظل مفهوما بلا نموذج. وهي تشير إلى الكثير من الآليات والتدخلات، لكنها في الوقت نفسه لا تؤشر على أية وصفة جاهزة لبلوغ المستوى المطلوب منها؛ فلكل مجتمع تنميته المناسبة له ولإمكانياته. ولهذا، تبدو التنمية سيرورة تغيير معقدة غير محسومة النتائج في مطلق الأحوال، مما قد يعقد إمكانية تحقيقها واقعياً، لأنها لا تفترض قرارا صادرا عن السياسي أو الخبير فقط، بل تتطلب أيضاً كثيرا من الشروط المحفزة والبيئات التمكينية لتوطينها وتوفير شروط استدامتها.

العلاقة العضوية بين التنمية والمعرفة

إن فتح نقاش حول موضوعات التنمية يجد مسوغاته في العلاقة الضرورية مع مجتمع المعرفة، على اعتبار أن التنمية الإنسانية تجد ترجمتها الإجرائية في التمكين المعرفي لأفراد المجتمع. ذلك أن انتشار التكنولوجيا الحديثة وسيادة واقع "القرب المعلوماتي" ويُسر الولوج إلى العلم والمعرفة، يعد التأكيد العملي والميداني لنجاحات التنمية.

إن التنمية، بصفة عامة، هي سيرورة سياسية واجتماعية واقتصادية وقيمية منسجمة ومتناسقة تستهدف تحسين شروط الحياة بشكل دائم. وهي تنطوي على نوع من التغيير الذي يستهدف البيئة الإنسانية من حيث التهيئة والتجهيزات وكذلك المعارف والاتجاهات والممارسات.[7] كما تؤكد مفاهيم التنمية الإنسانية وممارساتها على أهمية الاستثمار في الإنسان لبناء وترسيخ رأسمال بشري مؤهّل، وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة فرص الإنسان في اكتساب المعرفة؛ فلا تنمية بدون معرفة. ويؤكد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، من ثم، على جانبين: يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية في مجالات التعليم والمعرفة، بينما يشدد الآخر على تمكين البشر من خلال استثمار قدراتهم في الإنتاج والمساهمة في المجالات المختلفة. ومن هنا، يمكن القول إن التنمية الإنسانية المستدامة تعد رؤية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته المعرفية وتوسيع خياراته في مختلف المجالات، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً وقادراً على استثمار طاقاته المعرفية والفكرية، وبالشكل الذي يعززها ويعمل على رعايتها ويضمن المحافظة عليها.[8]

الإطار 1.1

التنمية والتحول نحو اقتصاد المعرفة

إن تزايد اعتماد خطط التنمية على المعرفة ومشتقاتها قد أسفر عن تحول نحو «اقتصاد المعرفة»، أي من اقتصاد مبني على المكون المادي إلى اقتصاد تكون فيه المعارف والمهارات هي قطب الرحى في العملية الإنتاجية. ولا أدل على ذلك من النقلة التي عرفها الفكر الاقتصادي نفسه، التي ارتقت، في تحديدها لمستويات التنمية للدول، من الاعتماد على مؤشرات تقليدية من قبيل الناتج الداخلي أو الوطني الخام إلى مؤشرات أكثر دقة تأخذ في الحسبان معايير أخرى كالتعليم والصحة والدخل الفردي، على غرار مؤشر التنمية الإنسانية المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المصدر: عبد الرحيم المصلوحي، ورقة مرجعية للتقرير.

وبشكل عام، يطلق وصف مجتمع المعرفة على الطور الراهن من مراحل تطور المجتمع الإنساني الذي يقوم أساساً على نقل المعرفة وتوطينها ونشرها وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي وصولاً إلى مستويات ومجالات أرحب من التنمية الإنسانية.[9] وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول "إدارة المعرفة ومجتمع التعلم" بوضوح أن "المعرفة هي العامل الأساس في نمط الإنتاج الجديد، وأن التعلم هو العملية الرئيسة للحصول على المعرفة".[10]

إن الشرط الأساس لتتحلّى المعرفة بمفهومها ومضمونها وترتبط بمسيرة التنمية الإنسانية هو أن تصبح مكوناً من مكونات الحياة في كل مجالاتها، وأن تترسخ ثقافة البحث عن المعرفة وتحصيلها والاستفادة منها في حياة الشعوب. فالمعرفة تصبح بلا جدوى إذا كانت منتجاً فردياً أو خارجياً لا مردود له أو لا فائدة منه للمجتمع. ولذلك، فإن مصطلح "مجتمع المعرفة" يختص، بطبيعة الحال، بالمجتمع ككل وبثقافته التي تؤمن بالمعرفة وأهميتها وتتشرب طرق تحصيلها ونقلها وتوطينها والاستفادة منها والبناء عليها وإثرائها.

المشاركة الفاعلة للشباب كمتطلب أساس لتوطين المعرفة

يتضح مما سبق أن مفهوم التنمية الإنسانية هو قطعٌ وتجاوزٌ لما سبقه من سياسات واستراتيجيات التقدم؛ فمركزه ومداره هو الإنسان، وجوهره هو أكثر الفئات نشاطا وإنتاجا فيه، أي الشباب. وفي هذا السياق، لم يعد الشباب مجرد فئة عمرية ذات خصوصيات ومتطلبات خاصة، أو فترة انتقالية مضطربة بين مرحلتي "الطفولة" و"النضج"، وإنما هو "رأسمال بشري" تبنى عليه كل استراتيجيات التنمية وسياساتها.

وخلافا للاعتقاد الشائع، فإن الشباب هم الفئة الاجتماعية الأكثر استهلاكا وإنتاجا للقيم والثقافات والمعارف، والأكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة. فالشاب ينهي في هذه الفترة من حياته تكوينه وتدريبه الأساسي ويتوجه نحو سوق العمل، ويسعى لتأسيس أسرة واكتساب موقع اجتماعي بالمشاركة والاعتراف المجتمعي.

إن المعرفة بمختلف مستوياتها وآلياتها تُعدّ جانباً مهمّاً من جوانب تفكير الشباب واهتماماتهم، أيّ أنها تُشكّل عنصراً أساسياً في بناء هويّتهم، في إطار سيرورة عامة تحددها تصوراتهم المتقاطعة لذاتهم وأدوارهم كشباب أولا، وللثقافة والهوية والقيم المترتبة عن تفاعلها من جهة ثانية. ويقتضي تحليل الفعالية الثقافية والمعرفية للشباب الإماراتيين، وللشباب العرب عموما، التعامل مع عدد من القضايا ذات العلاقة بما في ذلك القيم، والثقافة، والهوية، والاندماج والانتماء والمواطنة.

إن شباب الإمارات لا يخضعون حالياً لنوع واحد من الضغوط والمؤثرات، بل لكمٍّ مركبٍّ ومتفاعل من المؤثرات الداخلية والخارجية بفعل العولمة[11] وتطور وسائل الاتصال والتواصل، ناهيك من انفتاح هذا المجتمع على عدد كبير من الجنسيات واللغات والثقافات. ومن شأن ذلك أن يجعل مسألة تشكيل هويتهم أو التردد والتذبذب إزاءها من أهم الرهانات الأساسية التي ستحدد موقفهم وموقعهم من المعرفة، ومن قبولها أو رفضها، والمشاركة في نقلها وتوطينها. ومن جهة أخرى، فإن تلك المؤثرات قد تعمل على إعاقة العملية ومقاومتها بمبررات تدور في مجملها حول مسألة بناء هوية موحدة ومقبولة.[12]

ولا بد من التأكيد على أهميّة عدم التطرق إلى هذه القضايا كحدود منفردة ومنعزلة، وإنما كدينامية نسقية شديدة التفاعل والترابط، مما يجعل من الموقف الانتقائي أو الإقصائي لأحد مكونات هذا النسق، أحد أهم العوائق أمام توطين المعرفة عن طريق اندماج فاعل

إن شباب الإمارات لا يخضعون حالياً لنوع واحد من الضغوط والمؤثرات، بل لكمٍّ مركبٍّ ومتفاعل من المؤثرات الداخلية والخارجية بفعل العولمة وتطور وسائل الاتصال والتواصل، ناهيك من انفتاح هذا المجتمع على عدد كبير من الجنسيات واللغات والثقافات

للشباب في هذه العملية. وكما هو الحال بالنسبة للتنمية كمفهوم مركزي، يقتضي الأمر إذن إعادة تحديد معالم وحدود الشباب أنفسهم، بصفتهم " الكتلة الأساسية"، سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو بصفة خاصة في سياق إشكالية وتحدي نقل وتوطين المعرفة.

الإطار 2.1

الشباب: الشريحة الأهم في عمليات نشر وإنتاج المعرفة

لا شك في أن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر والأهم التي يقع على عاتقها، أكثر من أي شريحة أخرى، المشاركة في عمليات نشر وإنتاج المعرفة وتوظيفها، نظراً لأهميتهم العددية وللدور الذي عليهم أن يضطلعوا به في استيعاب المعارف والمستجدات وبناء القدرات وإصلاح الأخطاء والتطوير الذاتي المستمر. ولذلك، فإن بحث ما تنتجه أنظمة التنشئة الاجتماعية من فئات شبابية من شأنها الاستجابة إلى مقتضيات المشاركة في عمليات نشر المعرفة وإنتاجها والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، من الموضوعات الملحة ذات الأهمية الكبيرة لفهم السياق التنظيمي لعمليات التنشئة العلمية والتعليمية التي يخضع لها الشباب العرب.

المصدر: كمال نجيب، ورقة مرجعية للتقرير.

الشباب بين الجانبين: البيولوجي والمجتمعي

من هم الشباب؟ ما هي خصائصهم العامة؟ ومتى تبدأ وتنتهي مرحلة الشباب؟ تلك مجموعة من الأسئلة التي لا يترتب على الإجابة عنها نتائج بيولوجية مرتبطة بتحديد فئة أو فئات السن التي تؤطر هذه الكتلة الاجتماعية، وإنما تعيد صياغة الحدود والعلاقات بين كل فئات السن الأخرى. وسيؤثر هذا التحديد، عضويا، على حقوق والتزامات كل فئة عمرية ودورها وموقعها داخل المجتمع والمهام المنوطة بها، وفي الحالة التي تهمنا، في نقل وتوطين المعرفة.

إن الشباب، حسب الأدبيات المعاصرة، هم ظاهرة اجتماعية وسوسيولوجية مركبة حسب تعبير بيير بورديو.[13] وليست التقسيمات والحدود بين الفئات العمرية في نهاية الأمر إلا تمثلات يكونها المجتمع حول هذه المراحل أكثر من كونها تحديدات وفروقا بيولوجية.

وتحتل القضايا المتعلقة بالشباب في الإمارات العربية المتحدة وفي العالم العربي ككل أهمية خاصة، بالنظر إلى الحجم الديمغرافي المهم لهذه الفئة العمرية والمشاكل النوعية الخاصة بها، في سياق محلي ودولي. وهذا السياق سريع التغير، يتسم بانفتاح مستمر على العالم نتيجة تقدم وانتشار التكنولوجيات الحديثة، وبخاصة الإنترنت، وتسارع عولمة الأنماط السلوكية والقيم الثقافية. وباستثناء تعريفات عامة للشباب كفئة إحصائية تفصل بين الطفولة وسن النضج، لا يوجد الآن تحديد علمي له يحظى بالإجماع، الأمر الذي يجعل المخططين وواضعي البرامج الخاصة بالشباب أمام عائق موضوعي يتمثل في صعوبة تكييف البرامج والسياسات، وفي الحالة التي تهمنا نقل وتوطين المعرفة، مع الحاجيات والتطلعات الحقيقية للفئات المستهدفة. وفي جميع الأحوال، ولأغراض منهجية، وتمشيا مع ما اعتمده تقرير المعرفة العربي الثالث للعام 2014 الذي ينشر بالتزامن مع هذا التقرير، يعتمد هذا التقرير الفئة العمرية 19-29 عاما كممثل للشباب في الإمارات. وتضم هذه الفئة الشباب في مرحلة التحصيل الجامعي والتأهيل والتدريب بعد المدرسي. وتمتد لتشمل المراحل الأولى من الانخراط في العمل والإنتاج والتكوين الاجتماعي، بما في ذلك الزواج وتكوين الأسر، مع الوعي أيضاً بأهمية دور الشباب في الفئات اللاحقة.

تُعدّ فئة الشباب في دولة الإمارات من أهم الفئات المعنية بقضايا نقل وتوطين المعرفة وإنتاجها وتوظيفها ونشرها ودمجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي السياق الثقافي للمجتمع بصفة عامة. ذلك أن الشباب يمثلون أكثر فئات المجتمع قدرة على التعلم والتدريب والعمل والإنتاج والإبداع. وهم، في الحقيقة، قوّة محرّكة للتنمية داخل المجتمع.

وليس أدل على أهمية دور الشباب وضرورة تمكينهم من ارتفاع نسبتهم في الهرم

تُعدّ فئة الشباب في دولة الإمارات من أهم الفئات المعنية بقضايا نقل وتوطين المعرفة وإنتاجها وتوظيفها ونشرها ودمجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي السياق الثقافي للمجتمع بصفة عامة

الديمغرافي للدولة. وبناء على التقديرات السكانية لعام 2013، يشكل الشباب في دولة الإمارات من سن 19-29 ما نسبته 22.2% من إجمالي السكان.[14]

وفي حين تصيب التركيبة السكانية أو الديمغرافية الدول العربية الأخرى بحالة من القلق والاضطراب، نظرا لوجود نسب عالية للشباب، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير وظائف تحد من البطالة في صفوفهم وتؤهلهم من الانخراط في الحياة الاجتماعية، تبدو الإمارات بعيدة عن هذه الهموم. فقد استطاعت الدولة حتى الآن أن تكون من أقل الدول العربية في مستوى بطالة الشباب، ناهيك من صناديق الدعم الكثيرة التي تساعد الشباب، مثل صندوق الزواج، ونظم التكافل الأسري والاجتماعي. وقد ساعدت تركيبة المجتمع القبلية وعاداته وتقاليده على دعم الشباب وإدماجهم في الحياة بطرق سلسة وآمنة.

الإطار 3.1

الشباب والقدرة على العمل

يرادف مفهوم الشباب القدرة على العمل والإنتاج والتواصل، وهو يكافئ الخصوبة والفعل المنتج، كما يشكل قاطرة للتواصل، بحكم قابليته لذلك، وحرصه في الوقت نفسه على المغامرة، وقدرته على الإقدام المصحوب بالجرأة والحماس. ولا شك في أن التفكير في موضوع إعطاء دور معين للشباب، من أجل توسيع فضاءات مجتمع المعرفة في العالم العربي، يتجه إلى العناية بما يمتلكه الشباب من مؤهلات مسنودة بروح المبادرة والجرأة، الأمر الذي يمكنهم من ولوج دروب مجتمع المعرفة بطرق أكثر سلاسة، مقارنة مع باقي مكونات المجتمع.

المصدر: كمال عبد اللطيف، ورقة مرجعية للتقرير.

المنهجية العامة

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذا التقرير عددا من المقاربات والتحليلات الميدانية والبحثية بهدف الوصول إلى صورة أدق لواقع الشباب والمعرفة في الإمارات. وتعددت أدوات البحث لتشمل المسوح الميدانية بمشاركة عينات ممثلة للشباب في نهاية المرحلة الجامعية، وورش عمل مكثفة مع الشباب وأخرى مع المختصين، إضافة إلى استخدام أحدث المعلومات والبيانات والدراسات ذات العلاقة في الدولة وعلى المستوى الدولي. وفي ما يلي وصف لأهم معالم هذه المنهجيات.

الدراسات التحليلية

للتعرف على مدى توفر البيئات التمكينية المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة، وذلك من خلال نتائج دراسة مكتبية اعتمدت على التحليل النقدي للدراسات والأبحاث والتقارير المتوفرة والمستندة على أحدث المعلومات والبيانات ذات العلاقة الصادرة عن المنظمات الدولية، والأبحاث والدراسات الخاصة بمجتمع الإمارات، والأوراق الخلفية، والإحصاءات والبيانات ذات الصلة، مع تحليل التشريعات والقوانين والمطبوعات المختلفة ذات العلاقة.

الدراسة الميدانية

بإجراء مسوح ميدانية لعينات ممثلة تغطي الشريحة المستهدفة من الشباب، الذكور منهم والإناث، في عامهم الأخير من الدراسة الجامعية، ممن يتلقون تعليمهم الجامعي في الجامعات الحكومية الثلاث في الدولة: جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين، وجامعة زايد في مدينتي دبي وأبو ظبي، وكليات التقنية العليا في تسع مدن هي دبي وأبو ظبي والعين ومدينة زايد ومدينة خليفة والرويس والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة. وبلغ إجمالي العينة ألفين ومئة واثنين وأربعين (2142) من طلاب وطالبات الكليات العلمية والأدبية في هذه الجامعات الثلاث.

ورش العمل المركزة مع الشباب

أتاحت هذه الورش تشاركية في فهم ومناقشة وإثراء موضوعات التقرير. فقد قام فريق العمل بتنظيم وإدارة ورش عمل مركزة مع مجموعات من الشباب في الفئة العمرية 22-34 للوقوف على آرائهم في مدى جاهزيتهم

استطاعت الإمارات أن تكون من أقل الدول العربية في مستوى بطالة الشباب

لنقل وتوطين المعرفة ومقترحاتهم للسبل والاستراتيجيات التي تدعم هذا الاتجاه.

كما أقيمت ورشة عصف ذهني مع مجموعة من الخبراء وأصحاب الرأي والمختصين لمناقشة الموضوعات المختلفة للتقرير، ومنها مفاهيم النقل والتوطين المعرفي، وأحوال الشباب والتحديات التي تواجههم في هذا المجال، وعناصر تمكين الشباب والبيئات الداعمة لهم في هذه العملية، واستراتيجيات التحرك نحو المستقبل.

بنية التقرير

قدم هذا الفصل مدخلا للبحث في موضوع التقرير مظهرا أهمية موضوعه المتمثل في «الإدماج الفاعل لشباب الإمارات في عمليات نقل وتوطين المعرفة». وفي هذا السياق، قُدّم عدد من الأطر المفاهيمية بالاستناد إلى الأطر الفلسفية والنظرية المعتمدة في تقرير المعرفة العربي الثالث للعام 2014 مع مراعاة الخصوصية في حالة الإمارات.

يتناول التقرير في الفصل التالي الوضع المعرفي والتنموي وتحديات توطين المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويقدم وصفا للوضع المعرفي والتنموي وفقا للمؤشرات المعرفية والتنموية الدولية، مع إظهار موقع الإمارات على مؤشرات معتمدة مثل مؤشرات الابتكار العالمي ومؤشرات التنافسية والتنمية الإنسانية ومؤشر السعادة. ويظهر الفصل أهم التحديات التي تواجه مجتمع الإمارات على الصعد المعرفية والتنموية، دون إغفال الإنجازات ضمن نظرة إيجابية لتعظيم الاستفادة منها. ويتعامل الفصل مع عدد من التحديات، بما فيها تلك المطروحة في مجالات التعليم وتحفيز الشباب والموارد البشرية والهيكلة الاقتصادية.

وبما أنه لا يمكن مناقشة مفهوم تمكين الشباب في الإمارات دون التطرق إلى تعريف البيئات التمكينية التي تتولى هذه العملية، يتناول الفصل الثالث ماهية البيئات التمكينية ذات العلاقة ووضعها في الإمارات العربية المتحدة، لأنها تمثل بيئات الدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنياتها وأشكالها، وتهيئهم وتساعدهم وتيسر لهم الانخراط في مجتمع المعرفة. وضمن هذا الاطار، يقدم الفصل توصيفا تحليليا لوضع البيئة التعليمية، وبخاصة التعليم العالي، كما ينظر في أوضاع البحث العلمي والتطوير التي تمثل أحد أهم دعائم مجتمع المعرفة المأمول. ويستعرض الفصل وضع البيئات الاقتصادية والهيكلية الاقتصادية العامة من منظور مقدرتها وجاهزيتها لدعم عمليات النقل والتوطين وإدماج الشباب. وينتقل الفصل بعد ذلك للتعامل من المنظور نفسه مع البيئات الاجتماعية والسياسية والديمغرافية والثقافية والتكنولوجية. كما يتضمن الفصل عرضا وتحليلا لجملة من القرارات والتشريعات الداعمة لمجتمع المعرفة والقادرة على بناء قاعدة لدفع الشباب على امتلاك المهارات اللازمة لنقل وتوطين المعرفة، بالإضافة إلى النظر في واقع عدد من القطاعات والمؤسسات ومساهمتها في إيجاد وتفعيل المشاريع الداعمة للشباب وتوطين المعرفة.

وينتقل الفصل الرابع لتحليل دقيق لواقع الشباب الإماراتي وطموحه والتحديات التي يواجهها في مجال تحقيق اندماجه الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة. ويعتمد هذا التوصيف على نتائج المسوح الميدانية التي تمت مع الشباب ونتائج ورش العمل المركزة وورش العصف الفكري، مع تقديم تقييم موضوعي للمهارات التي يتمتع بها الشباب والقيم التي توجه سلوكياتهم وتصرفاتهم. ويركز الفصل كذلك على قضايا الانتماء والهوية والانفتاح والتواصل مع العالم، ثقافياً وعلمياً، إضافة إلى البحث في واقع فعالية الشباب من حيث الفعالية الاقتصادية، بما فيها قضايا العمل، والفعالية الاجتماعية بما تتضمنه من التفاعل والمشاركة المجتمعية، والفعالية الثقافية والمعرفية العامة.

وتمشيا مع النظرة الإيجابية والواقعية المتبناة في هذا التقرير، واستمرارا للسنّة التي اختطتها تقارير المعرفة العربية، يقدم الفصل الخامس والأخير إستراتيجيات وآليات مقترحة لتفعيل مساهمة الشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها وصولاً إلى إنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية الإنسانية في دولة الإمارات. وتنسجم هذه المقترحات مع الاستراتيجية المقترحة والتوجه العام في الإمارات لتبني وتفعيل الجهود الوطنية الشاملة الهادفة إلى نقل وتوطين المعرفة وإلى دعم الإبداع والابتكار لإنتاج المعرفة وتطويرها وتطبيقها في مختلف المجالات، وبما يسهم ذلك في ترسيخ ثقافة مجتمع المعرفة في الدولة ومؤسساتها بحيث تغدو جزءا لا يتجزأ من السمات العامة لمجتمع الإمارات بأكمله.

الهوامش

1 انظر تقرير المعرفة العربي لعام 2009 و2010 /2011 – حالة الإمارات العربية المتحدة.

2 انظر تقرير المعرفة العربي للعام 2014، الصادر بالتزامن مع هذا التقرير والذي يتعامل مع هذا الموضوع من منظور إقليمي يغطي المنطقة العربية ككل.

3 انظر، Castells 2000a, 2000b, 2004 & 2012.

4 عُرض هذا النموذج المفاهيمي ونوقش في ورشة عمل متخصصة أقيمت في دبي بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2013بمشاركة وزير التربية والتعليم في الإمارات وعدد من الخبراء والأكاديميين وذوي العلاقة من الإماراتيين.

5 UNDP 1990.

6 UNDP 1990.

7 عبد الرحيم العطري، ورقة مرجعية للتقرير.

8 UNDP 1990.

9 مراد علة 2011.

10 OECD 2000.

11 يستخدم تقرير المعرفة العربي مصطلح العولمة أو الكوكبية، فيما تعتبر الكوكبية الترجمة الدقيقة للمصطلح Globalism حسب المفكر مراد وهبة.

12 انظر الفصل الرابع من هذا التقرير الذي يبين تصورات الشباب الإماراتيين حول الموضوع بناء على المسوح الميدانية وجلسات العمل المركزة.

13 Bourdieu 1984.

14 المركز الوطني للإحصاء 2013.

الفصل الثاني

الوضع المعرفي وتحديات توطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

تقديم

يستهدف هذا الفصل رصد تطور الوضع المعرفي والتنموي والتنافسي للدولة في ما يختص بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والعوامل التي من شأنها مساعدة الشباب في نقل وتوطين المعرفة. وكخطوة أولى ومهمة للوصول إلى هذا الهدف، يهتم التقرير ببعض المؤشرات الدولية ذات العلاقة المباشرة والأصيلة بإقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة وما يرتبط بهما من مؤشرات للابتكار والتنافسية في المجال المعرفي. وبناءً على تحليل هذه الأوضاع، يستعرض الفصل عدداً من التحديات التي ينبغي التعامل معها لتيسير السبيل إلى تقوية نظم نقل المعرفة وتوطينها، وتعزيز قدرات الشباب في هذا الإطار.

وتقتضي دراسة حال المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة التمييز بوضوح بين مستويين متمايزين هما: تطور الأنظمة المعلوماتية ونسبة انتشارها وتداول المعلومات والمعطيات من خلالها عن طريق شبكات منظمة من ناحية، والوضع المعرفي العام من ناحية ثانية. والمعرفة تختلف عن المعلومات، لأن الأولى تستلزم وجود قدرة على التعلم وتوافر مخططات دقيقة. والمعرفة لا تتكون من معلومات مجزأة أو ذات طابع عام، بل من درايات ومهارات راسخة لدى الأفراد والمؤسسات لا يمكن فصلها عن محيطها الثقافي والقيمي وعن الأهداف المحددة لها مسبقا.

إن الأنظمة المعلوماتية بأشكالها كافة هي مجرد حوامل أو وسائط ضرورية لتبادل المعلومات واستهلاكها. أما توافرها ومدى انتشارها واستخدامها الفعلي يعتبر من المؤشرات الأساسية لقياس جاهزية المجتمع للانتقال نحو مجتمع المعرفة. غير أن الوسائط والشبكات الإعلامية لا تنتج بذاتها معرفة مستقلة أو تلقائية، ولا تنتج قيمة اقتصادية أو ثقافية مضافة إلا إذا احتضنتها بيئة تمكينية قادرة على دمج المعلومات ومعالجتها في تفاعل مع البنى الاقتصادية والمجتمعية والقيمية العامة وأنظمة التعليم والتدريب. بهذا المعنى، تصبح المعرفة وآليات إنتاجها الحديثة ونشرها وتبادلها واستهلاكها من الخصائص التي تميز مجتمع المعرفة عن النظم الاجتماعية السابقة، أي أنها تصبح نموذجا لكل التنظيمات والمؤسسات داخل هذا المجتمع، وعلى رأسها "اقتصاد المعرفة". ويُنظر إلى هذا الأمر من الزاوية الاقتصادية على أنه الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها،[1] كما يشار إليه أيضاً بوصفه مزيجاً مركباً من النشاط البشري القائم أساساً على اعتماد المعرفة كرأسمال وكسلعة اقتصادية، إضافة لاعتمادها – أي المعرفة –كمعيار كمي دقيق لتبيان تموضع أي اقتصاد على درجات سلم التنمية المستدامة.[2] وبمعنى آخر، فإن اقتصاد المعرفة هو نظام قائم على أنشطة تستخدم المعارف الجديدة كرأسمال أو محركات لإنتاج سلع جديدة، وتحقق من ثم الرخاء الاقتصادي والتنمية.

من هنا، فإن اقتصاد المعرفة يعني في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن تعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام البحوث والتطوير والابتكار. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج التقليدي الذي تلعب فيه المعرفة دوراً أقل، ويكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية مثل الثروة أو الأيدي العاملة أو الميكنة، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو ما يطلق عليه "رأس المال البشري"، هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة. كما تكون المساهمة النسبية للصناعات المعرفية ذات البعد التكنولوجي من أهم المجالات التي يتميز بها هذا الاقتصاد. فهذان العنصران، رأس المال البشري المؤهل والمدرب والبنية التكنولوجية المتطورة، مهمان لخلق اقتصاد المعرفة.

إن الوسائط والشبكات الإعلامية لا تنتج بذاتها معرفة مستقلة أو تلقائية، ولا تنتج قيمة اقتصادية أو ثقافية مضافة إلا إذا احتضنتها بيئة تمكينية قادرة على دمج المعلومات ومعالجتها في تفاعل مع البنى الاقتصادية والمجتمعية والقيمية

إن الولوج إلى مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد النوعي الخاص به يعتمد، كشرط أساسي، على توافر حدود دنيا من البنى والتجهيزات والشبكات الرقمية. غير أن رأسماله الأساسي هو الإنسان، أي المواطن، وتحديدا الشاب المؤهل لمعالجة جيدة للمعلومات وتحويلها إلى معارف ذات قيمة اقتصادية مجدية. وبالتالي، فإن الدول التي لم تنتبه بعد إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري وتأهيله، أو في توفير بنية تمكينية ملائمة لمجتمع المعرفة، ستفشل في أن تكون جزءاً من ثورة المعرفة، بل إنها ستصبح أكثر تهميشاً من الدول التي لم تستطع اللحاق بركب الثورة الصناعية.[3]

إن الدول التي لم تنتبه بعد إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري وتأهيله، أو في توفير بنية تمكينية ملائمة لمجتمع المعرفة، ستفشل في أن تكون جزءاً من ثورة المعرفة

وانطلاقا من التشديد على المعاني المحددة والدقيقة للمعرفة ومجتمعها واقتصادها، يسعى تقرير الإمارات، في إطار المقاربة الشاملة لتقرير المعرفة العربي الثالث، إلى إلقاء الضوء على تطور الوضع المعرفي في الدولة بناء على أحدث المؤشرات الدولية والعربية المتعلقة بمجتمع المعرفة.

احتلت الإمارات المركز الأول عربيا على مؤشر الإبداع والابتكار، والمركز 46 عالميا، متقدمة 35 مركزا عما كانت عليه في العام 2000

الوضع المعرفي في الإمارات وفقاً لمؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة

اعتمد التقرير في تشخيصه للوضع المعرفي في الإمارات على جملة من المؤشرات العربية والدولية الحديثة. ونشير بهذا الصدد إلى أن " المؤشر" هو تحويل البيانات الإحصائية المستقاة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات مرتبطة بمجال محدد وخاص تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات، وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة وتقويم الأداء. وبهذا المعنى، فإن المؤشرات لا تقدم صورة تفصيلية أو نتيجة، بقدر ما توفر العناصر الضرورية للتشخيص العام. كما أنّ قيمة أو ترتيب مؤشر ما لا يمكن أن تقرأ إلا في إطار تركيب عام لمجمل المؤشرات. وترتبط قيمة المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالتصورات أو الأهداف الموضوعة سلفاً.

وفي هذا السياق، يعد تعريف البنك الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة[4] الأكثر شيوعاً، حيث يشمل أربعة مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة في ما بينها هي:

- النظام الاقتصادي والمؤسسي،
- التعليم،
- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات،
- نظام الإبداع والابتكار.

والجدير بالذكر أن مؤشر اقتصاد المعرفة يدل على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية. وهو محصلة الدعائم الأربع المشار إليها سابقا. أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها. وهو متوسط ثلاثة عوامل هي: التعليم والإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول 1.2

مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012

الدولة	ترتيب الدولة (من بين 145)	مؤشر اقتصاد المعرفة KEI	مؤشر المعرفة (KI)	مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
الإمارات	42	6.94	7.09	6.5	6.6	5.8	8.88
البحرين	43	6.9	6.98	6.69	4.61	6.78	9.54
عمان	47	6.14	5.87	6.96	5.88	5.23	6.49
السعودية	50	5.96	6.05	5.68	4.14	5.65	8.37
قطر	54	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
الكويت	64	5.33	5.15	5.86	5.22	3.7	6.53

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي كام، World Bank 2012.
ملاحظة: تتراوح قيمة المؤشر بين صفر (الأسوء) و10 (الأفضل).

يتضح من الجدول رقم 1.2 والشكل رقم 1.2 أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى خليجياً وعربياً على مقياسيّ المعرفة واقتصاد المعرفة بقيمة 7.09 و6.94 على التوالي، والمرتبة 42 على مستوى العالم بين 145 دولة، متقدمة بذلك ستة مراكز عن موقعها في عام 2000.

ومن المهم تسليط الضوء على التقدم الملحوظ في مقياس التعليم والموارد البشرية في الإمارات – كما يشير الشكل 2.2 – من 4.4 في عام 2000 إلى 5.8 في عام 2012. واحتلت الإمارات المركز الثاني عربياً بعد البحرين والمركز 55 عالمياً في هذا المؤشر الذي يتألف من متوسط لثلاثة عوامل هي: معدل القرائية لدى الكبار في الدولة ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي. إلا أن ما يثير الانتباه في الجدول 1.2 هو أن مؤشر التعليم والموارد البشرية لا يزال الأقل ضمن المؤشرات المكونة للمؤشر العام لمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في الدولة، مما يستدعي زيادة الجهد في دعم هذا المجال الحيوي في خلق مجتمع المعرفة وفي زيادة معدل التنمية الإنسانية بصفة عامة. وسيسلط القسم التالي، الذي يناقش معدلات التنمية الإنسانية في دولة الإمارات الضوء على هذا الموضوع.

وفي ما يتعلق بمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقدمت الإمارات 20 مركزاً لتحتل المركز الثاني عشر عالمياً والثاني عربياً بمعدل 8.88، وتأتي بعدها السعودية وقطر. واحتلت الإمارات المركز الأول عربيا على مؤشر الإبداع والابتكار، والمركز 46 عالميا، متقدمة 35 مركزا عما كانت عليه في العام 2000، كما يوضح الشكل 4.2. وبالنسبة لمؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، تأتي الإمارات في المركز الرابع عربياً والخمسين عالمياً، محرزة معدلا يبلغ 6.5.

الشكل 1.2

مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية (2000 - 2012)

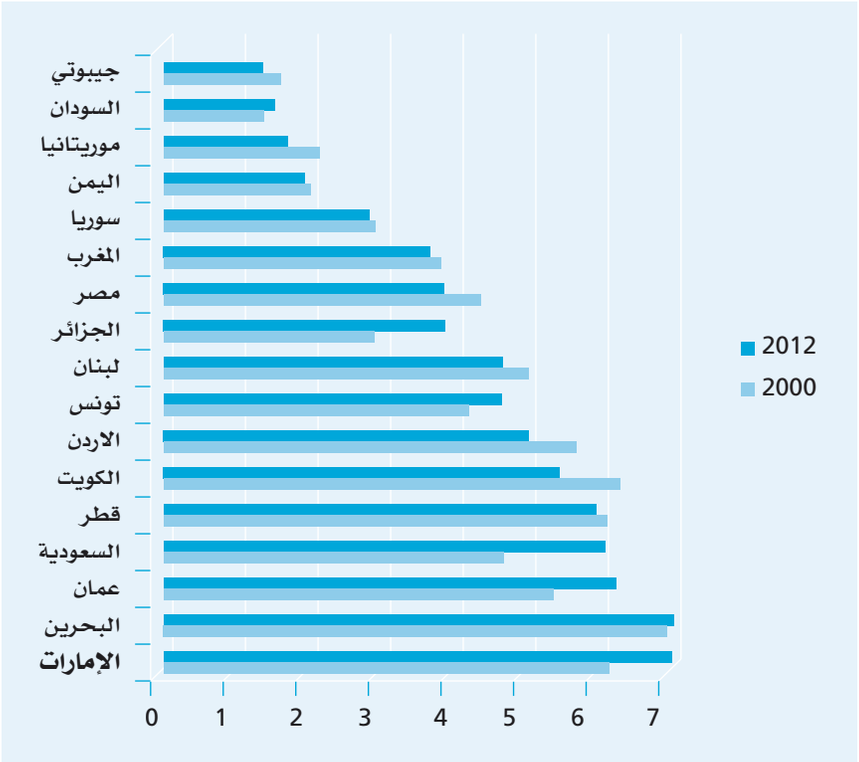

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام،World Bank 2012.

الشكل 2.2

مؤشر التعليم والموارد البشرية للدول العربية (2000-2012)

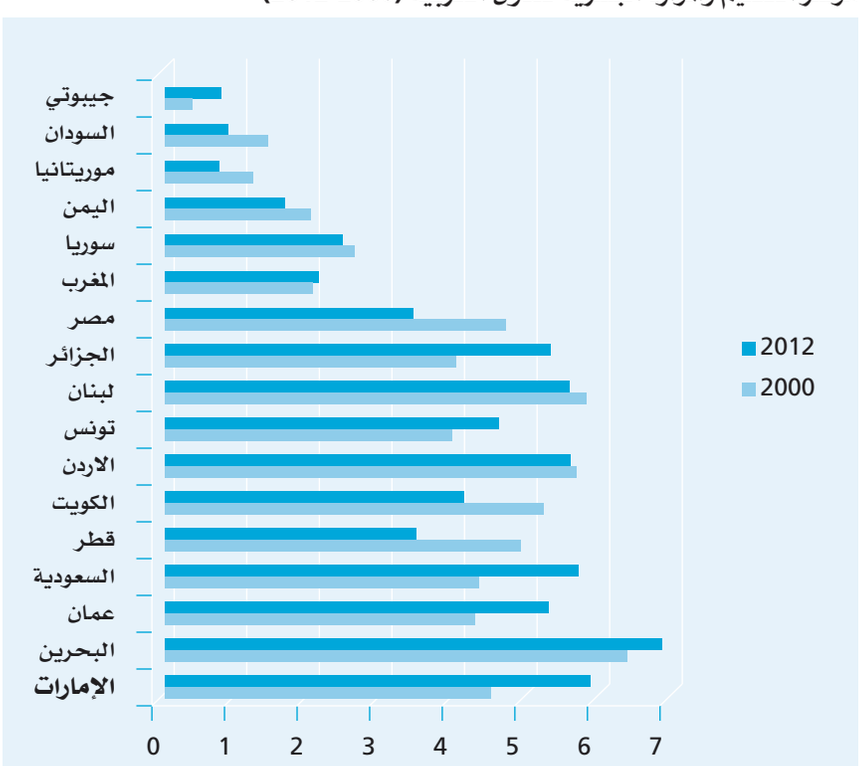

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام،World Bank 2012.

الشكل 3.2

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية (2000-2012)

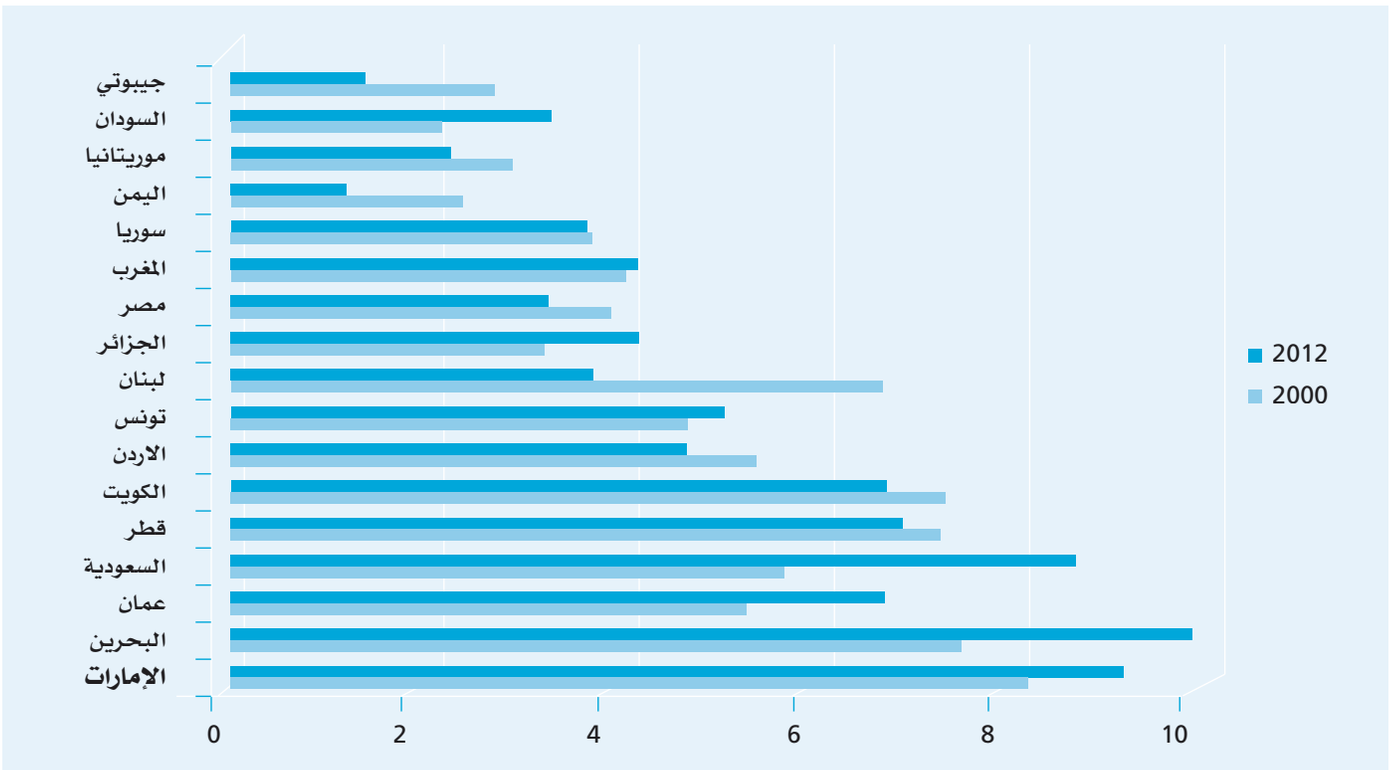

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام، World Bank 2012.

الشكل 4.2

مرتكز نظام الابداع للدول العربية (2000-2012)

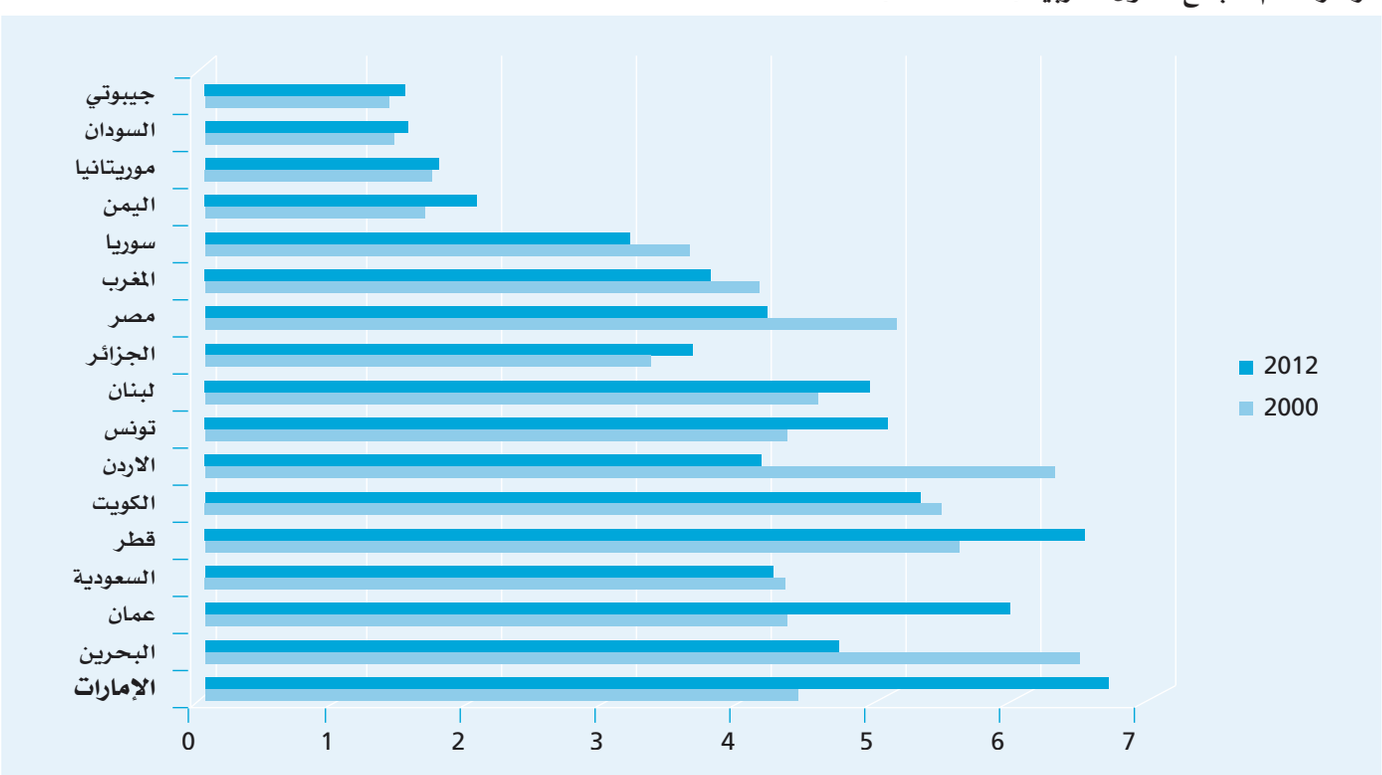

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام، World Bank 2012.

الشكل 5.2

مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي للدول العربية (2000-2012)

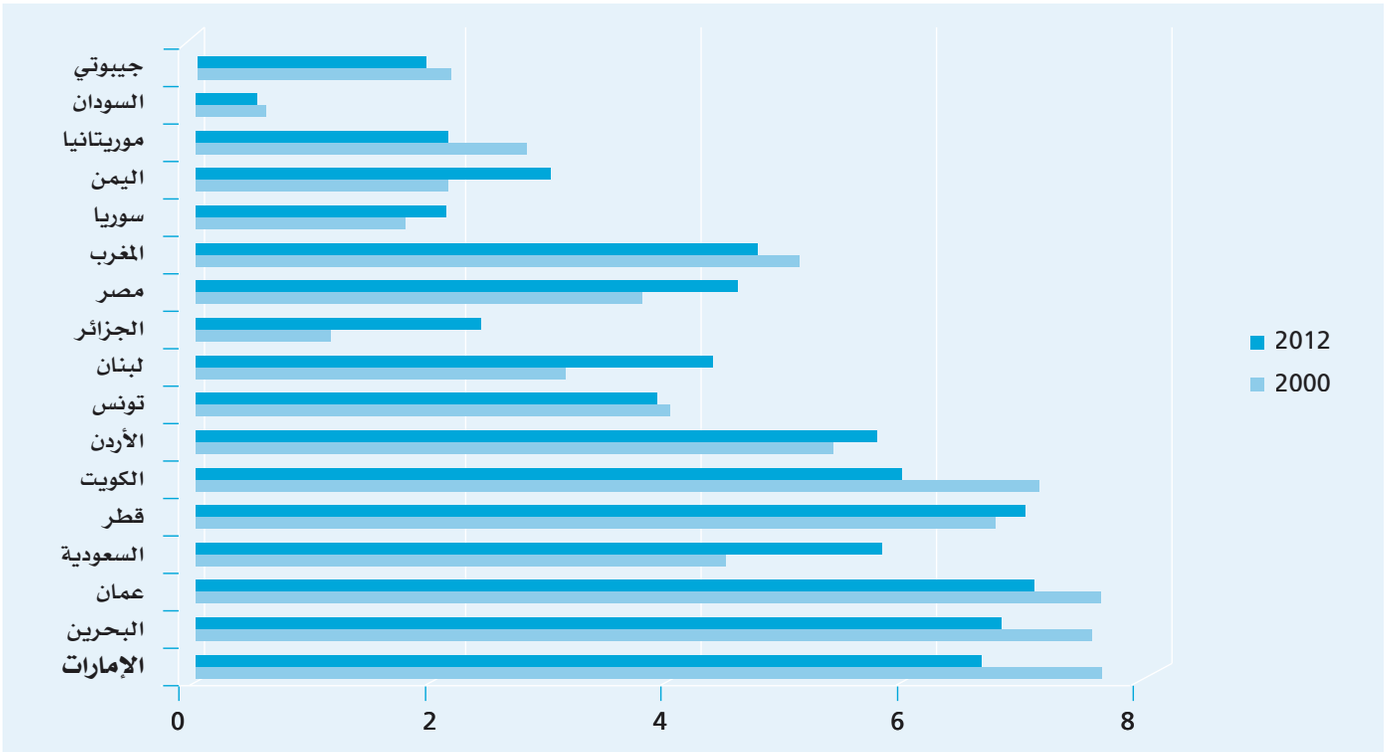

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام،World Bank 2012.

الوضع المعرفي ضمن مؤشر التنمية الإنسانية

لوضع الأمر في نصابه، نبدأ بالإطار العام لمجتمع المعرفة ومؤشراته والمتمثل في مؤشرات التنمية الإنسانية، فوفقاً للرؤية التنموية التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تحت عنوان «التنمية البشرية المستدامة»، التي وضعت العنصر البشري على قمة سلم أولوياتها، ونسج حولها مفهوم التنمية من خلال الاستثمار في قدرات البشر،[5] يشير مؤشر التنمية البشرية إلى التقدم الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الصحة والتعليم والدخل عبر الثلاثة والأربعين عاماً الماضية. وتجلى ذلك في تبوء الإمارات مكانة بين دول العالم التي تتمتع بتنمية بشرية عالية جداً في مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث احتلت الإمارات، كما يبين الجدول 2.2، المركز الثالث عربياً والأربعين عالمياً في تقرير عام 2014.

تتبوء الإمارات مكانة بين دول العالم التي تتمتع بتنمية بشرية عالية جداً في مؤشرات التنمية البشرية

ويشير مؤشر التنمية الإنسانية للإمارات إلى التقدم في ثلاثة أبعاد للتنمية هي: الصحة التي تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، والتعليم الذي يقاس بعدد سنوات التمدرس للصغار والبالغين، ومستوى المعيشة الذي يقاس بنسبة دخل المواطن من الدخل القومي الإجمالي. وقد أحرزت الإمارات قيمة كلية للمؤشر قدرها 0.827، وفي مؤشر التعليم 0.741، وفي مؤشرالصحة 0.874 .[6]

إن مؤشر التنمية الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013 يقع ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً – مما يجعل الإمارات تحتل المركز 40 على مستوى 187 دولة. إلا أن هذا المعدل قد انخفض من 0.832 في العام 2008 إلى 0.827 في العام 2013 .[7] ومن الواضح أن مؤشرات التنمية البشرية للإمارات قد ارتفعت منذ عام 1980 وحتى 2013 من حيث معدل العمر المتوقع

عند الولادة بنحو 9.2 سنوات ليبلغ 76.8 سنة، ومن حيث متوسط سنوات التمدرس بنحو 5.5 سنة ليبلغ 9.1 سنوات وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2014.[8]

وللتعرف على مدى الإنجازات والتحديات التي تواجهها دولة الإمارات في مستقبل التنمية البشرية، لعل من المفيد مقارنتها ببعض الدول الخليجية القريبة منها في الترتيب مثل قطر والبحرين، وبمتوسط الدول العربية على الأبعاد المختلفة لمؤشر التنمية، وبالدول الأخرى في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا.

ففي هذه الناحية، يعتبر مؤشر التنمية للإمارات بقيمته الحالية عند 0.827 أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا والذي قيمته 0.890، ولكنه أعلى بكثير من متوسط البلاد العربية، وقيمته 0.682. وفي ما يتعلق بالبلاد العربية القريبة من الإمارات، والتي عادة ما تقارن مؤشرات التنمية البشرية بها، مثل قطر والبحرين، يوضح الجدول 3.2 أن الدولتين حصلتا على المركزين 31 و44 على التوالي في مؤشر التنمية الإنسانية مقابل المركز 40 للإمارات في المؤشر نفسه.[9]

يبين الجدول 3.2 مؤشرات التنمية الإنسانية

إن نقل وتوطين المعرفة والمشاركة الوازنة للشباب في الإمارات يبقى رهينا بمدى القدرة على التنفيذ الفعلي لسياسات التنمية البشرية كأولوية استراتيجية

الجدول 2.2

ترتيب الدول العربية وفقا لتقرير التنمية الإنسانية للعام 2014

الدولة	مؤشر التنمية الإنسانية 2013	الترتيب العالمي
قطر	0.851	31
السعودية	0.836	34
الإمارات	0.827	40
البحرين	0.815	44
الكويت	0.814	46
ليبيا	0.784	55
عمان	0.783	56
لبنان	0.765	65
الأردن	0.745	77
تونس	0.721	90
الجزائر	0.717	93
دولة فلسطين	0.686	107
مصر	0.682	110
سوريا	0.658	118
العراق	0.642	120
المغرب	0.617	129
اليمن	0.500	154
جزر القمر	0.488	159
موريتانيا	0.487	161
السودان	0.473	166
جيبوتي	0.467	170
معدل مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً	0.890	
معدل مجموعة التنمية البشرية المرتفعة	0.735	
معدل الدول العربية	0.682	

المصدر: UNDP 2014.

الجدول 3.2

مؤشرات التنمية للإمارات مقارنة مع بعض الدول العربية

الدولة	قيمة مؤشر التنمية	ترتيب الدول	العمر المتوقع عند الولادة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط نصيب الفرد بالدولار من الدخل القومي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	0.827	40	76.8	13.3	9.1	58068
قطر	0.851	31	78.4	13.8	9.1	119029
البحرين	0.815	44	76.6	14.4	9.4	32072
البلاد العربية	0.682	-	70.2	11.8	3..6	15817
مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً	0.890	-	80.2	16.3	11.7	40046

المصدر: UNDP 2014.

المستدامة للإمارات مقارنة مع بعض الدول العربية . فعلى الرغم من احتلال الإمارات مرتبة متقدمة في سلم النمو الاقتصادي، إلا أن انخفاض بعض المؤشرات المرتبطة بالإنسان، وبخاصة التأهيل المعرفي، قد جعلت الدولة تتخلف بما يقارب النقطة (0.063) عن البلدان ذات مؤشر التنمية المرتفع جدا (0.890). ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى انخفاض مؤشر سنوات التمدرس الفعلي الذي وصل إلى ما يقرب من تسع سنوات، في حين أنه يصل في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا إلى 11.7 سنة. ويتوقع أن يصل هذا المؤشر في تلك الدول إلى 16 سنة في المستقبل المنظور.

إن قيمة مؤشر التعليم وتأهيل الموارد البشرية، سواء على مقياس المعرفة واقتصاد المعرفة أو على مؤشر التنمية الإنسانية، تبين بما لا يدع مجالا للشك التحول الكبير في مقاييس ومؤشرات التنمية في مجتمع المعرفة، حيث يرتفع الوزن النوعي للمؤشرات المرتبطة بالاستثمار في الإنسان، خصوصا في ميادين التعليم والتدريب والصحة وجودة الحياة. إن نقل وتوطين المعرفة والمشاركة الوازنة للشباب في الإمارات يبقى رهينا بمدى القدرة على التنفيذ الفعلي لسياسات التنمية البشرية كأولوية استراتيجية. ويتضح الفرق بين التوقعات والنتائج الفعلية في ما يتعلق بالتعليم. ففي الوقت الذي وضعت الدولة مؤشرا لفترة التمدرس المتوقعة قيمتها 13 عاماً دراسياً،[10] فإن من الواضح أن هذا لا يحدث على أرض الواقع، على الرغم من توفر الإرادة السياسية والبنى التحتية والتجهيزات، نظرا لأن بعض الشباب أنفسهم غير متحفزين وغير مشاركين فاعلين في هذه العملية. وذلك أمر سنتوقف عنده لاحقا.

وإذا كان من السهل نسبيا وضع مؤشرات كمية للتنمية البشرية، فإن متابعة تحقيقها يتطلب وضع مؤشرات إضافية أخرى ذات طبيعة كيفية قد يصعب قياسها كمياً، وتتعلق بنوعية الحياة ومدى شعور أفراد المجتمع بالرضى والارتياح المادي والمعنوي. في هذا السياق، تعتبر مؤشرات الابتكار والتنافسية والسعادة من بين المؤشرات المهمة التي تعزز المكانة المركزية للإنسان في عملية التنمية وتبين أهمية المعرفة واقتصادها في الانتقال المنشود نحو نقل المعرفة وتوطينها.

الموقع على مؤشر الابتكار العالمي

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً منذ عام 2007 عن كلية إدارة الأعمال العالمية. وقد صدر التقرير لعام 2014 بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل. ولا يهتم مؤشر الابتكار العالمي بقياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار فقط، بل يُعنى بصفة عامة بسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم، وتكوين مجموعات ابتكارية، وانتشار المعرفة. ويتمثل ذلك، على سبيل المثال، في عدد المشاريع المشتركة، ومجالات الاختراع المرتبطة بمخترعين محليين وعالميين.

احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً و36 عالمياً على المؤشر العام للابتكار العالمي

ويبين الشكل 6.2 أن مؤشر الابتكار العام يقوم على مؤشرين فرعيين أساسيين هما: المدخلات والمخرجات. ويشير مؤشر المدخلات إلى المؤسسات الاقتصادية والتشريعية، ومؤسسات رأس المال البشري مثل التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير، والبنية التحتية للتكنولوجيا، والبيئة المحفزة للابتكار، والأسواق ومناخ الاستثمار، وتشابك قطاع الأعمال من حيث عمال المعرفة والروابط الإبداعية واستيعاب المعرفة. أما المؤشر الفرعي الثاني وهو مؤشر المخرجات، فيشمل المعرفة والتكنولوجيا من حيث الإنتاج والنشر والتأثير المعرفي، ومنتجات التكنولوجيا ومنتجات وخدمات المعرفة، والمعلومات على الشبكات. ويوضح مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 حدة الفجوة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة التي تظهر في قيمة مؤشرات "الابتكار العالمي"وترتيبها وتطورها في المنطقة العربية، مقارنة بمناطق العالم الأخرى.

الشكل 6.2

إطار مؤشرات الابتكار العالمي

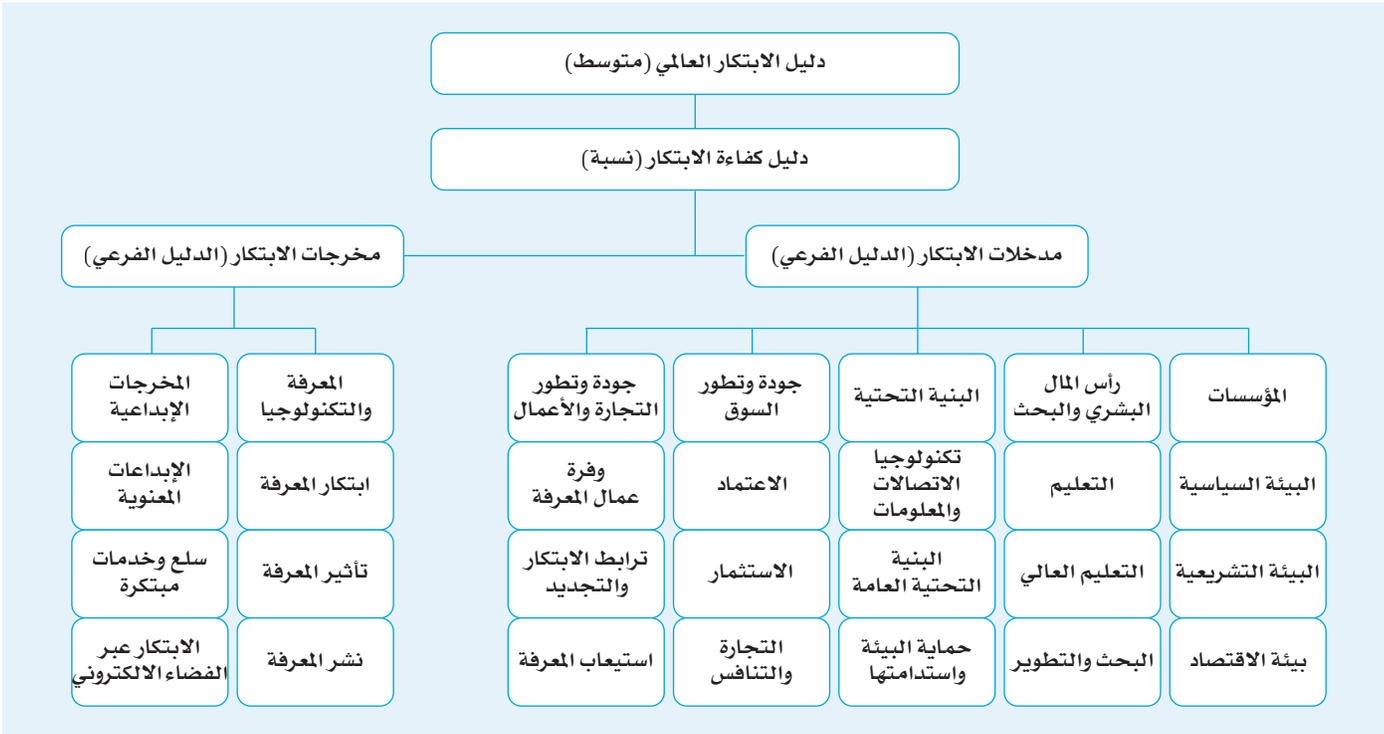

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

الشكل 7.2

مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012-2014)

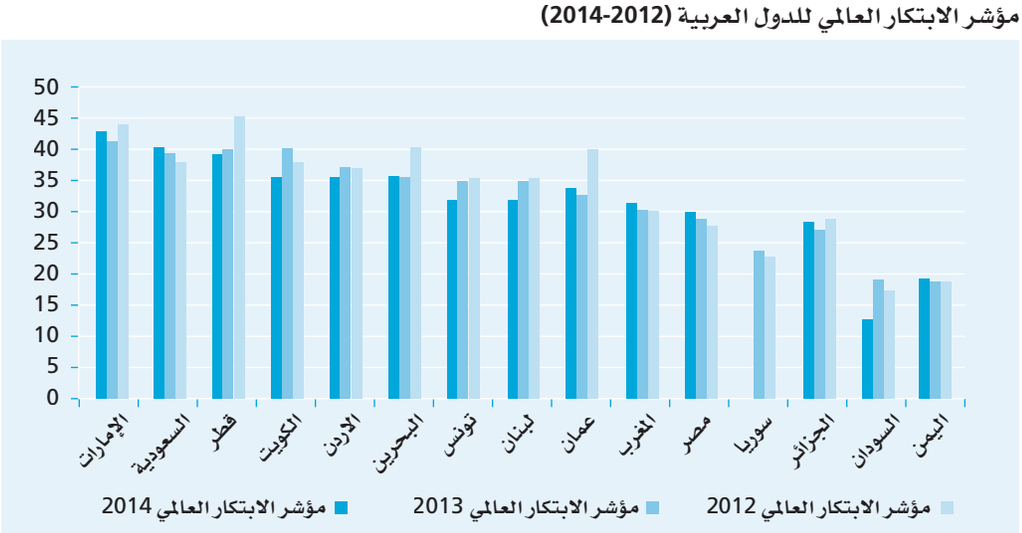

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

كما يبين المؤشر التفاوت في الأداء في بعض مؤشرات المعرفة عبر البلدان العربية (الشكل 7.2). ويقاس هذا المؤشر بعدة مؤشرات فرعية هي: المؤسسات ورأس المال البشري والبحث والبيئة التحتية وجودة وتطور السوق وجودة وتطور التجارة ومجال الأعمال. وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 36 عالمياً في المؤشر العام للابتكار. وهو أمر بالغ الأهمية على مستوى ديناميات توطين المعرفة، لأن الابتكار والتجديد يشيران، على مستوى أول، إلى أهمية استثمارات الدولة في التكنولوجيات الحديثة، وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات، وعلى مستوى ثان إلى بداية موفقة للانتقال من نموذج اقتصادي يقوم على استثمار خيرات

الأرض ومخزونها غير المتجدد إلى الاستثمار في المعرفة والإنسان. ومن حيث المؤشرات الفرعية، ينقسم مؤشر الابتكار العالمي، كما أشرنا، إلى مؤشرين فرعيين رئيسين هما: مؤشر مدخلات الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار.

أولا: مؤشر مدخلات الابتكار

على المستوى العالمي، احتلت الإمارات المرتبة 25 على مؤشر مدخلات الابتكار. وجاءت، عربياً، في المرتبة الأولى تليها قطر ثم السعودية. ويقاس هذا المؤشر بعدة مؤشرات فرعية هي: المؤسسات ورأس المال البشري والبحث والبيئة التحتية وجودة وتطور السوق وجودة وتطور التجارة ومجال الأعمال. وقد جاءت الإمارات في المركز الأول عربياً في جميع هذه المؤشرات الفرعية فيما عدا مؤشر جودة وتطور السوق، حيث احتلت المركز السادس عربياً.

ثانيا: مؤشر مخرجات الابتكار

في العام 2014 احتلت الإمارات المركز 68 عالمياً متقدمة 13 مركزا عن عام 2013 في مؤشر مخرجات الابتكار، وجاءت في المركز الرابع عربياً بعد السعودية والأردن والكويت. ومن المفارقات أن الإمارات تأخر ترتيبها على المستوى العالمي في أحد المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وهو مؤشر المعرفة والتكنولوجيا، حيث احتلت المركز 132 عالمياً.[11]

إن المتفحص لموقع الإمارات على مؤشر الابتكار العالمي (من حيث المدخلات والمخرجات) يصاب بالدهشة. ففي حين تحتل الدولة الموقع الأول عربياً في المعدل العام للمؤشر، متقدمة عن العام الماضي من حيث الترتيب والمعدل، كما أن مدخلات الابتكار في الدولة قد أهلها إلى أن تكون في المرتبة 25 على مستوى العالم، فإن هذا لم يصاحبه تقدم في مؤشر مخرجات الابتكار حيث احتلت الرتبة 132 على مستوى العالم فيما يختص بمخرجات الابتكار في المعرفة والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، فإن ترتيبها عربياً كان في المرتبة الرابعة وفي المرتبة 68 عالمياً في المؤشر الفرعي الإجمالي لمخرجات الابتكار. وما يمكن استخلاصه من ذلك أن الإمارات قد حققت تقدماً في بعض المرتكزات والمقاييس الفرعية للابتكار، مثل البنية التحتية والمؤسسات والبيئات التشريعية والاقتصادية، إلا أن هذا التطور لم يصاحبه تقدم في المقاييس الفرعية الأخرى، مما يؤدي إلى تأخر الدولة في نواتج الابتكار. ومن ثم، فإن المؤسسات المعنية في الدولة مدعوة إلى الوعي والاهتمام بتشابك هذه العناصر، والتنسيق بينها والعمل على تطوير القطاعات ذات العلاقة بعملية الإبداع والابتكار في الدولة.

يشير تقدم الإمارات من مؤشر الابتكار والتجديد إلى بداية موفقة للانتقال من نموذج اقتصادي يقوم على استثمار خيرات الأرض ومخزونها غير المتجدد إلى الاستثمار في المعرفة والإنسان

الشكل 8.2

المؤشر الفرعي: مدخلات الابتكار (2014)

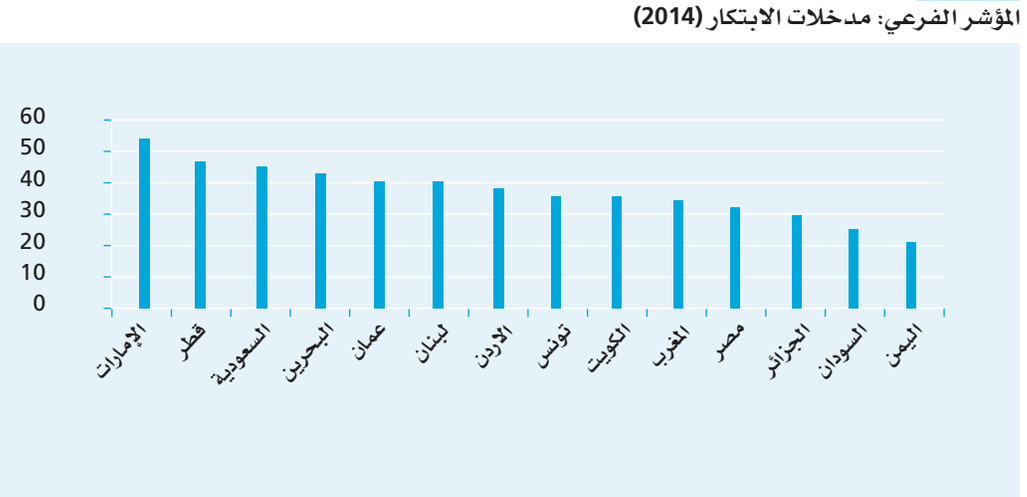

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

الشكل 9.2

المؤشر الفرعي: مخرجات الابتكار (2014)

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية

تبرز الإمارات في المرتبة الرابعة على صعيد العالم في مؤشر "المتطلبات الأساسية" من مؤشر التنافسية العالمي. وحازت على المرتبة الأولى من أصل 148 دولة في ستة مؤشرات فرعية نذكر منها: غياب الجريمة المنظمة، نوعية الطرقات، النسبة المئوية لتغيير التضخم السنوي

تعتبر تقارير التنافسية العالمية المتتابعة من المصادر والمؤشرات المهمة الدالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول وموقعها بعضها من بعض. وتجدر الإشارة إلى الحجم الذي تحتله المعرفة بمكوناتها ومؤشراتها في تكوين الوضعية التنافسية للدول حسب هذا المؤشر العالمي. فالنظرة الفاحصة للمؤشر الأساس الذي تُقاس به التنافسية (وهو مؤشر التنافسية العالمي) تبين العديد من المؤشرات ذات العلاقة المباشرة بدعائم مجتمع المعرفة من تعليم وتقانة وتدريب وإبداع، ناهيك من وجود العنصر المعرفي بأشكال غير مباشرة في جميع المؤشرات المعتمدة في تقارير التنافسية العالمية.

وضمن هذا الإطار، فإن ترتيب الدول العربية، يتسم بفجوات وتباينات، سواء في ما بينها من جهة، أو بينها وبين سائر دول العالم من جهة أخرى. فمن أصل 148 دولة أدرجت ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتبين أن دول الخليج بشكل عام احتلت مراتب متقدمة نسبيا تعكس تقدمها الاقتصادي من جهة وتقدمها على محاور المعرفة من جهة أخرى.

فقد جاءت قطر في المرتبة 13 عالميا، وتلتها الإمارات في المرتبة 19 لتدخل قائمة أفضل عشرين اقتصادا للمرة الأولى ثم السعودية بالمرتبة 20. وفي المقابل، جاءت دول عربية أخرى في مراحل متأخرة جدا من القائمة الدولية، حيث احتلت موريتانيا المرتبة 141 واليمن المرتبة 145 من أصل 148 دولة شملتها تقارير التنافسية العالمية. وأظهرت الإمارات تقدما مستمراً في تقارير التنافسية العالمية منذ العام 2011، حيث تقدمت عالمياً من المرتبة 27 (تقرير 2011-2012) إلى المرتبة 24 (تقرير 2012-2013) ومن ثم إلى مرتبتها الحالية التاسعة عشر عالميا والثانية عربياً (تقرير 2013-2014). كما تبرز الإمارات في المرتبة الرابعة على صعيد العالم في مؤشر "المتطلبات الأساسية" من مؤشر التنافسية العالمي. وحازت أيضا على المرتبة الأولى من أصل 148 دولة في ستة مؤشرات فرعية نذكر منها: غياب الجريمة المنظمة، نوعية الطرقات، النسبة المئوية لتغيير التضخم السنوي. إلى جانب ذلك، حصدت الإمارات مراتب ضمن المراتب الخمس الأولى على صعيد 19 مؤشر فرعي، كالمشتريات الحكومية ذات تكنولوجيا المتطورة، وسهولة تأمين القروض، وأثر الضريبة على حوافز الاستثمار.[12] من جهة أخرى، تظهر الحاجة إلى دفع الجهود قدما على صعيد المؤشرات المتعلقة بالقيد

في مراحل التعليم كافة، بالإضافة إلى مؤشر حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.

يضاف إلى ما سبق، وحسب تقرير آخر يتناول التنافسية العالمية لسنة 2014 يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا[13] فقد احتلّت الإمارات المرتبة الأولى عربياً (والثّامنة عالمياً)، وتبعتها قطر في المرتبة الثانية (و19 عالميا)، والأردن في المرتبة الثالثة (و53 عالمياً). وأما بنسبة إلى مؤشر "نظرة العالم لدولتك" الذي ورد في التقرير المذكور أعلاه (المرجع السابق)، فقد شغلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً (والرابعة عالمياً).

الموقع على مؤشرات التنافسية العربية

يعتبر مفهوم التنافسية مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب كغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعولمة، وغيرها. وزاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنافسية كمفهوم نظري وكموضوع يرتبط بالتنمية والرفاه الاجتماعي وخصوصا فيما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على توزيع الدخل بين الشرائح المختلفة، وأثر ذلك بدوره على الحد من مستويات الفقر. وقد نجم عن الاهتمام بهذا المفهوم، أن جرت إعادة صياغة مفهوم «التنافسية» وإخراجه من نطاق النظريات التقليدية الاقتصادية التي تعتمد على الميزة النسبية الظاهرية المتمثلة في وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، إلى مجال الميزة التنافسية المكتسبة، التي يمكن تطويرها بتبني سياسات هادفة وواعية موجهة نحو بناء قدرة تنافسية وطنية خاصة في حالة غياب الموارد الموهوبة.[14]

وقد بذل معهد التخطيط العربي منذ عام 2003 جهوداً كبيرة لتطوير مفهوم التنافسية ومنهجية قياسه، في اتساق مع ما يتم إنجازه عالمياً في هذا الصدد. وتوصل المعهد إلى إطار عمل يرتكز على مؤشر مركب لقياس ومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية. وينطلق تقرير التنافسية العربية 2012

الشكل 10.2

الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

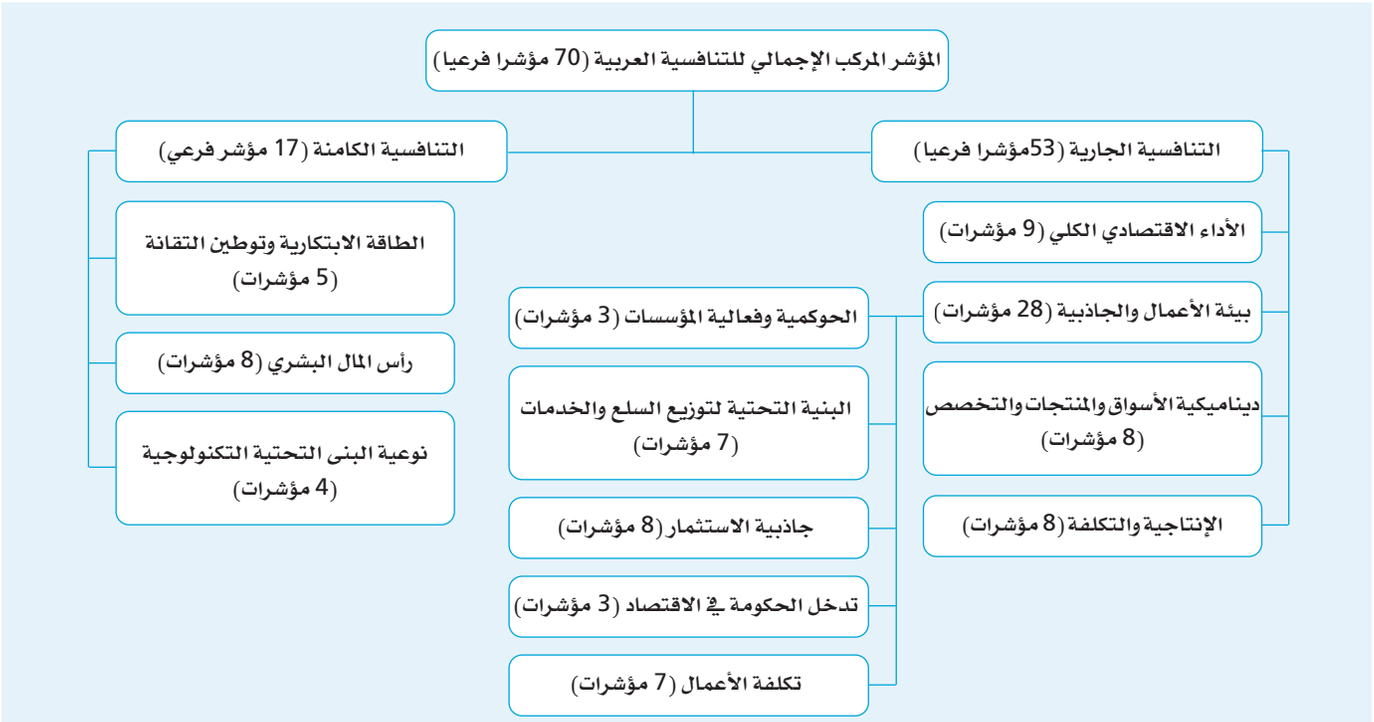

المصدر: المعهد العربي للتخطيط 2012.

من أن التنافسية تعني الأداء النسبي «الحالي» والأداء النسبي «الكامن» للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. وبناء على هذا التعريف، قام معهد التخطيط العربي ببناء مؤشر للتنافسية مركب من مؤشرين فرعيين (الشكل 10.2). ويركّز المؤشر الأول على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه، مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما يدلّ المؤشّر الثاني للتنافسية الكامنة على القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثَمّ استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف. وقد حددت ثلاثة مجالات أساسية للتنافسية الكامنة وهي رأس المال البشري، وتوطين التقانة، والبنية التحتية التقانية. وهي تمثل ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية من أهمية هذه العوامل في دعم التنمية في إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات.[15]

إن العمل الجاد والحثيث على نقل وتوطين المعرفة ضرورة أساسية لاستمرارية وزيادة التنافسية في الإمارات وما يستتبعه ذلك من استمرار التقدم على الصعد الاجتماعية والاقتصادية كافة

ويختلف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في التصنيف حسب الأداء النسبي. فالتقرير العربي يستند في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية اختيرت لتشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية. وهذه الدول هي إيرلندا، وجمهورية التشيك، والمكسيك، وكوريا الجنوبية وتشيلي والبرتغال، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، والبرازيل، والصين واليونان وتركيا، ليصبح إجمالي عدد الدول العربية والمقارنة 30 دولة مقسمة إلى 13 دولة مقارنة و17 دولة عربية. إن عملية اختيار دول المقارنة هذه مهمة جداً لأنها تحدد الفجوة القائمة بين الدول العربية والدول الأخرى. ففي حالة إدراج كل الدول في التقرير، فإن الفجوة تصبح هائلة بين الدول العربية وأفضل دولة في العينة، مما يعنى هدفاً قد يكون من الصعب تحقيقه. ولكن اختيار مجموعة محددة من دول المقارنة كان لها في وقت مضى أداء مشابه للدول العربية في حينه، وتفوقت عليها بالأداء التنافسي، يجعل دول المقارنة هذه تشكل مجموعة مقارنة جيدة، وذلك لإمكانية ردم الفجوة التنافسية بفضل السياسات الهادفة.[16]

بناءً على ما سبق، وعلى المستوى الإجمالي للتنافسية، أحرزت الإمارات 0.52 درجة من أصل 1 مقابل 0.50 لدول المقارنة، مما يعني تقدمها على متوسط مجموعة الدول المقارنة. وتتصدر كوريا الجنوبية الأداء الإجمالي للتنافسية، تليها إيرلندا، ثم ماليزيا والبحرين. وتأتي الإمارات في المركز الخامس على سلم التنافسية متجاوزة باقي دول المقارنة. وجاءت الإمارات في المركز الأول على دول المقارنة والدول العربية تبعا لمؤشر البنية التحتية الأساسية. واحتلت الإمارات المركز الثاني بعد إيرلندا في مؤشر ديناميكية الأسواق. وسجلت مركزا متقدماً في مجال انخفاض تدخل الحكومة في الاقتصاد حيث احتلت المركز الثالث مع دول المقارنة. وجاءت الإمارات في المركز الرابع مع دول المقارنة والأول عربياً في مؤشر بيئة الأعمال. كما جاءت في المركز الرابع مع دول المقارنة والثانية عربياً بعد البحرين في مؤشر البنية التحتية التقانية.

أما فيما يتعلق بمؤشر التنافسية الكامنة، فقد احتلت الإمارات المركز التاسع ولم يتقدمها عربياً سوى البحرين. وجاءت الإمارات في المركز 10 على مؤشر جاذبية الاستثمار. وفي مؤشر الحوكمة وفعالية المؤسسات، احتلت الإمارات المرتبة 12 وتقدمت عليها الكويت وقطر وعمان والمغرب. كما احتلت المركز 13 في مؤشر التكلفة الإنتاجية. واحتلت المركز 14 في مؤشر تكلفة القيام بالأعمال. وكان أداء الإمارات متواضعا في مؤشر الأداء الاقتصادي حيث احتلت المركز السابع عشر. واحتلت الإمارات المركز الـ 20 في مؤشر رأس المال البشري ومؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة.[17]

الشكل 11.2

مؤشرات التنافسية للدول العربية (2012)

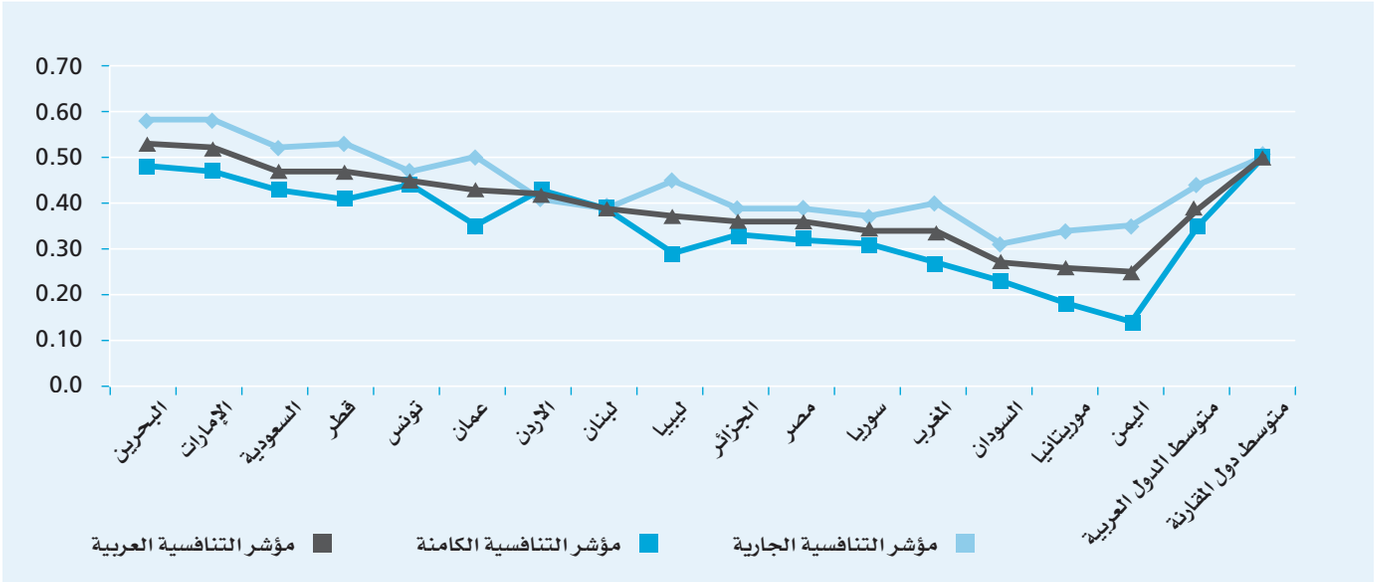

المصدر: المعهد العربي للتخطيط 2012.

إن احتلال الإمارات للمرتبة الخامسة على مستوى مؤشر التنافسية الجارية والمرتبة التاسعة على مستوى مؤشر التنافسية الكامنة يعتبر بمثابة إنذار بأن الدولة قد تتأخر مستقبلاً في المؤشر المركب الإجمالي للتنافسية إن لم يكن عربياً فسيكون على مستوى دول المقارنة. ومرة أخرى يبدو أن مؤسسات المجتمع المعنية بالتنافسية يتفاوت أداؤها، فبينما نجد أن الدولة تحتل المركز الأول على الدول العربية ودول المقارنة في مؤشر البنية التحتية الأساسية، والثاني عربياً والرابع على دول المقارنة في البنى التحتية التكنولوجية، والأول عربياً والرابع مع دول المقارنة في مؤشرات بيئة الأعمال والجاذبية، نجدها تحرز مراكز متأخرة في مؤشرات التنافسية الكامنة في الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة ورأس المال البشري حيث احتلت المركز العشرين.

والجدير بالذكر أن هذه المؤشرات الأخيرة من أهم المؤشرات لنقل وتوطين المعرفة، مما يعني بوضوح أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه عملية نقل وتوطين المعرفة في الدولة. إن العمل الجاد والحثيث على نقل وتوطين المعرفة ضرورة أساسية لاستمرارية وزيادة التنافسية في الإمارات وما يستتبعه ذلك من استمرار التقدم على الصعد الاجتماعية والاقتصادية كافة.

الموقع من مؤشر السعادة

بني المؤشر على عدد من المؤشرات التنموية المهمة بما فيها مؤشرات صحية مثل توقع الحياة ومؤشرات تتعلق بالحوكمة حول الانطباعات وحول الفساد وحول الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشرات أخرى مثل حرية الاختيار والدعم المجتمعي. ويقاس المؤشر على مقياس من 10 درجات.

احتلت الإمارات على مؤشر السعادة المركز الرابع عشر عالميا والأول عربيا بمعدل 7.144

وأظهر تقرير السعادة للعام 2013 الذي يصدر بالشراكة بين مؤسسة الأرض التابعة لجامعة كولومبيا وشبكة حلول التنمية المستدامة من أجل الأمم المتحدة، أن الدنمرك حصلت على المركز الأول عالميا بمعدل 7.693، واحتلت الإمارات المركز الرابع عشر عالميا والأول عربيا بمعدل 7.144، بفرق لا يتعدى 0.56 درجة عن صاحب المركز الأول. وجاءت عمان في المركز 23 عالميا والثاني عربيا بمعدل 6.853، وجاءت قطر في المركز 27 عالميا والثالث عربيا بمعدل 6.666.[18]

تحديات نقل وتوطين المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من الإنجازات على مستوى التنمية الإنسانية بتركيزها على تأسيس وتنفيذ مشروعات تنموية طموحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية مما ساعدها على المحافظة على مستوى معيشي عالٍ للمواطنين. كما حققت إنجازات ملموسةً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجال الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مما جعلها تتبوأ مكانة متقدمة على مؤشر اقتصاد المعرفة. إلا أن الأمر لا يزال يتطلب مزيداً من الجهد حتى يصل المجتمع في النهاية إلى استثمار تلك النتائج للولوج بقوة إلى مجتمع المعرفة وخلق اقتصاد المعرفة، والتغلب على مواطن الخلل والتحديات التي قد تعيق أو تبطيء التقدم أو نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وما يستتبع ذلك من تحقيق مستويات عالية من التنمية الإنسانية في كافة المجالات.

ظهر من خلال عرض واقع الإمارات اتفاق المؤشرات على تحدي رأس المال البشري وما قد يرتبط به من تحد اقتصادي نظراً لطبيعة العمل والاقتصاد في دولة الإمارات

وقد ظهر من خلال عرض واقع الإمارات اتفاق المؤشرات الأربعة السابقة على تحدي رأس المال البشري وما قد يرتبط به من تحد اقتصادي نظراً لطبيعة العمل والاقتصاد في دولة الإمارات. كما يظهر جلياً تحدٍ خاص بنظام التعليم قبل الجامعي والجامعيً اللذين لم يتطورا بالدرجة والكيفية التي تطورت بها مؤسسات ومجالات العمل الأخرى في الدولة من حيث الإسهام في نقل المعرفة وتوطينها. ويرتبط بهذا التحدي التعليمي تحدّ ثقافي آخر هو تحدي تحفيز الشباب وحثهم على الاجتهاد والعمل ليس فقط في سنوات تعليمهم المدرسي والجامعي، ولكن أيضاً فيما يتعلق بمجال وظائفهم وأعمالهم. والتحدي الذي ينطوي عليه التعليم ينتج عن عدة نقاط متداخلة ومتشابكة منها تدني النظرة إلى التعليم، وطرق التدريس التقليدية، وتوجه الطلاب نحو الحفظ، وارتباط التعليم بالوظيفة، والبعد عن التخصص في العلوم والرياضيات، وضعف مخرجات التعليم الجامعي وعدم تناسبها مع سوق العمل. ولا يخفى وجود تحد آخر يرتبط بالتعليم، وهو تحدي البحث العلمي والتطوير الذي ينتج عن قلة عدد مراكز البحوث المتخصصة، وضعف ارتباطها بالمؤسسات الصناعية، والشح في التمويل ، وقلة عدد الباحثين وتدني مستواهم. وسنناقش هذه النقاط عند الحديث عن البيئات التمكينية في الدولة في الفصل الثالث.

أما التحدي الثاني الذي ظهر جلياً في المناقشة السابقة فيرتبط ببنية المجتمع الإماراتي الديمغرافية وبنية العمل فيه، وهو تحدي الموارد البشرية المواطنة الذي يتمثل في ثلاثة مظاهر هي: قلة عدد السكان مقارنة بنسبة المقيمين في الدولة، وتفضيل المواطنين العمل في القطاع الحكومي على القطاع الخاص، وظهور البطالة بين الشباب. وهذه التحديات الفرعية لتحدي الموارد البشرية ترتبط بلا شك بتحدٍ اقتصادي عام هو اعتماد الاقتصاد الحكومي بدرجة كبيرة على النفط. وفيما يلي مناقشة لهذه التحديات.

التحدي التعليمي

يعد الاستثمار في البشر أهم وأفضل أنواع الاستثمار على المستوى البعيد، والتعليم الجيد هو أداة هذا الاستثمار، وهو وسيلة تنمية المجتمع وصناعة نهضته، على اعتبار أن قوة الأمم لم تعد تقاس بما لديها من ثروات طبيعية، أو بفائض رأس المال، أو بعدد سكانها أو قوة جيوشها، ولكن بما لديها من عقول مفكرة ومبدعة تصنع التغيير وتقود التطوير.

ويبين تقرير البنك الدولي حول التعليم في الدول العربية،[19] بما فيها الإمارات، أنه على الرغم من التقدم الملموس في تحقيق نسب إلزام جيدة ونسب التحاق عالية بالتعليم الجامعي، وسد الفجوة بين الذكور والإناث، ومحاربة الأمية، إلا أن التحصيل

الطلابي ودرجات الطلاب في الاختبارات الدولية في الإمارات لا يزال أقل من معدل درجات الطلاب في الدول الأقل في المستوى الاقتصادي. فقد أظهرت نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة "بيزا" 2012 في عمر 15 سنة ضعف تحصيل الطلاب في الإمارات بالمقارنة مع نظرائهم في دول منظمة التعاون والتنمية الدولية في المواد الثلاثة للاختبار (القراءة والعلوم والرياضيات)، حيث جاءت متوسطات الطلاب إحصائياً أقل بكثير من متوسط نظرائهم في دول المنظمة. ومع أن نتائج طلاب دولة الإمارات جاءت الأولى عربياً متقدمةً على الدول التي اشترك طلابها في الامتحانات (الأردن وتونس وقطر)، إلا أن هذا لا يعتبر مؤشراً قوياً على تمكن الطلاب في المواد الثلاث بالدرجة الكافية. فقد جاءت المتوسطات العامة للطلاب في القراءة والكتابة والرياضيات في الدولة منخفضة في كل منها بمعدل 50 نقطة تقريباً عن متوسطات الطلاب في دول منظمة التعاون والتنمية الدولية. ويوضح الجدول 4.2 هذه النتائج.[20] وأيدت وجود هذه الفجوة نتائج الدراسة الميدانية التي تمت على الطلاب في المرحلة المدرسية النهائية في الإمارات في سياق الإعداد لتقرير المعرفة العربية 2011/2010. فقد أظهرت النتائج ضعفا واضحاً في المهارات المعرفية لدى الطلاب.

كما أوضح تقرير البنك الدولي المذكور آنفا أن ثلثي الطلاب يتخصصون في الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية بدلاً من العلوم والرياضيات، وهذا ما تؤكده الدراسات المحلية.[21] فما تزال الطرق التقليدية في التدريس هي الغالبة؛ وفي الوقت الذي تتحرك فيه الدول الأكثر نمواً إلى استخدام التعلم القائم على البحث والذي يركز على حل المشكلات والتفكير الناقد، ما زالت طرق التدريس متأخرة ومسارات التعليم منغلقة.

وتشير العديد من التقارير إلى أن الدول العربية، ومنها دولة الإمارات، لم تحقق أهدافها من التعليم تحقيقاً كاملاً، مما

الجدول 4.2

نتائج الدول العربية المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بيزا 2012

	المتوسط العام للقراءة	المتوسط العام للرياضيات	المتوسط العام للعلوم
متوسط دول منظمة التعاون و التنمية الدولية	496	494	501
الإمارات	442	434	448
الأردن	399	386	409
قطر	388	376	384

المصدر: OECD 2014.

يعيق قدرتها على الإبداع. فقد فشلت الدول العربية في إنتاج "عمال المعرفة" الذين لديهم القدرة على توليد منتجات معرفية مثل البرمجيات المعلوماتية أو براءات الاختراع أو الكتب والبحوث.[22] وكشف تقرير المعرفة العربي الأخير لعام 2011/2010 وجود فجوات في التعليم في دولة الإمارات وعدم مسايرته للتطوير التقني والمعلوماتي الذي تشهده البلاد، وذكر التقرير أن نظام التعليم وتربية النشء في الإمارات يعاني تحديات كبيرة، أبرزها ارتفاع معدلات التسرب المدرسي على مستوى الدولة.[23] وتشير البيانات الإحصائية إلى أن معدلات التسرب المدرسي على مستوى المدارس بلغت 2.2% للذكور و1.1 للإناث، وبخاصة في الصف العاشر.[24] كما أكد تقرير المعرفة أن مخرجات النظام التعليمي لا تتفق مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تتطلب مهارات عالية ترتبط باقتصاد المعرفة والعولمة. وأشار إلى تدني أعداد المواطنين في مجالات الطب والهندسة والعلوم والزراعة والصناعة، وهو عامل سلبي يحول دون نقل وتوطين المعرفة وتحويل المجتمع إلى مجتمع المعرفة.

ويشير أحد الباحثين إلى أهم الأسباب التي تدفع الشباب المواطنين لاختيار المسار الأدبي في المرحلة الثانوية أو الخروج من نظام التعليم الثانوي. فهناك، أولاً، الاعتقاد النمطي لدى كثير من الطلاب بأن غاية الاستمرار في التعليم هو الحصول على الشهادة الأكاديمية كهدف، دون إقامة أي اعتبار أو وزن للتعلم بحد ذاته كطريق للنجاح في الحياة العملية. لذلك نجدهم يتركون مقاعد الدراسة إذا

مع أن الإمارات جاءت الأولى عربياً في بيزا 2012، فقد جاءت متوسطات طلابها منخفضة مقارنة بمتوسطات الطلاب في دول منظمة التعاون والتنمية الدولية

تشير العديد من التقارير إلى أن الدول العربية، ومنها دولة الإمارات، لم تحقق أهدافها من التعليم تحقيقاً كاملاً، مما يعيق قدرتها على الإبداع

فشلوا في الحصول على الشهادة أو متى توافرت لهم الظروف التي تجعلهم يستغنون عنها. أما السبب الثاني فهو جمود العملية التعليمية واعتمادها على الأساليب التقليدية في التدريس دون مراعاة شخصية الجيل الجديد الذي عاصر الثورة المعلوماتية وتطور الإنترنت.[25]

وفي المؤتمر السنوي التخصصي الأول للتعليم الذي عقده مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في أكتوبر 2010 تحت عنوان "واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره في دولة الإمارات العربية المتحدة"، حددت وزارة التربية والتعليم ستة عشر تحدياً، يواجه التعليم من بينها سبعة تحديات تتصل مباشرة بنقل وتوطين المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة. وتضم التحديات الأخيرة: مصادر التعلم، مثل المكتبات التي كثيراً ما تكون غير كافية، وأساليب التدريس التقليدية المعتمدة على التلقين، وأنشطة الطلاب المعتمدة على الاستماع إلى المعلم وكتابة الدرس من دون مشاركة فاعلة، والافتقار إلى ثقافة النقد الفكري، والمناهج التقليدية المأخوذة من الدول الأجنبية، والتوجيه الضعيف للطلاب الذين كثيرا ما يختارون اختصاصات دراسية لا تتوافق واحتياجات سوق العمل. يضاف إلى ذلك ضعف نظام التعليم الثانوي وعدم توافقه ومتطلبات التعليم العالي، مما يقود الطلاب إلى قضاء سنة تأسيسية.[26]

ويزيد ألان ويبر على ذلك في تقييمه للتعليم ودوره في خلق اقتصاد المعرفة أن التعليم لا يشجع على الإبداع، والمنهج لا يثير الطلاب علمياً ولا يتحداهم التحدي الكافي. كما أن التواصل بين المعلم والطالب متقلص إلى درجات متدنية بحيث يقتصر التركيز على الحفظ والتذكر. يضاف إلى ذلك أن إدارة المدارس ليس لديها السلطة الكافية لاتخاذ القرار مع جمود النظام التعليمي بصورة واضحة، مع تدني الفرص أمام الطلاب لإظهار إبداعهم، مما يقف حجر عثرة أمام إقامة مجتمع المعرفة.[27]

حددت وزارة التربية والتعليم ستة عشر تحدياً، يواجه التعليم من بينها سبعة تحديات تتصل مباشرة بنقل وتوطين المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة

رغم الجهود الكبيرة لتطوير القطاع الجامعي فإن العلاقة بين احتياجات سوق العمل والخريجين ما تزال موضوعاً مهماً

تصبح مؤسسات التعليم محدودة في قدرتها على الانخراط بشكل فعال في التحديات الإنمائية أو المساهمة في توطين المعرفة في ظل الاعتماد الكبير للدولة على الاستشارات الأجنبية والمعرفة المستوردة

واقع وتحديات التعليم الجامعي

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، أسست دولة الإمارات نظام التعليم العالي في أطار النموذج الاجتماعي والاقتصادي، وفي سياق العولمة والأطر الليبرالية الجديدة، مع التركيز على الجانبين المهني والإنساني.[28] كما أتاحت الفرص لافتتاح الجامعات الخاصة، وقامت بجهود كبيرة لتطوير هذا القطاع، مثل دمج التكنولوجيا الذكية في الجامعات الحكومية، وفتح المجال أمام التعليم العالي الخاص. وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقة بين احتياجات سوق العمل والخريجين ما تزال موضوعاً مهماً.

وفي هذا المجال، تبيّن البحوث عدداً من التحديات العامة التي تواجه التعليم الجامعي والعالي. ذلك أن معظم الطلاب يلتحقون بتخصصات العلوم الإنسانية؛ ولذلك يظهر جلياً النقص في أعداد الأطباء والمهندسين والعاملين في العلوم وفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ مما يضطر الدولة للاستعانة بالخبرة الأجنبية.[29] ومن ناحية أخرى، فإن توجه الطلاب نحو التعليم الجامعي أو رؤيتهم لأهميته قد يخلقان عائقاً وخطراً كبيراً لنقل وتوطين وبناء مجتمع المعرفة، حينما ينظر بعض طلاب الجامعة للدرجة الجامعية فقط كمسوغ للعمل في القطاع العام والحكومي الذي يقدم رواتب مجزية.[30] والخطر الثاني في هذه النظرة أن معظم الطلاب يرون أن التعليم منتج نهائي وليس عملية مستمرة؛ فكثير من خريجي الجامعات لا يعدون أنفسهم متعلمين مدى الحياة، بل يعتبرون التخرج نهاية التزامهم بعملية التعلم.[31]

ويبين باحث آخر أن من المشكلات الرئيسية التي يواجهها نظام التعليم الجامعي اعتماده أحيانا على مجموعة من المستشارين غير المؤهلين بالشكل المطلوب لتحقيق الأهداف وافتقاره النظام التعليمي إلى مواد تعليمية مرتبطة بالسياق الاجتماعي الثقافي للدولة، ورؤية قصيرة النظر فيما يقدم من تعليم وتخصصات.[32] ومع الاعتماد الكبير للدولة

على الاستشارات الأجنبية والمعرفة المستوردة في مؤسسات التعليم العالي الخاص، تصبح مؤسسات التعليم هذه محدودة في قدرتها على الانخراط بشكل فعال في التحديات الإنمائية أو المساهمة في توطين المعرفة من خلال مناهج ومداخل محلية للبحوث. ومن المفارقات، أن إصلاحات الهيكلة أتاحت الفرصة لاتساع نطاق التعليم العالي بشكل غير مسبوق، لكنها في كثير من الأحيان أظهرت اعتماد مؤسسات التعليم العالي على رؤى للحداثة والعولمة تحد من قدرة الدولة على توطين المعرفة في نظام يتصل بالسياق الثقافي للبلاد.[33]

لقد زادت أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات، إلا أن زيادة هذه الأعداد لم تترجم في تطوير اقتصاد المعرفة أو إلى خلق جيل أو كتلة حرجة لخلق هذا الاقتصاد. وهناك العديد من المعوقات التي تمنع الدولة من تحقيق ذلك، مثل بعض المفاهيم الثقافية غير الإيجابية، وتوظيف البعض في أماكن قد لا تتناسب مع إمكاناتهم وكفاءاتهم. وكل هذه العوامل تضعف من قيمة التعليم والنظرة إليه وتقف أمام نواتج النظام التعليمي وما قد يقدمه من قوة دافعة لتوطين المعرفة وخلق مجتمع المعرفة في الدولة.[34]

تحدي تحفيز الشباب

يمثل ضعف روح المبادرة لدى الشباب والخريجين وسعيهم وراء الوظائف الحكومية الآمنة تحدياً بارزا يواجه الدولة في نقل المعرفة وتوطينها. وكثيرا ما يتجه الشباب في الإمارات إلى الأعمال الإدارية ذات العائد المادي الجيد، مع عزوفهم عن القطاعات ذات العلاقة المباشرة بنقل وتوطين المعرفة، خصوصا تلك المرتبطة بالابتكار والبحث العلمي والتقانة. ويفضل كثير من الشباب المواطنين الالتحاق بالشرطة أو الجيش عقب حصولهم على الشهادة الإعدادية أو الثانوية العامة. أما معظم الإناث فيفضلن العمل في الدوائر الحكومية، وقد أوضحت نتائج مسح القوى العاملة عام 2008 أن 89.5% من المشتغلين الذكور و83.7% من المشتغلات الإناث يعملون في القطاع الحكومي والمشترك.[35]

لقد استطاعت الإمارات توفير البيئات التمكينية، كما سيتضح في الفصل الثالث، ولكن لا بد أن يقابل ذلك حافز ورغبة من الشباب للاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وقد أوضح تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 أن غياب الحافز الحقيقي لدى الشباب والتركيز على استهلاك نواتج المعرفة والمتمثلة في السلع المختلفة دون الانخراط الحقيقي في عمليات الإنتاج المعرفي أو في عمليات تسخير هذه النواتج في خدمة التنمية يعد تحدياً حقيقياً يواجه المجتمع في الإمارات.

وأظهرت دراسة قامت بها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في الإمارات عام 2009 حصول الشباب (18-23 سنة) على نتائج سلبية جداً فيما يتعلق بالمفاهيم حول المعرفة، ومنها مثلاً اعتقادهم أن المعرفة بسيطة وغير قابلة للتغيير، وأن القدرة على التعلم فطرية وغير مرتبطة ببذل الجهد. ويدل ذلك على الحاجة الماسة إلى إحداث تغيير وتطوير حقيقي في النظام التعليمي الحالي للانتقال من التعليم التقليدي المبني على الحفظ والتذكر إلى التعليم المبني على مهارات التفكير الإبداعي والابتكار والبحث العملي والنقد البناء منذ المراحل الأولى للتعليم، لكي تستطيع الدولة بناء رأس المال البشري المواطن بشكل يستطيع فيه أن يتفاعل ويتواصل مع عصر المعرفة.[36] وسيقدم الفصل الأخير من هذا التقرير رؤية لهذا التحرك.

تحدي الموارد البشرية

من أهم التحديات التي تواجهها دولة الإمارات لنقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة محدودية القوة البشرية المواطنة أو رأس المال البشري المواطن، حيث لا يشكل

إن غياب الحافز الحقيقي لدى الشباب والتركيز على استهلاك نواتج المعرفة والمتمثلة في السلع المختلفة دون الانخراط الحقيقي في عمليات الإنتاج المعرفي أو في عمليات تسخير هذه النواتج في خدمة التنمية يعد تحدياً حقيقياً يواجه المجتمع في الإمارات

من أهم التحديات التي تواجهها دولة الإمارات لنقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة محدودية القوة البشرية المواطنة أو رأس المال البشري المواطن، حيث لا يشكل عدد المواطنين إلا نحو 11.5% من مجموع السكان

الإطار 1.2

الاتجاهات المعرفية لدى الشباب في الإمارات

أعدت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في الإمارات دراسة في عام 2009، بشأن تحديد الاتجاهات المعرفية السائدة لدى الشباب الإماراتيين في الفئة العمرية (18-23) وكان من أهم النقاط التي أوضحتها الدراسة:

1. اعتقاد لدى الشباب بأن المعرفة بسيطة، وأن المعلومات منفصلة عن بعضها البعض، وتخرج عن إطار الترابط والتكامل فيما بينها، كما يعتبر الشباب الأستاذ مصدراً للمعرفة، خاصة في بداية المرحلة الجامعية. ويؤثر ذلك على أسلوب التعلم فيميل إلى الاعتماد على الكتاب والأستاذ كمصدر للمعلومات وهي قناعات تتنافى مع مجتمع التعلم والمعرفة والذي يبحث فيه الطالب بنفسه عن المعلومات ويبني معرفته مع زملائه. فلا بد أن يتم تهيئة الطلاب للاعتماد على الذات لأنها أساس لتشكيل شخصية مستقلة قادرة على التعلم وإنتاج المعرفة.
2. يرى بعض الشباب أن المعرفة مؤكدة، وغير قابلة للتغير. وهذا يستدعي تغيير هذه الفكرة لأن المعرفة متغيرة وقد لا تكون ثابتة، وهذا الأمر ضروري لما لذلك من أهمية في عملية التطور المعرفي وخلق المعارف الجديدة.
3. اتجاه لدى الشباب من فئة الدبلوم بأن القدرة على التعلم فطرية، وأنه لا يمكن تعلم كيف يتعلم، وأن النجاح لا يرتبط بالمثابرة والجهد وذلك بالمقارنة مع الفئات الأخرى في الدراسة. وتوضح هذه النتيجة نوعاً من الإشكالية عند هذه الفئة لأنه لا بد من أن يكون هناك اعتقاداً بأن المعرفة تكتسب، وبالتالي ينعكس ذلك على بذل الجهد من قِبلهم للحصول على المعرفة والتزود بها.
4. اتجاه لدى بعض الشباب بأن النجاح قد لا يرتبط بالمثابرة والجهد. وبالتالي قد لا يبذلون أي جهود لبناء المعرفة أو القيام بنشاط معرفي من أجل تطوير المعرفة لديهم.
5. قصور من قِبل الأسرة بالنواحي المعرفية، من حيث شراء الكتب وزيارة المعارض وحتى عقد الجلسات الحوارية مع الأبناء. وقد يرجع السبب في ذلك إلى المستوى التعليمي للأسرة وانشغالها بالكثير من القضايا خاصة ما يتعلق بالناحية الاقتصادية وعدم إعطاء اهتمام أكثر للجوانب المعرفية.
6. عزوف الشباب عن زيارة المكتبات العامة، والاطلاع على المعارف المختلفة الموجودة على الإنترنت وحضور الندوات والمحاضرات والورش التي تقام في الدولة والمشاركة في البرامج الإعلامية الثقافية أو حتى المشاركة في الجوائز والمسابقات المعرفية.
7. كما احتلت الكتب المرتبة الأخيرة من بين الوسائل التي يستخدمها الشباب للحصول على المعرفة. وهذا يعني أنه لا بد من زيادة اهتمام الشباب بالاطلاع على الكتب والمراجع، وذلك لما له من أهمية في تطوير الفكر في العصر الحاضر وانعكاس ذلك على عملية الإبداع في جميع المجالات.

المصدر: نقلاً عن وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، 2009.

عدد المواطنين إلا نحو 11.5% من مجموع السكان.[37] وهذا هو الجانب الأول في تحدي الموارد البشرية الذي يواجه الدولة والمجتمع.

ونتيجة للفجوة السكانية، أصبح تعزيز دور الموارد البشرية من المواطنين يمثل تحديا كبيرا يواجه الدولة. ويتطلب التصدي له التركيز على تنمية وتطوير قوة العمل المواطنة، وتكثيف الاستثمار برأس المال البشري لخلق كوادر مواطنة تتمتع بالمهارات والقدرات والفاعليات المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة، مثل التفكير الإيجابي وحل المشكلات والتواصل واستخدام التكنولوجيا والفعالية المجتمعية والانتماء والانفتاح. ومما يدعو للتفاؤل تفاعل فئة الشباب بشكل ملفت مع التطورات الهائلة في وسائل التواصل والتفاعل الاجتماعي المتاحة. ولا بد أن نوضح هنا أننا لا ننكر دور الموارد البشرية الوافدة في نقل المعرفة والمساهمة في إقامة البنى التحتية والاقتصادية، كما لا يمكن القول بترك العمالة الأجنبية تماماً والاعتماد على العمالة الوطنية في الوقت الحالي. فالتخلي عن العمالة الأجنبية يعني إهدارا لقوة معرفية كبيرة الحجم تقيم وتعيش على أرض الدولة وتستطيع مساعدة قوة العمل المواطنة وتطوير رأس المال البشري المواطن من أجل نقل وتوطين المعرفة.

والجانب الثاني في تحدي الموارد البشرية هو: ظهور البطالة بين الشباب جراء تدفق الخريجين عاماً بعد عام من المعاهد والكليات والجامعات إلى سوق العمل، وتزامن ذلك مع تقلص فرص العمل في القطاع الحكومي الذي كان، حتى وقت قريب، يستوعب جميع الخريجين المواطنين. وتفاقم الأمر بالتوجه الواضح لدى الشباب نحو تخصصات قد لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، مع توجه واضح نحو العلوم الإنسانية والإدارية كما بينا سابقا. ونتيجة لانخفاض معدلات نمو فرص العمل الجديدة، وضعف الخطط والبرامج لاستيعاب العمالة المواطنة في القطاعات غير الحكومية، فقد تقلصت فرص العمل تجاه العمالة المواطنة وأصبح عليها أن تدخل في

لا ننكر دور الموارد البشرية الوافدة في نقل المعرفة والمساهمة في إقامة البنى التحتية والاقتصادية، كما لا يمكن القول بترك العمالة الأجنبية تماماً والاعتماد على العمالة الوطنية في الوقت الحالي. فالتخلي عن العمالة الأجنبية يعني إهدارا لقوة معرفية كبيرة الحجم تقيم وتعيش على أرض الدولة وتستطيع مساعدة قوة العمل المواطنة وتطوير رأس المال البشري المواطن من أجل نقل وتوطين المعرفة

منافسة غير متكافئة في وطنها مع العمالة الوافدة القادمة من الخارج. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين الباحثين عن العمل، وتتركز البطالة بين الشباب المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-35 سنة، وهم في الغالب من حملة الثانوية والمعاهد المتوسطة وخريجي الجامعات من حملة البكالوريوس، في حين تبلغ البطالة العامة للسكان 4.6%. [38] وعلى الرغم من صغر هذه النسبة فإنها تحتاج أيضاً إلى مزيد من الاهتمام.

والجانب الثالث في تحدي الموارد البشرية هو قلة عدد المواطنين في القطاع الخاص والهروب منه إذا أتيحت لهم وظيفة في المؤسسات الحكومية. فقد أشارت ورقة مرجعية للتقرير إلى أن نسبة المواطنين من مجموع العاملين في القطاع الخاص تبلغ 0.5%، وهي نسبة متدنية مما يجعل مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص في تحقيق نقل وتوطين المعرفة نحو بناء مجتمع واقتصاد المعرفة ذات أثر ضعيف جداً بل قد يكون منعدماً. كما أن 76.8% من تلك الوظائف المواطنة تعمل في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة العقارية والوساطة المالية، وتلك المهن لا تعتمد على تأهيل علمي عالٍ أو تدريب مهني متطور،[39] مما يضع علامات استفهام حول مدى ملاءمة تلك التركيبة من العمالة المواطنة في القطاع الخاص لمتطلبات بناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

ويعد العاملون في القطاع الخاص من المحركات الأساسية، حيث تقع عليهم مهمة العمل على قيادة التنمية الاقتصادية المرجوة في الإمارات. وحين يؤخذ في الاعتبار أن القوى العاملة في القطاع الخاص هي قوة عمل مؤقتة وأجنبية في جلها، فإن ذلك لا يحقق واحداً من أهم أهداف التنمية البشرية، وهو ضمان استدامة التنمية من خلال إشراك المواطن في تلك العملية، بوصفه طرفاً مساهماً فيها وليس متلقياً لها، لأن بناء رأس المال البشري الإماراتي في كل المجالات ضرورة لتحقيق التنمية. ولذلك، تعد زيادة نسبة مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص ووجود كفاءات إماراتية ماهرة معززة بأفضل الخبرات من أهم محددات نجاح سياسة تفعيل بيئة العمل نحو نقل المعرفة وتوطينها والتوجه نحو مجتمع المعرفة.

والجدير بالذكر أن عملية نقل المعرفة للمواطنين قد تمت في بعض القطاعات، مثل قطاع النفط، ولكنها لم تتم بالدرجة نفسها في القطاعات الأخرى. وربما يرجع السبب في هذا إلى نقص التفاعل والتواصل بين الشركات الأجنبية والمحلية، وبين العاملين المقيمين والمواطنين الإماراتيين. وقد يُعزى كذلك إلى وجود خلفيات اجتماعية وثقافية ومعرفية وتكنولوجية لكل طرف من هذه الأطراف. فهم يعملون في دولة واحدة وفي قطاعات متقاربة ولكن بأسلوب الجزر المنعزلة. وعليه فالحاجة ماسة لزيادة التواصل بين هذه الأطراف للمساهمة في بناء شبكات من الشراكات، مما يتيح إيجاد نظم مشتركة للإبداع والابتكار.

إن برنامج توطين الإماراتيين في القطاع الخاص والشركات هو برنامج وطني له أهميته، إلا أن هذه السياسة إذا فُرضت على الشركات قد لا تكون مجدية بالنسبة لاكتساب الخبرات والتنافس المبني على الكفاءة. فقلة عدد المواطنين في القطاع الخاص لا يُعزى فقط إلى المرتبات العالية في المؤسسات الحكومية، بل يُعزى أيضاً إلى نقص المهارات والتعليم والتدريب والقدرة على منافسة الوافدين. وعليه، ينبغي على القائمين على البرنامج ألا يعطوا المواطنين الإحساس بالأحقية في التوظيف فقط لمجرد أنهم مواطنون، بل يجب أن يكون التوظيف بناءً على معطيات السوق والتنافس والجدارة. ومن شأن ذلك أن يوجد لدى المواطنين الدافع للتنافس والطموح لتطوير الذات. وقد يؤدي هذا إلى بعض الامتعاض لدى المواطنين، إلا أن هذه الطريقة هي الطريقة المثلى لدفعهم للإنجاز في سوق العمل. فمن المفارقات

تعد زيادة نسبة مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص ووجود كفاءات إماراتية ماهرة معززة بأفضل الخبرات من أهم محددات نجاح سياسة تفعيل بيئة العمل نحو نقل المعرفة وتوطينها والتوجه نحو مجتمع المعرفة

ينبغي على القائمين على توطين الإماراتيين في القطاع الخاص ألا يعطوا المواطنين الإحساس بالأحقية في التوظيف فقط لمجرد أنهم مواطنون، بل يجب أن يكون التوظيف بناءً على معطيات السوق والتنافس والجدارة. ومن شأن ذلك أن يوجد لدى المواطنين الدافع للتنافس والطموح لتطوير الذات

أن تقوم الدولة بخلق سوق تنافسية جاذبة للكفاءات من شتى بقاع الأرض، ثم لا تستطيع دفع المواطنين إلى الدخول في مضمار هذا السوق بناء على جدارتهم.

التحدي الاقتصادي

أوضح التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات لعام 2013 الصادر عن وزارة الاقتصاد أن الدولة، مقابل ما تتمتع به من مزايا وفرص اقتصادية مواتية، تواجه عددا من التحديات التي قد تعوق مسيرتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستوجب البحث عن حلول مبتكرة وغير تقليدية واتخاذ السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة تلك التحديات وتقليل انعكاساتها السلبية. ومن أهم تلك التحديات محدودية القاعدة السكانية المواطنة اللازمة للقيام بمتطلبات التنمية وما نتج عنه من الاستعانة بالموارد البشرية الوافدة. وكانت نتيجتها حدوث مشكلتين هما: خلل في سوق العمل، وآخر في هيكل التركيبة السكاني. وذلك ما تناولناه عند الحديث عن تحدي "رأس المال البشري" في الدولة.

تواجه دولة الإمارات تحدي اقتصادي ألا وهو الاستمرار في الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وأساسي للدولة، وما يستتبع هذا من تذبذب إيرادات الدولة وفي تمويل حركة التنمية

أما التحدي الاقتصادي الآخر الذي يواجه الدولة -وقد ورد في التقرير الاقتصادي لعام 2013 الصادر عن وزارة الاقتصاد في الإمارات- فهو استمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وأساسي للدولة، وما يستتبع هذا من تذبذب إيرادات الدولة وفي تمويل حركة التنمية. وعلى الرغم من جهود الدولة في إيجاد بدائل أخرى للإيرادات العامة، ونجاحها في تنويع مصادر الدخل من القطاعات الأخرى كالتجارة والنقل والاتصالات والصناعة إضافة إلى إعادة التصدير باعتبار الموقع الجغرافي المتميز لدولة الإمارات وما أدى إليه كل ذلك من تزايد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي من 62.5 % عام 2006 إلى 61.14% من العام 2013 وفقاً لتقديرات المركز الوطني للإحصاء (راجع الفصل الثالث)، إلا أن الاعتماد الحقيقي في تمويل برامج ومشروعات التنمية يتم بالاعتماد على موارد الدولة من الصادرات الهيدروكربونية، والمتوقع أن يظل كذلك في المستقبل القريب.[40]

ندعو إلى إعادة النظر في الهيكليات الاقتصادية العامة وهيكليات القطاعات الإنتاجية الفاعلة في الإمارات ليتم الانتقال التدريجي للممارسات والقطاعات ذات القيمة المعرفية الأعلى

إن استمرار هذه الهيكلية الاقتصادية المعتمدة أساسا على النفط في تمويل التنمية، والتنوع في القطاعات الأخرى المعتمدة بشكل رئيسي على التجارة والنقل قد لا تكون في مجملها محفزة بالشكل المطلوب على نقل وتوطين المعرفة. فطبيعة هذه القطاعات، وحسب أنماط إنتاجها السائدة في الإمارات، تشتمل على قيمة معرفية مضافة منخفضة بشكل عام، وبخاصة إذا ما قورنت بالقطاعات الإنتاجية والصناعية ذات القيمة المعرفية المضافة العالية مثل صناعة الإلكترونيات. فقطاع النفط، في معظمه، يستند على استخراج النفط الخام وبذلك لا يشتمل على قيمة معرفية مضافة عالية. ويصدق ذلك على القطاعات الأخرى التي نمت بشكل كبير في الإمارات كالتجارة والنقل وكذلك قطاع الاتصالات الذي اعتمد على استهلاك نواتج المعرفة دون أن يتم نقل حقيقي أو توطين للمعرفة التي صاحبت إنتاج هذه الأدوات الرئيسة لمجتمع المعرفة. ومع إدراكنا وتقديرنا للدور الكبير الذي تكفلت به هذه القطاعات كافة في دعم التنمية في الإمارات ودفعها إلى المستويات الأعلى، إلا أننا، في سياق بحثنا حول توطين المعرفة وإقامة اقتصاد المعرفة المنشود، ندعو إلى إعادة النظر في الهيكليات الاقتصادية العامة وهيكليات القطاعات الإنتاجية الفاعلة في الإمارات ليتم الانتقال التدريجي للممارسات والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المعرفية الأعلى.

الهوامش

1 OECD 1996.
2 مراد علة 2013.
3 Aubert and Reiffers 2004.
4 World Bank 2012.
5 UNDP 2013.
6 UNDP 2014c.
7 UNDP 2014b.
8 UNDP 2014a.
9 UNDP 2014a.
10 UNDP 2014c.
11 Cornell, INSEAD, & WIPO 2014
12 World Economic Forum 2014.
13 IMD 2014.
14 المعهد العربي للتخطيط 2012.
15 المعهد العربي للتخطيط 2012.
16 المعهد العربي للتخطيط 2012.
17 المعهد العربي للتخطيط 2012.
18 Helliwell et al. 2013.
19 البنك الدولي 2007.
20 OECD 2014 .
21 عبد اللطيف الشامسي 2011.
22 Aubert and Reiffers 2004.
23 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
24 عبد اللطيف الشامسي 2011.
25 عبد اللطيف الشامسي 2011.
26 حميد القطامي 2010.
27 Weber 2011.
28 ميك راندال 2011.
29 Weber 2011.
30 Weber 2011.
31 سامية الفرا 2010.
32 Walters et al. 2010 .
33 Mazawi 2011 .
34 Walters et al. 2010.
35 هاني ابراهيم عطا، ورقة مرجعية للتقرير.
36 وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وعبدالله المنيزل 2009.
37 حسابات فريق التقرير بناء على بياناب المركز الإحصائي الوطني 2011. تم الدخول للموقع 15 أغسطس 2014. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن هذه النسبة هي 16% (ESCWA 2014).
38 وزارة الاقتصاد 2013. قدر البنك الدولي معدلات البطالة في عام 2012 بـ 3.8%.
39 عبد الحميد رضوان عبد الحميد، ورقة مرجعية للتقرير.
40 وزارة الاقتصاد 2013.

الفصل الثالث

البيئات التمكينية ونقل وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

تقديم

تتمثل البيئات التمكينية في شروط الاحتضان والدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنياتها وأشكالها من أجل تهيئة بيئة تساعد حصولهم على تكوين يُسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة. من هنا، فإن البيئة التمكينية للمعرفة هي منظومة متكاملة من تفاعل الأطر التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية والأطر الأخرى.فالتمكين، إذن، يشير إلى عمليتين متداخلتين: الأولى تتعلق بإكساب الشباب المعارف والمهارات والقدرات، والثانية تشير إلى البيئات الحاضنة لاستخدام الشباب لهذه القدرات والمهارات والمعارف في إنتاجه للمعرفة. فإذا كان التمكين يتعلق بالقدرات والمهارات، والقيم فهو أيضاً يتطلب البيئات الحاضنة الملائمة، بمعنى أننا لن نستطيع تمكين الشباب والمجتمع بمجرد إكسابهم المعرفة والمهارات والقيم، بل نحتاج للأرضية الصالحة الخصبة والمحيط الملائم الذي يمارس فيه الشباب تلك المهارات من أجل توظيف المعرفة وإنتاجها. وهذا يتطلب أن تكون المؤسسات التي يتعامل معها الشباب مؤهلة بمقومات الأنظمة الداعمة لمجتمع المعرفة. كما يؤكد ذلك أهمية تكامل مختلف المؤسسات حتى يستطيع الشباب التحرك عبر تلك المراحل.

وتتمثل مقومات مجتمع المعرفة في مجموعة من المحددات التي تشكل القاعدة والشروط الأساسية لولوجه، بما في ذلك النجاح في التربية والتعليم، والفعالية في البحث والابتكار، والعقلانية في التخطيط والتدبير، واعتماد الحوكمة الرشيدة.[1] فكيف تتجسد هذه المقومات في التجربة الإماراتية؟ وهل من تجليات لدورها في إدماج الشباب في مجتمع المعرفة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات سنعمل على مقاربة إشكالية بناء مجتمع المعرفة في الإمارات في علاقته بالشباب عبر العديد من البيئات التمكينية التي يمكن أن تسهم في تمكين الشباب من نقل وتوطين المعرفة.

البيئة التعليمية

التعليم العالي في الإمارات

ترتبط رسالة الجامعة بثلاثة أهداف رئيسية هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتؤدي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام دوراً رئيسياً في ترسيخ الهوية الوطنية والقيم المجتمعية، كما تعتبر الجامعات الرافد الأساسي الذي يزود المجتمع باحتياجاته من الكوادر الوطنية الشابة المؤهلة والمدربة، وبالخبرات والمهارات العلمية والفنية والإدارية في مختلف المجالات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل الجامعات على إيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه المجتمع.

وتشير الإحصاءات إلى نمو معدلات قيد الطلاب في التعليم الجامعي في دولة الإمارات. فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب (مواطنين وغير مواطنين)، في مرحلة التعليم العالي والجامعي حوالي 118.6 ألف طالب وطالبة في العام الجامعي 2013/2012، بمعدل نمو 7.95% عن العام الجامعي 2012/2011.

تشير الإحصاءات إلى نمو معدلات قيد الطلاب في التعليم الجامعي في دولة الإمارات. فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب (مواطنين وغير مواطنين)، في مرحلة التعليم العالي والجامعي حوالي 118.6 ألف طالب وطالبة في العام الجامعي 2012/2013، بمعدل نمو 7.95% عن العام الجامعي 2012/2011. ومنهم 72.4 ألف طالب وطالبة من المواطنين الإماراتيين الذين يشكلون ما نسبته 61% من إجمالي عدد الطلاب

الجدول 1.3

عدد الطلاب فى مرحلة التعليم العالي و الجامعي في الإمارات خلال العام الجامعي 2012/ 2013

	مواطن			غير مواطن			إجمالي
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
تعليم خاص	19,652	14,619	34,271	19,840	22,798	42,638	76,909
تعليم حكومي	10,508	27,589	38,097	1,340	2,214	3,554	41,651
إجمالي	30,160	42,208	72,368	21,180	25,012	46,192	118,560

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014.

ومنهم 72.4 ألف طالب وطالبة من المواطنين الإماراتيين الذين يشكلون ما نسبته 61% من إجمالي عدد الطلاب.[2] وقد يُعزى ارتفاع نسبة الطلاب الجامعيين المواطنين، بالإضافة إلى العوامل المالية والتعليم المجاني للمواطنين في الجامعات الحكومية، إلى ارتفاع نسبة المدخلات من طلاب الشهادة الثانوية العامة؛ فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة 46.9 ألف طالب في عام 2011/2010، منهم 27.9 ألف طالب إماراتي، بنسبة 59.5%.[3] وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن الطالبات الجامعيات المواطنات يمثلن 58.3% من أعداد الطلاب المواطنين في مرحلة التعليم العالي والجامعي. كما بلغت نسبة الطالبات غير المواطنات إلى إجمالي الطلاب غير المواطنين في التعليم الجامعي والعالي 54.1%. وبصفة إجمالية، بلغت نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي والجامعي 56.7%.[4]

تشير الإحصاءات إلى أن الطالبات الجامعيات المواطنات يمثلن 58.3% من أعداد الطلاب المواطنين في مرحلة التعليم العالي والجامعي

وبالإشارة للجهة المقدمة للخدمات التعليمية، نجد أن القطاع الخاص يسهم بنحو 65% من التعليم العالي والجامعي في الإمارات. ويرجع السبب في ذلك إلى أن 92% من التعليم العالي الجامعي للوافدين يتم في الجامعات الخاصة، بينما يشكل المواطنون في التعليم الخاص نسبة 47% من إجمالي عدد المتعلمين في الجامعات، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الامتيازات المقدمة في الجامعات الإماراتية الحكومية للمواطنين. ولا شك في أن ارتفاع نسبة مساهمة التعليم الخاص في التعليم الجامعي في الإمارات له آثاره على نقل وتوطين المعرفة. وسنتناول ذلك لاحقاً عند الحديث عن الجامعات الأجنبية والخاصة.

الطلاب غير الإماراتيين، يتجهون إلى التخصصات العلمية، بينما يميل معظم طلاب الإمارات للتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية

وعند مناقشة وضع الجامعات يجب التطرق إلى العلاقة بين تخصصات الطلاب الحالية والتخصصات العلمية التي تخدم عملية نقل وتوطين المعرفة، لا سيما وأن الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي يعتبرون مكوناً مهماً ورئيسياً لخلق الكتلة الحرجة من رأس المال البشري المؤهل والقادر معرفياً على قيادة عمليات نقل وتوطين المعرفة، وصولاً إلى إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة.[5] ووفقا لبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي نشرها المركز الوطني للإحصاء عن السنة الدراسية 2013/2012، جاء ترتيب التخصصات من حيث التحاق الطلاب فيها كالتالي: مجال الاقتصاد والإدارة في المرتبة الأولى بنسبة 27.1 %، وفي المرتبة الثانية جاء تخصص التعليم الأساسي بنسبة 16.2%، وفي المرتبة الثالثة تخصص الهندسة بنسبة 13.6%، وبذلك يكون مجموع التخصصات الثلاثة 56.9%. وفي الجهة الأخرى، جاء التخصص في الشريعة والقانون بنسبة 10.8% والعلوم الإنسانية بنسبة 4.6% والعلوم الطبية بنسبة 3.5% والعلوم بنسبة 0.8%، وذلك كما في الجدول 2.3.

وقد بلغ عدد الطلاب غير المواطنين 46192 طالبا وطالبة. وجاء تخصص الاقتصاد والإدارة في المرتبة الأولى بنسبة 29.4%، ثم الهندسة بنسبة 18.9%، فالشريعة والقانون 7.5% بنسبة متقاربة مع العلوم الطبية (7.1%). وعند مقارنة طلاب الإمارات بغيرهم من الطلاب غير الإماراتيين، يتضح أن الفئة الأخيرة تتجه بدرجة أكبر إلى التخصصات العلمية، بينما يميل معظم طلاب الإمارات للتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد بلغت نسبة المواطنين المتخصصين في نظم المعلومات من إجمالي المواطنين 6% ومن إجمالي غير المواطنين 4.8%، وهي نسبة تظل قليلة في عصر المعلوماتية. ومن المؤسف أن هاتين الفئتين لا تميلان إلى تخصص "العلوم" الذي جاءت نسبة التخصص فيه 0.6% للمواطنين و1.1% لغير المواطنين.[6]

ويمكن تفسير انخفاض نسبة المتخصصين في المسار العلمي، الذي يسهم بشكل مباشر في نقل وتوطين المعرفة، بالمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام التعليمي. فخلال العام الدراسي 2011/2010 بلغت نسبة الطلاب الخريجين الملتحقين بالقسم

الجدول 2.3

عدد الطلاب بالتعليم العالي و الجامعي وفقاً للتخصص العلمي والنوع للعام الجامعي 2012/ 2013

التخصص	مواطنين			غير مواطنين			عدد الطلاب الإجمالى مواطنين / غير مواطنين	نسبة التخصص الإجمالي(%)		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي		مواطن	غير مواطن	إجمالي
فنون و تصميم	34	836	870	329	1,222	1,551	2,421	1.2	3.4	2.0
هندسة	4,527	2,925	7,452	5,882	2,831	8,713	16,165	10.3	18.9	13.6
نظام المعلومات	1,810	2,555	4,365	1,368	834	2,202	6,567	6.0	4.8	5.5
الاقتصاد و الإدارة	8,241	10,362	18,603	7,280	6,305	13,585	32,188	25.7	29.4	27.1
تربية	164	2,123	2,287	259	1,671	1,930	4,217	3.2	4.2	3.6
اللغات الأجنبية	85	445	530	31	350	381	911	0.7	0.8	0.8
علوم الصحية و البيئية	115	1,317	1,432	461	2,625	3,086	4,518	2.0	6.7	3.8
علوم طبية	100	692	792	1,047	2,254	3,301	4,093	1.1	7.1	3.5
علوم الإعلام و الاتصال	2,958	3,348	6,306	878	1,625	2,503	8,809	8.7	5.4	7.4
العلوم	58	389	447	188	336	524	971	0.6	1.1	0.8
شريعة و قانون	6,544	2,755	9,319	1,909	1,555	3,464	12,783	12.9	7.5	10.8
علوم إنسانية	711	2,226	2,937	468	2,038	2,506	5,443	4.1	5.4	4.6
تعليم أساسي	4,757	12,157	16,914	1,000	1,289	2,289	19,203	23.4	5.0	16.2
أغذية و زراعة	40	49	89	12	6	18	107	0.1	0.0	0.1
غير محدد	16	9	25	68	71	139	164	0.0	0.3	0.1
المجموع	30,160	42,208	72,368	21,180	25,012	46,192	118,560	100	100	100

المصدر: حسابات فريق التقرير بناء على بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014.

الأدبي 73.5%، بينما التحق 26.5% فقط بالقسم العلمي، مما يبرز بوضوح ابتعاد الطلاب المواطنين عن التخصصات العلمية من المرحلة قبل الجامعية، وينتقل هذا بدوره إلى المرحلة اللاحقة ليؤثّر في اختيار التخصص في المرحلة الجامعية. كما يظهر تفضيل الإناث للتخصص الأدبي، حيث التحق أكثر من 70% منهن بهذا القسم، كما يشير الجدول 3.3.[7]

الجدول 3.3

توزيع الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الإماراتيين في التخصصات العلمية للعام الدراسي 2013/2012

القسم	عدد الطلاب فى القسم العلمي			عدد الطلاب فى القسم الأدبي		
الفئة و الجنس	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حكومي	1203	2219	3422	4189	5458	9647
خاص	91	86	177	217	111	328
إجمالي	1294	2305	3599	4406	5569	9975

المصدر: المركز الوطني للإحصاء 2014.

أما العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على مسار التعليم الجامعي والعالي في الإمارات، فتكمن في أن السياسة التعليمية الحالية تقوم على أساس أن السوق هو الآلية الرئيسية لتطوير نظام التعليم الجامعي. ففي هذا المجال، يظهر تأثير النموذج الاجتماعي الاقتصادي الذي يدفع التعليم الجامعي والعالي بقوة نحو المجالات المهنية.[8] ومع وجود دور فاعل ومتنام في الدولة للمؤسسات التعليمية الخاصة في قطاع التعليم العالي، التي بلغ عددها أكثر من 70 مؤسسة تهدف بالأساس للربح، فليس من المستغرب التركيز على التخصصات والبرامج الأكثر رواجاً بالنسبة إلى الطلاب المسجلين، وعدد البرامج المقدمة، وحجم العائد. أما مواضيع البرامج الأكثر رواجا، فهي إدارة الأعمال والاقتصاد والهندسة وعلوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات.[9] وربما يرجع هذا أيضا إلى الحداثة النسبية لنظام التعليم العالي في

الدولة، والافتقار إلى تقاليد طويلة الأمد في التعليم الجامعي، مما أدى إلى التركيز على المجالات المهنية، وإلى تدني المجالات العلمية الصرفة مثل العلوم والرياضيات. ويشير أحد الباحثين إلى "سلعنة التعليم"،[10] بمعنى ارتباطه بالفوائد الاجتماعية الاقتصادية للدولة والفرد أكثر من ارتباطه بالتنمية الشخصية والفكرية والثقافية للمواطن، مما قد يؤدي إلى ظهور مشكلات في تقديم التنوع المطلوب من المجالات الدراسية الضرورية لتنمية المجتمع على المدى الطويل.[11]

بلغت الميزانية الاتحادية للتعليم بشقيه الأساسي والجامعي نحو 9.9 مليار درهم من إجمالي ميزانية عام 2013، أو ما نسبته 22.2% من إجمالي الإنفاق العام

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية التعليم تأتي من رافدين أساسيين هما: الميزانية الاتحادية والميزانية المحلية الخاصة لكل إمارة. وقد بلغت الميزانية الاتحادية للتعليم بشقيه الأساسي والجامعي نحو 9.9 مليار درهم من إجمالي ميزانية عام 2013، أو ما نسبته 22.2% من إجمالي الإنفاق العام؛ بينما بلغت ميزانية التعليم الأساسي 6 مليارات درهم، وهو ما يشكل نسبة كبيرة تقدّر بـ 13.5% من إجمالي الإنفاق. ويعكس ذلك سعي الحكومة الاتحادية إلى دعم التوجهات الجديدة لوزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم الاتحادي ليرتقي إلى مستوى التعليم المحلي في الإمارات، ودعم الجهود المبذولة لإدخال تقنيات التعليم الحديثة إلى مدارس الدولة.[12]

تشير البيانات إلى ضعف مشاركة الإناث في البعثات العلمية الخارجية، والذي قد يكون من أحد أسباب ضعف مساهمتهن في نقل وتوطين المعرفة للإمارات

وبلغت الميزانية الاتحادية للتعليم الجامعي 3.9 مليار درهم، أي ما يشكل نسبة 8.7% من إجمالي مصروفات الميزانية الاتحادية لعام 2013، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تطوير التعليم الجامعي الحكومي من جهة، ويرفع من عدد المبتعثين المواطنين للدراسة في الجامعات الأجنبية خارج الدولة من جهة أخرى، إضافة إلى تنمية المهارات الأكاديمية والعملية والبحث العلمي المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.[13]

البعثات الخارجية للطلاب

واستكمالاً لعرض البيئة التعليمية للشباب والقدرة على نقل وتوطين المعرفة، نتناول عنصرا مهما في عملية نقل وتوطين المعرفة في الإمارات من خلال البعثات العلمية. فهي تعد من أهم القنوات المعرفية التي تصب مباشرة في تحقيق هدفين هما: خلق مجتمع المعرفة وبناء اقتصاد المعرفة، سواء من ناحية رفع الكفاءة أو من حيث التواصل المنتج مع العالم. فقد بلغ عدد الطلاب المبتعثين 532 طالباً في العام الجامعي 2013/2012. وتوزّعَ الطلاب بنسبة 86% للدراسة في المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) و11.6% لدراسة الماجستير و2% لمرحلة الدكتوراه. كما أنّ نسبة الذكور من الطلبة المبتعثين بلغت 78%، مما يشير إلى ضعف مشاركة الإناث في البعثات العلمية الخارجية، والذي قد يكون من أحد أسباب ضعف مساهمتهن في نقل وتوطين المعرفة للإمارات (الجدول 4.3).

وعند النظر إلى التخصصات العلمية للطلاب المبتعثين، نجد سيطرة التخصص في العلوم الهندسية، التي بلغت ما نسبته 39%، ثم العلوم الإدارية في المرتبة الثانية بنسبة 17%، والعلوم المصرفية بنسبة 13%.[14]

الجدول 4.3

توزيع عدد الطلاب الإماراتيين المبتعثين للخارج خلال العام الجامعي 2012/2013 وفقاً للمراحل التعليمية والنوع

الدرجة العلمية	عدد الذكور	عدد الإناث	العدد الإجمالي	نسبة الذكور من مجمل الطلاب في المرحلة التعليمية
دكتوراه	6	6	12	% 50
ماجيستير	39	23	62	% 63
بكالوريوس	371	87	458	% 81
الإجمالي	416	116	532	% 78

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014أ.

الجدول 5.3

التخصصات العلمية للطلاب المبتعثين خلال العام الجامعي 2012/2013

التخصص	العدد	النسبة
العلوم الإدارية	91	% 17
العلوم الهندسية	209	% 39
العلوم المالية و المصرفية	69	% 13
علوم الحاسب الآلي	22	% 4
العلوم السياسية	35	% 6.5
التربية	19	% 3.5
القانون	17	% 3
الإعلام	5	% 1
العلوم	17	% 3
العلوم الجنائية	5	% 1
العلوم الطبية	38	% 7
العلوم البيئية	5	% 1
الإجمالي	532	% 100

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014أ.

الجامعات الدولية في الإمارات

تقدم دول الخليج العربي نموذجاً تاريخياً جديداً في تأسيس التعليم العالي من أجل بناء مجتمع المعرفة. ويتمثل هذا النموذج في استقدام فروع للجامعات الأجنبية الغربية وبالأخص من أستراليا وإنجلترا والولايات المتحدة بشكل غالب، في تجمعات بأسماء مبتكرة مثل قرية دبي للمعرفة، ومدينة الشارقة الجامعية. وفي أبو ظبي، نجد أن جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا قد أنشأت مدينة جامعية هائلة الحجم. ويوجد في الإمارات نحو ربع عدد فروع الجامعات العالمية في العالم. وأول جامعة معتمدة قامت في الدولة هي جامعة ولونغونغ الاسترالية في دبي عام 1993. وفي عام 2010 كان عدد الطلاب المنتسبين لهذه الجامعة 3500 طالب في تخصصات مختلفة في مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. وقد استضافت أبو ظبي للمرة الأولى أول فرع لجامعة السوربون في عام 2006 وجامعة نيويورك في 2010.[15]

ومن المعروف أن كل الجامعات ومؤسسات التعليم الخاصة العاملة في الدولة يتم ترخيصها من قبل وزارة التعليم العالي وتحصل على الاعتماد لبرامجها من لجنة الاعتماد الأكاديمي. وفي أكتوبر عام 2010، بلغ عدد الجامعات الخاصة المعتمدة 66 مؤسسة بها 479 برنامج تعليمي،[16] وبنهاية أغسطس 2012 كان عدد المؤسسات المعتمدة 75 مؤسسة علمية تقدم أكثر من 600 برنامج معتمد من اللجنة.[17]

وقد اتخذت أكثر من ثلاثين جامعة دولية مقرا لها في مدينة دبي الأكاديمية الدولية في المنطقة الحرة. وفي هذه المنطقة، تتمتع الجامعات الدولية بمزايا عديدة، منها حق التملك بنسبة 100% وعدم وجود ضرائب على الأرباح، وحق تحويل 100% من الأرباح. ففي إمارة دبي تقوم هيئة المعرفة والتنمية والمجلس الدولي لضمان الجودة بتنظيم عمل مؤسسات التعليم الأجنبية.[18] وبينما تستقطب فروع الجامعات الأجنبية السواد الأعظم من طلابها من المقيمين في الإمارات، فإن بعضها، مثل جامعة نيويورك في أبو ظبي تجتذب الطلاب من جميع أنحاء العالم لتضمن الحصول على أكبر عدد ممكن من الطلاب المتميزين.[19]

يوجد في الإمارات نحو ربع عدد فروع الجامعات العالمية في العالم

ومنذ البدء بإنشاء فروع للجامعات الدولية داخل الدولة، قرر عدد كبير من الطلاب المواطنين الدراسة في هذه الجامعات عوضاً عن السفر للخارج. ففي عام 2009، على سبيل المثال، كان المسجلون في جامعة ولونغونغ نحو 13.4% من الطلاب المواطنين.[20]

وتطمح المدينة الأكاديمية الدولية في دبي منذ إنشائها لتكون محوراً لاستقطاب الطلاب من ربوع الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا. ففي عام 2013 كانت قد اجتذبت 20000 طالب من 125 جنسية، يدرسون في 21 فرعاً للجامعات الدولية.[21] ولا شك أن فروع الجامعات هذه تسهم في تيسير التفاهم المشترك بين الطلاب من الجنسيات والخلفيات المختلفة، كما تساعد

الطلاب على أن يصبحوا مواطنين عالميين. وقد نجحت هذه الجامعات في كبح جماح الدراسة خارج الدولة وفي هجرة بعض الشباب، وفي تنوع الخبرات، حيث يكتسب الدارسون فيها المعارف والمهارات التي تساعدهم في التوظف بسرعة أكبر من نظرائهم في الجامعات الحكومية.

ومن المهم القول بأن على كل مؤسسات التعليم العالي الدولية أن تلتزم المعايير واللوائح الخاصة بالمؤسسة الأم، كما أن تزايد أعداد الفروع سيؤدي إلى أثار إيجابية على الجودة من خلال المنافسة على تحسين البرامج للوصول إلى مستويات أرقى في توظيف الخريجين.[22]

وفي المقابل، نجد أنفسنا هنا أمام واقع "سلعنة" التعليم. وبما أن الربح هو الهدف، فقد تميل بعض فروع الجامعات إلى تقليل الكلفة، ومن ثم لا تركز على الاستثمار في المكتبات ومصادر التعلم والمرافق الاجتماعية للطلاب.

إن مخرجات الجامعات الأجنبية قد تكون ذات جودة عالية في الأقطار التي تنتمي إليها، ولكنها ليست على المستوى نفسه من الجودة والتميز عند سفرها وانتقالها إلى بلدان أخرى

ومن نقاط النقد الأخرى أن مخرجات هذه الجامعات قد تكون ذات جودة عالية في الأقطار التي تنتمي إليها، ولكنها ليست على المستوى نفسه من الجودة والتميز عند سفرها وانتقالها إلى بلدان أخرى. وربما تميل بعض المؤسسات إلى تقديم البرامج التعليمية نفسها في فروع جامعاتها في الدولة كالتي تقدمها في بلدها الأصلي، أي أنها تستقطع "من على الرفوف" ما هو جاهز لديها في الجامعة الأم بمعاييره ومحتواه وتنقله إلى الفرع. وهنا تبرز مشكلة عدم ارتباط المعرفة والعلوم المقدمة وعدم مناسبتها لما هو مطلوب محليا.[23]

ويمكن هنا طرح مجموعة من التساؤلات منها: هل لهذه الجامعات دور حقيقي وفاعل في نقل وتوطين المعرفة؟ وما مدى حرص هذه الجامعات على المساهمة في عمليات النقل والتوطين؟ وما هو التأثير الفعلي لهذه الجامعات على مجتمع الإمارات في ظل واقع أن الأغلبية من الأساتذة والطلاب في هذه الجامعات هم من غير المواطنين؟

يرى بعض الباحثين أن الجامعات الغربية تميل إلى النمط الاستعماري بمفهومه الجديد؛ فبعضها يهدف للسيطرة لا من أجل ترسيخ أيديولوجية معينة أو لأسباب سياسية معينة فقط بل لأجل تحقيق الربح التجاري. وربما سيؤدي التوسع في إنشاء الفروع الأجنبية في البلدان العربية إلى ظهور عدم مساواة حيث ستكون الهيمنة لجامعات بعينها في أوروبا وأمريكا والبلدان الناطقة بالإنجليزية بصفة عامة، بينما ستقبع الجامعات المحلية الأخرى على الهامش غير قادرة على المنافسة.[24]

وانطلاقا من مفهوم دول المركز ودول الهامش، يعتقد باحثان آخران أن دول الخليج ستواجه المزيد من التهميش العلمي والمعرفي، في حين ستصبح دول المركز أكثر قوة، حيث يمكن أن تقع دول الخليج العربي بكل سهولة في فخ استهلاك المعرفة وليس إنتاجها.[25] إلا أن عددا من فروع هذه الجامعات قد شرعت في إنشاء مراكز بحثية وفي تقديم برامج للدكتوراه، مما سيسهم في ربط المعرفة باحتياجات الدولة.

ويعد سوق التعليم العالي في دولة الإمارات من أكثر الأسواق تنافسا في دول الخليج، فهناك فائض من العرض في الاحتياج لهذا السوق. وقد اتضح ذلك في نتائج دراسة ويلكنز (2010) التي توصلت إلى أن العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاص في الدولة تواجه مشكلة استقطاب الطلاب. ونتيجة لذلك، لم تستطع هذه المؤسسات التوسع في برامجها كما كان متوقعا ومخططا لها، كما لم تتمكن من زيادة المصروفات والرسوم الجامعية بسبب المنافسة. ولم تستطع كذلك إدارة أو تقديم كل البرامج والمساقات التي كانت قد وعدت بطرحها.

الإطار 1.3

نظرية روجرز في نقل المعرفة والإبداع

حسب نظرية نشر الإبداع،[26] فإن رواد التغيير والمربين لا يولون اهتماما كافيا لنتائج نقل ونشر المعرفة والابتكارات لأن ذلك مهمة صعبة. كما أن هناك دائماً الافتراض بأن النتائج ستكون إيجابية، إلا أن هذا ليس هو الحال دائماً. فالنتائج المترتبة على نشر معرفة جديدة قد يكون مرغوباً فيها أو غير مرغوب فيها، كما أن نقل أفضل النماذج وأفضل الممارسات الغربية في مجال التعليم هو نهج محمود وإيجابي، فالبشر دائماً تواقون للمعرفة الجديدة والأفكار الجديدة. ومن الفوائد الأساسية لاعتماد التعليم في الإمارات على النمط الغربي في أفضل الممارسات المساعدة في إنتاج نقلة نوعية في أساليب تعلم الطلاب بإبعادهم عن التذكر والحفظ وتشجيعهم على الاعتماد على النفس، والتفكير الناقد والمستقل. والهدف هو تزويد الطلاب بالمهارات التحليلية التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم، بما يمكنهم من أن يصبحوا متعلمين مدى الحياة وقادرين على المساهمة في مجتمعاتهم وأعمالهم في المستقبل. كما أن اعتماد التعليم على النمط الغربي يعطي الطلاب الفرصة لاكتساب منظور حول الثقافة الغربية، التي ستساعد على تقليل الخلافات وتجسير ثغرات التفاهم. وهذا مهم بحد ذاته لإحداث نوع من التفاهم بين الثقافات، ويعتبر عنصراً أساسياً في حل بعض الصراعات بين العالم العربي والغرب.

إلا أن النماذج الغربية للتعليم، وأفضل الممارسات، والكتب، والمربين يجلبون أيضاً مفردات ثقافية قد تكون مختلفة تماماً عن المعايير الثقافية الخاصة بالطلاب، وتتناقض مع ما يتعلمونه، وقد يذهب بهم ضد القيم، مما قد تكون له عواقب سلبية. وعلاوة على ذلك، فقد لا يتغير نمط التفكير لدى الطلاب، ولكنهم يحاكون سلوك أساتذتهم. وهناك العديد من الحالات التي ينتهك الأساتذة الغربيون، بقصد أو بدون قصد، المفردات الثقافية والدينية لمعتقدات الطلاب العرب. فهؤلاء الأساتذة يجلبون معهم المعايير والقيم الخاصة بهم وبمجتمعاتهم، وقد تكون مهددة لمفاهيم الطلاب والمجتمع بشكل عام. وقد يتم هذا بدون قصد، حيث لا يستطيع هؤلاء الأساتذة الفصل بين الرغبة في تقديم المعرفة أو الإبداع لبلد آخر غير بلده الأم. ويؤكد روجرز أن القيم والمعتقدات والمواقف في ثقافة معينة هي فعالة لتلك الثقافة، وينبغي أن يكون الحكم على أساس وظائفها من حيث ظروفها الخاصة واحتياجاتها الخاصة. ولا ينبغي بالتالي فرض هذه المعايير الخارجية، حيث أن «كل نظام اجتماعي يضم بعض الصفات التي لا ينبغي تدميرها إذا أردنا رفاه النظام واستدامته».

ووفقا لروجرز، فإن الابتكارات لا تأتي دون أي قيود أو شروط. فبعض نواتج نقل المعرفة قد يكون متوقعاً، ولكن بعضه الآخر يكون مخفيا أو غير مقصود أو غير متوقع. ويقدم روجر تشبيها لأنواع التغييرات المحتملة مع نقل المعرفة على أنه وعاء به كرات من الرخام، وعند تحريك أي منها يتم تحريك الآخر. إلا أن الناقلين لهذه الجزئيات لا يفهمون بالضرورة التكامل بينها جميعا. وفي الوقت ذاته، فإن الأجانب لا يفهمون جيداً طبيعة القوى الداخلية والخارجية العاملة في النظام.

وتمثل إعادة الاختراع أو الاكتشاف جانباً آخر من نظرية نشر المعرفة لدى روجرز. وهو ما يعني «الدرجة التي يتم بها تغيير فكرة أو معرفة من قبل المستخدم في عملية تبني الفكرة وتنفيذها». ومن دواعي العجب أن الجامعات الغربية تأتي إلى الخليج مع فكرة مسبقة مفادها «قص ولصق» نموذجهم التعليمي في المنطقة ليكتشفوا أن هذه الطريقة غير مجدية. فالبرامج التعليمية الغربية يجب أن يتم تعديلها وأن تكون مصممة خصيصاً ومتكيفة مع السياق المحلي للخليج العربي. وبعبارة أخرى، كما يشير روجرز، فإن المتلقي للمعرفة ليس سلبياً دائماً ولكنه يمكن أيضاً أن يكون محوّلا نشطا للأفكار الجديدة.

المصادر:
Everett Rogers (2003). Diffusion of Innovations. New York: Free Press.
Juliana G-Mrabet. (2010). Western Education in the Arabian Gulf: The Costs and Benefits of Reform, In Viewpoints Special Edition Higher Education and the Middle East: Serving the Knowledge-based Economy.

التعليم الإلكتروني وسيلة متطورة للعملية التعليمية تخرجها من طورها التقليدي المعتمد على الحفظ والتلقين والكتاب المدرسي إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات

مبادرات التعليم الإلكتروني/الذكي

يمثل التعليم الإلكتروني أحد أهم المستجدات في مجال التعليم وإعداد الشباب في الإمارات. والتعليم الإلكتروني وسيلة متطورة للعملية التعليمية تخرجها من طورها التقليدي المعتمد على الحفظ والتلقين والكتاب المدرسي إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات. وتُستخدم فيه أحدث الأساليب الإلكترونية للتعليم والتعلم وكسب المعرفة ونشرها بالاعتماد على تجهيزات وتطبيقات ووسائل تعليمية ذات تقنيات عالية المستوى، مثل الحواسيب والأجهزة اللوحية وشبكات الإنترنت السريعة. ويوفر ذلك نظاما تعليميا متقدما وجذابا، وخدمات تعليمية عالية الجودة تفضي بدورها إلى تحسين مخرجات التعليم وتمكين الشباب من لغة العصر. ويتيح التعليم الإلكتروني مشاركة واسعة للدارسين بعضهم مع بعض، ومع معلميهم في أوقات الدراسة وغير أوقات الدراسة، مما يؤسس لنمط تعليم المستقبل الذي يرافق الطالب أينما ذهب.

ولمواكبة التغيرات العالمية والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها البنية التحية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة ولتمكين الشباب من الحصول على المعرفة بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، أطلق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة

رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي مبادرة "التعلم الذكي" في عام 2012، التي تغطي كل المدارس الحكومية في الدولة، بتكلفة قدرها مليار درهم، وتنفذ على مدى خمس سنوات. وتعتبر المبادرة ضرورة وطنية لتحقيق رؤية الإمارات 2021، وهي تشتمل على تغيير البيئة النمطية للصف المدرسي ليكون صفاً ذكياً عبر ربطه بشبكات الجيل الرابع من الإنترنت التي تتصف بالسرعة الفائقة، وتصميم مناهج مبتكرة، وتوزيع أجهزة لوحية على جميع الطلاب، وتدريب المعلمين والمعلمات على وسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان تنفيذ المبادرة بشكل جيد يحقق الهدف منها. وتنفذ المبادرة بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وهيئة الاتصالات.[27]

ولضمان نجاح مشروع التعليم الذكي، ينبغي التأكيد على أن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تغير من أساليب وطرق التدريس، لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطريقة تصميم البرامج والمناهج وعمليات التقييم. ولذلك فلابد من إعادة تصميم المناهج بطريقة شاملة تؤدي إلى تطوير أساليب التعلم التي تلبي احتياجات الطلاب، وأن يتم التركيز على التفكير العملي وحل المشكلات والتفكير الناقد.[28] كذلك لإنجاح مشروع التعليم الذكي لا بد من التركيز على الطالب والمعلم والأسرة لأن مشروع التعليم الذكي سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في المجتمع، مما يتطلب إطلاق مشروع إعلامي مواز له لتعريف المجتمع وأولياء الأمور بهذا المشروع، ووضع برنامج متكامل للمساعدة على محو أمية أولياء الأمور الرقمية، حتى يستطيعوا متابعة دراسة أبنائهم من خلال الشبكة الرقمية المدرسية. كذلك لا بد من تدريب المعلمين تدريباً جيداً وتطوير كفاءاتهم لدعم عملية التحول إلى التعليم الذكي بمدارس الدولة.

واستكمالاً لمسيرة التحول إلى التعليم الذكي في المرحلة الجامعية، أطلقت مبادرة "الآيباد" على مستوى مؤسسات التعليم العالي الحكومية الثلاث: جامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا، مما يعني إحداث نقلة نوعية كبيرة ستجعل التعليم أكثر يسرا ومتعة وتشويقاً، لتصبح الإمارات بذلك من أوائل دول العالم التي أدخلت "الآيباد" في التعليم الجامعي، محققة بذلك سبقاً عالمياً في التحول للتعليم الإلكتروني. وبدأ تطبيق التحول إلى التعليم العالي الذكي مع 14 ألف طالب وطالبة من الملتحقين في برامج السنة التأسيسية بجامعات الإمارات وزايد وكليات التقنية العليا مع بدء العام الأكاديمي 2013/2012، وبذلك تدخل الدولة مرحلة التحول الإلكتروني في التعليم وتخوض أكبر تجربة عالمية في استخدام الآيباد في التعليم الجامعي.[29]

لضمان نجاح مشروع التعليم الذكي، ينبغي التأكيد على أن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تغير من أساليب وطرق التدريس، فلابد من إعادة تصميم المناهج بطريقة شاملة تؤدي إلى تطوير أساليب التعلم التي تلبي احتياجات الطلاب، وأن يتم التركيز على التفكير العملي وحل المشكلات والتفكير الناقد

بيئة البحث العلمي والتطوير

لا شك أن القوة المحركة لنقل وتوطين المعرفة والتقدم التكنولوجي والصناعي تكمن في البحث العلمي والتطوير. وقد تعاظمت خلال السنوات الأخيرة أهمية البحث العلمي، نتيجة الصراع المحموم على امتلاك وإنتاج المعرفة، خصوصا في ظل انفتاح الأسواق التجارة العالمية. فقد أوجدت البيئة الجديدة بيئة تنافسية عالمية شجعت دول كثيرة على الدخول إلى مجال الإبداع من خلال البحث والتطوير. والبحث العلمي نشاط له أدواته ومناهجه وأسسه ومتطلباته المادية والبشرية الواجب توافرها لتحقيق نتائج إيجابية تفيد المجتمع وتسهم في نقل وتوطين المعرفة. وبغير هذه المتطلبات يصعب على الدول أن تدخل في المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد

وقد حرصت الإمارات على تشجيع البحث العلمي بإنشاء "الهيئة الوطنية للبحث العلمي". ومع ذلك، فإن بيئة البحث المحلية لم تتطور بشكل تستطيع من خلاله أن تكون رافداً حقيقياً لبناء مجتمع المعرفة، فما زالت الدولة تعاني نقصاً كبيراً في منتجات البحث العلمي من دراسات وأبحاث في المجلات العلمية الدولية.[30] ولا يختلف الواقع الإماراتي كثيراً عن باقي الدول العربية من حيث ضعف الإمكانيات والإنفاق والإنتاج. فالدعم المادي دون المستوى المطلوب، حيث لا يمثل إلا 0.2% من إجمالي

الناتج القومي،[31] بالمقارنة مع ما يُرصد لميزانية البحث العلمي في العديد من الدول المتقدمة التي قد تصل إلى أكثر من 4% من الناتج القومي. وتعتبر قلة الدعم المادي للبحث العلمي وقلة تشجيعه والاهتمام به واحدا من أهم التحديات التي تواجه الإمارات في الانطلاق نحو التحول إلى مجتمع المعرفة.

يضاف إلى ذلك أن ضعف مشاركة القطاع الخاص يقف عائقا في وجه الابتكار والتطوير في تنفيذ البحوث العلمية يسبب ضعف المخصصات المالية للمشروعات والابتكارات في الجامعات، مما يؤدي إلى فشل العديد من الأبحاث وعدم اكتمالها، وإصابة القائمين عليها بالإحباط. أما القصور في تمويل الأبحاث العلمية في الجامعات فلا يحتاج لبرهان، لأن الجامعات لا تضع البحث العلمي في سلم أولوياتها، بل تبدي اهتماما أكبر بالشق التعليمي الأكاديمي، مما لا يعزز الدور الحقيقي للجامعة في خدمة المجتمع، ولا يساعد على بناء مجتمع المعرفة.

الإطار 2.3

الهيئة الوطنية للبحث العلمي

أسست الهيئة الوطنية للبحث العلمي في مارس من عام 2008، بهدف إيجاد نوع من الريادة البحثية في الدولة، في ما يتعلق بشؤون البحوث كافة، وتقديم التوصيات الخاصة بتمويل المراكز والبرامج والمؤسسات والأفراد، ومن مهمات الهيئة الأخرى مراقبة المنح بشكل دوري للتأكد من تحقيقها للأهداف المرادة منها، وتوفير قدرة بحثية منافسة دولياً، وتوفير نظام ابتكاري في الدولة، لتصبح نتائج هذه الأنشطة البحثية مصدرًا للملكية الفكرية، والأفكار والمعلومات وزيادة قدرة الشركات الإماراتية على المنافسة، والارتقاء بحياة المواطنين.

المصدر: الهيئة الوطنية للبحث العلمي 2014.

ومن التحديات التي تعيق حركة البحث العلمي في الدولة الافتقار إلى كوادر وطنية مدربة قادرة على إغناء البحث العلمي والنهوض به ودفعه إلى الأمام. وهناك كذلك نقص في الكوادر الإماراتية التي تحتل مناصب بحثية قيادية، وندرة في براءات الاختراع مع غياب الوعي بأهميتها. والملاحظ أن عدد براءات الاختراع التي يتم تسجيلها والإعلان عنها في الدولة قليل جداً مقارنة بما تنتجه الجامعات ومراكز الأبحاث في الدول المتقدمة. وقد أرجع أحد الباحثين ضعف البحث العلمي في الدولة إلى ضعف القناعات لدى المعنيين والمسؤولين بأهمية البحث العلمي، وإلى غياب تأسيس العلمي الصحيح الضروري من أجل إنتاج البحث العلمي في المدارس والجامعات، وغياب الدعم المادي والمعنوي للباحثين، بالإضافة إلى غياب الوعي بأهمية البحث العلمي بوصفه عاملا أساسيا في تحقيق نهضة تنموية في المجالات كافة.[32]

الإطار 3.3

أهمية البحث العلمي

يجب التركيز على ضرورة رفع الوعي مجتمعي بأهمية وقيمة البحث العلمي. فما يعانيه البحث العلمي لدينا ليس فقط ضعف التمويل وفي بعض المجالات ضعف البنية التحتية الأساسية التي يحتاجها تنفيذ البحث العلمي، ولكن أيضاً الاعتراف المجتمعي بأهميته وحيويته المركزية لتشكيل مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة. نحن نعلم أن أهم الأصول المالية وأهم سلعة متداولة اليوم هي المعرفة أو المعلومة. وهذه سلعة لا يمكن إنتاجها أو تحصيلها إلا من خلال البحث ولكن للأسف الاعتراف المجتمعي والمؤسسي بأهميته ما زالت متدنية وهذا من أهم أسباب قلة التمويل وضعفه. فهو ليس من الأولويات، وما يجعله كذلك هو القيمة التي يعطيها المجتمع له.

منى جمعة البحر، عضو لجنة قراء التقرير

وحتى مع إنشاء مراكز البحوث وقرى المعرفة والقرى الأكاديمية، وزيادة أعداد الجامعات الدولية، وازدياد أعداد أساتذة الجامعات من المواطنين والأجانب، وتنامي أعداد أعداد المواطنين الخريجين من حملة الماجستير والدكتوراه، فإن هذا لم يمثل دفعة في اتجاه ربط البحث بالتطوير. فقد أخفقت هذه المؤسسات في أن تصبح محركات للمشاريع. وربما يرجع ذلك، كما ذكر بعض الباحثين، إلى تبني الموقف التجاري في إدارة هذه المؤسسات. فقرية المعرفة في دبي، في واقع الأمر، تميل إلى جني الأموال من خلال توجهها إلى العمل بنظام المركز التجاري الذي يستقدم مستأجرين بأحدث العلامات التجارية.[33] ولا بد هنا من الإشارة إلى أن "رؤية الإمارات

إن الجامعات لا تضع البحث العلمي في سلم أولوياتها، بل تبدي اهتماما أكبر بالشق التعليمي الأكاديمي، مما لا يعزز الدور الحقيقي للجامعة في خدمة المجتمع، ولا يساعد على بناء مجتمع المعرفة

من التحديات التي تعيق حركة البحث العلمي في الدولة الافتقار إلى كوادر وطنية مدربة قادرة على إغناء البحث العلمي والنهوض به ودفعه إلى الأمام

2021" اشتملت على سبعة أهداف رئيسية كان من ضمنها استراتيجية تحول الاقتصاد إلى "اقتصاد المعرفة التنافسي". وهذا يستدعي إعادة قراءة لواقع البحث العلمي الذي يعاني من تهميش لا يساعد على خلق بيئة مناسبة لنقل وتوطين المعرفة وللتحول إلى مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة.

إن الإمارات في حاجة ماسة للبحث والتطوير المحلي من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية للمعرفة، إلا أن هذه القضية، على ما يبدو، غائبة من دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. ومع أن "مدن المعرفة" تزدهر في منطقة الخليج ككل وبخاصة في الإمارات، فهي مدن بنية أساسية انجذبت إليها الجامعات الأجنبية بسبب ما تقدمه من تسهيلات. فأكثر هذه الفروع يحمل اسم الجامعة الأم فقط، ولا يعمل فيها أساتذة أو إداريون من الجامعة الأم.[34] والجانب الآخر المهم هو اعتماد هذه الفروع على التعليم والتدريب وإهمالها الواضح للبحوث حتى من قبل الباحثين الغربيين العاملين في هذه الجامعات.

ويبدو أن ثمة ثلاث مراحل لخلق نظم البحث المبدعة محلياً: أولها إنشاء مجموعة من الشركات في مجال معين، وثانيها إنشاء مجموعة من مؤسسات المعرفة حول هذه الشركات. أما الثالث فهو تسهيل عملية التواصل الاجتماعي وآلياته بين الشركات والمؤسسات والجامعات بما يسمح بخلق عملية التعلم التفاعلي بينها. وقد نجحت الإمارات في تحقيق العنصر الأول. واستطاعت حكومة دبي، على سبيل المثال، اجتذاب الشركات الأجنبية العاملة في مجالات متعددة من خلال إنشائها العديد من المناطق الحرة التي يعمل بها آلاف الموظفين من عشرات الدول ومئات الشركات. إلا أن العنصرين الثاني والثالث يحتاجان إلى مزيد من الاهتمام. فنظام الإبداع والابتكار من خلال البحث والتطوير لا يتطلب وجود الكيانات الاقتصادية والتجارية فقط، بل يحتاج إلى كيانات معرفية تعمل حول هذه المؤسسات، وإلى بناء الشبكات وقنوات التواصل بينهما.

ومن الضروري إعادة صياغة دور الجامعات، ليصبح البحث العلمي وخدمة المجتمع في الصدارة، على أن تتم شراكات بين الجامعات والكيانات الاقتصادية والصناعية بما يخدم الإبداع والابتكار وتوظيف المعرفة وإنتاجها.

لقد وفرت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المتطلبات المادية في محاولة جادة لدعم الإبداع العلمي والبحث، ولكن رسم الخطط ورصد الموارد بل إقامة المنشآت وتوفير المتطلبات لا يكفي لبناء مجتمع المعرفة المنشود، فكل ذلك لن يؤتي ثماره ما لم يتحقق العنصران السابقان وما لم تستغل الإمكانات المتاحة لإفادة الشباب حتى يكتسبوا المهارات والقدرات المطلوبة لمواكبة عصر العلم والدخول في مجتمع المعرفة.[35]

البيئة الاقتصادية

حقق الاقتصاد الوطني للإمارات نمواً كبيراً خلال الفترة 1990-2010؛ إذ ارتفع حجم الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية من 125.3 مليار درهم عام 1990 [36] ليتجاوز لأول مرة حاجز 1093 مليار درهم عام 2010.[37] وبحسب تقرير المركز الوطني للإحصاء في العام 2014، حقق الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بالأسعار الجارية نمواً قدره 8.1% من العام 2012، ليصل إلى 1477594 مليون درهم، ويظهر الاتجاه نفسه عند حساب الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، حيث بلغ 1087246 مليون درهم في عام 2013، مقارنة بـ 1033504 مليون درهم في عام 2012، أي نسبة نمو 5.2%.[38] وقد قدرت الميزانية العامة للحكومة الاتحادية بنحو 44.6 مليار درهم للعام 2013، والمصروفات التقديرية 133 مليار درهم، وبدون عجز مالي. ومن المقدر أن تغطي هذه الميزانية مجمل متطلبات واحتياجات الحكومة الاتحادية في خدماتها وبرامجها في خدمة لسكان الدولة من المواطنين والمقيمين.[39]

وعلى الرغم من استمرار الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن اقتصاد الإمارات قد حقق إنجازات كبيرة في الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات

على الرغم من استمرار الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن اقتصاد الإمارات قد حقق إنجازات كبيرة في الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي

الجدول 6.3

مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الاماراتي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2013/2012

مليار درهم

البيان	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	1367.3	1477.6
الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية	828.2	903.5
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي	*539.2	574.1
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	*%60.6	%61.1
مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	*%39.4	%38.9

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، الإمارات، 2014ب. *حسابات فريق التقرير بناء على بيانات وزارة الاقتصاد

الإنتاج والخدمات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي. فقد حيث أصبح لقطاعات السياحة والخدمات والصناعة والتشييد والعقارات دور رئيسي في تنويع الدخل القومي للدولة (الجدول 6.3). كما استطاعت الدولة خفض التضخم بشكل قياسي ليصل إلى أقل من 0.66% في العام 2012،[40] بعد أن بلغ 0.88% عام 2011 و1.7% عام 2010.[41]

ويعتبر الاقتصاد الإماراتي ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد الاقتصاد السعودي، وتحتل الإمارات مرتبة عالمية متقدمة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يبلغ 58.1 ألف دولار، وتأتي في المرتبة الثالثة عربياً بعد قطر والسعودية.[42] وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من البلدان مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وخلال العقود الماضية، حقق اقتصاد الإمارات معدلات نمو إيجابية بفضل ما يتمتع به من بنية تحتية متطورة تضاهي مثيلاتها في كثير من دول العالم المتقدمة، وتشريعات اقتصادية مرنة وبيئة ملائمة للاستثمار.[43] وعملت الدولة على تطوير منظومة القوانين والتشريعات مما أعطى دفعة كبيرة ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين ودعم استمرارية النمو، وتنمية القطاعات غير النفطية، وتوفير بيئة تنافسية لقطاع الأعمال وأسواق الدولة في المجالين الإقليمي والعالمي. كما حققت الإمارات تطورات كبيرة ونوعية في مجالات التعليم والصحة وخدمات الإسكان والتجارة الخارجية والمواصلات والاتصالات.[44]

إلا أن تمويل برامج التنمية ما زال يعتمد في معظمه على موارد الدولة من النفط.[45] ويُعد التنوع الاقتصادي في الإمارات الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية. ويستوجب ذلك تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة لتوجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى.[46] ومن هنا تبرز أهمية انتقال الإمارات إلى اقتصاد المعرفة.

يعد التنوع الاقتصادي في الإمارات الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية. ويستوجب ذلك تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة لتوجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى. ومن هنا تبرز أهمية انتقال الإمارات إلى اقتصاد المعرفة

الإطار 4.3

رؤية الإمارات 2021

إدراكاً من إيمان دولة الامارات العربية المتحدة بأهمية المعرفة، ودورها المستقبلي الهام والفعال في التنمية الإنسانية للمجتمع الإماراتي، وفي إطار السعي إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 الذي يصادف مرور 50 عاماً على تأسيس الدولة وقيام الاتحاد، فقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي في عام 2010 (رؤية الإمارات 2021) تحت شعار «نريد أن نكون من أفضل دول العالم».

وترتكز «رؤية الإمارات 2021» على أربعة عناصر هامة تشمل الأهداف التفصيلية المتعلقة بالهوية الوطنية، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، حيث تهدف الرؤية إلى بناء شعب طموح واثق ومتمسك بهويته وبتراثه، واتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، واقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة، وجودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة. وتطمح رؤية الإمارات 2021 إلى تطوير اقتصاد قائم على المعرفة يتصف بالتنوع والمرونة بقيادة إماراتيين ذوي خبرة ومهارة ترتكز على الإنجازات التي تم تحقيقها مع التطلع إلى تحقيق المزيد في المستقبل.

وقد تضمنت استراتيجية الحكومة للأعوام 2011-2013، مجموعة من الأسس الاستراتيجية التي تعمل نحو تحقيقها للوصول إلى أهداف رؤية الإمارات 2021، والتي تعطيها الحكومة الأولوية من خلال العديد من المبادرات التنفيذية وفق خطط استراتيجية تهدف إلى «اقتصاد معرفي تنافسي».

المصدر: رؤية الإمارات 2021.

التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية إحدى سمات اقتصاد المعرفة ومن أهم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدى التطور السريع والانتشار المتزايد لاستخدام تقنيات المعلومات إلى تغير صورة التجارة من النمط التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الحديث، وأصبحت التجارة الإلكترونية واقعاً ملموساً في ظل المقومات الحالية والتطور المتسارع لقطاع التعاملات الإلكترونية، أو ما أصبح يسمى "التجارة الإلكترونية". وتعرف منظمة التجارة العالمية هذا المصطلح بأنه مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات عبر شبكات الاتصال، وأهمها الإنترنت.[47]

كان لطرح بوابة e-Pay أثر كبير في نشر التجارة الإلكترونية من خلال السماح للعملاء تسديد رسوم خدمات الحكومة الإلكترونية عبر الإنترنت على مدار الساعة وبشكل آمن

لقد أدت عولمة التجارة الإلكترونية إلى إلغاء الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، مما حول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري. وتعد شبكة الإنترنت البيئة الحاضنة ومن أكثر الوسائل الإلكترونية استخداماً لها .ومن أبرز المؤشرات على تزايد أهمية التجارة الإلكترونية ما شهدته السنوات الماضية من زيادة مضطردة في حجم ومعدلات نمو التجارة الإلكترونية. ومكنت شبكة الإنترنت الأفراد والقطاعات التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء من الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية وممارستها بأشكال مختلفة.

إن الخطوة الحاسمة للدولة هي إتقان، وتطويع، وتحسين المعرفة المستوردة أو المنقولة التي تتيحها البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجاذبة

وفي إطار تنظيم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات وإضفاء الصفة القانونية عليها، صدر في عام 2006 قانون ينظم التجارة الإلكترونية في الدولة (القانون الاتحادي رقم 1 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية) الذي ينص على تخويل هيئة تنظيم الاتصالات لترخيص ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التجارة الإلكترونية. وصدر ترخيص لشركة "اتصالات"، باعتبارها الشركة الوطنية لتقديم الاتصالات، كمزود لخدمات التصديق الإلكتروني بموجب القانون.[48] ولا بد من الإشارة إلى دور الحكومة الإماراتية في دعم انتشار التجارة الإلكترونية، من خلال دفع هيئة تنظيم الاتصالات على تأسيس بيئة فاعلة للتجارة الإلكترونية، وكان لطرح بوابة e-Pay أثر كبير في نشر التجارة الإلكترونية من خلال السماح للعملاء تسديد رسوم خدمات الحكومة الإلكترونية عبر الإنترنت على مدار الساعة وبشكل آمن.

وفي ظل تشجيع التجارة الإلكترونية في الإمارات، وقعت هيئة تنظيم الاتصالات مذكرة تفاهم مع "حكومة دبي الإلكترونية" لتكون شريكة في مبادرة الثقة باسم"**trustae**"، ومنح خاتم المبادرة لأي شركة تمارس التجارة الإلكترونية. وسيسهم ذلك في حماية حقوق المتعاملين ويشجع على تحسين مستوى جودة الخدمات، لأنه سيضمن للمتعامل أن التعامل الإلكتروني الذي يحمل هذه العلامة سيتقيد بمدونة السلوك في معاملات التجارة الإلكترونية.[49]

الإطار 5.3

الإمارات بوابة التجارة الإلكترونية

وتعتبر الإمارات بوابة التجارة الإلكترونية في المنطقة، حيث جاءت في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مستأثرة بأكثر بـ60% تقريباً من إجمالي حجم السوق في دول المجلس، التي قدرت قيمته بنحو 3.3 مليار دولار في نهاية عام 2011، نظراً إلى ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت وزيادة الوعي تجاه استخدام بطاقات الائتمان، إضافة إلى ارتفاع نسبة الثقة بالتسوق والدفع عبر شبكة الإنترنت. ويستخدم نحو 42% من سكان الدولة حلول التجارة الإلكترونية. وتشير بعض البيانات الصادرة عن "مركز دراسات الاقتصاد الرقمي" (مدار) إلى أن أنشطة التجارة الإلكترونية في الإمارات تنمو بمعدل سنوي يبلغ 15%، مقارنة بمعدل نمو لا يتجاوز 10% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وفقاً لشركة "كاش يو" المتخصصة في خدمات الدفع الآمن عبر الإنترنت."

المصدر: الاتحاد 2013.

ويمكن القول إن جهود الإمارات في المجال الاقتصادي والمؤسسي لا تنافس بقوة في الصناعة العالمية الحالية بالمعنى التقليدي؛

فاقتصاد الدولة يعتمد على الاستثمار في قطاعات ليست تصنيعية، مثل التعليم العالي، والتمويل، والتأمين، والعقارات، والبنوك، والسياحة والطيران وغيرها.

وعلى الرغم من التقدم الملموس في المجال الاقتصادي والمؤسسي في هذه القطاعات، فقد يكون من الأفضل لدولة الإمارات أن تتجاوز مرحلة استقطاب رأس المال والعمالة فحسب وتعزز قدرتها على اجتذاب المعرفة والموهبة كذلك. ومن أجل تحقيق هذه الوثبة إلى المستقبل، فإن الخطوة الحاسمة للدولة هي إتقان، وتطويع، وتحسين المعرفة المستوردة أو المنقولة التي تتيحها البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجاذبة. غير أن الدراسات تشير إلى أن هذه الوثبة ليست بالمهمة السهلة. فالنقل الناجح للمعرفة وتوطينها عملية طويلة المدى، وتنطوي عادة على تعلم وتشرب واستيعاب وإنتاج للمعرفة من قبل أبناء المجتمع.[50]

البيئة الاجتماعية

الأبعاد الاجتماعية للتطور

شهد مجتمع الإمارات تغيرات اجتماعية هائلة، لا جراء التحديث والانفتاح على الخارج فحسب، ولكن بفعل عوامل داخلية أخرى مثل تحول الإمارات إلى دولة رفاه بعد اكتشاف النفط وما تبعه من تغيرات اقتصادية وحضارية كبيرة. وأدى هذا إلى إفراز ظواهر لم تكن موجودة من قبل، وقد يكون بعضها إيجابيا والآخر سلبيا في ميدان العلاقات بين أفراد المجتمع والعلاقات بين الآباء والأبناء وما لذلك من أثر على تضامن الأسرة وعلى التفاعل والتفاهم بين الأجيال، وكيفية انعكاس كل ذلك على أداء الأسرة ودورها في نقل ثقافة المجتمع إلى أفرادها من خلال التنشئة الاجتماعية.

ودور الأسرة في تنمية المهارات والقيم لدى الشباب دور مهم لا يحتاج إلى تأكيد. ولكن ما ينبغي تأكيده أن دور الأسرة يتزاحم مع أدوار أخرى للبيئة الاجتماعية والتكنولوجيا الذكية ووسائل التواصل والإعلام. ولا يحدث ذلك في مجتمع الإمارات فقط، بل في كل بلدان العالم. فقد أصبح الشباب يشكلون عالمهم الخاص البعيد نسبياً عن رقابة الأسر، وغدا الكثير منهم يعيش في عالم افتراضي بعيد عن الواقع. ومن هنا، يجب إيلاء الاهتمام الكافي للشباب ومحاولة تجسير الفجوات التي قد تخلقها هذه البيئة الاجتماعية الجديدة عليهم. وقد اتصفت الأسرة الإماراتية – وما تزال – بأنها ممتدة، وأبوية، يسود فيها نمط الزواج الداخلي. ومن المعروف أن وجود الأسرة الممتدة له آثار إيجابية على تنشئة الأطفال والشباب وإكسابهم الكثير من القيم والعادات التي يمارسها الكبار، إذ يتعلم الجيل الجديد منهم تحمل المسؤولية والمحبة والمودة والتضحية. ومن البديهي أن الشباب الذين يعيشون في أسر ممتدة في ظل علاقات اجتماعية واقتصادية قوية يتمتعون بتوازن نفسي وروحي واستقرار يمكنهم من الاستفادة الحقيقية من تحصيلهم الدراسي وتنمية منظومة من القيم الاجتماعية والعلمية والتقنية.

أدت التغيرات الاقتصادية والحضارية إلى إفراز ظواهر لم تكن موجودة من قبل، وقد يكون بعضها إيجابيا والآخر سلبيا في ميدان العلاقات بين أفراد المجتمع والعلاقات بين الآباء والأبناء

وقد أدى التقدم الاقتصادي للدولة إلى تطورات إيجابية خصوصا فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في المجتمع. فقد ساهمت الجهود التنموية في زيادة مشاركة المرأة في التنمية الإنسانية بصفة عامة. وكان من أهم عوامل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها إتاحة فرص متساوية أمامها للتعليم وإعطائها فرصا متزايدة في العمل والنشاط الاقتصادي. كما اتخذت حكومة الإمارات خطوات قللت الفجوة بين الرجال والنساء في سوق العمل، فأصدرت القوانين وتبنت معاهدات دولية تنادي بحق المرأة في المعاملة المتساوية مع الرجال. كما أن دستور دولة الإمارات يؤكد المساواة بين كل المواطنين.[51] وترفض قوانين العمل التمييز على أساس النوع. وتتمتع المرأة حسب الدستور بحق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحقوق

تتمتع المرأة الإماراتية حسب الدستور بحق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحقوق ممارسة المهن كالرجال

ممارسة المهن كالرجال، وحق الميراث والتملك حسب الشريعة الإسلامية. غير أن التطورات الكمية في بناء قدرة المرأة الإماراتية، وبخاصة في مجال التعليم، لم تسهم كثيراً في تغيير المواقف والقيم الاجتماعية تجاهها. فالعائق الأكبر أمام مشاركة المرأة في ميدان العمل والمشاركة في التنمية بصفة عامة كان، وما يزال، البعد الثقافي والاجتماعي. وعلى الرغم من المناداة بالمساواة على عدة مستويات، تبقى الثقافة والعادات المجتمعية حائلاً دون تحقيق ذلك بشكل كامل.

على الرغم من المناداة بالمساواة على عدة مستويات، تبقى الثقافة والعادات المجتمعية حائلاً دون تحقيق ذلك بشكل كامل

تحديات اللغة والمواطنة

إن اللغة هي الوعاء الحاضن الذي تنتقل من خلاله ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده إلى أجياله المتعاقبة وبالتالي تبرز هويته، والحفاظ على اللغة الأم وهي اللغة العربية في الإمارات يعني الحفاظ على هوية المجتمع وثقافته. ونظراً لطبيعة مجتمع الإمارات وتركيبته السكانية التي تشير إلى ارتفاع نسبة الوافدين الذين تتجاوز أعدادهم أعداد المواطنين مع اختلاف الجنسيات وبالتالي اختلاف اللغات، فإن هذا يفرض وبقوة أن يؤخذ بالاعتبار مدى تأثير تلك اللغات والثقافات على لغة المجتمع وثقافته.

إن الحفاظ على اللغة العربية هو مطلب سياسي واجتماعي يفرضه الواقع حتى لا يكون ثمة اعتماد كلي على لغات أخرى غير لغة المجتمع. وينبغي أن يتم هذا دون تجاهل انفتاح الإمارات على دول العالم اقتصادياً وثقافيا

ومن هنا يكون الحفاظ على اللغة العربية مطلبا سياسيا واجتماعيا يفرضه الواقع حتى لا يكون ثمة اعتماد كلي على لغات أخرى غير لغة المجتمع. وينبغي أن يتم هذا دون تجاهل انفتاح الإمارات على دول العالم اقتصادياً وثقافياً، خصوصا مع وجود العديد من الشركات والمؤسسات الأجنبية في الدولة وما يقتضيه واقع الحال من ضرورة التعامل معها، وضرورة امتلاك الأفراد، وبخاصة الشباب، لغات أخرى تمكنهم من التواصل مع الآخرين والاطلاع على ثقافات العالم، ولا سيما اللغة الإنجليزية التي تعتبر لغة مجتمع المعرفة.

وبجانب اللغة، تبرز قيمة المواطنة. ومن المعروف أن العنصر الأساس في مفهوم المواطنة هو الانتماء للوطن؛ والانتماء لا يتحقق إلا عندما يشعر الفرد أنه جزء من المجتمع وأن له حقوقا مصانة. ولكي يتبلور هذا الشعور لا بد أن تتوافر للفرد سبل العيش الكريم في مجتمعه واحترام خصوصياته وعدم انتهاك حقوقه وحرياته. ويبدو مفهوم المواطنة جلياً في مجتمع الإمارات، حيث يتمتع المواطنون بجميع الحقوق التي تضمن لهم العيش الكريم.

فقد نص دستور دولة الإمارات على أن المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين هي من دعامات المجتمع، وأن التعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.[52] ولذلك، فان انتماءهم لوطنهم يسجل نسباً عالية تتضح في التفافهم حول القادة وفي حبهم للوطن ورغبتهم في حمايته والذود عنه والحفاظ على مكتسباته وإنجازاته. وهذا الشعور بالولاء والانتماء في غاية الأهمية لدى الشباب لأنه هو الذي يجعلهم أعضاء مشاركين وفاعلين في مجتمعهم بحب ورغبة صادقة في العطاء.

وقد أشارت إحدى الدراسات[53] إلى أن مفهوم الهوية الوطنية يشهد نوعاً من الأزمة بين الشباب في الإمارات نتيجة للمتغيرات والتحديات التي يشهدها الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والتي يمكن إجمالها في تعدد الثقافات الوافدة، والانفتاح الإعلامي، والتطور التكنولوجي المتسارع في الدولة. ومن الواضح أن صناع القرار السياسي يولون موضوع الهوية الثقافية الوطنية في الدولة اهتماماً كبيراً، فعملوا لذلك على وضع برامج وخطط مستقبلية تستهدف الحفاظ على الهوية الوطنية بين الشباب الإماراتيين فكان تنظيم ملتقى الشباب الإماراتيين، وملتقى الشباب العرب، وبرنامج الناشئة التلفزيوني، وملتقى الناشئة التراثي، ومجلس شورى الشباب، وهي جميعها نماذج لبعض الأنشطة والبرامج التي تقوم بتنفيذها مراكز الناشئة وتلعب دوراً كبيراً في ترسيخ الثقافة المحلية والهوية الوطنية في الدولة.

ويمثل العمل الأهلي الاجتماعي أهمية كبيرة

في الإمارات باعتباره مجتمعا متكافلا ومتعاونا يسعى بشكل مستمر لتقديم الخدمة لأفراده ومساعدتهم. وتشجع الدولة على إنشاء تلك المنظمات والجمعيات إيماناً منها بالدور الذي يمكنها القيام به في تقديم الدعم والرعاية الاجتماعية والصحية والمعرفية التي تساند ما تقوم به المؤسسات الرسمية. وتتنوع منظمات المجتمع المدني في الإمارات، وحسب إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية، وصل عددها نهاية عام 2012 إلى 145 جمعية نفع عام و6 مؤسسات و17 صندوقا.[54]

وتختلف طبيعة البرامج في هذه الجمعيات، لتتوزع اهتماماتها بين الأنشطة الإنسانية والثقافية والتعليمية والمهنية والفنون الشعبية والمسارح والقضايا النسائية وشؤون الجاليات. كما تنشط في الإمارات جمعيات مهنية تمارس أدواراً متنوعة وفقا لطبيعة مجالاتها مثل جمعيات الاجتماعيين والمحامين والمعلمين والأطباء وحماية اللغة العربية وأصدقاء البيئة وغيرها. إلا أن الملاحظ أن معظم هذه الجمعيات لا تتطرق بشكل مباشر للقضايا المتعلقة بتمكين الشباب أو قضايا المعرفة.

الإطار 6.3

هيئة تنمية المجتمع: مثال على مؤسسات العمل الاجتماعي

من الأمثلة على مؤسسات العمل الاجتماعي في الدولة «هيئة تنمية المجتمع» التي أنشئت لتحول إمارة دبي إلى مكان أفضل للعيش لجيل اليوم والغد من خلال العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وتسعى الهيئة إلى تحقيق هذه الغاية من خلال التركيز على المجموعات التي تحتاج إلى الدعم المالي، بالإضافة إلى تحسين أوضاع الناس المعيشية وتمكينهم اجتماعياً وتحفيزهم على استقلالية العيش. كما تسعى إلى تعزيز الهوية الوطنية وتشجيع المواطنين على الشعور بالفخر لكونهم جزءاً من مجتمع الإمارات والحرص على أن يؤدي الإماراتيون دوراً أساسياً في تحسين المجتمع.

المصدر: هيئة تنمية المجتمع، حكومة دبي 2014.

ومن الأمثلة الأخرى على تلك المؤسسات «الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة». وهو الجهاز الأعلى المختص برعاية الشباب والعناية بشؤونهم وأنشطهم في الدولة.[55] وتهدف الهيئة إلى تحقيق سياسة الدولة فيما يخص رعاية الشباب اجتماعياً وثقافياً ورياضياً بما يتفق ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف والقيم الأخلاقية والأهداف الوطنية والقومية، وتوجه الهيئة عنايتها نحو اللياقة البدنية والرياضة بشكل عام. ولكن من الملاحظ عدم توافر منشآت رياضية متخصصة للاتحادات الرياضية، وعدم توزيع المنشآت الرياضية بشكل متوازن في مناطق الدولة، إضافة إلى ضعف الثقافة الرياضية بين أفراد المجتمع. كما أن العادات والتقاليد وعدم توافر بيئة ملائمة، تتضافر لتعوق ممارسة المرأة للرياضة.

البيئة السياسية

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة وذات سيادة. تأسست في عام 1971، وتتكون من سبع إمارات هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، وعاصمتها مدينة أبو ظبي. ونظام الحكم اتحادي، والمجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا الحاكمة، ويتكون من حكام الإمارات السبع، ويُنتخب من بين أعضائه رئيس الدولة كل خمس سنوات. ويمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، أما السلطة التشريعية فتتمثل في المجلس الوطني الاتحادي. وطبقاً للدستور تنحصر سلطة المجلس الوطني الاتحادي في ممارسته لوظيفته التشريعية في مناقشة التعديلات الدستورية، ومشروعات القوانين، وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها، وإبداء ما يراه من ملاحظات على ما يُخطر به من معاهدات واتفاقيات دولية وما يحيله إليه رئيس الدولة من اتفاقيات ومعاهدات، ومناقشة ميزانية الدولة وحسابها الختامي وإبداء ملاحظاته عليها. ويمارس المجلس الوطني صور الرقابة السياسية، ويبلغ عدد أعضائه 40 عضواً، يتم

تم إنشاء عدد كبير من المنظمات والجمعيات لتقديم الدعم والرعاية الاجتماعية والصحية والمعرفية، إلا أن معظمها لا يتطرق بشكل مباشر للقضايا المتعلقة بتمكين الشباب أو قضايا المعرفة

انتخاب 50% منهم كل أربع سنوات، وتُعين الحكومة النسبة الباقية. وتشكل النساء 20% من أعضاء المجلس.[56] وتتولى الحكومات المحلية لكل إمارة إدارة الشؤون المحلية فيها، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية.

ولقد تبنت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفاً لمجتمع المعرفة تتلازم فيه المعرفة مع الحرية. ومن هنا وجب التأكيد على أن دستور دولة الإمارات ونظام الحكم فيها قد ضمن الحرية في مجال نقل المعرفة وتحصيل العلوم. فقد نص دستور الدولة على الحرية الشخصية للمواطنين (مادة 26) وحرية الرأي والتعبير بجميع صوره (مادة 30)، ويحمي الدستور ممارسة أدوار المواطنين في مختلف المجالات ويتيح لهم حرية إنشاء المنظمات المجتمعية والمهنية طبقاً للقانون (مادة 33)، كما يتمتع الأجانب بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية والمعاهدات المصدق عليها (مادة 40).[57]

ويدرك المتابع للحياة السياسية في الإمارات مشاركة فئات المجتمع المختلفة بفعالية في حركة المجتمع وتطوره، بما في ذلك الشباب الذين تحرص الدولة على تأهيلهم علمياً، والارتقاء بقدراتهم، لكي يتولوا زمام القيادة في مختلف مواقع العمل الوطني. وقد باتت المرأة مشاركة في مختلف المجالات، وأصبحت مؤهلة لشغل المناصب في مختلف مؤسسات الدولة. وهذا ما أشار إليه تقرير المعرفة العربي 2011/2010 بوضوح حينما أكد أن النظام في دولة الإمارات العربية المتحدة يتيح لأفراد المجتمع ممارسة دورهم ضمن إطار مجتمعي قائم على الشفافية والموضوعية،[58] ويرجع ذلك، كما يرى التقرير، إلى توافر البيئات التمكينية التي نجحت دولة الإمارات في بنائها. فالقوانين والأنظمة السائدة والمؤسسات القائمة توفر الإطار المؤسسي الحاضن والداعم لكل فئات المجتمع.[59]

شهدت الإمارات نمواً غير اعتيادي للسكان نتيجة الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة للمساهمة في عملية التنمية الشاملة التي تزامنت مع ارتفاع عوائد النفط

البيئة الديموغرافية

شهدت دولة الإمارات نمواً غير اعتيادي للسكان نتج عنه ارتفاع في عدد السكان من 557,887 نسمة في أول تعداد رسمي أجري عام 1975 إلى 4,106,627 نسمة في تعداد عام 2005، بمتوسط معدل نمو سنوي قدرة 12.5%، وليصل عدد الساكنين في الإمارات إلى 8.26 مليون في 2010. ويبلغ عدد السكان المواطنين 948 ألف مواطن بنسبة 11.46% من إجمالي السكان، ويتوزعون إلى 50.5% ذكور و49.5% إناث بنسبة . أما السكان غير المواطنين (أي الوافدون)، فقد بلغت نسبتهم إلى سكان الدولة إجمالاً 88.5%، ويتوزعون بنسبة 77.67% ذكور ونسبة 22.3% إناث.[60]

وقد حدثت الزيادة نتيجة الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة للمساهمة في عملية التنمية الشاملة التي تزامنت مع ارتفاع

الجدول 7.3

تطور نمو السكان المواطنين و غير المواطنين خلال الفترة 1975 - 2010

السنة / السكان	المواطنين	%	غير المواطنين	%	المجموع
1975	201,544	63.12	356.343	63.87	557,887
1980	290,544	27.9	751.555	72.10	1,042,099
1985	396,114	28.71	983.189	71.28	1,379,303
1995	587,330	24.36	1,823,711	75.60	2,411,041
2005	825,945	20.1	3,280,932	79.89	4,106,427
2006	851,164	16.98	4,161,220	83.02	5,012,384
2007	877,741	14.12	5,341,265	85.88	6,219,006
2008	904,857	11.21	7,168,769	88.79	8,073,626
2009	933,381	11.38	7,266,615	88.62	8,199,996
2010	947,997	11.46	7,316,073	88.54	8,264,070

المصدر: المركز الوطني للإحصاء 2014 أ.

الجدول 8.3

توزيع بعض فئات السكان المواطنين فى الإمارات وفقاً للفئة العمرية (تقديرات منتصف عام 2010)

فئات السن	ذكر (عدد)	أنثى (عدد)	جملة (عدد)
(19 - 15)	63,604	60,388	123,992
(24 - 20)	58,004	60,655	118,659
(29 - 25)	45,154	47,283	92,437
(34 - 30)	29,724	30,554	60,278
(39 - 35)	23,223	24,868	48,091
(44 - 40)	16,845	18,862	35,707
الإجمالي الكلي للسكان من عمر 0 إلى 80+	479,109	468,888	947,997

المصدر: المركز الوطني للإحصاء 2012.

عوائد النفط. ويتوزع السكان المواطنون على إمارات الدولة بنسب مختلفة. فقد جاءت إمارة أبوظبي في المرتبة الأولى في عدد السكان بنسبة 42.7 %، تليها إمارة دبي في المرتبة الثانية بنسبة 17.7% وإمارة الشارقة في المرتبة الثالثة بنسبة 16.2 %، مما يعني أن 76.6 % من سكان الإمارات يتركزون في الإمارات الثلاث بينما يتركز بقية السكان في الإمارات الأربع الأخرى.[61] ويوضح الجدول 7.3 مقارنة بين تطور نمو السكان المواطنين وغير المواطنين خلال الفترة 1975-2010.

يتضح من الجدول 7.3 النمو غير المتوازن في تعداد سكان الدولة من المواطنين وغير المواطنين، حيث تضاعف عدد المواطنين خلال ثلاثة عقود (1980-2010) بأكثر من ثلاثة أضعاف، فيما تضاعف عدد غير المواطنين في هذه الفترة بأكثر من تسعة أضعاف. ويظهر جلياً الاتجاه التصاعدي لعدد سكان الدولة منذ عام 2005 وبطريقة غير متوازنة أيضاً، حيث بلغت نسبة الزيادة في السكان المواطنين 14.7% من عام 2005 إلى عام 2010 في حين كانت النسبة لغير المواطنين 123%. ويظهر هذا جلياً في تفاقم المشكلة السكانية والتي تمثلت في انخفاض نسبة السكان المواطنين إلى 11.46% من مجموع السكان عام 2010 في حين ارتفعت نسبة السكان غير المواطنين إلى 88.54%.

إلا أن ما يدعو للتفاؤل أن نسبة الشباب في سن 20-39 من السكان المواطنين في الدولة مرتفعة جداً تقترب من ثلث السكان المواطنين (كما يشير الجدول 8.3)،[62] وهذا بحد ذاته يعتبر رصيدا يمكن البناء عليه في نقل وتوطين المعرفة وخلق مجتمع المعرفة الذي المنشود. وتعد مرحلة الشباب من المراحل ذات الطبيعة الخاصة من حيث ظروفها والخصائص النفسية والاجتماعية، كما أنها تتكون ممن ينخرطون في سوق العمل أو يكونون في المراحل النهائية للتعليم. لذلك تكتسب هذه الفئة العمرية من الشباب المُنتجين أهمية خاصة في عمليات بناء مجتمع المعرفة.

يعتبر ارتفاع نسبة الشباب في الإمارات رصيداً يمكن البناء عليه في نقل وتوطين المعرفة وخلق مجتمع المعرفة الذي المنشود

ويجدر بنا ألا ننظر إلى التركيبة الديمغرافية ككل بوصفها معوقاً لخلق مجتمع المعرفة، بل يجب، على العكس، النظر إلى الجوانب الإيجابية منها. فمن الضروري الانتفاع من وجود هذا الكم من الخبرات والعقول في الدولة من غير المواطنين واستغلاله للمساعدة في نقل وتوطين المعرفة للمواطنين

الجدول 9.3

توزيع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة (2010)

الجنسية	ذكور (عدد)	إناث (عدد)	جملة (عدد)
مواطنون	479,109	468,888	947,977
غير مواطنين	5,682,711	1,633,362	7,316,073
جملة الدولة	6,161,820	2,102,250	8,264,070

المصدر: المركز الوطني للإحصاء 2012.

الجدول 10.3

السكان المواطنون في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب فئات السن و الجنس عام 2010

الفئات العمرية (سنوات)	ذكور (عدد)	إناث (عدد)	جملة (عدد)
17 - 0	223,178	211,420	434,598
35 - 18	162,968	167,621	330,589
79 - 36	89,806	87,010	176,816
80 +	3,157	3,837	6,994
الجملة	479,109	468,888	947,997

المصدر: من بيانات الملحق الإحصائي في نهاية التقرير.

من الشباب. ومن المعيب اعتبار العمالة الوافدة معوقا لنقل المعرفة لأنها ساعدت في تطوير اقتصاد الدولة وتبوئها مكانة مرموقة بين الدول. أما البعد الإيجابي الثاني فهو أن قلة عدد المواطنين تمثل فرصة للمسؤولين في الدولة لتقديم الاهتمام والرعاية والدعم الكافي للشباب حتى يصبحوا عمال معرفة قادرين على تحريك المجتمع نحو هذا الهدف.

البيئة الإعلامية: الإعلام والقيم السائدة بين الشباب

يواجه المربين في الإمارات تحدياً يتمثل في كيفية التعامل مع الإنتاج الإعلامي المتطور والمتسارع، وكيفية الاستفادة من هذه الوسائط الهائلة

"شهدت الساحة الإعلامية في الإمارات عددا من التطورات المهمة على صعيد تطوير البنية التحتية لمواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكريس الشفافية وحرية الصحافة وتحديث التشريعات التي تنظم الأنشطة الإعلامية وإنشاء مناطق حرة جديدة للإعلام.[63] وتنوعت المؤسسات الإعلامية التي تقدم الخدمات المقروءة والمرئية والمسموعة. وتصدر في الدولة ثماني صحف عربية يومية، وست صحف باللغة الإنجليزية والعشرات من المجلات والدوريات المتخصصة، وعدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية.[64]"

لقد تطور الإعلام الحديث وتقدمت فنونه وقدرته على صنع بيئته التربوية الخاصة، معلناً بذلك نهاية عصر احتكار مؤسسات التعليم النظامي لنشر الثقافة والمعرفة. وأصبحت غالبية المجتمعات تشهد تنافساً مستتراً ومكشوفاً بين النظامين التعليمي والإعلامي. ولا يمكن إنكار دور الإعلام وأثره في تشكيل بنية المجتمع باختلاف شرائحه، وبخاصة الشباب. ولذلك فإن المؤسسة الإعلامية تحمل أمانة ومسؤولية لا تقل أهمية وتأثيراً عن المؤسسة التربوية، وقد تزيد عليها في بعض الأحيان.

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن سيطرة الأفكار المستوردة من وسائل الإعلام الغربية هي من الأسباب الرئيسية وراء حالة الاغتراب التي يعيشها الشباب في الوطن العربي . ففي ظل تجاهله للقراءة كمصدر من مصادر المعرفة، أصبح الشاب أحادي المصدر في استقائه للمعرفة، وفي اعتماده على المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام. وخلصت الدراسة إلى غلبة الجانب التقني المتمثل في الإنترنت والتلفاز على نمط الحياة اليومية للشباب، حيث أصبح يمثل الشاغل الأكبر لأوقاتهم. وهو ما يؤكد سيطرة أجهزة الإعلام على الشباب باعتبارها مصدراً رئيسياً للمعرفة.

ومن الواضح أن هناك تحدياً يواجه المربين في الإمارات فيما يختص بالبيئة الإعلامية، ويتمثل ذلك في كيفية التعامل مع الإنتاج الإعلامي المتطور والمتسارع، وكيفية الاستفادة من هذه الوسائط الهائلة في غرس القيم الفاضلة التي تخلق لدى الشباب مناعة يحكم من خلالها على الغث من الثمين من البرامج، فينتقي منها ما يفيد تكوين مداركه وقدراته ويستمد منها طاقاته. وبموازاة ذلك، لا بد من التفكير في توفير البدائل على مستوى الإنتاج الإعلامي السمعي والبصري والشبكي التي تستطيع توفير المواد الإعلامية النظيفة التي تجمع بين التشويق والجاذبية وقوة التأثير في الشباب،

الإطار 7.3

نماذج المؤسسات الإعلامية الرائدة في الإمارات

أسس المجلس الوطني للإعلام في عام 2006 كهيئة اتحادية مستقلة ليتولى الإشراف على السياسة الإعلامية في الدولة ووسائل الإعلام، ومتابعة المحتوى الإعلامي لما يطبع وينشر ويبث داخل الدولة وما يأتي من الخارج، ودعم وتطوير القدرات الإعلامية المواطنة، وتمثيل الدولة في الفعاليات الإعلامية في الداخل والخارج.[65] وقد وضع قانون الأنشطة الإعلامية الذي يعزز حرية الصحافة في الإمارات، ويدعم قضية التمكين السياسي والاقتصادي، بما يخدم قضايا التنمية والهوية الوطنية ليواكب التطورات المهنية والتقنية التي طرأت على القطاعات الإعلامية بمختلف أشكالها.[66]

"وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بكثافة إعلامية كبيرة جعلتها من أكثر الدول تشابكية Most Wired من حيث نسبة المنافذ الإعلامية لعدد السكان. وشهد قطاع الإعلام في الدولة نمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، سواء في عدد المؤسسات والأنشطة الإعلامية أو مستوى التطور التكنولوجي."[67]

وتنشط في الدولة أربع مناطق حرة للإعلام هي: مدينة الفجيرة للإبداع، المنطقة الإعلامية الحرة في رأس الخيمة، Twofour54 أبو ظبي، وتيكوم للاستثمار التي تتضمن مدينة دبي للإعلام ودبي للاستديوهات وغيرها من مجمعات الأعمال.[68] وتجدر الإشارة إلى أن مدينة دبي للإعلام تعتبر من أشهر مدن الإعلام في المنطقة. وقد أطلقت في كانون الثاني/يناير 2001 تماشياً مع رؤية دبي لأن تصبح مركزاً للاتصالات والإعلام في المنطقة. ومنذ افتتاحها، تقدم المدينة خدماتها للمجتمع الإعلامي في قطاعات مثل النشر والطباعة، والموسيقى، ووسائل الإعلام الجديدة، والتسلية والترفيه، والبث، والأفلام، ووكالات المعلومات والإعلام، وخدمات التسويق.

وتتيح مدينة دبي للإعلام فرصة للتفاعل مع بعض شركات التسويق الرائدة وعمالقة وسائل الإعلام العالمية مثل برتلسمان، سي إن بي سي، سي إن إن، فوربس، إم بي سي، رويترز، شوتايم، وسوني. كما ساهمت مراكز الأعمال في المدينة في تشجيع المواهب وريادة الأعمال في المنطقة، حيث تتيح هذه المراكز الفرصة لاكتساب الخبرة وبناء علاقات مع المنتجين الإعلاميين.[69]

المصادر: Dubai Media City 2014، المجلس الوطني للإعلام، الإمارات 2010، عبدالله الجبيلي 2013، المجلس الوطني للإعلام، الإمارات 2014.

لأنها ستقود إلى توجههم إليها بشكل تلقائي، وترك الفاسد مما يطرح في السوق الإعلامي.

"إن استثمار وسائل الإعلام في غرس القيم والبحث عن البدائل الإعلامية الموجهة للشباب في إطار خطة استراتيجية تتكاتف فيها جهود الأسرة والمدرسة والمؤسسات الأخرى هي الضمانة الأقوى التي ستقود إلى حماية الأجيال من ملوثات القنوات الهابطة، مع عدم إهمال تأثيرات الوسط المحيط بهم."[70]

البيئة الثقافية

يتمتع المواطن الإماراتي بوجود عدد من القنوات الثقافية التي توفر له بيئة متميزة وجاذبة للتنوع الثقافي والمعرفي من خلال العديد من المؤسسات والفعاليات الثقافية، مما خلق له ممرا للتواصل مع ثقافات الشعوب الأخرى، وبالتالي الاستفادة من معارفها والتفاعل معها. ولعل من أهم تلك القنوات الثقافية ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة من المبادرات والمشاريع الثقافية التي تدعم التوجه الاستراتيجي لتصبح الإمارات مركزاً إقليميا للثقافة والفنون والتراث وجسراً للتواصل الحضاري مع العالم.

فقد عملت الدولة على بناء شراكات ثقافية وفنية مع العديد من الدول والمؤسسات المعنية بالثقافة والتراث لاستقطاب أشهر المناطق الثقافية والتراثية والأثرية إلى الإمارات. ومن أبرز هذه المشاريع المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات والتي يجري تحويلها إلى وجهه ثقافية عالمية بحيث تضم متحف الشيخ زايد الوطني، ومتحف اللوفر، ومتحف غوغنهايم العالمي، ومنارة السعديات الثقافية.[71]

عملت دولة الإمارات على بناء شراكات ثقافية وفنية مع العديد من الدول والمؤسسات المعنية بالثقافة والتراث لاستقطاب أشهر المناطق الثقافية والتراثية والأثرية إلى الإمارات

الإطار 8.3

متحف دبي للفن الحديث: معلم ثقافي مهم

أطلق مشروع متحف دبي للفن الحديث ودار الاوبرا ضمن العديد من المشاريع الثقافية والسياحية التي يتم تنفيذها في مدينة دبي لترسخ مكانة دولة الإمارات كمركز لأهم الفعاليات الثقافية في المنطقة، وتشمل هذه المشروعات: مركز خور دبي الثقافي، ومشروع المتاحف العالمية في دبي الذي سيتم فيه عرض الكنوز الفنية والثقافية والتراثية حول العالم، ومتحف الشرق الأوسط للفن الحديث، وقرية الثقافة في دبي.

المصدر: إمارات اليوم 2012 ب.

وتزخر الساحة الثقافية والأدبية في الإمارات بالفعاليات المنتظمة والأنشطة والمعارض وندوات ثقافية وعلمية وفنية من خلال المؤسسات الثقافية والعلمية الحكومية والأهلية

التي تنتشر في الدولة ومن هذه المؤسسات وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، والمركز الوطني للوثائق والبحوث في أبو ظبي، وندوة الثقافة والعلوم في دبي، ودائرة الثقافة والإعلام في الشارقة، ودائرة الثقافة والإعلام في الفجيرة، ودبي للثقافة، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ومؤسسة سلطان بن على العويس الثقافية، ورواق عوشة بنت حسين الثقافي، وهيئة الفجيرة للثقافة والإعلام، وغيرها من المؤسسات والمراكز الثقافية، واتحاد الكتاب وأدباء الإمارات ورابطة أدبيات الإمارات.

الإطار 9.3

استراتيجية وزارة الثقافة

تقوم استراتيجية وزارة الثقافة في الإمارات على الاهتمام ببناء شباب مثقف، واع بقضايا وطنه وأمته بل والعالم من خلال رفع مستوى الوعي الثقافي المجتمعي والارتقاء بالممارسات والإبداعات، وإثراء التواصل الحضاري وتنمية وتطوير قدراتهم معرفياً ومهارياً وتعزيز إمكاناتهم الإنتاجية والتنافسية.

كما يتم تنظيم أسابيع ثقافية في مختلف عواصم دول العالم للتعريف بالمشهد الثقافي والحضاري واطلاع العالم على تاريخ الإمارات التراثي والتواصل الإنساني مع ثقافات العالم.

وعلى مستوى الهيئات المحلية. هناك العديد من الهيئات الثقافية المساهمة في تمكين الشباب من التعرف على ثقافته وثقافة الشعوب الأخرى، ومنها هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث التي تسعى إلى الترويج للثقافة والهوية الوطنية كمصدر فخر واعتزاز للجميع ونطاق عملها الأساسي حفظ وحماية التراث الثقافي والمادي في المواقع الأثرية والثقافية والمباني التاريخية، وإقامة مهرجانات فنية وثقافية إلى جانب المعارض التشكيلية لمئات الفنانين الإماراتيين والمقيمين والزائرين من مختلف أنحاء العالم. ويقام عدد من المعارض في الدولة كمعرض أبو ظبي الدولي للكتاب ومعرض الشارقة الدولي للكتاب.

المصدر: المجلس الوطني للإعلام، الإمارات 2010.

مجمل القول أن البيئة والمناخ الإعلامي والثقافي المتوفر للشباب الإماراتي من أهم العوامل التي ستعمل على نقل وتوطين المعرفة، إذا أحسن استغلالها من جانب الشباب في الإمارات.

إن البيئة والمناخ الإعلامي والثقافي المتوفر للشباب الإماراتي من أهم العوامل التي ستعمل على نقل وتوطين المعرفة، إذا أحسن استغلالها

فهي لا توفر فقط المؤسسات المحلية الثقافية فقط، ولكنها تنقل جسور المعرفة والفنون والآداب العالمية لهم من كافة أنحاء دول العالم وتجعلها بين أيدهم للاستفادة منها والنهل من ثقافات وعلوم الشعوب الأخرى.

البيئة التكنولوجية

دعم البنية التشريعية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا

تنامى سوق الاتصالات في الإمارات من 8.2 مليار دولار أمريكي في 2005 إلى 13.6 مليار في 2011، أي بنسبة تعادل 20 % سنوياً. ويُعزى ذلك إلى حد كبير للإطار القانوني الجديد الذي أتاح لهيئة تنظيم الاتصالات إصدار العديد من القواعد التنظيمية لدعم تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[72] بدءاً بتحرير قطاع الاتصالات في دولة الإمارات بإصدار القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2003 المسمى قانون الاتصالات لتأسيس الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في الدولة.[73]

"كما سعت دولة الإمارات إلى وضع وتطوير التشريعات المتعلقة بدعم البيئة القانونية والتنظيمية في مختلف مجالات تكنولوجيا والاتصالات، فقد أصدرت ثلاثة قوانين اتحادية لحماية حقوق الملكية الفكرية بالتوافق مع نصوص الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وانضمت لعضوية المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق المعنية بالملكية الفكرية. كما أقرت حكومة دبي عددا من القوانين بإنشاء المنطقة الحرة للتكنولوجيا والإعلام وتنظيم المعاملات الإلكترونية في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة."[74]

بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تدعيم مسيرة بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة من خلال وضع السياسات والبرامج التي ترمي إلى زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات

في إصلاح التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع السعي نحو تطوير التعليم وربطه بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة. ومن أمثلة ذلك التوسع في توفير الحاسب الآلي والسبورات الذكية بالمدارس مع ربطها بشبكة الإنترنت، والتوسع في برامج التعليم الإلكتروني والتعلم الذكي من خلال التكنولوجيا الذكية مثل الآيباد. ويمكن الحديث عن بناء القدرات في مجال التكنولوجيا من خلال عدد من الأبعاد.

ويتمثل البعد الأول في إنشاء مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توسعت الدولة في إنشاء مؤسسات التعليم العالي لتعميم التعليم الإلكتروني الذي بدأت الدولة في إدخاله في عدد من الجامعات والمؤسسات والمعاهد البحثية والتقنية لتشجيع الشباب على البحث العلمي والابتكار، ومن أهمها جامعة "حمدان بن محمد للتعليم الإلكتروني" ومدينة مصدر و"معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا" الذي يعتبر جامعة للدراسات العليا، موجهة للبحوث التي تركز على الطاقة البديلة والبيئة[76,75]، و"مجمع محمد بن راشد للتقنية" و"مجمع دبي للتقنية الحيوية" و"مجمع واحة دبي للسيليكون" و"مركز سيليكون دبي" لاحتضان الخبرات المختلفة من العاملين في مجال التكنولوجيا، و"المنطقة الإعلامية في دبي" التي تتبعها "دبي للإنترنت" ومدينة "دبي للإعلام" و"قرية دبي للمعرفة" و"المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا" بالشارقة، ومركز "تقنية رأس الخيمة" ومركز "التميز للبحوث التطبيقية والتدريب" ومعاهد ومراكز أبحاث البيئة ومعالجة المياه بالتقنية الحيوية.[77] وتعمل كل هذه المؤسسات وغيرها على تقديم العديد من البرامج التي تهدف إلى تنمية القدرة البشرية المواطنة والوافدة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتقنيات الأخرى.

الإطار 10.3

صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

"وضعت الإمارات العربية المتحدة الإطار القانوني للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أقرت الدولة برامج للتمويل لتحفيز نمو صناعة الاتصالات. ويعد صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وهو مُصمم لدعم البحوث الابتكارية ومشروعات التنمية وتوفير فرص التعليم والتدريب في الميدان. وفي ما يتعلق بالبحث والتطوير، يساعد الصندوق على بدء وتعزيز حاضنات للنشاط التجاري، ودعم إنشاء مؤسسات البحث والتطوير ذات الجودة العالية. وسيوفر الصندوق منحاً دراسية لمواطني الدولة الراغبين بالتخصص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما سيقدم الدعم اللازم لإنشاء مؤسسات تنظم دورات دراسية وتدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."[78] وفي إطار إعداد وتأهيل الكوادر المواطنة لتوطين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المنتظر أن يبتعث الصندوق 680 طالباً للخارج بالتنسيق مع الجهات المختصة بالبعثات خلال الخمس سنوات القادمة، وذلك من خلال برنامج "بعثة"، لإعدادهم وتأهيلهم ليصبحوا النواة الحقيقية لتوطين مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة. وقد خصص الصندوق ميزانية تصل إلى نحو 198 مليون درهم لدعم برنامج البعثات الذي يستوعب ألف مواطن. وأنجز حتى الآن 32% من مشروع "بعثة". ويشترط الصندوق حصول الطالب على معدل أكثر من 85% في الثانوية العامة واجتياز الاختبارات الخاصة بذلك. كما أرسل نحو 100 طالب إلى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالتعاون والتنسيق مع مكتب البعثات في وزارة شؤون الرئاسة. ويهدف الصندوق إلى ابتعاث 120 طالباً سنوياً خلال السنوات القادمة.

المصدر: يوسف العربي 2012 ب.

أما البعد الثاني في بناء القدرات فيتمثل في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية. وتعد البنية التحية للمعلومات والاتصالات ركيزة أساسية لاقتصاد المعرفة والأساس في وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع السكان، وتكريس استخدامها بما يؤدي إلى زيادة تدفق المعلومات والمعارف. وقد عملت الإمارات على الارتقاء بالمستوى التكنولوجي لشبكة الهاتف والخدمات الهاتفية الأخرى الداعمة لشبكة الإنترنت حتى بلغت مكانة متقدمة من بين دول العالم وأصبحت تحتل المركز 33 عالمياً

يعد صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وهو مُصمم لدعم البحوث الابتكارية ومشروعات التنمية وتوفير فرص التعليم والتدريب في الميدان

في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات لعام 2013، [79] وغدت تملك واحدة من أكثر البنى التحتية تطوراً في مجال المعلومات والتنوع العددي وفي مستوى الخدمات المتقدمة. وفي نهاية عام 2013، بلغ عدد المشتركين في الهواتف الثابتة نحو مليوني مشترك. وبلغ معدل الانتشار 22.322 لكل 100 نسمة في عام 2013، بينما بلغ عدد المشتركين في الهواتف المحمولة حوالي 16 مليون مشترك بمعدل انتشار بلغ نحو 172 لكل 100 نسمة.[80]

أما بالنسبة لانتشار خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض فقد بلغ عدد المشتركين أكثر من مليون مشترك بمعدل 11.11 مشترك لكل 100 نسمة حسب إحصائيات أيلول/سبتمبر 2013. وتعد تلك المؤشرات هي الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.[81] كما أصبحت الإمارات تحتل المركز الثاني بين البلدان العربية من حيث جودة بنيتها التحتية والتوصيلية (الجدول 11.3). ويربط دليل "قياس مجتمع المعلومات عام 2013" بين أحد عشر مؤشراً خاصاً بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة منها، والمهارات المتصلة بها. ويشمل المؤشر 157 بلداً، ويقارن بينها على المستوى العالمي والإقليمي. ويصنّفها إلى أربع مجموعات على أساس مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، ومنخفض.[82]

"واحتلت الإمارات المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 36 عالمياً في مؤشر "الاستعدادات والتجهيزات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات"، والمرتبة الثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 30 عالمياً في مؤشر "استخدام تكنولوجيا المعلومات"، والمرتبة الثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 33 عالمياً في مؤشر "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات."[83]

"وتصدرت دولة الإمارات قائمة دول العالم من حيث عدد المنازل المتصلة بخدمات الألياف الضوئية، بتحقيقها ثاني أعلى نسبة نفاذ. ويأتي هذا الإنجاز العالمي نتيجة للاستثمار الكبير الذي وجهته مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" في مشاريع شبكة الألياف الضوئية، حيث تجاوز حجم الاستثمارات لهذه الشبكة 15 مليار درهم إماراتي حتى نهاية عام 2012. وتعمل "اتصالات" على رفع نسبة تغطية الشبكات الضوئية إلى أعلى المستويات وصولا إلى التغطية الشاملة، لتصبح دولة الإمارات بذلك هي الأولى عالمياً في نسبة انتشار التكنولوجيا التي توفر سرعات قياسية."[84]

ويقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور. وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام 2014 على البيانات التي جمعتها منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة. وفي هذا المضمار، جاءت الإمارات في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق

تملك الإمارات واحدة من أكثر البنى التحتية تطوراً في مجال تقانة المعلومات والاتصالات

الجدول 11.3

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فى الإمارات و بعض الدول الخليجية (IDI) لعام 2012

البلد	الترتيب على المستوى الإقليمي	الترتيب على المستوى العالمي	الدليل
قطر	**الأولى**	31	6.54
الامارات	**الثانية**	33	6.41
البحرين	**الثالثة**	39	6.30
السعودية	**الرابعة**	50	5.60
عمان	**السادسة**	54	5.36

المصدر: الاتحاد الدولى للإتصالات 2013أ.

الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 24 عالمياً في المؤشر العام "الجاهزية الشبكية" كما جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي. وجاءت في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 18 عالمياً في مؤشر "البيئة العامة لتكنولوجيا المعلومات". وقد جاءت الإمارات في المراكز الأولى بين الدول العربية في مؤشرات عدة منها معدلات مستخدمي الإنترنت، وأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رؤية الحكومة للمستقبل، وجاهزية الحكومة الإلكترونية. كما جاءت في مراكز متقدمة عالمياً مثل المركز الثاني في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، وجاهزية الحكومة الإلكترونية.[85]

الحكومة الإلكترونية

الإطار 11.3

الحكومة الإلكترونية في الإمارات

تعد دولة الإمارات من أوائل الدول العربية التي طبقت مفهوم الحكومة الإلكترونية وتتولى حكومة الإمارات الإلكترونية الإشراف على "بوابة حكومة الإمارات" التي تضم جميع الخدمات والمعلومات الحكومية الاتحادية والمحلية في الدولة. كما تعمل على رفع جاهزية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها الحكومة الاتحادية، بما يضمن توفير خدمات حكومية متطورة وفعالة، يمكن الحصول عليها على مدار الساعة. كما توفر البوابة العديد من الملفات والوثائق التي تضم محتوى مفتوحاً ضمن مفهوم "البيانات المفتوحة".

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية 2014.

وفقاً لنتائج تقرير الحكومة الإلكترونية لعام 2014 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، فقد تبوأت الإمارات مكانة متقدمة من بين 193 دولة متقدمة ونامية مشاركة في هذا التقرير، حيث جاءت في المرتبة الثانية عربياً و32 عالمياً وفقاً لمؤشر "تطور الحكومة الإلكترونية". وهي على الرغم من تراجعها 4 مراتب عن العام 2012 (المركز 28)، فقد حققت تقدماً ملحوظاً عن موقعها مقارنة مع العام 2010 (المركز 49).[86] ويقيس مؤشر الخدمات الإلكترونية مدى تطور الخدمات الإلكترونية من حيث الوفرة، والجودة، وتنوع القنوات، ومدى استخدام الجمهور لهذه الخدمات. واحتلت الإمارات مكانة ضمن الدول العشرين الأفضل من حيث "تقديم الخدمات الإلكترونية" وهو تقدم حافظت عليه منذ احتلالها المركز 99 في مؤشر "خدمات الحكومة الإلكترونية" في تقرير 2010 ثم المرتبة 12 في المؤشر نفسه لعام 2012. ويعد هذا التقدم من الحالات النادرة وغير المسبوقة في تاريخ تقارير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية.[87]

أما مؤشر المشاركة الإلكترونية فيقيس مدى استخدام الحكومة للإنترنت لممارسة الشفافية والتواصل مع الجمهور وإشراكهم في صياغة السياسات وتطوير الخدمات. وبحسب نتائج تقرير استطلاع الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لعام 2014، عززت الإمارات مكانتها المتقدمة فتبوأت المركز الثالث حسب هذا المؤشر.[88] وقد نوه التقرير بدولة الامارات العربية المتحدة كإحدى الدول السباقة التي نجحت في وضع المشاركة عبر الهاتف كأولوية من أجل وضع خدماتها في يد السكان على مدار الساعة منذ يونيو 2013.[89]

وفي معرض الحديث عن الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي والتقاني في الإمارات العربية المتحدة، يبدو جلياً أن فرص النقل والتوطين، وصولاً إلى إقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، متوفرة بقوة في هذه الجوانب. فليس ثمة عائق اقتصادي أو سياسي أو تقاني أو ثقافي يحول دون إيلاء الاهتمام الكافي لهذا الموضوع. وعلى العكس من ذلك، يمكن القول إن دولة الإمارات قد أتيحت لها فرصة تاريخية معززة بالدعائم المذكورة آنفا من أجل المضي قدماً في هذا المشروع، في إطار المناخ السياسي الداعم للحريات والبيئة التكنولوجية القوية واعتمادا على ثقافتها واقتصادها المستقر القادر على الاضطلاع بتكاليف هذا المشروع.

في معرض الحديث عن الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي والتقاني في الإمارات العربية المتحدة، يبدو جلياً أن فرص النقل والتوطين، وصولاً إلى إقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، متوفرة بقوة في هذه الجوانب

الإطار 12.3

مبادرات تطوير قطاع المعلومات والاتصالات

مبادرة حكومتي (التفاعل مع المواطنين)
تهدف هذه المبادرة إلى النهوض بالخدمات الإلكترونية التي تضمن تحسين كفاءة التشغيل وكفاءة خدمات الحكومة الاتحادية. وتعد هذه المبادرة إحدى الدعائم الرئيسية لاستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2013/2011. إن مبادرة "حكومتي" التي أطلقها سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي، بوابة إلكترونية متكاملة تربط المواطنين مباشرة بالكيانات الاتحادية الخمسة المشتركة بالخدمة وهي (وزارة العمل، وهيئة كهرباء ومياه دبي، وبرنامج الشيخ زايد للإسكان، والهيئة الوطنية للمواصلات، ووزارة الداخلية).

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات 2014.

مبادرة النطاق العربي «إمارات»
"أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات اسم النطاق العربي «إمارات» إيماناً منها بأهمية استخدام اللغة العربية في العناوين الإلكترونية، لإتاحة المجال أمام الناطقين بها لتحقيق أكبر استفادة من شبكة الإنترنت وقنواتها المتعددة. ويعد النطاق العربي «إمارات» إنجازاً يحسب للدولة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات على الصعيد الإقليمي في إدخال اللغة العربية لأسماء نطاقات الإنترنت لتكون بذلك دولة الإمارات إحدى الدول القلائل في العالم التي حصلت على موافقة منظمة الأيكان."

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية 2014 أ.

شراكة عالمية
شجعت الدولة الدخول في شراكات وعلاقات اقتصادية مع عديد من الشركات العالمية المرموقة التي تمتلك إمكانيات تقنية متطورة بهدف جلب هذه القدرات وتوجيهها نحو البحوث والتطوير مما يؤدي إلى خلق بيئة دافعة للتنوع الاقتصادي في مختلف الأنشطة الاقتصادية، عن طريق الاستفادة مما تملكه تلك الشركات من إمكانيات معرفية تساعد على نقل وتوطين المعرفة. وقد دعت الدولة قادة القطاعين العام والخاص للعمل معاً لتكوين شراكة تدعم البحث والابتكار في جميع القطاعات، بما فيها قطاع تكنولوجيا المعلومات، عبر تأسيس حكومة أبو ظبي لشركة «مبادلة للتنمية» وجنرال إلكترك،[90] ومجموعة كارلايل، ومجموعة إي بي إكس، وشركة بيونغ، وشركة إيرباص.[91]

المصدر: موقع مبادلة 2014ا. موقع مبادلة 2014ت.

مبادرات تمكين الشباب

يعد تمكين الشباب أحد الأدوات الفاعلة في تأمين توافر رأس المال المعرفي الذي تحتاج إليه الدولة للقيام بعمليات نقل وتوطين المعرفة. وهناك بالتالي علاقة تفاعلية بين تمكين الشباب وتوطين المعرفة، فكلما زاد مستوى تمكين الشباب تتيسر عمليات توطين المعرفة. وانطلاقاً من ذلك، فقد أولت الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة لتمكين الشباب وتسليحهم بالعلم والمعرفة، ووضعتها في صدارة أولوياتها واهتماماتها، انطلاقاً من قناعتها بأن الشباب هم أساس المجتمع وعموده الفقري والقوة الفاعلة والدافعة وراء تقدم الوطن ورفعته. وبقدر ما يتم تأهيل هؤلاء الشباب وامتلاكهم المهارات العلمية المرتبطة باقتصاد المعرفة، بقدر ما يكونون أكثر قدرة على ترجمة أهداف الدولة وتنفيذها.

بقدر ما يتم تأهيل هؤلاء الشباب وامتلاكهم المهارات العلمية المرتبطة باقتصاد المعرفة، بقدر ما يكونون أكثر قدرة على ترجمة أهداف الدولة وتنفيذها

ويتضح ذلك في مبادرات الدولة المختلفة، وتوجهاتها المستمرة التي تستهدف تأهيل الشباب وإعدادهم بشكل جيد للمشاركة بفعالية في تنمية المجتمع وتطوره.

خلاصة

في دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة كبرى ودور لا يمكن إنكاره في نقل وتوطين المعرفة. ذلك أنها، مع المؤسسات التي تتبعها، تعتبر حاضنات لأفراد المجتمع، وبخاصة الشباب، وتسهم بالتالي في بناء مجتمع المعرفة. وهناك الكثير من المؤسسات والمبادرات في هذا المجال والتي استعرضنا العديد منها. إلا أن كثيرا منها يحتاج إلى رؤية شاملة موجهة نحو إقامة هذا المجتمع، لتمكين الشباب من الولوج إليه. وللقيام بهذا، يجب أن تركز هذه البيئات في توجهها وخطوات سيرها بحيث تتمحور مهماتها الأساسية حول الحصول على المعرفة المتطورة وتوطينها وتوليد المعرفة الجديدة ونشرها وتوظيفها، وزيادة مساهمتها في تعزيز قدرات الشباب المواطن على نقلها وتوطينها.

الإطار 13.3

مؤسسات رائدة في تمكين الشباب

صندوق خليفة ومؤسسة محمد بن راشد[92]

1. «صندوق خليفة لتمكين التوطين» الذي يستهدف توفير الموارد المالية اللازمة لدعم برامج وسياسات تشجع المواطنين على الالتحاق بسوق العمل.[93]
2. مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب، والتي تتمثل رؤيتها في العمل على إلهام وتوجيه وتمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة من المساهمة في بناء مستقبل مستدام للدولة، ويعد أحد محاور عملها الرئيسة في القيادة والتمكين، من خلال إطلاق المواهب الوطنية، وإتاحة نطاق جديد من فرص التعلم وتنمية المهارات.[94]
3. مؤسسة محمد بن راشد: وهي مبادرة نوعية أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ووجه من خلالها بتخصيص مبلغ 10 مليارات دولار بغرض تأسيس قاعدة معرفية صلبة في المنطقة العربية. وتهدف المؤسسة إلى تنشئة وتطوير جيل من قادة المستقبل، حيث يمثل رأس المال البشري المحرك الرئيسي للتنمية، خصوصا في ظل انخفاض مستوى الإنتاج الفكري والعلمي والعلوم المترجمة إلى اللغة العربية، والتي تعتبر من أقل المستويات في العالم. وتخدم المؤسسة الأوساط الشبابية، والمفكرين والمثقفين، والكتّاب. وتتمثل رسالة المؤسسة في «توفير الفرص للشباب العربي وإعدادهم لقيادة منطقتهم إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تشجيع ريادة الأعمال، والبحث والابتكار، وتعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد، والتطوير المهني النوعي، ودعم إنتاج واكتساب ونشر مصادر المعرفة باللغة العربية».[95]

الإطار 14.3

قطاعات ومؤسسات نقل وتوطين المعرفة في دولة الإمارات

تسعى دولة الإمارات لتحقيق نقل وتوطين المعرفة في قطاعات مختلفة في الدولة وهي تلك القطاعات العلمية الحديثة، وبخاصة ذات القيمة المضافة العالية. وفيما يلي مناقشة لأهم هذه القطاعات والمؤسسات التي ترعى نقل وتوطين المعرفة في هذه القطاعات.

1. شركة مبادلة وقطاع الطيران

تتعاون جهات محلية تابعة لشركة «مبادلة للتنمية» المملوكة بالكامل لحكومة أبو ظبي، مع جهات عالمية، وذلك في تصنيع هذه الطائرة تصنيع أول طائرة ركاب في الإمارات بحلول عام 2022، والتي ستعتمد على التكنولوجيا المستقبلية لهذه الصناعة. وتقوم الشركة حالياً بصناعة أجزاء من الطائرات وصيانتها وتصليحها، إضافة إلى تدريب الطيارين، كما أنها تدعم حالياً وتطوّر المهارات والكفاءات المحلية العاملة في مجال صناعة الطيران، وقد بدأ العمل في المرحلة الأولى لإنشاء مجمع العين لصناعة الطائرات.[96]

2. قطاع الطاقة النووية للأغراض السلمية

نظراً للطلب المتزايد على الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد وضعت الدولة برنامجاً لتوفير طاقة نووية آمنة واقتصادية وفعّالة وصديقة للبيئة بحلول عام 2017، وذلك من خلال بناء محطات للطاقة النووية تعتمد على أعلى المعايير الدولية للسلامة والأداء والأثر البيئي، ويتم حالياً بناء أربع وحدات من مفاعل الطاقة النووية في أبو ظبي وذلك ضمن شراكة مع كوريا الجنوبية، ومن المتوقع أن يتم ربط أوّلها بشبكة الكهرباء في مايو 2017، على أن يتم تشغيل الوحدات الثلاث الأخرى تباعاً حتى عام 2020.[97]

3. شركة مصدر

تأسست شركة مصدر في عام 2006 كشركة مملوكة بالكامل لشركة «مبادلة للتنمية» التابعة لحكومة أبو ظبي. وتعمل الشركة في إطار الرؤية الشاملة لأبو ظبي والهادفة إلى تطوير جميع مجالات قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة لضمان أمن الطاقة، وتنويع الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد المعرفة،[98] إضافة إلى تحديد مسار للتصدي للتحديات في هذا المجال، وتتمثل رؤية شركة مصدر في ترسيخ مكانة أبو ظبي كمركز رائد للمعرفة في مجال الطاقة المتجددة وتطويرها وتطبيقها، ونموذجاً عالمياً للتنمية المستدامة.

أولاً: معهد مصدر

وهو جامعة مستقلّة للدراسات العليا تُعنى بالأبحاث،[99] وتمّ تطويره بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويركّز المعهد على علوم وهندسة الطاقة البديلة المتطورة والتقنيات البيئية والاستدامة، ويعتبر المعهد النواة الأساسية لمجمع التطوير والأبحاث المحلي في مدينة مصدر.

ثانياً: مصدر للاستثمار

تسعى وحدة «مصدر للاستثمار»[100] إلى بناء محفظة تضم كبرى شركات الطاقة المتجدّدة والتقنيات النظيفة الواعدة، وتستهدف الوحدة الاستثمارات التي تمتلك مقومات النجاح على المستويين العالمي والمحلي في الدولة، وتركز بشكل خاص على قطاعات:

الطاقة النظيفة: تشمل تقنيات توليد الطاقة وتخزينها وتقنيات النقل والابتكار التقني/الطاقة النظيفة والوقود الحيوي المستدام.

مصادر بيئية: تشمل إدارة المياه والنفايات وتقنيات الصناعة المستدامة.
كفاءة الطاقة والمواد: تطوير كفاءة المواد الحديثة، وكفاءة شبكات الطاقة، والتقنيات الداعمة.
الخدمات البيئية: حماية البيئة وخدمات الأعمال

ثالثاً: مصدر للطاقة

تعمل وحدة «مصدر للطاقة»[101] على تطوير وتشغيل مشاريع توليد الطاقة من المصادر المتجدّدة، وذلك عبر بناء محفظة من المشاريع الاستراتيجية على المستوى الخدمي، وتستثمر مصدر للطاقة مباشرة في مشاريع فردية ضمن مجالات الطاقة المتجدّدة كافّة، مع التركيز على الطاقة الشمسية المركّزة، والطاقة الكهروضوئية، وطاقة الرياح.

رابعاً: مصدر لإدارة الكربون

تتولى «مصدر لإدارة الكربون»[102] إدارة المشاريع الّتي من شأنها خفض انبعاثات الكربون عبر تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المفقودة، إضافة إلى التقاط وتخزين الكربون. وتوفر الوحدة قيمة استثنائية لمالكي الأصول الصناعية من خلال شراء انبعاثات الكربون بموجب «آلية التنمية النظيفة» التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الخطط التجارية المجدية في مجال المناخ العالمي، وعبر تقديم حلّ متكامل لتحقيق هذه الأهداف، أي بتمويل أرصدة الكربون، وتحديد المشاريع وإدارتها، وتحليل مشاريع مصادر التقنيات وتسجيلها لدى الأمم المتحدة.

خامساً: مدينة مصدر

تعد مدينة «مصدر» أكثر مدن العالم استدامةً، فهي مجمّع عالمي صاعدٍ للتقنيات النظيفة سيتيح للشركات التي تتخذها مقراً لها أن تكون قريبة من مركز تطوير قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة. وتقع «مصدر» على بعد 17 كلم من وسط مدينة أبو ظبي، وتشجّع النقل بوسائل السير على الأقدام أو ركوب الدراجات الهوائية، وتشكل منصة لاستعراض طاقة المستقبل المتجدّدة والتقنيات النظيفة وإجراء البحوث عليها وتطويرها واختبارها وتطبيقها وتسويقها. وستوفر المدينة منصة تجمع تحت مظلتها جميع مراحل تطوير الطاقة المتجدّدة والتقنيات المستدامة في مجمع متكامل للسكن والعمل.[103]

من الواجب تعزيز التنسيق بين هذه المبادرات والمؤسسات لتعمل على نسق واحد شامل يربط بينها و تحديد هدف يوحد جهودها جميعاً ثم ينبغي التنسيق بين كل هذه المؤسسات في الدولة من خلال جهة واحدة راعية لمشروع المعرفة، تخطط وتضع الاستراتيجيات وتوزع المهمات على البيئات التمكينية المختلفة التي تتولي تنفيذ الأهداف، كل حسب آلياته وتخصصاته وطبيعته

ومن الواجب تعزيز التنسيق بين هذه المبادرات والمؤسسات لتعمل على نسق واحد شامل يربط بينها، أو بالأحرى على تحديد هدف يوحد جهودها جميعاً. ففي كثير من الأحيان تقوم كل مؤسسة أو بيئة تمكينية بالعمل منفردة عن الجهات الأخرى، بل قد ينشأ بعض التضارب والتكرار بين أهداف بعض المؤسسات وفعالياتها. ومن ثم ينبغي التنسيق بين كل هذه المؤسسات في الدولة من خلال جهة واحدة راعية لمشروع المعرفة، تخطط وتضع الاستراتيجيات وتوزع المهمات على البيئات التمكينية المختلفة التي تتولي تنفيذ الأهداف، كل حسب آلياته وتخصصاته وطبيعته.

وبعد توجه هذه البيئات إلى المعرفة في شتى أهدافها واستراتيجياتها، وبعد أن تقوم جهة ترعى التنسيق والتناغم بينها، تبقى المسؤولية ملقاة على عاتق الشباب في المشاركة والاستفادة الفاعلة منها. والتساؤل المهم هنا هو: كيف يمكن لدولة الإمارات أن تتبنى سياسات واستراتيجيات جادة تعزز من نظم توطين المعرفة بواسطة الشباب؟ وكيف يمكن للدولة أن تحول الثروة الشبابية لديها إلى فرصة لإحداث التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة؟ وكيف يمكن أن تنجح سياسة تأهيل الشباب ودمجهم في عملية نقل وتوطين المعرفة وإحداث تغير اجتماعي وثقافي ونمو اقتصادي يصبح فيه هؤلاء الشباب قوة منتجة للمعرفة في ظل وجود هذه البيئات التمكينية؟ وستتم الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها في الفصل الأخير من دراسة حالة الإمارات.

الهوامش

1 Credé & Mansell 1998.
2 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
3 المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
4 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
انظر الملحق الإحصائي لإحصائيات عدد الطلاب مواطنين وغير مواطنين حسب التخصص وإحصائيات الخريجين للعامين 2011/2010 و2012/2011.
5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
6 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
7 المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
8 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004.
9 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004.
10 ميك راندال 2011.
11 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004.
12 محمد العسومي 2012أ.
13 محمد العسومي 2012أ.
إن ميزانية الحكومة الاتحادية وحدها لا تعكس الأوضاع المالية الجيدة للدولة، أن هناك موازنات خاصة بالإمارات المحلية، ولا سيما موازنتي إماراتي أبو ظبي ودبي، اللتين يفوق الإنفاق فيهما الإنفاق العام في الموازنة الاتحادية، إلا أن الأخيرة تقدم مؤشرات عامة ومهمة عن الأوضاع المالية للدولة وكفاءة الإنفاق الحكومي.
14 المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014أ.
15 Wilkins 2011.
16 Wilkins 2011.
17 Ministry of Higher Education and Scientific Research, UAE 2012.
18 Wilkins 2011.
19 New York University Abu Dhabi 2014.
20 Hothouse Media 2010.
21 Dubai International Academic City 2014.
22 Wilkins 2011.
23 Wilkins 2011.
24 Altbach 2004.
25 Wilkins 2011.
26 Rogers 2003.
27 الامارات اليوم 2012أ.
28 مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية 2012.
29 كليات التقنية العليا 2012.
30 حسب جريدة الإمارات اليوم فإن ميزانية الهيئة الوطنية للبحث العلمي لا يتجاوز خمسة ملايين، وهى ميزانية متواضعة جداً لا تتواكب مع الدور المنوط بالهيئة. المصدر: عمرو بيومي 2012.
31 عمر بيومي 2012.
32 نجيب الشامسي 2010.
33 Walters etal. 2010.
34 Ewers and Malecki 2010.
35 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم 2012.
36 علي سيف علي المزروعي 2012.
37 الخليج 2011أ.
38 المركز الوطني للإحصاء، الإمارات 2014ب.
39 العربية 2012.
40 وزارة الاقتصاد، الامارات 2013.
41 وزارة الاقتصاد، الامارات 2012.
42 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
43 تم الاعتماد في هذا الجزء على عبد الحميد رضوان عبد الحميد، ورقة مرجعية للتقرير.
44 محمد العسومي 2012ب.
45 وزارة الاقتصاد، الامارات 2013.
46 وزارة الاقتصاد، الامارات 2011.
47 World Trade Organization 1998.
48 الموسوعة الالكترونية لدولة الإمارات 2014. ضمن: الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
49 الاتحاد الدولي للاتصالات 2014.
50 Ewers and Malecki 2009.
51 دولة الإمارات العربية المتحدة 1971.
52 دولة الإمارات العربية المتحدة 1971.
53 أحمد سليمان الحمادي وعبد العزيز عبد الفتاح 2008.
54 عماد عبد الحميد 2013.
55 الاتحاد 2008.
56 وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الامارات 2014.
57 مجلس الوزراء، الامارات 2014.
58 وأقرب الأمثلة على التفاعل بين الشعب والقادة ما تم في شهر ديسمبر 2013 فيما عرف بالخلوة الوزارية أو جلسات العصف الذهني حول ملف التعليم بين ممثلين من الشعب وبمشاركة أعضاء مجلس الوزراء، وبإشراف من نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. الامارات اليوم 2013.
59 برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
60 المركز الوطني للإحصاء 2012.
61 انظر الملحق الإحصائي، الجدول م 2.
62 انظر الملحق الإحصائي، الجدول م 1.
63 المجلس الوطني للإعلام، الامارات 2010.
64 المجلس الوطني للإعلام، الامارات 2010.
65 المجلس الوطني للإعلام، الامارات 2010.
66 عبدالله الجبلي 2013.
67 المجلس الوطني للإعلام، الامارات 2014.
68 المجلس الوطني للإعلام، الامارات 2014.
69 Dubai Media City 2014.
70 علي الرشيد 2009.
71 أخبار الخليج 2012.
72 الاتحاد للاتصالات 2011.
73 المبادرة العربية لإنترنت حر.
74 عبد الرحيم رضوان عبد الحميد، ورقة مرجعية للتقرير.
75 Masdar Institute 2014.
76 ريم البريكي 2013.
77 عبد الرحيم رضوان عبد الحميد، ورقة مرجعية للتقرير.
78 الاتحاد الدولي للاتصالات 2011.

79 هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية 2014ب.
80 بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات 2013.
81 بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات 2013.
82 International Telecommunication Union 2013.
83 مصطفى عبد العظيم 2103.
84 يوسف العربي 2012 (أ).
85 World Economic Forum 2014b.
86 United Nations 2012 and 2014.
87 United Nations 2012 and 2014.
88 United Nations 2014.
89 United Nations 2014.
90 موقع مبادلة 2014 ت.
91 موقع مبادلة 2014 أ.
92 الاتحاد 2012.
93 البيان 2011.
94 مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب 2013. للمزيد من التفاصيل حول مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب وأهدافها وبرامجها، راجع: مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب http://www.emiratesfoundation.ae/
95 مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.
96 مبادلة 2014ب.
97 مؤسسة الإمارات للطاقة النووية 2013.
98 موقع مصدر 2014أ.
99 Masdar Institute 2014.
100 تم الإعتماد في هذا الجزء على ورقة مرجعية لهاني ابراهيم عطا.
101 موقع مصدر 2014ب.
102 الخليج 2011ب.
103 عين الإمارات 2014.

الفصل الرابع

نتائج المسوح الميدانية

تقديم

لتشكيل صورة دقيقة عن المهارات المعرفية للشباب الإماراتي، أجريت في نطاق هذا التقرير، خلال عام 2013، دراسات ميدانية مستفيضة شملت، بالإضافة إلى تقييم واقع هذه المهارات، استقصاء حال البيئات التمكينية، سواء منها البيئة الجامعية أو البيئات العامة. كما غطت الدراسات القيم التي يتحلى بها الشباب والعناصر الرئيسية الأخرى في منظومة المشاركة الفاعلة للشباب الإماراتي في نقل وتوطين المعرفة (انظر الفصل الثاني من هذا التقرير). وفي هذا الإطار، يستعرض هذا الفصل أولاً: نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة ممثلة للشباب الإماراتيين المسجلين في المرحلة الجامعية النهائية؛ وثانيا: نتائج جلسات المقابلات المركزة مع الشباب التي أجريت بمشاركة عينات منتقاة من الشباب الإماراتيين الذين دخلوا مجال العمل، وثالثاً: نتائج ورشة العصف الذهني مع الخبراء وممثلي الجهات الحكومية والأكاديمية والأهلية ذات العلاقة. وهذه الدراسات، التي يكمل بعضها بعضا، تقدم لنا صورة أكثر تكاملا عن ماهية الشباب الإماراتيين ومهاراتهم وطرق تفكيرهم وتوجهاتهم، علاوة على آراء المجتمع الإماراتي حول الموضوع، مما يساعد صانع القرار والمخطط الإماراتي على التفاعل الإيجابي وإيجاد المقاربات الأنسب لتحقيق الاندماج الأنجع للشباب في سيرورات نقل المعرفة وتوطينها.

الشكل 1.4

الدراسات الميدانية

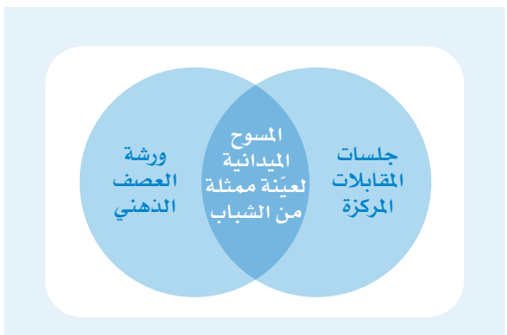

الدراسة والمسوح الميدانية

وضعت تقارير المعرفة العربية السابقة تصوراً لمجتمع المعرفة باعتباره الحقبة الحالية للمجتمع الإنساني التي تتميز بكثافة المعرفة، من حيث إنتاجها وتوزيعها واستخدامها وتوظيفها. وهو مجتمع يتسم أفراده بخصائص معرفية وسلوكية وقيمية خاصة، تتفاعل في بيئات اجتماعية وسياسية وثقافية تحتضنها وتحفزها، وتدعم طاقات الإبداع والتجديد.[1]

وضمن هذه الأطر، وتماشيا مع النموذج المفاهيمي المعتمد، هدفت الدراسة الميدانية إلى استقصاء حال أهم المواضيع ذات العلاقة المباشرة بتحفيز وزيادة الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات النقل والتوطين المعرفي والاستفادة من نواتجه من خلال توظيف هذه المعارف في المآرب التنموية المختلفة، بما يعود بالنفع والفائدة على الشباب الإماراتيين أنفسهم، وعلى السيرورة الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات بشكل عام. وهدفت الدراسة الميدانية، التي تمت على عينة ممثلة للشباب الإماراتيين في السنة النهائية من التعليم الجامعي الحكومي، إلى استطلاع آراء الشباب من المواطنين الإماراتيين من الجنسين حول مدى إلمامهم بمفهوم المعرفة ونقلها وتوطينها.

إن التعرف على آراء وتصورات وتوقعات الشباب حول هذا الموضوع وبخاصة "مفاهيمهم وقناعاتهم" عن نقل وتوطين المعرفة مهم جداً. فإدراك أهمية الموضوع من قبل الفئة المستهدفة يمثل البداية والأساس في هذه العملية؛ إذ لا يمكن أن تطلب من فئة الشباب التفاعل مع موضوع دون تشكيل القناعة التامة لديهم بأهميته سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى العام للدولة.

كما استطلعت الدراسة آراء الشباب الإماراتيين وتصوراتهم لأهم المحفزات في عملية النقل والتوطين وتحدياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وانطلاقا من النموذج المفاهيمي لهذا التقرير، الذي يبين أهمية تملك الشباب للمهارات اللازمة بما

وضعت تقارير المعرفة العربية السابقة تصوراً لمجتمع المعرفة باعتباره الحقبة الحالية للمجتمع الإنساني التي تتميز بكثافة المعرفة، من حيث إنتاجها وتوزيعها واستخدامها وتوظيفها

يمكنهم من المشاركة الفاعلة والحقيقية في عمليات النقل والتوطين، اشتملت أداة البحث الميداني على أسئلة وتمارين متخصصة هدفت إلى التعرف على ما يمتلكونه من مهارات معرفية، مثل حل المشكلات ومعالجة المعلومات واستخدام التكنولوجيا والتواصل الكتابي باللغة العربية وباللغات الأجنبية (الإنجليزية). وبما أن هذه المهارات، وإن وجدت لدى الشباب فإنها لن تؤتي أُكلها المطلوب إلا إذا اقترنت وتأطرت بمنظومة قيمية ملائمة تنعكس في ممارسات مجتمعية ذات أثر واضح، فقد تعامل المسح الميداني كذلك مع الوضعية القيمية للشباب الإماراتي من خلال استقراء ما أقر الشباب به من قيم وقناعات عامة حول أهم المواضيع ذات العلاقة، بما فيها تلك القناعات والممارسات المتعلقة بالمواطنة والانتماء والانفتاح على العالم والتواصل والعدالة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، تعامل المسح مع الفاعليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب في العينة و التي تشكل في مجموعها، إضافة للعوامل السابقة، المحركات المطلوبة نحو الاندماج الفاعل في عملية النقل والتوطين المعرفي.

جُمعت العينة الممثلة من الشباب الإماراتيين في المرحلة النهائية من التعليم الجامعي في جميع الجامعات الحكومية الإماراتية

وللحصول على هذه البيانات، استخدمت الدراسة أداة صممها فريق عمل متخصص، وتكونت من جزأين؛ تضمن الأول اختبار يعرض سلسلة من التمارين المعرفية المتنوعة، وطُلب من المستجيبين إنجاز هذه التمارين حسب الترتيب المقترح، مع الحرص على توزيع الوقت بشكل يمكنهم من الإجابة على كل الأسئلة في الوقت المخصص لذلك. أما الجزء الثاني فيتمثل في استبيان، طرحت فيه مجموعة من الأسئلة على الشباب المشاركين في هذه الدراسة لاستطلاع آرائهم حول عدد من الموضوعات، وبخاصة تلك المتعلقة بالبيئات التمكينية وبعدد من المسائل المتعلقة بمنظومة التعليم العالي، وبمدى توفر مقومات نقل وتوطين المعرفة في محيطهم. وأُوضحت طريقة الإجابة على التمارين والأسئلة مقابل كل واحد من التمارين أو الأسئلة التي تنوعت فشملت الاختيار من أجوبة محتملة، وأسئلة مفتوحة أو استنتاجية، باللغة الإنجليزية والعربية، وأخرى تتعلق بالتصنيف والترتيب، وحل المشكلات، ولقياس منظور الطلاب ورؤيتهم. وضمانا للحيادية والحرية التامة للوصول إلى أصدق الإجابات وأدقها، وُضِّحت المبادئ الأخلاقية لإجراء البحث حيث أكد فريق العمل للمشاركين، كتابة وشفهياً، أن المشاركة اختيارية ولن تؤثر على درجاتهم أو نتائجهم في الامتحانات الرسمية، وأن هوية الشخص المشارك ستبقى مجهولة، والبيانات ستُعامل بسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وصف العيّنة الممثلة

جُمعت العينة الممثلة من الشباب الإماراتيين في المرحلة النهائية من التعليم الجامعي في جميع الجامعات الحكومية الإماراتية. وانطلاقا من المفهوم المعتمد بكون المعرفة ونقلها لا تشتمل فقط على العلوم التطبيقية العامة بل تمتد لتشتمل العلوم الإنسانية بما فيها العلوم المجتمعية والإدارية والاقتصادية، فقد اختير الطلاب والطالبات لهذه العينة الممثلة من أربع فئات من الاختصاصات وهي العلوم الهندسية (مثل الهندسة بفروعها، تكنولوجيا المعلومات) والعلوم الطبية (مثل الطب والتمريض) والعلوم الإدارية (مثل الإدارة والاقتصاد) والعلوم الإنسانية (التربية والعلوم الاجتماعية).

الجدول 1.4

توزيع العينة حسب الجنس

	العدد	النسبة المئوية %
الطلاب	653	30.5
الطالبات	1489	69.5
المجموع	2142	100

واشتملت عينة الدراسة على 2142 طالبا وطالبة توزعوا بما يعكس واقع الانتظام في هذه الجامعات (الجدول 1.4). ويتضح من توزيع العينة أن نسبة الطالبات تفوق نسبة الطلاب، حيث قاربت 70%. ولا يعد هذا غريباً في مجتمع الإمارات الذي نلاحظ فيه عزوف نسبياً من قبل الشباب الذكور عن الالتحاق بالتعليم الجامعي إذ يفضل الكثير من خريجي الثانوية العامة من الذكور، وحسب العديد من الملاحظات الواقعية العامة، الالتحاق المبكر بالوظائف العامة وبخاصة الكليات العسكرية والجيش والشرطة المدنية لما توفره من حوافز ومرتبات تعد مغرية وآمنة وظيفيا للشباب الإماراتيين في هذه المرحلة العمرية. ويقابل ذلك إقبال ملحوظ من قبل الإناث على الالتحاق بالتعليم العالي، حيث شهدت الإمارات كما بين الفصل الثالث، نسباً مرتفعة من التحاق الإناث بالتعليم. إن ارتفاع معدل التحاق الإناث الإماراتيات بالتعليم العالي ظاهرة تستدعي الانتباه. ففي حين يفسرها البعض بأنها تعكس طموح الإناث إلى استخدام التحصيل العلمي كطريقة ناجعة لتحقيق الذات في مجتمع محافظ تطغى عليه الذكورية، يرى فريق الآخر أن هذه الظاهرة يمكن أن تفسر في كون الشباب الإماراتيين من الذكور يحظون بالعديد من الفرص الوظيفية الآمنة في مراحل عمرية مبكرة ينعدم تبعا لها الحافز للانخراط في التعليم العالي. وكل ذلك يستدعي التوقف والتأمل، خصوصا إذا ما أردنا تحقيق الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي، إناثا وذكورا، في عمليات نقل وتوطين المعرفة.

وقد اختيرت عينة الطلاب والطالبات من مجتمع الدراسة المتمثل في الجامعات الثلاث الحكومية أو المدعومة من الحكومة الإتحادية في الدولة؛ وهي جامعة الإمارات العربية المتحدة وهي أول جامعة أنشئت في عام 1976 في مدينة العين، وفيها ما يقرب من 13000 طالب وطالبة؛ وجامعة زايد التي أنشئت عام 1998 بفرعيها في كل من أبو ظبي ودبي؛ وكليات التقنية العليا التي أنشئت عام 1988 وفروعها الستة عشر المنتشرة في الدولة، وفيها ما يقرب من 19000 طالب وطالبة. ويبين الجدول 2.4 عدد المشاركين من هذه الجامعات الثلاث بفروعها.

قاربت نسبة الإناث في العينة 70% وهذا يعكس واقع الإلتحاق بالجامعات الإماراتية

الجدول 2.4

توزيع العينة حسب الجامعات الثلاث والفروع والجنس

الجامعة	الفرع	الطلاب	الطالبات	الإجمالي
جامعة الإمارات	العين	170	491	661
جامعة زايد	أبو ظبي	28	166	194
	دبي	9	190	199
كليات التقنية العليا	الشارقة (فرعين)	38	152	190
	دبي (فرعين)	164	177	341
	أبو ظبي (فرعين)	163	87	250
	رأس الخيمة (فرعين)	28	45	73
	الفجيرة (فرعين)	22	50	72
	العين (فرعين)	29	71	100
	الرويس (فرعين)	5	5	10
	مدينة زايد	-	8	8
	مدينة خليفة	-	44	44
	الإجمالي	656	1486	2142

عرض النتائج: رأس المال المعرفي

النتيجة الإجمالية للمهارات المعرفية

الجدول 3.4

النتيجة الإجمالية للمهارات المعرفية المجمعة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
66.08	7.62	39.51	87.80

تتراوح الدرجات من 0 - 100

تتكون المهارات المعرفية من مهارة حل المشكلات، والتواصل الكتابي باللغة العربية، والبحث عن المعلومات ومعالجتها، واستخدام التكنولوجيا، ومهارة استخدام اللغة الإنجليزية. وبيّن التحليل أن درجات الطلاب تراوحت بين 39.51 في حدها الأدنى و87.80 في الحد الأعلى، أي أن الدرجة الأعلى كانت دون الحد الأقصى المفترض بنحو 12 درجة فقط. أما المتوسط الحسابي (الوسط)، والذي يدل على متوسط أداء جميع الطلاب المشاركين في اختبار المهارات ، فيساوي 66.08 درجة. وإذا افترضنا أن المستوى الأدنى المطلوب لامتلاك المهارات هو الحصول على درجة 50 من 100، نستنتج أن أداء أفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر جيّداً بشكل عام. ويتعزز هذا الاستنتاج بالنظر إلى توزيع النتائج في حدودها الدنيا والعليا إذ لم تتجاوز نسبة الذين لم يحصلوا على درجة أقل من 100/50 سوى 2.3% بينما حصل 12.4% من الطلاب على 75 درجة فما فوق. إلا أن في ذلك ما يدعو إلى مزيد من الانتباه والعمل في هذا المجال؛ فعلى الرغم من امتلاك المهارات المعرفية بشكل جيد بين الطلاب بشكل عام، إلا أن نسبة من يمتلكون مهارات "عالية جداً" والتي تزيد من إمكانية الابتكار والإبداع لديهم هي نسبة ضعيفة نسبياً. كما يؤكد التحليل وجود درجة من التجانس في النتائج حيث أن قيمة الانحراف المعياري لم تعكس وجود تشتّت كبير بين أفراد العينة.

دلّ أداء العينة على امتلاك جيد للمهارات المعرفية

إن المعدل الجيد للدرجات الكلية التي حصل عليها الطلاب من الجنسين في المهارات المعرفية قد يدل بشكل عام على جودة وفعالية ما يُوفّر للطلاب في الجامعات الحكومية من بيئات تمكينية تساعد على إكسابهم هذه المهارات في الجامعات الثلاث بما تتضمنه من خطط وبرامج وطرق تدريس تعزز المهارات المعرفية.

وتكتسب هذه النتائج أبعاد مهمة أخرى إذا نظرنا إلى نتيجة طلاب المرحلة الجامعية المبحوثين في هذا التقرير على صعيد محور المهارات المعرفية من جهة، ونتيجة الطلاب في نهاية مرحلة التعليم الثانوي/ قبل الجامعي التي خلصت إليها الدراسات والمسوح في تقرير المعرفة العربي السابق (تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010).[2] إن نتائج هاتين الفئتين تبين بوضوح تفاوتاً إيجابياً ملحوظاً في المهارات المعرفية لدى الطلاب أثناء الدراسة الجامعية مقارنة بنتائج الطلبة في نهاية المرحلة المدرسية الثانوية. فلقد أشارت النتائج التي أظهرتها استبيانات تقرير المعرفة العربي السابق (2011/2010)، إلى عدم جاهزية التلاميذ في نهاية التعليم الثانوي للانخراط في مجتمع المعرفة، -على الأقل من حيث المهارات المعرفية التي يتمتعون بها- مما أشار إلى خلل ما في نظام التعليم قبل الجامعي الذي لم يهيئ البيئة التي تعزز اكتساب المهارات المعرفية المطلوبة لنشر ثقافة المعرفة بين الطلاب. بالمقابل، فإن نتائج الطلاب في نهاية المرحلة الجامعية التي يقدمها هذا التقرير تبين تفاوتاً ايجابيا ملحوظا في اكتساب المهارات المعرفية (فقد تراوحت درجات الطلاب للمهارات المعرفية في المرحلة الثانوية العامة بين 3.61 و72.45، أي بنحو 27 درجة دون الحد الأقصى المفترض وبمتوسط بلغ 32.91 مقابل 12 درجة فقط دون الحد الأقصى المفترض للطلاب في نهاية المرحلة الجامعية وبمتوسط بلغ 66.08 درجة).[3] هذا مع العلم بأن الأدوات المستعملة في كل من المسحين تباينت لتتناسب مع التحصيل الأكاديمي والفئة العمرية للمشاركين في كل من الاستبيانين. وإن كان هذا التفاوت

الملحوظ في وضعية المهارات المعرفية للطلاب الجامعيين يمكن أن يُعزى إلى عدد من العوامل، مثل كون الطلاب الملتحقين بالجامعات، وبخاصة من يصلون إلى المراحل الجامعية النهائية هم، حُكما، من الطلاب الأفضل من حيث المقدرات والحافز الشخصي. إلا أن ذلك قد يشير أيضا إلى أن بيئة التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية في الإمارات تعزز اكتساب المهارات المعرفية. كما يمكن أن يرجع السبب إلى اكتساب الشباب للمهارات المعرفية بهذه الصورة المقبولة إلى طبيعة المناهج والمقررات الجامعية التي تبنى في معظمها على غرار أحدث المساقات العالمية. حيث أن الأقسام العلمية في الجامعات الحكومية الثلاث تسترشد بالمقررات الأجنبية التي تقدم أحدث الموضوعات وأحدث الممارسات في كل تخصص.

النتائج التفصيلية

مهارة حل المشكلات

الجدول 4.4

مهارة حل المشكلات

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
15.10	4.55	0.00	20.00

تتراوح الدرجات من 0 - 20

بينت نتائج التحليل أن 65 طالباً قد حصلوا على درجة الصفر (ما يساوي نسبة 3% من مجموع العينة) بينما حصل 591 طالباً على درجة 20 (أي ما يساوي 27.6% من مجموع العينة). أما المتوسط الحسابي الذي يدل على متوسط أداء الطلاب المشاركين فقد بلغ 15.109 من 20 درجة متجاوزاً بما يقارب 5 درجات ما يُفترض أنه المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك مهارة حل المشكلات (أي الحصول على درجة 10 من 20). من هنا، نستنتج أن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في مهارة حل المشكلات جيد، مع الإشارة إلى وجود تشتت نسبي في الدرجات حسب ما تفيد به قيمة الانحراف المعياري، مما يعني وجود تباين في أداء الطلاب في هذه المهارة. إن التحصيل الجيد للشباب الإماراتي في مهارة حل المشكلات، وهي من المهارات المعرفية الأساسية، أمر محمود وملفت للنظر. وقد يعود ذلك إلى تعاملهم المستمر مع المساقات المختلفة على مدى سنوات الدراسة الجامعية وتراكم حصيلة جيدة من المهارات المعرفية لديهم. كما أن قدرة الطلاب على حل المشكلات اليومية التي تواجههم يمكن أن ترجع إلى عدة أمور منها أنهم طلاب في المرحلة الجامعية التي تتطلب منهم الاعتماد على ذواتهم بشكل كبير في المواقف التي تعترض حياتهم. إضافة إلى ذلك تكسب الحياة الجامعية الطلاب مهارات متنوعة بما فيها القدرة على حل المشكلات سواء عن طريق التعلم من الأساتذة أو بعضهم من بعض، علاوة على المواد الدراسية التي تنمي لديهم القدرة على استخدام المنهج والخطوات العلمية لحل المشكلات.

إن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في مهارة حل المشكلات جيد، مع الإشارة إلى وجود تباين في أداء الطلاب

مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية

الجدول 5.4

مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
11.09	3.35	2.19	20

تتراوح الدرجات من 0 - 20

بينت نتائج التحليل أن درجات الطلاب المشاركين في العينة قد امتدت بالفعل من 2.19 درجة إلى 20 درجة في أعلى حد، وقد حصل طالبان (ما يوافق 0.1% من مجموع العينة) على 20 درجة. أما المتوسط الحسابي فهو 11.09 من 20 درجة، وهذا يدلّ على أن أداء الطلاب بشكل عام في هذه المهارة بقي في حدود المتوسّط.

إن مهارة التواصل الكتابي من المهارات المهمة والمطلوبة عند نقلٍ وتوطين المعرفة، ومن خلال النتائج يظهر جلياً أن هذه المهارة جاءت عند المستوى المتوسط. ويرجع هذا إلى عدة أسباب: أولاً، يجب ألا نغفل مستوى هذه المهارات لدى

الطلاب الخريجين من المدارس الثانوية، فقد أشارت نتائج تقرير المعرفة لعام 2011/2010 أن مهارات التواصل الكتابي لدى طلاب المرحلة الثانوية متدنية للغاية، بل كان متوسطها الأقل بين المهارات المعرفية حيث بلغ 5 من 25 درجة. وقد عُزي ذلك إلى ضعف الاهتمام بتدريب الطلاب على أنواع الكتابة المختلفة وحجم المناهج الدراسية الذي لا يتيح الفرصة للقيام بالكتابة وإلى نظام التعليم التلقيني الذي تتبناه نسبة كبيرة من المعلمين والذي يساعد على الحفظ.

هناك انطباع عام بأن مهارة الكتابة لا تحظى بالاهتمام والمتابعة المطلوبين للطلاب الذين يظهرون ضعفاً في مستوى الكتابة. فكثيرا ما لا يُعطى الطلاب تغذية راجعة مفصلة تساعدهم على تحسين قدراتهم في الكتابة

ثانياً، على الرغم من تغير بيئة الدراسة في الجامعة وإعطاء أهمية لتقييم الطلاب بكتاباتهم ومشروعاتهم، إلا أن هنالك انطباعا عاما بأن هذه المهارة لا تحظى بالاهتمام والمتابعة المطلوبين للطلاب الذين يظهرون ضعفاً في مستوى الكتابة. فكثيرا ما لا يُعطى الطلاب تغذية راجعة مفصلة تساعدهم على تحسين قدراتهم في الكتابة. وقد يرجع هذا إلى العبء التدريسي الذي يحمله الأستاذ. كما أن الاهتمام الزائد بالدرجة التي يحصل عليها الطلاب بعد تصحيح أعمالهم لا يعطي الحافز المطلوب لتحسين العمل وإعادة كتابته، على الرغم من وجود مراكز للكتابة في الجامعات الثلاث تساعد الطلاب على تحسين كتاباتهم.

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن مستوى الشباب في مهارة التواصل الكتابي جاءت متوسطة وفي حدود الحد الأدنى المطلوب، فإن طالبين فقط من أكثر من ألفي طالب قد حصلا على الدرجة العليا في هذه المهارة، وهذا يدعو للقلق. فمن الواضح أن هذه الفئة من الشباب ليس لديها الميل للكتابة في موضوعات خارج إطار الدراسة، حيث من المعروف أن الكتابة الحرة تقوى مهارة التواصل الكتابي. كما أن من الملاحظ قلة اهتمام الطلاب الجامعيين بالقراءة على وجه العموم. إن في كل ما سبق ما يدعو وبقوة إلى ضرورة العمل على تنمية القدرات الكتابية والتواصلية للشباب الإماراتي ليس فقط في التعليم الجامعي، بل أيضاً في المراحل التأسيسية السابقة.

مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها

الجدول 6.4

مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
14.67	3.51	3.33	20.00

تتراوح الدرجات من 0 - 20

بلغ المتوسط الحسابي (الوسط) لمهارة البحث عن المعلومة 14.67 درجة بالنسبة لمجموع المشاركين في الاستبيان من الطلاب الشباب في نهاية المرحلة الجامعية في التخصصات العلمية الطبية والهندسية والعلوم الإدارية والعلوم الإنسانية. وإذا اعتبرنا أن المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك المهارة هو الحصول على درجة 10 من 20 فإننا نستنتج أن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر جيدا ذلك أنه يتجاوز هذه العتبة بما يفوق 4.5 درجة مقتربا من نحو 75% من الدرجة الكلية. ويعزز هذا الاستنتاج حول امتلاك الطلاب الجيد لهذه المهارة تجاوز 72.7% من المشاركين الحد الأدنى (أكثر من 50%).

إن مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها من المكونات الأساسية لامتلاك الإنسان للمعرفة، وهي من المهارات المهمة في مجتمع المعرفة بصفة عامة، وفي نقل وتوطين المعرفة بصفة خاصة. وقد يسرت التكنولوجيا الحديثة لكل طلاب العلم الحصول على المعلومات في أي وقت.

إن مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها من المكونات الأساسية لامتلاك الإنسان للمعرفة، وهي من المهارات المهمة في مجتمع المعرفة بصفة عامة، وفي نقل وتوطين المعرفة بصفة خاصة. وجاء أداء الشباب الإماراتي جيداً بالنسبة لهذه المهارة

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن الشاب الإماراتي في المرحلة الجامعية قادر على البحث على المعلومات والحصول عليها بصورة جيدة. وقد يأتي هذا من خلال طبيعة الدراسة الجامعية القائمة على ما يبذله الطالب من جهود تتعلق بالبحث عن المعلومة ومناقشتها بخلاف التعليم قبل الجامعي. ففي الجامعات الثلاث التي أجري فيها المسح الميداني، ينقسم تقييم الطلاب إلى امتحانات عدة خلال الفصل الدراسي إضافة إلى الامتحانات النهائية،

إضافة إلى التكليفات والواجبات التي يقوم بها الطالب والتي تحتم عليه البحث عن المعلومات وإمعان الفكر وتقديم التقارير.

وقد يكون أحد الأسباب القوية لامتلاك الشباب لهذه المهارة قدرتهم على استخدام الإنترنت وتوافره سواء في الجامعة أو في المنزل. فلا شك أن الجامعات الثلاث تمتلك بنية تكنولوجية متطورة للغاية ومرافق تعليمية ملائمة (مختبرات، ورش...) في كل الكليات، ناهيك من تزويد الطلبة بجهاز حاسوب خاص بهم أو حتى جهاز أيباد. وعلى الرغم من هذه النتيجة المُرضية في امتلاك الشباب لمهارة البحث عن المعلومات، ومع توفر البيئات التقانية العالية للنفاذ إلى المعلومات، يبقى السؤال لماذا لم تكن الدرجة أعلى من هذا؟ فمن المتوقع أن يكون كل الطلاب الجامعيين قادرين على البحث والاستقصاء بحكم طبيعة الدراسة. ومن هنا تظهر الحاجة لتعزيز هذه المهارة حتى يمتلك كل الشباب في المرحلة الجامعية هذه المهارة وتصبح جزءًا رئيساً من ممارساتهم الحياتية. إلا أنه من المطمئن أن البحوث الميدانية المتتالية لتقرير المعرفة العربي تبين وجود فوارق لصالح طلاب الجامعة في هذه المهارة إذا ما قورنت بنتيجة الطلاب الإماراتيين في نهاية المرحلة المدرسية الثانوية التي توصل إليها تقرير المعرفة 2011/2010، حيث كانت النتائج أقل من المتوسط المطلوب.

مهارة استخدام التكنولوجيا

الجدول 7.4

مهارة استخدام التكنولوجيا

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
13.39	1.80	6.67	18.97

تتراوح الدرجات من 0-20

إن مهارة استخدام التكنولوجيا تعد من المهارات الأساسية المطلوبة للاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة ولقد أظهر البحث الميداني أن نتائج العينة في هذه المهارة قد تراوحت بين 6.67 في حدها الأدنى و18.97 في حدها الأعلى وبمتوسط حسابي يساوي 13.39 من أصل 20 درجة. فإذا افترضنا أن المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك هذه المهارة هو الحصول على درجة 10 من 20 فإن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط. وهنا لا بد أن نشير إلى أنّ 3.3% من الطلاب لم يبلغوا المستوى الأدنى المطلوب. مقابل 16.9% ممن حصلوا على درجة 15 فما فوق. وتكشف قيمة الانحراف المعياري عن تجانس أفراد العينة أي عدم وجود تفاوت كبير بين الطلاب المختبرين. وقد تبدو هذه النتيجة أقل من المتوقع تبعا للانتشار الواسع للتكنولوجيا واستعمالاتها في الحياة اليومية لهؤلاء الطلاب في الإمارات، إلا أنه يمكن تفسير هذا الأداء المتوسط بنوعية الأسئلة المطروحة في الاستبيان والتي لا تقيس الاستخدام اليومي العادي للتكنولوجيا وإنما تركّز على الاستخدام الأكثر تقدما والموظّف للبحث عن المعرفة وتطويرها.

تؤكد هذه النتائج مجتمعة نسبة امتلاك مقبولة لمهارة استخدام التكنولوجيا المقصودة. وكان من المتوقع نتيجة أفضل من ذلك لأن لدى الجامعات الثلاث التي أجري فيها الاختبار بنية تكنولوجية متقدمة، تحفز الطلاب على استخدام التطبيقات الجديدة للبحث عن المعلومات. وهذا يستدعي الاهتمام والتركيز على تدعيم هذه المهارة بطريقة أعمق.

إن مهارة استخدام التكنولوجيا تعد من المهارات الأساسية المطلوبة للاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة ولقد أظهر البحث الميداني أن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط

مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية)

الجدول 8.4

مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية)

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
11.81	3.74	1.25	20.00

تتراوح الدرجات من 0 - 20 درجة

تعد مهارة استخدام اللغة الأجنبية من المهارات الضرورية للشباب، وبخاصة في تحقيق أهم مكونات هذا العصر المعرفي المتميز والمتطلب

للانفتاح والتواصل مع الحضارات الأخرى والإنجازات العلمية العالمية. وبينت النتائج أن الأداء العام للشباب الإماراتي بالنسبة لهذه المهارة كان متوسطا (11.81 درجة) وبحدود الحد الأدنى (10 من أصل 20 درجة).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين لم يحققوا هذا المستوى الأدنى قد بلغت 32.2% مقابل نحو 18% ممن حصلوا على درجة 15 فما فوق، مما يدلّ على وجود نقص واضح في امتلاك مهارة استخدام اللغة الإنجليزية فهماً وكتابة لدى عينة الدراسة. وتكشف قيمة الانحراف المعياري عن وجود تباين نسبي بين أفراد العينة.

تبين النتائج على وجود نقص واضح في امتلاك مهارة استخدام اللغة الإنجليزية فهماً وكتابة لدى عينة الدراسة

إن موضوع استخدام اللغة الأجنبية، وفي مقدمتها اللغة الإنجليزية التي تعتبر الأوسع انتشارا في العالم، هو موضوع في غاية الأهمية بالنسبة لبناء مجتمع المعرفة بصفة عامة ونقل وتوطين المعرفة بصفة خاصة، حيث يرى كثيرون أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم والمعرفة في العصر الحالي. ومن ثم يجب على طلاب الجامعة امتلاك مهارة استخدام اللغة نطقاً وكتابة وفهماً إن أرادوا تحقيق الانفتاح الناجع على الثقافات والعلوم العالمية.

إن وجود المهارات في حل المشكلات ومعالجة المعلومات يبقى قاصرا عن تمكين الشباب من التفاعل الإيجابي في عمليات إقامة مجتمعات واقتصادات المعرفة ما لم يقرن بالمقدرة على التواصل والتعبير الواضح من خلال اللغة

إلا أن هذا الموضوع ليس بالسهل حيث يرتبط بإعداد الطالب في مرحلة قبل التعليم الجامعي. ويتأكد هذا الاستنتاج عند الرجوع إلى ما أورده التقرير السنوي الأول للرقابة المدرسية في دبي الذي صدر في العام 2009 والذي أوضح وجود حاجة لدى تلاميذ المدارس الحكومية إلى تحسين مهاراتهم في المحادثة والقراءة والكتابة في اللغة الإنجليزية.[4] أضف إلى ذلك أن خريجي التعليم الثانوي الحكومي لا يستطيعون الالتحاق بالجامعة مباشرة بل يحتاجون في الأغلب إلى سنة تأسيسية يدرسون فيها اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي ومهارات التفكير.

ويبدو أن النقص في امتلاك مهارة اللغة الإنجليزية لدى العينة أمر طبيعي لأن الدراسة في مختلف المراحل خاصة في المدارس الحكومية تكون في جزء كبير منها باللغة العربية. وعلى الرغم من وجود مادة اللغة الإنجليزية منذ الصفوف الابتدائية الأولى، فإن كثيراً من الطلاب لا يتقنون هذه اللغة. ونستخلص من هذا أن مشكلة ضعف مهارة استخدام اللغة الإنجليزية تنتقل مع الطلاب من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية، لا سيما وأن الدراسة بأكملها تكون باللغة الإنجليزية، مما يسبب في أحيان كثيرة تعثر الطلاب في الدراسة الجامعية ويتطلب إعادتهم لكثير من المواد، وفي أحيان أخرى ترك الدراسة نهائياً.

تحليل الفروق بين المهارات المعرفية

من خلال دراسة النتائج المسجلة في مختلف المهارات المستهدفة تبيّن وجود فروق دالة إحصائيا. وعلى هذا الأساس، يمكن ترتيب المهارات من حيث درجة تملكها من قبل الطلاب كما يلي:

1. مهارة حل المشكلات
2. مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها
3. مهارة استخدام التكنولوجيا
4. مهارة استخدام لغة أجنبية
5. مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية

إن النظر في هذه النتائج يبين أن لدى الشباب الإماراتي المشمول في العينة قدرا معقولا من المهارة في حل المشكلات ومعالجة المعلومات. وهذه النتيجة الإيجابية يجب التعظيم عليها ذلك أن هذه المهارات هي أساسية ومطلوبة لتمكين الشباب من ولوج مجتمع المعرفة. كما أن حصول الطلبة المشاركين على نتائج معقولة في مهارة استخدام التكنولوجيا يعكس الانتشار الواسع لوسائل الاتصالات والمعلومات. أما ما يجب التوقف عنده فهو الفجوة في مهارات استخدام اللغات، سواء في ذلك اللغة العربية الأم أو اللغة الأجنبية الإنجليزية. إن وجود المهارات في حل المشكلات ومعالجة المعلومات يبقى قاصرا عن تمكين الشباب من التفاعل الإيجابي في

عمليات إقامة مجتمعات واقتصادات المعرفة ما لم يقرن بالمقدرة على التواصل والتعبير الواضح من خلال اللغة والتي، حسب ما أشرنا سابقا وتكرارا، هي الوعاء الحاضن للثقافة والمعرفة.

ومن خلال التعامل مع طلاب الجامعة اتضح أنهم بالفعل يميلون إلى استخدام اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية وذلك لسهولة وجود مراجع متاحة على الإنترنت تساعدهم في القيام بالواجبات. ومن الملفت للنظر أن تكون مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية في ذيل قائمة المهارات المعرفية، وتأتي متأخرة بعد التواصل باللغة الإنجليزية، وذلك مع انخفاض التواصل الكتابي باللغة الإنجليزية أيضاً. ويبدو أن الكتابة عند أفراد العينة بصفة عامة بحاجة إلى الاهتمام، ليس من جانب امتلاك المهارة بحد ذاتها ولكن لأن نقل وتوطين ونشر وإنتاج وتوظيف المعرفة لا يمكن أن يتم إلا بوجود وعاء لغوي مكتوب وصحيح علمياً. كما هو الحال مثلا في المجلات العلمية، لا تُقبل البحوث إلا إذا كانت اللغة متقنة. فكيف يتم هذا مع وجود الخلل الواضح في المهارات الكتابية للشباب؟

يبدو أن الكتابة عند أفراد العينة بصفة عامة بحاجة إلى الاهتمام، ليس من جانب امتلاك المهارة بحد ذاتها ولكن لأن نقل وتوطين ونشر وإنتاج وتوظيف المعرفة لا يمكن أن يتم إلا بوجود وعاء لغوي مكتوب وصحيح علمياً

القيم

قسمت القيم التي استهدفها البحث الميداني إلى أربع مجموعات هي: (1) القيم ذات البعد المعرفي (مثل حب المعرفة وتفضيل العلم على المال، الانفتاح الفكري لتقبل الجديد، والاجتهاد والمثابرة والالتزام في العمل)؛ (2) القيم ذات البعد الوجداني (مثل الثقة في النفس، التقدير الاجتماعي، التمسك بالحرية الشخصيّة، والصدق مع الذات)؛ (3) القيم ذات البعد الاجتماعي (مثل احترام المواثيق الأخلاقية والأعراف والتقاليد، احترام الآخرين من حيث الرأي والمعتقد، وإرادة المشاركة في الحياة العامة) و (4) القيم ذات البعد الكوني (مثل حقوق الإنسان، العدالة).

تراوحت درجات الطلاب المشاركين المتعلقة

الشكل 2.4

مقارنة درجات الطلاب في المهارات المعرفية الفرعية

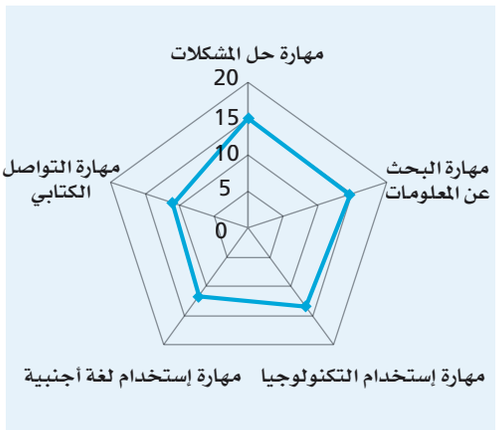

القيم بين 44.62 و89.23، بمتوسط حسابي يساوي 71.23 من 100 درجة. وعلى افتراض أن الحد الأدنى يساوي 50، فقد كشف التحليل أن 0.6% من المشاركين قد حصلوا على أقل من الحد الأدنى مقابل نحو 99.4% ممن حصلوا على 50 درجة فما فوق. وهذا يدلّ على أن أغلب الطلاب أظهروا امتلاكهم لجل القيم المدروسة مع وجود تجانس كبير بين أفراد العينة.

إن هذه النتائج – بمتوسط القيم عند الطلاب بحدود 71 من 100– توحي بأن لدى الطلاب ميلا واضحا إلى تبني القيم المبحوثة. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أننا حينما نتحدّث عن القيم فإننا نشير إلى ما يصرّح به الطلاب والذي قد يكون مؤشراً على اتجاهاتهم ولكنه ليس بالضرورة معبراً حقيقياً عما يمتلكونه أو ما يمارسونه فعلاً من قيم. لذلك لا بدّ أن نتعامل مع هذه النتائج بحذر.

ومع أن هذه النتائج يمكن أن تشير إلى مقدرة معقولة لنظام التعليم الجامعي على تعزيز هذه القيم، إلا أنه لا يمكن تفسير امتلاك الطلاب للقيم على أنه من نتاج التعليم الجامعي فقط. فقد أثبت تقرير المعرفة العربي لعام 2011/2010 أن الناشئة في مرحلة الدراسة الثانوية لديهم امتلاك وبنسبة عالية للقيم بمجموعاتها المختلفة. وما يمكن فهمه هنا هو أن هذه القيم قد تم ترسيخها في

الجدول 9.4

القيم

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
71.23	7.21	44.62	89.23

تتراوح الدرجات من 0 - 100

ظل سنوات التعليم قبل الجامعي. وواقع الأمر يشير أيضاً إلى دور مهم للأسرة في ترسيخ القيم عند الشباب نظراً لطبيعة وثقافة المجتمع الإماراتي المحافظة. إن ارتفاع نسبة وجود القيم عند الطلاب ووجود تجانس بين الجنسين في امتلاكها لها ليس بالأمر غير المتوقع لأن للأسرة دورا كبيرا في زرع الكثير من القيم التي يتشربها الطلاب، وأصبحت ممثلة في ممارساتهم اليومية، إضافة إلى ما اكتسبه الطلاب من قيم جاءت في مضامين المناهج الدراسية خلال مراحل التعليم المختلفة، وارتفاع نسب القيم عند طلاب المرحلة الجامعية هو ترجمة حقيقية للمخزون القيمي الذي تشربوه في مراحل حياتهم داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع الذي يؤكد على أهمية احترام القيم وتمثلها في حياتهم لأن فيها احتراما للعادات والتقاليد والقيم الدينية.

إن ارتفاع تملك القيم لدى الشباب الإماراتي يشير إلى دور الأسرة في زرع القيم ودور نظم التعليم في تعزيز المخزون القيمي

فاعليات الشباب

قبل تقديم النتائج نشير إلى أن المقصود بالفاعلية في هذا التقرير هو المشاركة الفعلية والمسترسلة للمستجوبين في مجال من المجالات ذات العلاقة. هذه الفاعلية هي محصلة لتفاعل الرأي والسلوك، بمعنى أن الفاعلية هي موقف مبني على سلوك إرادي مفكر فيه وليست سلوكا عفويا أو مضمرا. ومن هذا المنطلق فقد تم قياس الفاعلية الثقافية من خلال أسئلة استهدفت التعرف على ثقافة الطالب مثل تلك المتعلقة بالأحداث التاريخية ببلده وبالمنطقة، والطبيعة الجغرافية وأسماء مؤلفات تم قراءتها سواء كانت عربية أو أجنبية إضافة إلى الاستفسار عن الأنشطة الثقافية الممارسة ونوعيتها. وقيست الفاعلية الاجتماعية من المنطلق نفسه، من خلال أسئلة حول المشاركة في الأنشطة التطوعية والمجتمعية وأنواع هذه الأنشطة. كما قيست الفعالية الاقتصادية حول المشاركة والعمل بمقابل مادي أو في أي من المشاريع.

وبعد قياس الدرجات لمختلف الفاعليات تمّ توحيدها على سلّم يتراوح بين 0 و1، كلما اقتربت القيمة من 1 دلّت على درجة قوية من الفاعلية. ويتضح من الجدول 10.4 أن مستوى فاعلية الشباب تتفاوت من مجال إلى آخر حيث كان أضعفها في مجال المشاركة المجتمعية

الجدول 10.4

الفاعليات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
الفاعلية الثقافية	0.58	0.11	0.20	1
الفاعلية المجتمعية	0.31	0.32	0.0	1
الفاعلية الاقتصادية	0.61	0.48	0.0	1

وأعلاها في مستوى الفعالية الاقتصادية. كما أن النظر في الفاعلية الثقافية، التي كان متوسط درجات الطلاب عليها في حدود 0.58 من 1، يبين الحاجة إلى تعزيز الجانب الثقافي لدى عينة الشباب الذين شملتهم الدراسة وبخاصة في ما يتعلق بمعلوماتهم بخصائص بلدهم التاريخية والجغرافية وأعلامه الأدبية والفنية وأحداثه التاريخية. والأمر أكثر ضعفاً بالنسبة إلى أنشطة الطلاب ومشاركاتهم ذات الطابع المجتمعي. بالمقابل، فلقد بين الاستبيان درجة أعلى لدى الطلاب بالنسبة للفاعلية الاقتصادية التي تشير درجتها إلى الانخراط المقبول لهؤلاء الشباب في أنشطة بمقابل مادي.

إن فاعلية الطلاب في أي مجال تعتمد على مستوى الوعي والإدراك الذي يتوافر لديهم عن هذا المجال. وما أظهرته النتائج من ضعف حول الفاعلية الثقافية والمجتمعية قد يعود السبب في معظمه إلى ضعف المعلومات التي يمتلكها الطلاب حول هذين المجالين، مما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذا الأمر على مستوى الأسرة والمجتمع بمؤسساته المختلفة من مدارس وجامعات ومؤسسات المجتمع

المدني ووسائل الإعلام. وإن ارتفاع الفاعلية الاقتصادية نسبياً ربما يعود إلى النظام السائد الذي يسمح ويشجع المواطنين الإماراتيين على ممارسة الأعمال الحرة الخاصة إلى جانب الوظائف الحكومية. وهذا هو واقع الحال لدى العديد من المواطنين، ولعل هذا الواقع والعادات السائدة في إشراك الأبناء في الأعمال الخاصة للآباء هو ما يتيح للشباب فرص ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال المشاريع العائلية في مراحل مبكرة نسبياً.

والجدير بالذكر أن انخفاض الفاعلية الثقافية والاجتماعية ليس بالمؤشر الجيد لمقدرة الشباب على بناء مجتمع المعرفة المنشود والذي يجب أن تنتشر فيه المعرفة بين كل المواطنين وتنتقل من الخارج للداخل. فكيف سيتم ذلك طالما أن ثمة عزوف عن الاندماج في الأنشطة المجتمعية المختلفة في الدولة. إن على مؤسسات الدولة على اختلاف مشاربها الاهتمام برفع الفاعلية

الشكل 3.4

درجات الطلاب على مستوى الفاعليات

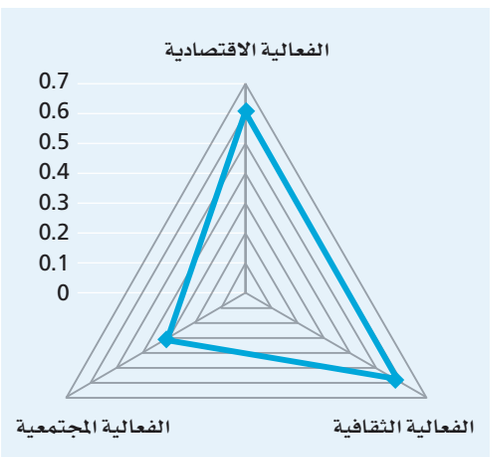

الثقافية والمجتمعية للشباب ودمجهم في حياة المجتمع وإشراكهم في مختلف أنشطته.

المواطنة والإنتماء

كما تعامل التقرير مع مسألة المواطنة والإنتماء من خلال مجموعة من الأسئلة التي استقرأت رأي الشباب الإماراتيين حول مفهوم المواطنة

الجدول 11.4

المواطنة والانتماء

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
0.55	0.28	0.00	1.00

تتراوح الدرجات من 0 - 100

لديهم وأهم خصائصها.

وتبين تحليلات الإجابات أن معرفة الشباب الإماراتيين الذين شملتهم الدراسة بمفهوم وأسس المواطنة الصحيحة متوسطة، إذ توقف المتوسط الحسابي على درجة 0.55 وهي درجة قريبة من المستوى الأدنى المقبول. وعندما نتأمل طريقة السلّم نلاحظ أن 8.9% حصلوا على أقل درجة (أي صفر)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على أعلى درجة (أي1) 16.5%. وبمعنى آخر نجد أن ما يقرب من 200 طالب من العينة ليس لديهم أي معرفة بمفهوم وأسس المواطنة الصحيحة في حين أن ما يقرب من 350 من أصل 2142 طالبا وطالبة ممن شاركوا في الاستبيان لديهم فهم كامل لأسس المواطنة الصحيحة.

وأظهرت النتائج درجات عالية من الانتماء للوطن بين الشباب الإماراتيين. وأشار معظم الطلبة المشاركين إلى رغبتهم الواضحة إلى استكمال تعليمهم وعملهم في داخل الإمارات أو استكماله في الخارج والعودة مباشرة إلى الإمارات. ويتجلى اعتزاز الشباب الإماراتيين بوطنهم في الأنشطة المختلفة التي يشتركون بها بفعالية ملحوظة، مثل الاحتفال باليوم الوطني. كما يظهر الانتماء جلياً في مشاعر الشباب عند منافسة الإمارات في المناسبات الرياضية أو عندما تفوز الإمارات برعاية فعاليات عالمية مثلما حدث مع إكسبو 2020. إن هذه المعدلات المرتفعة للانتماء يمكن التعظيم عليها من قبل المؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية لبذل مزيد من الجهود في طرح ومناقشة وتعزيز مفاهيم وخصائص المواطنة لدى الشباب الإماراتيين.

إن ضعف الفاعلية الثقافية والمجتمعية قد يعود السبب في معظمه إلى ضعف المعلومات التي يمتلكها الطلاب حول هذين المجالين، مما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذا الأمر على مستوى الأسرة والمجتمع بمؤسساته المختلفة

أظهرت النتائج درجات عالية من الانتماء للوطن بين الشباب الإماراتيين

الإنفتاح والتواصل العالمي

بينت نتائج الاستبيان ضعفا عاما على مستوى انفتاح الشباب عالميا، فلم يتجاوز متوسط درجة هذا المتغير 0.30 من 1. وحصل نحو 96.9% من أفراد العينة على أقل من 0.5. وبمعنى آخر، لم يحصل نحو 2000 طالب من العينة على نصف الدرجة في ما يتعلق بالانفتاح والتواصل العالمي وما يتعلق به من مطالعة للكتابات باللغة الأجنبية، وإتقان اللغات الأخرى، ومعلومات السفر للخارج، واستخدام الإنترنت في هذه الموضوعات. كما تبين هذه النتيجة وجود نقص لدى شباب العينة في مستوى الانخراط في الجمعيات

الجدول 12.4

الانفتاح والتواصل العالمي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
0.30	0.11	0.00	0.75

تتراوح الدرجات من 0 - 1

والأنشطة ذات الطابع الإقليمي والعالمي، والاحتكاك بأشخاص من خارج بلدهم والدخول في منافسات علمية أو ثقافية معهم.

بينت نتائج الاستبيان ضعفا عاما على مستوى انفتاح الشباب عالميا

تبدو هذه النتيجة حول الشباب الإماراتيين مفاجأة في مجتمع الإمارات المتنوع الذي يعيش فيه أناس من مختلف الجنسيات والثقافات العالمية. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحافظة للمجتمع الإماراتي الذي ما زالت العديد من الأسر فيه تفضل عدم الاندماج والانفتاح على العالم الخارجي.

وعلى سبيل المثال، فإن سفر المواطنين إلى الخارج؛ يكون في معظمه لأغراض إدارة الأعمال أو العلاج. كما لا يمكن إغفال ضعف مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والثقافية بشكل عام داخل الدولة كعامل من عوامل قلة الانفتاح. ومن الطبيعي أن يكون انفتاحهم على العالم الخارجي محدودا أو متواضعا إذا كانت مشاركاتهم الثقافية والمجتمعية داخل البلاد محدودة أصلا.

واللافت أن هذه النتائج تأتي في الوقت التي تبذل فيه الدولة جهوداً ملموسة في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات وتتيح أحدث وأسرع الخدمات في مجال التكنولوجيا.

وهنالك انطباع بأن المحور الرئيس لاستخدام الشباب لهذه الوسائل هو التواصل الاجتماعي، وليس المواضيع ذات الصلة بالمعلوماتية والمعرفة التي تمهد لنقل وتوطين المعارف وخلق مجتمع المعرفة.

الإطار 1.4

استخدام الإنترنت بين الشباب في الإمارات

قامت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، بالتعاون مع مركز دعم واتخاذ القرار في شرطة دبي في عام 2012 بدراسة حول واقع استخدام الإنترنت بين الشباب الإماراتيين وأثره في التكوين المعرفي. ومن أهم نتائج الدراسة:

1. يمتلك نحو 90% من الشباب الإماراتيين حاسباً آلياً واحداً على الأقل، وكانت أعلى معدلات الملكية بين الإناث من الفئة العمرية من 12 فأقل من 25 سنة.
2. بلغت نسبة الذين يستخدمون الإنترنت من الجنسين 98.3%.
3. بلغ المتوسط العام لعدد ساعات استخدام الشباب الإماراتيين لشبكة الإنترنت 4 ساعات و36 دقيقة في اليوم.
4. توجد قناعة عامة لدى 61.6% من الشباب الإماراتيين بأن شبكة الإنترنت يمكن الاعتماد عليها بدرجة عالية كأحد المصادر البحثية الأساسية. كما أن نسبة الشباب الإماراتيين الذين لا يعتمدون على شبكة الإنترنت في إعدادهم للأبحاث إلا بدرجة قلية أو قليلة جداً لا تتجاوز 10.7% من الشباب.
5. أهم عشرة مجالات لاستخدام الشباب للإنترنت مرتبة تنازلياً حسب الأهمية:
   - البحث عن معلومات خاصة بالدراسة 77.2%.
   - تصفح البريد الإلكتروني 76.6%.
   - التحميل أو الاستماع للموسيقى أو مشاهدة الأفلام 71.4%.
   - البحث عن معلومات عامة 71.4%.
   - الألعاب والترفيه 64.6%.
   - مشاركة المنتديات 63.8%.
   - المواقع الدينية 62.8%.
   - التعلم الذاتي 59.8%.
   - الاطلاع على الأخبار 54.8%.
   - الدردشة 54.6%.

وتؤكد هذه النتائج أن الشباب الإماراتيين يتعاملون مع الإنترنت بشكل جيد. ويجب استثمار هذه المهارة بفعالية وتوجيهها نحو الاهتمام بالعلم والمعرفة ونقل المعارف والبناء عليها.

المصدر: نقلا عن وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع 2012.

تحليل النتائج في ضوء متغير النوع

أما فيما يتعلق باختلاف امتلاك الشباب للمعارف والقيم والفاعليات والمواطنة والانفتاح حسب النوع الاجتماعي، فقد بينت النتائج أنه لا توجد فروق إحصائية بين الطلاب والطالبات في المهارات والقيم والفاعليات. ويصدق ذلك أيضاً على بقية المتغيرات المتعلقة بالمواطنة والانفتاح. ويعني هذا أن الإناث لم يختلفن عن الذكور في مهاراتهن المعرفية أو في مقدار امتلاكهن للقيم والفاعليات الأخرى.

آراء الشباب حول مسألة نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية الضرورية

الشكل 4.4

اطلاع الطلاب على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم (%)

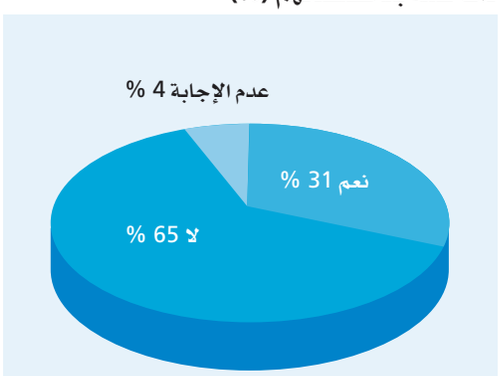

تعامل التقرير مع عدد من المؤشرات والممارسات الدالة على مدى انخراط الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة. ففي ما يتعلق بالاطلاع على المصادر الأجنبية وما يترجم من كتب ذات العلاقة بتخصصات الطلاب، بين التحليل أن 65.1% من أفراد العينة لا يطلعون على ما يترجم من كتب في معارف مختلفة في مجال تخصصاتهم. وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها تركيز الشباب على المقررات التي يدرسونها فحسب، إذ يرون أن ما تقدمه الجامعة يكفي لإعطائهم الجرعة الكافية من العلوم والمعارف في مجال التخصص. أما نسبة 30.8% من الشباب الذين أفادوا بأنهم يطلعون على الكتب الأجنبية المترجمة في مجال التخصص، فهم يلجأون إلى تلك المراجع في الغالب للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة منهم في المقررات المختلفة. ويدل هذا، بصفة عامة، على ضعف الأدوار التي تقوم بها الجامعة بتشجيع الطلاب على البحث والدراسة والتنقيب، واعتبار الاطلاع على ما يترجم من كتب أجنبية جزءا من العملية التعليمية. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التي أعدتها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع حول الاتجاهات المعرفية السائدة لدى الشباب الإماراتيين في الفئة العمرية بين 18-23. وتبين الدراسة عزوف الشباب عن زيارة المكتبات العامة والاطلاع على المعارف.[5]

الشكل 5.4

إنجاز أعمال بحثية أو عروض منذ الدخول إلى الجامعة (%)

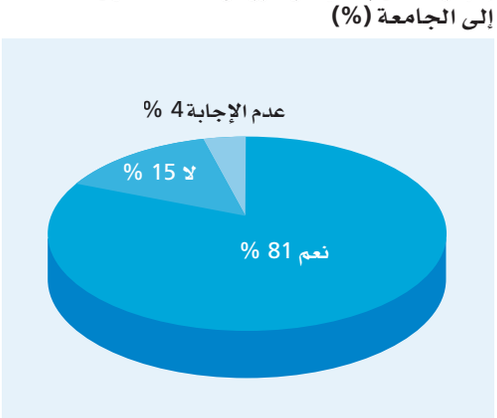

بين التحليل أن 65.1%من أفراد العينة لا يطلعون على ما يترجم من كتب في معارف مختلفة في مجال تخصصاتهم

كما أن نسبة 80.4% العالية من العينة التي ذكرت بأنها قد أنجزت أعمالاً بحثية أو عروضا منذ الدخول للجامعة يمكن أن ترتبط بطبيعة الأنظمة التعليمية داخل الجامعات، حيث تتطلب معظم المساقات إجراء بحوث أو إعداد تقارير حول موضوعات ترتبط بطبيعة المادة وبنسبة معينة من كل مساق، كأن يُطلب مثلاً إجراء بحوث ومشروعات وعروض بنسبة 50% من الدرجة المقررة لكل مساق. ولكن من الضروري أن نتذكر أن ما يقدمه الطلاب في هذه المرحلة الدراسية من تقارير ومشروعات

وعروض هو في معظمه أوراق تفكرية يعبر من خلالها الطلاب عن آرائهم في موضوعات معينة مرتبطة بالمساقات أو إجراء مشروعات بحثية بسيطة تتطلب جمع بسيط للمادة العلمية أو تلخيص بعض الأدبيات. ويُرى أن يتم التعامل مع هذه النتيجة بحذر. ففي ضوء الواقع المعاش في الجامعات الثلاث، فإن هذه النسبة العالية للإجابة عن هذا السؤال ربما تدل على الأغلب على أن مفهوم البحث العلمي ليس واضحا كما ينبغي لدى الطلاب، إذ قد يظن معظمهم – بناء على النتيجة السابقة – أنهم بإنجازهم أعمال المساقات يكونون قد قاموا ببحوث علمية. وهذا، في حد ذاته، يحتاج إلى رفع الوعي بخطوات البحث العلمي وإجراءاته وضوابطه. ومن هنا، لا بد من إعادة قراءة لواقع البحث العلمي في الجامعة باعتباره مدخلاً مهماً للانتقال إلى مجتمع المعرفة.

لا بد من إعادة قراءة لواقع البحث العلمي في الجامعة باعتباره مدخلاً مهماً للانتقال إلى مجتمع المعرفة

الشكل 6.4

مدى معرفة الطلاب بوجود شراكات واتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات أخرى (%)

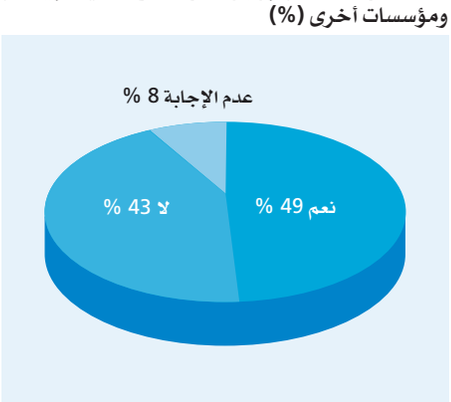

كما أن 48.9% من العينة أفادوا بأنهم على علم ومعرفة بأن هناك شراكات واتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات أخرى، مما يدل على أن نحو نصف الطلاب يمتلكون وعيا بهذه الشراكات وأنهم يدركون أن كلياتهم تسعى من خلال تلك الشراكات والاتفاقيات إلى الارتقاء بمستوى الجامعة في مجال البرامج المطروحة ووسائل وطرق التدريس من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي، والحصول على التدريب المناسب المرتبط بطبيعة التخصصات التي يدرسونها. إلا أن هذه النتيجة تدل أيضاً على أن نصف نحو العينة ليس لديها علم بهذه الشراكات والاتفاقات أصلا. ومن هنا يجب الاهتمام بزيادة وعي ومعرفة الشباب بالمؤسسات المختلفة التي تدعم البرامج التعليمية المقدمة في تخصصاتهم.

الشكل 7.4

مدى معرفة الطلاب بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة (%)

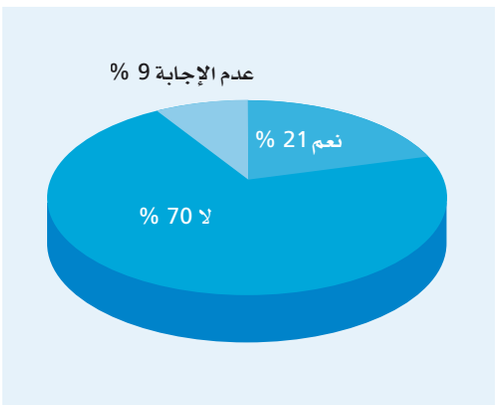

وأفاد نحو 70% من الشباب الجامعيين في العينة بأنهم لا يعرفون بأن هناك مؤسسات شبابية ذات صلة بنقل وتوطين المعرفة في الدولة. وهذا دليل واضح على ضعف الوعي الثقافي لدى الشباب أو أنهم غير مهتمين بالبحث عن المعرفة ونقلها وتوطينها ومحاولة جعلها جزءا من سلوكيات حياتهم. وقد تبدو هذه النتيجة طبيعية لسببين: أولهما أن الشباب في هذه السن يركزون على الدراسة والتحصيل ويبدو أنهم منغلقون على هذا الجانب بالإضافة إلى الجوانب المتصلة بالأصدقاء والأسرة وحياتهم الاجتماعية الخاصة. أما السبب الآخر فهو عدم انتشار المعرفة بهذه المؤسسات في المجتمع بصفة عامة، سواء من خلال الإعلام أو من خلال المؤسسات الأخرى في الدولة. وبصفة عامة، فإن مؤسسات الشباب موجودة وناشطة في الدولة، ولكن تركيزها على نقل وتوطين المعرفة ليس بهذا الوضوح، لذلك تبدو إجابات الشباب منطقية. ومن هنا يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية بعمل كبير من أجل رفع الوعي الثقافي بوجود

أفاد نحو 70% من الشباب الجامعيين في العينة بأنهم لا يعرفون بأن هناك مؤسسات شبابية ذات صلة بنقل وتوطين المعرفة في الدولة

مثل تلك المؤسسات وتشجيع الطلاب على الاستفادة منها ومن أفضل الممارسات العالمية لطرق وأساليب نقل وتوطين المعرفة لتطوير البرامج المحلية التي تهدف إلى بناء قدرات رأس المال البشري.

البيئات التمكينية في الإمارات

وفي ما يتعلق بآراء الطلاب حول البيئات التمكينية، بين التحليل مستويات مرتفعة من الرضى حول هذه المكونات وفاعليتها. ففي ما يخص أراء الطلبة حول مدى فعالية بعض المكونات في الجامعة من حيث مساهمتها في تأهيل الطلاب لنقل وتوطين المعرفة، استقصت الدراسة آراء الشباب حول 15 سؤالا. وكانت ردودهم حول فعالية الجامعة إيجابية للغاية.

وسجلت العينة المبحوثة نسباً عالية في بعض المكونات التي يرون أنها تسهم وبفعالية (سواء كبيرة أو مقبولة) في تأهيلهم لنقل وتوطين المعرفة ويأتي في مقدمتها إتاحة استخدام الإنترنت حيث سجلت نسبة الموافقة 97.4% (75% فعالية كبيرة و20.4% فعالية مقبولة). تلاها توافر التجهيزات والوسائل التعليمية وبنسبة 94.1% (65.8% فعالية كبيرة و28.3% فعالية مقبولة)، وجاء مكون المستوى العلمي للمدرسين الجامعيين في المرتبة الثالثة وبنسبة 92.8% (48.3% فعالية كبيرة و 44.5% فعالية مقبولة)، ثم وسائل التفاعل الإلكترونية التي تتيح التواصل بنسبة 91.8% (59.2% فعالية كبيرة و 32.6% فعالية مقبولة)، تلتها الكتب والمراجع المتوفرة في المرتبة الخامسة وسجلت نسبة 91.1% (51% فعالية كبيرة و40.1% فعالية مقبولة).

أما العناصر الأقل فعالية من وجهة نظر الطلاب فتتجلى في ما أراد الشباب إبلاغه للقائمين على التعليم الجامعي حول نقاط تحتاج إلى المزيد من الاهتمام؛ وهي الجوانب التي وصفتها نسبة ليست قليلة منهم بأن فاعليتها ضعيفة. فمع أن معظم الشباب نوهوا بفعالية «منظومة الحوافز المادية والمعنوية المنوحة للطلاب» 72.2% (34.7% فعالية كبيرة و 37.5% فعالية مقبولة)، إلا إن 19.5% منهم رأوا أن فعالية هذا المكون «ضعيفة»، كما أفاد 8.3% منهم بأنها «منعدمة». ويعني ذلك أن نسبة إجمالية قدرها 27.8% من شباب العينة لم يكونوا راضين عن هذا الجانب وفعاليته في نقل وتوطين المعرفة. والأمر ذاته يتكرر مع العناصر التالية: «الموارد المالية لدعم مشاريع البحوث»، «نظام التدريبات العملية أثناء الدراسة»، «ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل» و«الأنشطة التي تقدمها كليتك أو الجامعة التي تنتمي إليها». وكانت نسبة الفعالية «الكبيرة» و«المقبولة» لهذه الجوانب 76.1%، 77.9%، 79.2%، و82.1% على التوالي.

وبالنظر إلى المكونات التي رأت العينة أن فعاليتها على درجة عالية مقارنة بتلك المكونات التي قيمت توافرها بدرجة أقل، نجد أن الدولة استطاعت توفير عدد لا بأس به من المتطلبات المادية مثل "الكتب والمراجع" و"التجهيزات والوسائل" و"إتاحة وسائل الإنترنت" وكذلك "الأساتذة" و"وسائل التفاعل والتواصل بين الأساتذة والطلاب"، إلا أنها لم تستطع توفير ثقافة في الجامعة وبين الطلاب للاهتمام بالمعرفة ونقلها وتوطينها. فدولة الإمارات تتوافر لديها وبقوة الرغبة في توفير مكونات تأهيل الطلاب للنقل والتوطين، إلا أن على الجامعات الثلاث الإسراع في توفير المكونات الأخرى التي تدعم هذه العملية.

لقد أفادت العينة أن لديها ثقة "مقبولة" أو "كاملة" بقدرة وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وهذا مفهوم في ظل تطور وسائل الإعلام في الدولة. وعند الحديث عن منظمات المجتمع المدني نجد أن نسبة ثقة الشباب في هذه المنظمات بلغت 88.5% (32.4% ثقة كاملة، 56.1% ثقة مقبولة). كما كانت نسبة ثقة الشباب بالجمعيات المهنية 83.9% (27.6% ثقة

مع أن معظم الشباب نوهوا بفعالية «منظومة الحوافز المادية والمعنوية المنوحة للطلاب، إلا أن 19.5% منهم رأوا أن فعالية هذا المكون «ضعيفة»، كما أفاد 8.3% منهم بأنها «منعدمة»

بين التحليل مستويات مرتفعة من الرضى حول البيئات التمكينية وفاعليتها

كاملة، 56.3% ثقة مقبولة). وهذا يدل على أن الشباب يثقون في قدرة المؤسسات في العمل على إدماجهم في عمليات النقل والتوطين. وهذه نقطة مطمئنة إلا أنه لا بد من أخذ هذه النتيجة بحذر. فربما مال المشاركون في الاستبيان إلى الإجابات الوسطية، خصوصا في ضوء النتائج التي عرضناها سابقا والتي أظهرت قلة معرفة الشباب بالفاعليات الثقافية والمجتمعية في الدولة.

أما فيما يتعلق بـ «مساهمة المشاريع الصغرى في عمليات الإدماج الفاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة» و«مساهمة النمط الاقتصادي السائد في بلدك في نقل وتوطين المعرفة»، فلم تكن نسب غياب المساهمة والمساهمة الضعيفة كبيرة، مما يدل على قوة هذين الجانبين أيضاً. وليس أدل على ذلك من اعتماد مجلس الوزراء في 2012 قانوناً بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمكين

الجدول 13.4

آراء الطلاب حول مدى فعالية بعض مكونات البيئة التمكينية الجامعية من حيث مساهمتها في تأهيل الطلاب لنقل وتوطين المعرفة (%)

	فعالية منعدمة (%)	فعالية ضعيفة (%)	فعالية مقبولة (%)	فعالية كبيرة (%)
أ. منظومة التعليم العالي السائدة حاليا	3.1	6.7	41.8	48.4
ب. منظومة البحث الأكاديمي	1.7	10	46.1	42.2
ج. طرق التدريس المتبعة في الجامعات	1.3	9.3	49	40.4
د. أساليب التقويم المعمول بها في الجامعات	3.1	12.5	42.8	41.6
ه. الكتب والمراجع المتوفرة للطلاب	1.3	7.6	40.1	51.0
و. التجهيزات والوسائل التعليمية	2	3.9	28.3	65.8
ز. المستوى العلمي والبيداغوجي (التربوي) للمدرسين الجامعيين	2	5.2	44.5	48.3
ح. منظومة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للطلاب	8.3	19.5	37.5	34.7
ط. نظام التدريبات العملية أثناء الدراسة	5.4	16.7	43.1	34.8
ي. ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل	5.5	15.3	46	33.2
ك. النظام الحالي للدخول إلى الجامعة	3.3	10.7	48.3	37.7
ل. الأنشطة التي تنظّمها كليتك أو الجامعة التي تنتمي إليها	2.8	15.1	39.7	42.4
م. إتاحة استخدام الإنترنت	1	3.6	20.4	75
س. وسائل التفاعل إلكترونية التي تتيح التواصل التعليمي عن بعد بين الطلاب والأساتذة	2.3	5.9	32.6	59.2
ع. الموارد المالية لدعم مشاريع البحوث الجامعية التي ينجزها الطلاب	4.8	19.1	38	38.1

يرى الشباب المشاركون في الاستبيان أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة في مجال دعم الشباب

ويرى الشباب المشاركون في الاستبيان أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة في مجال دعم الشباب. وذكر 52% و35.8% من العينة بأن للحكومة «مساهمة كبير جداً» أو «مساهمة كبيرة» في هذا المجال. وهذا يتفق مع الواقع وما تقوم به كثير من المؤسسات مثل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من طرح برامج ومشاريع لتشجيع الشباب، إضافة إلى ما تقوم به وزارة التربية والتعليم وما تعلن عنه في خططها من برامج تنموية موجهة للشباب، وما تبذله مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. ويبدو أن هذا هو الجانب الأوضح في النتائج، حيث لم تتعد نسبة من يرون «غياب المساهمة» أو وجود «مساهمة ضعيفة» نسبة 12.2%، مما يدل على الدعم الفعلي للحكومة للشباب.

الشباب من تحويل إبداعاتهم وأفكارهم إلى مشاريع ومنتجات. يضاف إلى ذلك ما تقوم به مؤسسة الشيخ خليفه لدعم مشاريع الشباب ومؤسسة محمد بن راشد لدعم الشباب وغيرها من الهيئات التي تعنى بفئة الشباب في جميع المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية والثقافية والإنسانية.

بالمقابل، رأى ما يقرب من ربع العينة أن مساهمة مشاريع الاستثمار الخارجي في نقل وتوطين المعرفة "ضعيفة" أو "غائبة". والأمر يزداد بالنسبة للعبارات حول "مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحوث" و"مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي"، حيث رأت نسبة 29.8% و40.7% على التوالي غياب المساهمة أو المساهمة الضعيفة من جانب هذه

الجدول 14.4

آراء الطلاب حول مدى الشعور بالثقة في قدرة الهيئات التالية على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%)

الجامعة	ثقة منعدمة (%)	ثقة ضعيفة (%)	ثقة مقبولة (%)	ثقة كاملة (%)
أ. منظمات المجتمع المدني	3.7	7.8	56.1	32.4
ب. وسائل الإعلام (التقليدية والحديثة)	2.8	10.7	43.5	43
ج. الجمعيات المهنية	3.9	12.2	56.3	27.6

الجدول 15.4

آراء الطلاب حول مساهمة المكونات التالية في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%)

	غياب المساهمة (%)	مساهمة ضعيفة (%)	مساهمة كبيرة (%)	مساهمة كبيرة جدا(%)
أ. مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي	10.3	30.3	43.8	15.6
ب. مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحوث	6.9	23	49.7	20.4
ج. مساهمة المشاريع الصغرى في عمليات الإدماج الفاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة	1.8	16.6	51.1	30.5
د. مساهمة النمط الاقتصادي السائد في بلدك في نقل وتوطين المعرفة	3.7	13.8	49	33.5
ه. مساهمة مشاريع الاستثمار الخارجي في نقل وتوطين المعرفة	4.8	18.8	44.7	31.7
و. مساهمة الحكومات في دعم الشباب	1.9	10.3	35.8	52

القطاعات. وهذا يستدعي الاهتمام بهذه العناصر الثلاثة عند التخطيط لنقل وتوطين المعرفة مستقبلاً.

وتثير إجابات الشباب حول الموضوعات المتعلقة بنقل وتوطين المعرفة العديد من الموضوعات. فقد جاءت إجاباتهم إيجابية على بعض الأبعاد بما لا يدع مجالاً للشك فيها. فعلى سبيل المثال، تتفق ما نسبته 81.8% إما بالموافقة أو الموافقة جداً على أن عملية نقل وتوطين المعرفة "ستساهم في تنشيط حركة الإبداع والابتكار". وهذا ينطبق أيضاً على بعض العبارات الأخرى، ولكن بدرجات أقل نسبياً، مثل "ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تنشيط الاقتصاد" و"ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في الحدّ من البطالة" و"نقل وتوطين المعرفة في البلدان العربية مسألة حيوية لمستقبل هذه البلدان" حيث كانت نسبة الموافقة والموافقة جداً هي 79.7% و76.4% و71.3% على التوالي. وجاءت بعض الآراء الأخرى إيجابية أيضاً عندما اتفق المشاركون في الاستبيان، وبنسبة 73.1%، على أن عملية نقل وتوطين المعرفة "يمكن أن تسهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية". وتشير كل هذه النتائج إلى وعي الشباب بما يمكن أن تقدمه المعرفة ونقل المعرفة وتوطينها.

إلا أن إجابات الشباب عن العبارات الأخرى تثير الانتباه. فعلى سبيل المثال، يقول نحو 61.6% من الشباب إنهم يميلون إلى الاعتراف بأن "مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية"، بينما لم تتعد الموافقة الصريحة على العبارة نسبة 38.4%. والأمر كذلك، ولكن بنسب أقل، في عبارات مثل "ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تهميش المنتجات المحلية" و"ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تكريس مزيد من التبعية البلدان العربية للغرب" و"يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تغيير الخاصيات الثقافية للمجتمعات العربية" حيث جاء الميل إلى عدم الموافقة بنسبة 56.2% و54.7% و44.3% على التوالي. ومن هنا، يمكن استشعار تخوف الشباب من عملية نقل وتوطين المعرفة لأن نسبة ليست بالقليلة تشعر أن

يقول نحو 61.6% من الشباب إنهم يميلون إلى الاعتراف بأن "مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية

الجدول 16.4

آراء الطلاب حول عمليات نقل وتوطين المعرفة (%)

	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما
أ. نقل وتوطين المعرفة في البلدان العربية مسألة حيوية لمستقبل هذه البلدان	3.9	24.8	34.7	36.6
ب. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في الحدّ من البطالة	3.7	19.9	38	38.4
ج. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تنشيط حركة الإبداع والابتكار	3	15.1	36.3	45.5
د. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تنشيط الاقتصاد	3.1	17.2	32.8	46.9
ه. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في انتفاء الحدود بين بلدان العالم	7.5	24.2	36.5	31.8
و. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تكريس مزيد من التبعية البلدان العربية للغرب	24.2	30.6	24.8	20.4
ز. ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تهميش المنتجات المحلية	27.4	28.8	26.4	17.4
ح. مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية	24.6	37	25.7	12.7
ط. يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تغيير الخاصيات الثقافية للمجتمعات العربية	7.5	36.8	32.9	22.8
ي. يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تعزيز المنافسة الاقتصادية	1.7	25.1	39.7	33.4
ك. يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تقليص الفوارق في المجتمع	6.3	23.8	37	32.9

يمكن استشعار تخوف الشباب من عملية نقل وتوطين المعرفة لأن نسبة ليست بالقليلة تشعر أن هذه العملية يمكن أن تكرس التبعية أو أنها ستغير من الخصائص الثقافية للإمارات، أو أنها ستسهم في تهميش المنتجات المحلية

لا بد من طمأنة الشباب بأن عمليات نقل وتوطين وإنتاج وتوظيف المعرفة هي في صالح تقدم المجتمع، وهي ضرورة من ضرورات العصر

هذه العملية يمكن أن تكرس التبعية أو أنها ستغير من الخصائص الثقافية للإمارات، أو أنها ستسهم في تهميش المنتجات المحلية. ومع أن هذه الآراء يشوبها عدم الفهم لطبيعة النقل والتوطين، لأن هذه العملية من المفترض أن تقود إلى قدرة أكثر على المنافسة في السوق العالمي، إلا أنها جاءت متناغمة أيضاً مع ما خلُصت إليه الدراسة النوعية من أن بعض الشباب والخبراء يتخوفون من طمس الهوية أو الإخلال باللغة العربية. ومن ثم طالبوا في أكثر من موضع بالحذر عند نقل المعرفة بحيث يتم نقل ما تنتفع به الدولة ولا يؤثر في الوقت ذاته على ثقافتها وهويتها. من هنا تبرز ضرورة العمل الإضافي على توضيح هذه الموضوعات وطمأنة الشباب بأن عمليات نقل وتوطين وإنتاج وتوظيف المعرفة هي في صالح تقدم المجتمع، وهي ضرورة من ضرورات العصر.

وفيما يتعلق بمحفزات ومعيقات إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، تشير النتائج التي يقدمها الجدول 17.4 إلى أن الطلبة ارتأوا أن الفاعلية الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى اتقان اللغة الإنجليزية والعربية، هي من العناصر المطلوبة والمتوفرة وإن بنسب متفاوتة. بالمقابل، فلقد بينت الأسئلة السابقة والاختبارات التي شارك فيها الطلبة بأن الفاعلية الثقافية والمجتمعية جاءت دون المستوى المطلوب. والأمر ذاته بالنسبة لإتقان اللغتين الإنجليزية والعربية. وقد يرجع ذلك إلى أن الشباب مالوا لإعطاء ما يعرف بـ "الإجابة المقبولة اجتماعياً" عند ردهم على هذه الأسئلة. والأمر الآخر أن نسبة من الشباب أبدوا قلقا حول توفر فرص العمل والذي يمكن أن يُعزى إلى التغيرات المتسارعة في سوق العمل في الإمارات التي قد لا تتماشى دائما مع التخصصات التي يقبل عليها الشباب الاماراتي رغم البرامج الحكومية الكثيرة التي تُعنى بالشباب وتوطينهم في الوظائف المختلفة.

وسجلت إجابات الطلاب حول الحريات والحقوق نسباً عالية من حيث وجودها بدرجة "ممتازة" أو "جيدة"، حيث تجاوز معظمها 95%. فلقد بلغت نسبة من أجاب بتوفر حرية الرأي والتعبير 98.4% (68.6% ممتازة، 29.8% جيدة) وبحرية المبادئ 98.2% (82.6% ممتازة، 15.6% جيدة)، وسجلت العدالة الاجتماعية نسبة 96.4% (81.4% ممتازة، 15.1% جيدة).

وتظهر مجمل هذه النتائج وجود اتجاه إيجابي وبيئة تمكينية تساعد الشباب على نقل وتوطين المعرفة، حيث لا توجد معرفة بدون حرية كما أظهر التقرير عند حديثه عن ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية.

الجدول 17.4

آراء الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة ويعتبرها البعض الآخر معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين(%)

	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة
أ. المشاركة المجتمعية (مثل المشاركة في الجمعيات...)	63.3	20.1	9.9	6.7
ب. توفير / إيجاد فرص / مَوَاطن عمل للشباب	51.4	43.1	3.1	2.4
د. المشاركة الثقافية (حضور/ مشاركة في أنشطة ثقافية فن، مسرح، أمسيات شعرية، المطالعة والقراءة)	76.3	12.1	7.1	4.5
هـ. إتقان اللغة العربية	57	30	8	5
و. إتقان اللغات الأجنبية	65.4	24.2	9.2	1.2
ز. عدم التميز بين الجنسين	72.4	15.8	7.5	4.3
ح. العادات والتقاليد والأعراف السائدة	80.1	14.1	3.8	2

الجدول 18.4

آراء الطلاب حول وضع الحريات والحقوق (%)

	ممتاز	جيّد	سيّء	سيّء جدًا
حرية الرأي والتعبير	68.6	29.8	1.1	0.5
حرية المبادئ	82.6	15.6	1.1	0.7
عدم التميز بين الجنسين	63.1	31.3	4.6	1
العدالة الاجتماعية	81.4	15.1	2.2	1.3
حرية الأفراد في ممارسة شعائرهم	78.1	20.5	1.3	0.1
توفر مناخ للحريات في الجامعة (الحريات الأكاديمية...)	70.4	24.3	4.4	0.9
توفر مناخ للحريات داخل الأسرة	65.2	31.7	2.2	0.9
احترام الحرية الشخصية في المجتمع	62.7	31.5	5	0.8

سجلت إجابات الطلاب حول الحريات والحقوق نسباً عالية من حيث وجودها بدرجة "ممتازة" أو "جيدة"، حيث تجاوز معظمها 95%

نتائج المقابلات المركزة مع الشباب

تم إجراء مقابلات مركزة مع عدد من المواطنين الشباب تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 عاماً، من الجنسين الذكور (11) والإناث (5)، من مختلف إمارات الدولة ومن جهات مختلفة بهدف التعرف على وجهات نظرهم حول موضوعات نقل المعرفة وتوطينها ودور الشباب، والمهارات والقيم المطلوبة، والبيئات الممكنة لهذه العمليات.

تأييد لمفهوم نقل وتوطين المعرفة والانفتاح

تطرق الشباب إلى هذه المواضيع بشفافية ومشاركة فاعلة ملحوظة. ففي ما يتعلق بمفهوم المشاركين حول نقل المعرفة وتوطينها جاءت إجاباتهم بين مؤيدة لعملية نقل المعرفة حيث اعتبر بعضهم النقل خطوة مهمة يجب أن تؤدي إلى خطوات تالية منها "تقنين المعرفة لبيئة الإمارات" بمعنى "تحويرها وصياغتها بالصياغة المحلية بطريقة تناسب ثقافة المجتمع وهويته". وأكد مؤيدو هذه النظرة أن عملية التثاقف أو التكيف هذه يجب أن تتم بمنهجية علمية لئلا تضيع أسس المعرفة المنقولة أو تصبح مسطحة. ولم تر هذه المجموعة من المشاركين غضاضة في نقل المعرفة معللين ذلك بأن عمر الدولة 43 عاماً منذ إقامة الاتحاد، وأن الدول الأخرى تقدمت، ومن المنطقي الاستفادة من تجاربها ومعارفها والبناء عليها.

وقد رأت مجموعة صغيرة من المشاركين أن عملية النقل في حد ذاتها هي عملية سلبية لأن النقل يحمل في طياته معنى الاستيراد. وتخوفت من أن تظل الدولة في دائرة النقل والاستيراد دون أن تتعداها إلى مراحل أخرى. كما عبرت هذه المجموعة عن أن

النقل يفترض عدم وجود "معرفة" داخل الدولة، ومن ثم "فنحن ننقل دائماً عن الآخر ونظل تابعين له". ويأتي هذا الطرح متشابها مع ما ذهبت إليه مجموعة صغيرة في جلسة العصف الذهني مع الخبراء حول ارتباط موضوع نقل المعرفة بالهيمنة (الذي سيتم توضيحه في الجزء القادم).

وعبّرت مجموعة الشباب عن أملها في تخطي مرحلة النقل إلى مرحلة تطوير المعرفة والارتقاء بها ومن ثم تصديرها إلى بلدان أخرى. ولن يحدث هذا إلا إذا "نظرنا إلى الإبداع على أنه مرحلة مكملة لمراحل نقل المعرفة" على حد تعبيرهم، بمعنى أن النقل والتوطين سيؤديان إلى إبداع معارف جديدة أو استنباتها ومن ثم نقلها. وقد أعطوا أمثلة على قيام الدولة بإنشاء معايير خاصة بها في الطرق والجسور بعد الاستفادة من المعايير والخبرات العالمية. وفي هذا الطرح من قبل هذه المجموعة من الشباب ما يشير وبقوة إلى الرغبة الجامحة لدى الشباب الإماراتي في التحرك نحو نقل المعرفة وتوطينها واستنباتها محليا والمساهمة كذلك في رفع السوية المعرفية في العالم.

وفيما يخص موضوع توطين المعرفة، أفاد المشاركون بأن هذا المفهوم جديد عليهم نسبياً، ورأى أغلبهم أن "التوطين" هنا يعني أن تصبح المعرفة موطّنة في أبناء الإمارات، وأعربوا عن اعتقادهم بأن المقيم غير الإماراتي مهما طالت فترة إقامته في الدولة "لا بد أن يعود إلى بلاده". فالمقيم أو "الخبير" كما وصفوه يحمل المعرفة وهو موجود الآن في الدولة، ولكنه قد لا يكون موجودا في المستقبل. "وللمحافظة على ثبات المجتمع في المدى البعيد، لا بد من نقل المعرفة". ولذلك دفع كثير من المشاركين في اتجاه الاستفادة القصوى من المقيمين ونقل المعارف والخبرات التي لديهم و"توثيقها" من أجل استبقائها وتراكمها، حتى لا تظل الدولة "معتمدة دائماً على مصدر خارجي". ورأى بعضهم أن توطين المعرفة يعتبر "نقيضا" لنقلها، حيث أن النقل يعني تحرك المعرفة من الخارج للداخل، أما التوطين فيعبر عن استقرار المعرفة في المواطن الإماراتي. ولا بد من الإشارة إلى أن المعرفة متحركة عند نقلها من الخارج إلى الداخل وأنها يجب أن تكون متحركة في الداخل أيضاً— فإقامة مجتمع المعرفة ليس معناه جلب واستيراد معرفة وتمركزها في هيئات أو أشخاص محددين، بل بالأحرى انتشارها بين شريحة واسعة من شرائح المجتمع وتجديدها مع مرور الوقت.

أما فيما يختص بمفهوم تموضع المعرفة في مكان معين وليس توطنها لدى المواطنين، فقد رأى بعض المشاركين أنه يجب الافتخار بهذه المعرفة لأن "البيئة المحتضنة بيئة إماراتية والمنتج صنع في الإمارات". وقد أتاحت الدولة للعديد من العقول والخبرات من جنسيات متنوعة أن تقيم في الدولة وأن تعمل على إنتاج المعرفة والتنافس في السوق العالمي؛ فهي إذن معرفة أُنتجت على أرض الدولة، ومن بينها "إنتاج طائرات بدون طيار" أو "مصادر الطاقة البديلة". وبالمقابل، رأى بعضهم الآخر أن هذا النوع من المعرفة يتأثر بأي هزات وهو غير مستدام؛ فمصانع الإنتاج التي تقوم على هذه المعرفة توجد اليوم في الإمارات لأسباب معينة، ومع انتفاء هذه الأسباب لن تنتج المعرفة في هذه المجالات إذا كانت العقول كلها غير إماراتية، مما يدل على أن مفهوم المشاركين للتوطين غلب عليه نقل المعرفة وتوطينها في أوساط مواطني الدولة وليس الاكتفاء بالمعرفة التي تهيمن عليها عقول المقيمين فقط. وقد اتضح من نقاش المجموعات أنهم على وعي بأن المعرفة متنقلة ومتحركة دائماً وقد تذهب حيثما توجد التسهيلات لنموها. وهذا مفهوم صحيح، حيث أن المعرفة تتأثر بالعديد من العوامل، منها الجوانب الاقتصادية والسياسية والنزاعات والتوترات.

وقد رأت مجموعة أخرى أنه يجب، على أقل تقدير، أن تتميز العقول المواطنة في عدة مجالات حيوية لا تقتصر فيها على

دفع كثير من المشاركين في المقابلات المركزة في اتجاه الاستفادة القصوى من المقيمين ونقل المعارف والخبرات التي لديهم و"توثيقها" من أجل استبقائها وتراكمها، حتى لا تظل الدولة "معتمدة دائماً على مصدر خارجي

النقل والتطويع والتوطين بل أن تعمد إلى الإبداع والتميز والريادة على مستوى العالم، وأن توسع من دائرة هذه المجالات تدريجياً. وأبدى أحد المشاركين كذلك وعياً بموضوع "إدارة المعرفة" من خلال اقتراح وضع دليل وآليات للتعاطي مع المعرفة ليس فقط على مستوى وزارة أو إدارة معينة أو مستوى الأفراد بل على مستوى المجتمع ككل من خلال إنشاء هيئة عامة للمعرفة. ويعد هذان الاقتراحان مهمين لدولة الإمارات في سعيها نحو نقل المعرفة وتوطينها. فالريادة في مجالات علمية محددة تأتي لعدة أسباب منها صغر حجم الدولة سكانياً وقلة المتخصصين بها من المواطنين في مجالات عديدة، ومن ثم فتركيز الدولة على أولويات محددة ومعدودة في البداية ثم توسعيها بعد ذلك لمجالات أخرى هو فكرة سديدة. أما الاقتراح الآخر بإنشاء هيئة للمعرفة فيهدف إلى لملمة الجهود وتوحيدها حتى لا تبدو المؤسسات المعنية متباعدة بعضها عن بعض ومتنافرة في أهدافها واستراتيجياتها.

وإلى جانب التأكيد على أهمية اعتبار إدارة المعرفة مشروعاً وطنياً، أكد أكثرية المشاركين الاتجاه نحو اعتبار أن التغيير يأتي من القيادة ومن التزامها بنقل وتوطين المعرفة. وهذا يعني، حسب تعبير الشباب: "نحن شعوب قبلية نتبع القدوة" و"إذا القائد ملتزم، الجميع ملتزم." وقد يُفسر هذا الحديث على نحوين: الأول هو ان القائد المقصود هنا هو قيادة الدولة وأولي الأمر وليس هنالك من شك من التزام القيادة السياسية وعلى أعلى المستويات ودعمها لمشروع نقل وتوطين وإنتاج المعرفة. وليس أدل على ذلك من مشروع مؤسسة محمد بن راشد الذي استعرضناه سابقا، وسيتم تناوله أيضاً بشيء من التفصيل في الفصل الأخير. أما إذا كان المقصود بالقائد هنا "المدير" في العمل – وهذا ما استشعره الباحثون أثناء النقاش، فلنا هنا وقفة. فقد ذكر بعض الشباب أن مديريهم في العمل ليس لديهم المبادأة والمبادرة، وأنهم قد يعيقون نقل المعرفة فقط لأنها شيء جديد على أسلوب إدارتهم للعمل. ومن هنا، فإن مطالبة الشباب بالتزام المديرين وقيادتهم لنقل كل ما هو جديد من معارف للمؤسسة هو اقتراح في غاية الأهمية. وسيتضح من لقاء العصف الذهني مع الخبراء من المواطنين كيف أن المدير في بعض مؤسسات يقف أحياناً حجر عثرة أمام الشباب الطموحين الذين يحاولون الإتيان بأفكار ومعارف جديدة.

وعي بأهمية مشاركة الشباب وتأهيلهم لبناء مجتمع المعرفة يتنازعه الطموح والمحددات

كان المشاركون على وعي بأهمية دور الشباب فيما يتعلق بدورهم في سيرورة النقل والتوطين. فقد رأوا أن "الشباب طاقة إن لم تستغل إيجابياً فإنها تصبح طاقة سلبية". وعليه، يجب الاعتماد عليهم وتدريبهم وإعطائهم الفرصة في أداء هذا الدور. إلا أن المشاركين انقسموا إلى قسمين عند الحديث عن دور التعليم في مساعدة الطلاب والشباب على اكتساب المعارف والمهارات التي تيسر اندماجهم في مجتمع المعرفة. فرأى فريق منهم أن هناك عدم توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؛ فما يتعلمه الطلاب لا يخدم سوق العمل بصورة كبيرة. ورأت غالبية المشاركين أن هناك مشكلات حقيقية في النظام التعليمي الذي اعتبروه "منبع نقل المعرفة"، مثل ندرة بعض التخصصات؛ إذ أن بعض الاختصاصات شائعة جداً مثل الإعلام والإدارة، في حين تنعدم اختصاصات أخرى. وقد أوصى المشاركون أن تتوقف الجامعات عن إغراق السوق بتخصصات معينة، وأن يتم فتح مجالات دراسية جديدة أمام الطلاب، على أن يكون لها سوق عمل. كذلك أشار بعض المشاركين إلى تدني مستوى الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية لدرجة أن بعضهم "وصلوا للمرحلة الجامعية وليس لديهم القدرة على التعبير عن آرائهم أو صياغة أفكارهم". إن قضية التخصص العلمي في مرحلة الجامعة والدراسات العليا من القضايا المهمة لنقل وتوطين المعرفة، فلا

مفهوم المشاركين للتوطين غلب عليه نقل المعرفة وتوطينها في أوساط مواطني الدولة وليس الاكتفاء بالمعرفة التي تهيمن عليها عقول المقيمين فقط

كان المشاركون على وعي بأهمية دور الشباب فيما يتعلق بدورهم في سيرورة النقل والتوطين. فقد رأوا أن "الشباب طاقة إن لم تستغل إيجابياً فإنها تصبح طاقة سلبية

يمكن تخيل نقل حقيقي للمعارف العلمية إلا إذا كان هناك من المتخصصون العدد الكافي، وإلا إذا نقّب هؤلاء المتخصصين عن نقاط بحثية جديدة وأكملوا ما بدأه المتخصصون في بلدان أخرى. والنقطة الأخرى – المثيرة للجدل – هنا هي رأي الشباب في جلسة العصف الذهني بأن طلاب وطالبات الجامعة قد وصل بعضهم – بل الكثير منهم – إلى المرحلة الجامعية دون امتلاكهم لمهارة التواصل الكتابي. وقد نظن أول الأمر أن هذا مجرد رأي يحتمل الصواب أو الخطأ، ولكن المفاجأة أن الدراسة الميدانية الكمية أثبتت صحته. فقد أظهرت النتائج أن مهاراتهم في استخدام اللغة الإنجليزية والتواصل الكتابي باللغة العربية كانت الأضعف بين المهارات المعرفية. ويوضح ذلك أن الشباب المشاركين في جلسة العصف الذهني كانوا على وعي ودراية بالشباب الجامعيين وقدراتهم، ويجب أن نأخذ آراءهم على محمل الجد.

رأت غالبية المشاركين أن هناك مشكلات حقيقية في النظام التعليمي الذي اعتبروه "منبع نقل المعرفة"

وأشار بعض المشاركين في ورشة العصف الذهني مع الشباب إلى أن الطلاب لا يخططون لتخصصاتهم أو مستقبلهم المهني، فعند سؤالهم: "ما هو العمل الذي ستزاولونه بعد التخرج، وما المجالات التي تتخصصون فيها؟" يكون الرد "حيثما نحصل على العمل وحيثما نحصِّل ميزات أكبر". وعليه، يجب طرح هذا السؤال في مرحلة التمدرس لمساعدة الطلاب على التفكير بطرق مختلفة، "فلا يفكرون فقط بالمعاش. لأن واقع المدارس الآن لا يسمح للطلاب بالتفكير في ما هو أكثر من المعاش". ومرة أخرى، يبدو أن هناك مشكلة خاصة بنظرة الشباب إلى مستقبلهم، حيث يغلب عليهم النظرة المادية وحجم الراتب. ولا يمكن التقليل من أهمية الراتب في بناء مستقبل الشاب وتأمين حاجاته، غير أن المغالاة في التركيز على الدخل، ورفض مزاولة مهنة معينة على أساس الدخل يدل بلا شك على سلعنة المهن (كما أشارت الدراسة النظرية). ويجب، من ناحية أخرى، ألا نظلم الشاب لاختياره العمل أو المهنة ذات الراتب الأعلى، لأن الأسرة والمجتمع والمدرسة والجامعة هي التي تدفعه إلى هذا الاتجاه. إلا أن الدولة لا يجب أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الظاهرة، فينبغي عليها أن ترفع من قيمة المهن المرتبطة بالمعرفة والعلوم والبحث العلمي. وعندئذ، ستتفتح أمام الشباب مجالات أرحب للمهن المستقبلية ولمشاركة الفاعلة في إقامة مجتمع المعرفة والاستفادة من نواتجه في الإمارات العربية المتحدة.

تطوير المهارات: ضرورة معرفية مهمة

وأشار بعض المشاركين أن الطلاب في حاجة ماسة إلى تعلم مهارات جديدة تساعدهم في المستقبل على التعلم المستمر والاستزادة من المعرفة ومن ثم نقلها وتوطينها. ومن هذه المهارات التفكير النقدي والذكاء الاجتماعي. وأشار أصحاب هذا الرأي إلى أن الطلاب لا يُمَّكنون من تكوين أطر فكرية خاصة بهم، فيتعلم الطالب أن "رأيه على حسب الكتاب... والصح ما يقوله الكتاب... حتى في الرياضيات كنا نحفظ!". وأشارت هذه المجموعة أن "الطفل منهك بالروتين وينشأ كارهاً للكتاب فيصير الكتاب عدواً له"، ويتضح ذلك لدى طلاب الجامعة، فهم "لا يقرأون الكتب بل يذاكرون من الملخصات وعروض الأساتذة".

إن إنشاء مجتمع المعرفة لن يتم بدون القراءة وحب القراءة وجعلها جزءا من حياة الأطفال والشباب، فالطفل أو الشاب الذي يكون رأيه هو رأى الكتاب لن ينتج معرفة جديدة. وهنا تبرز أهمية تغيير طريقة نظرتنا للتعليم وطرق التدريس به. وهذا من الأمور المعقدة ليس فقط في دولة الإمارات ولكن في الدول التي تتبنى المعيارية في التعليم. فاتباع نظام تعليمي لمعايير محددة يتم من خلالها تقييم المعلم والطالب يؤدي حتماً إلى التركيز على إنجاز المعلم والطالب اللذين لا يجدان وسيلة لإثبات إنجازهما إلا من خلال التحفيظ والحفظ للحصول على تقديرات ودرجات. وسوف يطرح الفصل الأخير رؤية مقترحة للتعامل مع هذه المشكلة في نظام التعليم الإماراتي.

ومن الأمور المهمة للوصول إلى تمكن الشباب من مهارات التعلم والتفكير بما يتيح لهم نقل المعرفة الاهتمام بالقراءة، فهي "أولوية للتفكير الناقد" ولكنها – حسب رأى المشاركين، لا يتم الاهتمام بها في المدارس. فالطلاب لا تتاح لهم الفرص على مدى سنوات دراستهم للإتيان بمعرفة جديدة، فكيف لهم أن يجيئوا بها بعد العمل في مصلحة معينة؟. وعلى حد تعبير أحد الخبراء، "إن تحديد أطر تفكير الطلاب وتقييد قدراتهم الفكرية لا يؤدي إلى انطلاقهم في المستقبل بل إنه يعيق قدرتهم على الإبداع وعلى نقل المعارف". كما أشارت مجموعة من المشاركين إلى نقص الإرشاد الطلابي وعدم وجود وعي كاف لمساعدتهم في بناء "إرادتهم الشخصية" و"اختياراتهم". وعبر بعضهم أيضاً عن الحاجة إلى زرع الإرادة وحب الاطلاع في الأطفال وإلى تبصرة أولياء الأمور بأهمية القراءة وإتاحة الفرص أمام الأطفال لإظهار أفكارهم ومناقشتهم فيها وتنمية ذكائهم المعرفي ورعاية أفكارهم الإبداعية.

وطرح بعضهم قضية النقص في الكفاءات الوطنية في مجالات العلوم والبحث العلمي. فهم لا يتصورون نقل وتوطين المعرفة دون وجود باحثين وعلماء مواطنين. وأوضح هؤلاء أن الكثير من المواطنين يحصلون على درجات علمية عالية مثل الدكتوراه ولكنهم يتوقفون عن التعلم بعد ذلك، حيث يرون أن الدرجة هي نهاية الدرب وتأهيل للمنصب، دون الشعور بضرورة الاستمرار بأعمال الإنتاج العلمي في مجالاتهم. كما أوضحوا أن هناك نقصاً كبيراً في عدد مراكز البحوث وتوجهاً عاماً للابتعاد عن هذه المجالات.

نقد للخطط التعليمية المتتالية

وتخوف بعضهم من أن النظام التعليمي قد يعطي انطباعاً بالتحسن في حين أن مخرجاته لا تستطيع أن تنافس المتعلمين في الدول الأخرى. وليس أدل على ذلك من تبني المبادرات الواحدة تلو الأخرى، حتى إن بعض المبادرات تنشأ دون انتهاء الأخرى ودون القيام بتقييم يبين مدى نجاح سابقتها. وسيتضح ذلك عند استعراضنا لجلسة العصف الذهني مع الخبراء.

وللإعلام دور مهم...

ورأى بعض المشاركين أن الإعلام من العناصر المكّنة والداعمة لنشر ثقافة المعرفة في الدولة وله دور مهم في تشكيل عقلية الشباب. وقد ساء بعض المشاركين تقليد الإعلام للبرامج الأمريكية فأصبح الشباب يعرفون عن الثقافة الأمريكية مثلا أكثر من ثقافتهم العربية. فعرض برامج على غرار البرامج الغربية ما هو إلا عملية "قص ولصق" لن تسهم في استنبات معارف ومهارات جديدة كما أنها بعيدة عن البيئة الإماراتية. واقترح المشاركون إعادة النظر في "صناعة الإعلام" في الدولة بحيث يكون دوره حث المواطنين على التعلم وإبراز قيمة العلماء والمبدعين وتقديم نماذج يقتدى بها. كذلك أشار بعضهم إلى فكرة غرس الروح الوطنية في نفوس الشباب من خلال الإعلام: "يجب على الشباب أن يحافظوا على ما حققته لهم الدولة... وأن يحس كل فرد أنه جزء لا يتجزأ من تطور الدولة ككل". وأكثر من ذلك أن بعضهم اعتبر أن دور الشباب في نقل وتوطين المعرفة مرتبط بالمواطنة والحس الوطني والانتماء للوطن، حيث رأى أحدهم أن التمكن يأتي من الولاء للوطن والوعي بمستقبله. وقد طالبوا بأن يكون هناك حوافز لمن يتمكن من مجال معين حتى يكون قدوة لغيره من المواطنين.

اقترح المشاركون إعادة النظر في "صناعة الإعلام" في الدولة بحيث يكون دوره حث المواطنين على التعلم وإبراز قيمة العلماء والمبدعين وتقديم نماذج يقتدى به

ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص

وقد رأى بعض المشاركين أنه يجب إلزام القطاع الخاص بإدماج الشباب في شركاته وإعطائهم الفرصة لتعلم المهارات والخبرات، وألا يكون التوطين في المهن فقط بنسبة أو عدد من المواطنين، ولكن يتعداه إلى التوطين القائم على نقل المعرفة والخبرات إلى العقول

المواطنة. كما أن المعرفة لا تقتصر فقط على القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ولكن يجب أن يكون هناك تقاطع بين القطاعين بشأن موضوع نقل وتوطين وإنتاج المعرفة. وتبرز هنا أهمية المؤسسات غير الحكومية في الدولة، أو ما أطلق عليه بعضهم اسم "المجتمع المدني، ودوره في نقل وتوطين المعرفة.

نتائج ورشة عمل الإمارات مع الخبراء

نظرا لأهمية الإدماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة للمجتمع ككل، وتحقيقا لمبدأ التشاركية في إعداد التقرير، عقدت في الثاني عشر من ديسمبر 2013 ورشة عصف ذهني بمشاركة نحو 35 من ذوي العلاقة من صناع القرار وممثلي المجتمع المدني والحكومي والأكاديمي. وحضر الورشة وشارك في النقاشات عدد من الشباب والخبراء المواطنين إضافة إلى مجموعة من الخبراء العاملين في مجال المعرفة واقتصاد المعرفة.

وتشعبت النقاشات والمداولات لتتطرق إلى أهم القضايا ذات العلاقة. ففيما يتعلق بمفهوم توطين المعرفة، رأى المشاركون أن موضوع توطين المعرفة يجب أن يُنظر إليه على أنه منظومة كبيرة تتم في المجتمع على عدة مستويات ومن خلال العديد من المؤسسات، ومنها وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام والمؤسسات المجتمعية الأخرى. ويجب أن تعمل كل هذه المؤسسات معاً في تناغم من أجل تأهيل الكوادر الشابة المواطنة لاكتساب المعرفة ومن ثم استخدامها الاستخدام الأمثل ونشرها في المجتمع وتوظيفها وتطويرها. ويدعم ذلك أحد الأسس الفكرية التي أوردناها في الفصل الأول من التقرير بأن نقل وتوطين المعرفة يجب اعتباره مشروعا وطنيا. وسيتضح لاحقاً، في أكثر من موضع، كيف يفكر الخبراء المواطنون في تنفيذ هذا المشروع من خلال طرحهم إنشاء هيئة ترعى المعرفة وتحدد أولويات هذا المشروع في الدولة.

رأى بعض المشاركين أنه يجب إلزام القطاع الخاص بإدماج الشباب في شركاته وإعطائهم الفرصة لتعلم المهارات والخبرات، وألا يكون التوطين في المهن فقط بنسبة أو عدد من المواطنين، ولكن يتعداه إلى التوطين القائم على نقل المعرفة والخبرات إلى العقول المواطنة

الإطار 2.4

مقترحات وزارية لتنشئة جيل من المواطنين الصالحين الواثقين في قدراتهم والقادرين على العمل في عالم المستقبل

خلال ورشة العمل الخاصة بهذا التقرير، أكد معالي وزير التربية والتعليم أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أراد لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم أن تكون حاضنة إبداعات أبناء وبنات في المنطقة العربية ومنصة انطلاق لمجتمع المعرفة، وبأنه قد أوعز بالعمل على تمكين الأجيال الشابة من امتلاك المعرفة وتوظيفها وابتكار حلول مستدامة لمواجهه تحديات المعرفة في الوطن العربي. وتؤكد المؤسسة على أهمية تمكين الشباب من خلال طرح مبادرات مبتكرة للمساهمة في إعداد جيل من قادة المستقبل وبناء جيل من صناع المعرفة على الوجه المنشود.

وأكد معالي الوزير على أن الشعب الإماراتي، ومع "رؤية الإمارات 2021" يتطلع للأفضل، مع الإشارة إلى أهمية تنشئة جيل من المواطنين الصالحين الواثقين في قدراتهم والقادرين على العمل في عالم المستقبل. وقد أورد الوزير مجموعة من المقترحات لتحقيق هذا الهدف منها:

- توفير مناهج وطنية متطورة تتجاوز المرحلة السائدة إلى مرحلة التفكير وتعزيز المهارات العليا والمعارف التي يتطلبها المستقبل، على أن تؤكد هذه المناهج على تأسيس القيم المتصلة بالهوية الوطنية وتقاليد المجتمع،
- توفير أقوى وأحدث سلاسل علمية في مقررات العلوم والرياضيات،
- توفير أحدث وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وطرائق التدريس المرتبطة بها،
- الاستمرار في تعميم برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي الذي يتم وفق خطة خمسية ويتم تطبيقه الآن في 123 مدرسة، حيث تعول الوزارة كثيراً على هذا البرنامج في تمكين أبناء الإمارات من لغة العصر وبما يعزز دورهم في بناء مجتمع المعرفة،
- تطوير برنامج الإرشاد الأكاديمي والمهني ووضع مقرر دراسي لتمكين الشباب من اختيار الاتجاه الصحيح نحو المرحلة الجامعية وما بعدها، وتنمية الوعي لدى الشباب بمتطلبات مجتمع المعرفة واحتياجات سوق العمل وتعريفهم بمسؤولياتهم ودورهم المنتظر في مسيرة التنمية المستدامة للدولة،
- التأكيد على الهوية الوطنية في التعليم وتأصيل اللغة العربية في أساليب وطرق التدريس والاعتزاز بالتراث والثقافة والتقاليد،
- الشراكة مع مجالس التعليم المختلفة والوزارات المختصة والمؤسسات التي تعنى بالشباب للعمل معاً على إعداد جيل من أبناء الدولة لخلق مجتمع المعرفة.

تصورات واضحة لموضوع نقل وتوطين وتوظيف المعرفة

أشارت النقاشات إلى أن للمعرفة خصائص تكاملية وتراكمية، بمعنى أنه يجب البناء والاستفادة من معارف البلدان الأخرى. "فالتلاقح الثقافي مهم، وقد عمل البشر على نقل وتبادل المعرفة منذ الأزل من خلال الترجمة وتبادل العلماء". إلا أن عملية نقل المعرفة من البلدان الأخرى يجب أن توجه لصالح إنتاج معرفة جديدة خاصة بالمجتمع، وهنا تحدث عملية التوطين والتوظيف. فعملية النقل يجب أن تُشبع حاجة للمجتمع وأن تنبع من ثقافته ومن ثم يحدث توطين المعرفة. من هنا، يجب التركيز على المعرفة المرتبطة بالسياق الثقافي للمجتمع وأن ينشئ المجتمع معرفته الخاصة به والمميزة له، وبغير هذا سيظل المجتمع يدور في فلك المجتمعات الأخرى وينظر إلى الآخر وينقل عنه ويعتبره النموذج.

وبالإضافة إلى الوعي بموضوع المعرفة وأهميتها، أظهر المتناقشون وعياً بارتباط المعرفة بالاقتصاد وأهمية تنويعه في الدولة وعدم الاقتصار على عوائد المنتجات البترولية. فعلى حد قولهم: "يستتبع توظيف المعرفة وإنتاجها تنوعا في الاقتصاد، بحيث لا يعتمد على مورد النفط أو الموارد الأخرى التقليدية. وإذا حدث هذا، ستتحقق التنمية في الدولة في مجالات متعددة، ولن تعتمد على الآخر بشكل مطلق بل ستتعامل معه بشكل ندي، لأنه سيكون لديها معرفتها الخاصة المميزة." إن فكرة الندية في التعامل الاقتصادي تحمل معنى المنافسة الاقتصادية، وهي متطلب من متطلبات التنمية، ولن تحدث المنافسة إلا إذا استطاعت دولة الإمارات أن يكون لها ما تضيفه للإنتاج المعرفي.

أهم الكفايات والمكونات المطلوبة

أما فيما يتعلق بكيفية إنتاج المعرفة الجديدة الخاصة بالمجتمع، فقد خلصت النقاشات إلى اقتراح إطار يرتكز على تعزيز خمس كفايات عند النشء والشباب حتى يستطيعوا الاندماج بفعالية في مجتمع المعرفة، ومن ثم المساهمة في إنتاجها. وعندما نتفحص هذه الكفايات نجد أنها رصد دقيق لبعض أهم العقبات التي يجب أن يتخلص منها النشء والشباب في دولة الإمارات حتى يتمكنوا من الانطلاق نحو بناء مجتمع المعرفة. ويجب أن تساعدهم جميع المؤسسات ذات الصلة (أو ما أسميناه البيئات التمكينية) على ذلك. وتتمثل الكفاية الأولى في تعزيز حب المعرفة وثقافة الإنجاز. وقد رأى المشاركون أن المعرفة هي القوة، وأن من يملك المعرفة يملك القوة، مما يدل على وعيهم بقضية المعرفة وامتلاكها وإنتاجها. "فالموارد الطبيعية تنضب أما المعرفة فهي ثروة لا تنضب." وتوظيف هذه المعرفة هو ما يؤدي إلى تحقيق الإنجاز. "واليوم لا أريد طالبا خريجا بتقدير امتياز لا يعرف كيف يفكر... نريد شبابا لديهم المعرفة والقدرة على توظيفها، فإذا لم يستطع ذلك، ستظل المعرفة عبارة عن مجردات لا يمكن استخدامها. أما إذا استطاع الشاب توظيف المعرفة، فإنه عند هذه المرحلة يستطيع مناقشة العالم."

ولتحقيق كفاية المعرفة، رأى المتناقشون وجوب تعزيز ثقافة الإنجاز في الأطفال منذ الصغر. ومعنى ذلك "أن نُعلم الأطفال كيفية وضع أهداف لأنفسهم والسعي لتحقيق هذه الأهداف، وعدم انتظار أن تُنجز عنهم الأشياء أو أن يقوم شخص بالغ بذلك نيابة عنهم." إن تعزيز ثقافة الإنجاز من الأهمية بمكان في المجتمع الإماراتي، وبخاصة مع طلاب المدارس والجامعات". ورأى المشاركون أن على القائمين على التعليم الانتباه إلى تأصيل ثقافة الإنجاز عند الطلاب منذ الصغر وزرع الاعتزاز بالإنجاز الفردي والجماعي، بغض النظر عن مستوى الجودة فهي تأتي بالضرورة في مرحلة لاحقة، مؤكدين على أن قلة ثقة بعض الطلاب بقدرتهم على الإنجاز في المجتمع الإماراتي ترتبط بحبهم للدرجات وميلهم إلى تحصيل الدرجات العليا بغض النظر عن الوسيلة. وعلى سبيل المثال، أشار

رأى المشاركون أن موضوع توطين المعرفة يجب أن يُنظر إليه على أنه منظومة كبيرة تتم في المجتمع على عدة مستويات ومن خلال العديد من المؤسسات

بعضهم إلى انتشار ظاهرة الذهاب إلى مكاتب لمساعدة الطلاب في كتابة بحوثهم ومشروعاتهم. فكيف يتم حث الشباب على العمل الجاد مع المعرفة حينما تتولى هذه المكاتب عنه كتابة فروضهم وواجباتهم؟

والكفاية الثانية التي اتفق المشاركون على أنها تدعم إنتاج المعرفة هي كفاية التواصل الاجتماعي. "فمهما ملكت من معرفة دون تواصل اجتماعي، فإنها لن تجدي نفعا ما لم تستطع توصيل ما لديك من معارف". فبدون التواصل والتفاعل مع الآخر وفهم الآخر ووجهات نظره المختلفة وأطره الفكرية، لن يحدث تلاقح حقيقي للمعارف. إن مهارة التواصل الاجتماعي مهمة من أجل خلق مجتمع المعرفة، ويظهر هذا جلياً في الجامعة حيث يقل التفاعل الاجتماعي بين الطلاب والأساتذة لأسباب عديدة قد يكون منها عدم ثقة بعض الطلاب المواطنين بأنفسهم، أو لأن التدريس يتم في كثير من الأحيان باللغة الإنجليزية، أو لغيرها من الأسباب. ويظهر هذا البعد أيضاً أهمية الانفتاح وتقبل وجهات النظر المختلفة، وهذه من المهارات المطلوبة من أجل تبادل المعرفة. وقد أظهرت الدراسة في القسم الأول من هذا الفصل مدى احتياج الشباب لهذه المهارات.

أما المكون الثالث من مكونات إنتاج المعرفة وخلق مجتمع المعرفة – حسبما أفادت النقاشات – فيرتبط بتعزيز قيمة العمل. وهذه قيمة مطلوبة بشدة لدى المواطنين، حيث أشار المشاركون في الورشة إلى أن قيم العمل التي تحكم المواطنين في الدول المتقدمة تعتبر عاملا فعالا في تحقيق نهضة هذه الدول. وقد أشار بعضهم إلى أن بعض الشباب يرون أن المرتبات الشهرية منتظمة مع آخر كل شهر، سواء مع العمل أو بدونه، ودون ارتباطها بمستوى الإنتاج، "وبالتالي فإنه ليس هناك حافز على الاجتهاد في العمل وليس هناك تقييم للجهد ومكافأة للمجتهدين." وهذه من الأفكار التي لا تدعو إلى العمل والارتقاء بمعارف ومهارات العاملين. وعلى الشباب الإماراتيين أن يعلم جيداً أن "المؤسسات لم توجد ليعمل فيها الناس فقط ويحصلوا على وظيفة، ولكنها وجدت حتى يرتقي بها الإنسان ويعمل على تنميتها وصولا إلى الهدف الأكبر المتمثل في تنمية المجتمع. ورأى المشاركون ضرورة أن يتم غرس هذه القيمة من خلال الجامعات والإعلام ومؤسسات المجتمع المختلفة.

ويتعلق المكون الرابع بقيمة الهوية الثقافية. فلا يمكن توطين المعارف الخارجية كما هي، لأنها تحمل قيما ثقافية خارجية. وكما أفاد المتناقشون، "فإن" المعرفة منتج ثقافي وليست خالية من القيمة." فإذا كانت القيم التي تحملها المعرفة جيدة ومناسبة للمجتمع، كأن تتعلق بقيم إنسانية راقية، فلا غضاضة في ذلك. "أما إذا حملت المعرفة قيما معادية لثقافة المجتمع ومهددة له، فيجب أن ننتبه عند نقل هذه المعارف، حيث أن نقلها سيكون مهدداً للهوية الثقافية. فكما يجب أن ننفتح على العالم ونسير في إطار العولمة ونواكب التطور، لا يجب أن يجرف التطور ثقافتنا وهويتنا". ومن ثم وجب إيجاد توازن بين النقل وبين ثقافة وهوية المجتمع.

أما المكون الأخير المطلوب العمل عليه من أجل البدء في مشروع نقل المعرفة، حسبما أفاد المتناقشون، فهو تحييد القيم الاجتماعية الهدامة التي لا تساعد في نقل وتوطين المعرفة. ومن ذلك أن الواقع المعاش في مجتمع الإمارات يعزز بعض القيم السلبية لدى الشباب مثل النزعة الاستهلاكية والمادية على حساب القيم الإنسانية. "فكثيراً ما نجد الإعلانات التي تروج للاستهلاك البحث عن الثراء السريع بأن يكسب الفرد سيارة فارهة. فكيف نطلب من الشباب العمل والمثابرة على المعرفة فيما تقول له هذه الإعلانات إنه يمكنه تحصيل ربح سريع دون تعب أو عمل. فإذا عززت ثقافة الربح السريع والاستهلاك والثراء بدون تعب... لن يكون هذا في صالح مشروع المعرفة." إن نقل وتوطين وإنتاج والمعرفة يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً. ومثل هذه

رأى المشاركون أن على القائمين على التعليم الانتباه إلى تأصيل ثقافة الإنجاز عند الطلاب منذ الصغر وزرع الاعتزاز بالإنجاز الفردي والجماعي

رأى المشاركون أنه كما يجب أن ننفتح على العالم ونسير في إطار العولمة ونواكب التطور، لا يجب أن يجرف التطور ثقافتنا وهويتنا". ومن ثم وجب إيجاد توازن بين النقل وبين ثقافة وهوية المجتمع

القيم السلبية لا تساعد الشباب "فكأنني أقول للشباب ابتعدوا عن المجالات التي تحتاج إلى جهد ووقت." ومن هنا، وجب على صناع القرار التأكيد على أن العمل يجب أن يكون أساس الحياة الكريمة في الدولة وأن المعرفة يجب أن تكون هي أساس التنمية. كما يجب أن يساعد نسق الحياة الذي يعيشه الشباب على العمل والاجتهاد. وعلى قنوات الإعلام ألا تساعد في الهدم بإظهار القيم السلبية، بل تساعد في البناء واحترام المعرفة والعاملين بها. "فقنوات الإعلام بوضعها الحالي لا تساعد على نقل أو نشر المعرفة." ذلك أن عملية توطين وإنتاج المعرفة يجب أن تتم بطريقة متكاملة وتسهم فيها كل مؤسسات المجتمع.

التخوف من التبعات السلبية المحتملة للانفتاح ونقل وتوطين المعارف

واتضح من المناقشات وجود إشكالية عند بعضهم حول طبيعة المعارف المراد نقلها والتخوف الشديد من الهيمنة بدافع التنمية أو نقل المعارف. وأبدى بعض الحضور تخوفا من تبعات سلبية محتملة لدعوات للانفتاح ونقل وتوطين المعارف. وعبر أحد الحضور عن ذلك: بأن "الحديث حول التنمية يفترض وجود مجتمعات بحاجة إلى التدخل لكي تُوضع لها خارطة طريق حتي تسير في طور التنمية... وما يستتبع هذا من افتراض أن هذه المجتمعات لا يوجد لديها معرفة، وأن الدول الكبرى تحاول أن تُلبسها لباس معرفة أخرى." ويتخوف أصحاب هذا الرأي من الهيمنة المعرفية بدافع التنمية أو الهيمنة بصفة عامة تحت مسمى نقل المعرفة. والنقطة المهمة الأخرى، حسب تعبير أحد المشاركين، التأكيد على أنه "لا يمكننا أن نفترض خواء العالم العربي من المعرفة. فلدينا مخزون ثقافي وفكري عميق ولا يجب النظر إلى المعرفة على أنها مادة تنقل فقط ولكنها أفكار معنوية."

وعلى الجانب الآخر، رأى بعضهم أن "هناك فجوات معرفية في الوطن العربي لا بد من ردمها"، منها فجوة البحث العلمي والنشر وبراءات الاختراعات. وقد أشار المتحدثون في هذا الجانب إلى أن ما ينفق على البحث العلمي قليل جداً ولا يتناسب مع دوره في تطوير المعرفة وتوظيفها للارتقاء بالمجتمع. وفي هذا الصدد، أشار بعض الحاضرين إلى أن الموروث الثقافي موجود "ولكننا لا ننتج المعرفة". فإصدارات الدول العربية مجتمعة من الكتب والبحوث لا يعادل إصدارات دولة متقدمة واحدة. "فالبحث العلمي في حالة متأخرة والإنفاق عليه ضعيف، ومثل هذا الواقع يعني أننا لا نستطيع إنتاج العلم أو المعرفة." ومن ثم، يجب العمل على هذا الموضوع دون التخوف من حديث الهيمنة؛ فنقلنا للمعرفة وتوطيننا لها، كما أشار المشاركون سابقا، يجب يتم وفق النسق الثقافي والضوابط المجتمعية.

وقد أشارت تقارير المعرفة العربية السابقة والتقارير الدولية والكتابات المحلية أيضاً إلى وجود العديد من الفجوات في التعليم والبحث العلمي فيما يتعلق بقدرة البلاد العربية على نقل وتوطين المعرفة. وتجلى ذلك عند تحليل وضع التعليم والبحث العلمي في دولة الإمارات سابقاً. إلا أن هذا لا يعني مطلقاً افتراض الخواء المعرفي في الوطن العربي بل يعني وجود فجوة واضحة يتوجب العمل على ردمها من خلال الانفتاح على الآخر والتعلم من خبرات الدول المتقدمة في مجالات التعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وبناء اقتصاد المعرفة.

التخوف من التبعات الثقافية

كان التخوف ظاهراً من نقل معارف مختصة بالعلوم الإنسانية خشية تغلغلها للنسيج الثقافي المجتمعي وتهديدها له، حتى أن بعضهم بالغ في تخوفه مدعياً وجود محاذير عقائدية تمنع نقل المعرفة أو حتى الأفكار الجديدة أحياناً. فهذه الأفكار " يمكن أن تغير من منظومة فكر أبنائنا، فالأفكار الجديدة قد تهدد العقيدة وقد تنقل العنف والاستهلاكية وتصيب

أبدى بعض الحضور تخوفا من تبعات سلبية محتملة لدعوات للانفتاح ونقل وتوطين المعارف كان التخوف ظاهراً من نقل معارف مختصة بالعلوم الإنسانية خشية تغلغلها للنسيج الثقافي المجتمعي وتهديدها له

الطالب بالكسل والخمول أحياناً وقد تدعو للخروج على سلطة الوالدين وطوع الأب، وقد تؤدي إلى سلوكيات غير صحية". ورأى أحد الحضور أن المعرفة المنقولة يجب أن لا تقتصر على التقنيات والعلوم فقط. "فالمهندسون يستطيعون بناء المنازل والبنايات، لكن لا يستطيعون بناء العقول... فالعلوم الإنسانية هي أساس تقدم المجتمعات وتطور الفكر وليست العلوم التطبيقية فقط. فالمفكرون هم الذين يدرّسون المفاهيم والأفكار التي تصيغ المجتمع وترسم خريطته. ومن ثم لا غضاضة أن ندرس وننقل العلوم الإنسانية." وطلب أحد الحضور بأن تقبل الجامعات الطلاب في تخصصات العلوم الإنسانية بمجموع يعادل طلاب العلوم التطبيقية مثل الطب والهندسة، لأنه عندما يقبلون بدرجات أقل من العلوم الأخرى فإن ذلك سيسهم في تكريس النظرة الدونية لهذه التخصصات على الرغم من أهميتها.

أثيرت قضية التخوف من المعرفة على الشباب في أكثر من موضع أثناء النقاش وبأكثر من طريقة

رأى متحدث أن "العرب اعتمدوا على الحضارات الأخرى وكذلك أخذ الغرب عن العرب... لذلك فإن الحماس لنقل المعرفة لا يجب أن يكون مخيفاً، فالنقل محور للتطور في كل الحضارات، ولا يمكن أن تتطور الأمم دون النقل عن بعضها، فالنقل هدف يجب أن نسعى إليه

وأثيرت قضية التخوف من المعرفة على الشباب في أكثر من موضع أثناء النقاش وبأكثر من طريقة، وكانت هناك ردود واضحة لهذا التخوف. فعلى سبيل المثال تساءلت إحدى السيدات: "الجيل الحالي منفتح على المعرفة وتصل لهم المعارف في شتى المجالات، كيف نراقب هذا الأمر بحيث لا تطغى المعارف على عاداتنا وتقاليدنا؟". إن الحرص الزائد على العادات والتقاليد أمر مفهوم، ولكن – حسبما أورد أحد المتحدثين – "أنا قناعتي أننا نملك أقوى دين، وهذا الدين حرز [بمعنى وقاية]، وإذا غُرس في الشباب الدين الصحيح مع وجود الحرية، فلا يجب أن نخاف عليهم. فالدين الإسلامي السمح بقيمه وممارساته يعين على مواجهة الصعاب والتحديات، أما الحرص الزائد وعملية المراقبة الدائمة المستمرة فهي عملية مستحيلة وقد تكون لها نتائج عكسية. وعلينا أن لا ندفع أبنائنا إلى الخوف من المعرفة لأنهم سيندمجون في مجتمع المعرفة شئنا أم أبينا." كما رأى متحدث آخر أن "العرب اعتمدوا على الحضارات الأخرى وكذلك أخذ الغرب عن العرب... لذلك فإن الحماس لنقل المعرفة لا يجب أن يكون مخيفاً، فالنقل محور للتطور في كل الحضارات، ولا يمكن أن تتطور الأمم دون النقل عن بعضها، فالنقل هدف يجب أن نسعى إليه."

الاختلاف حول طبيعة المعرفة المطلوبة

أوضحت المداولات أن كنه أو طبيعة المعرفة المراد نقلها وتوطينها كانت محل خلاف بين الخبراء. ورأى أحد الحضور، وهو باحث في مجال المعرفة، أن المعرفة المراد نقلها هي معرفة متخصصة ومتقدمة وليست المعرفة السائدة التي تطرحها مقررات وزارة التعليم أو التعليم العالي ولكنها المعرفة الحديثة المرتبطة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا التي تتصل بالتصنيع والإنتاج. أما المعرفة الإنسانية والاجتماعية أو، على وجه الخصوص، تلك التي تتداخل مع العادات والتقاليد والثقافة، فهي موجودة في المجتمع ولا يجب أن تُنقل إليه مفردات ثقافية من الخارج إلا إذا كانت ترتقي به، مثل تعزيز قيم معينة تصب في النهاية في مصلحة إنشاء مجتمع المعرفة، مثل قيم احترام الوقت والمهنية في العمل وثقافة المثابرة والإنجاز والقيم الاجتماعية التي ترتقي بالسلوك الإنساني وتُؤصل التسامح والتفاعل واتساع الأفق وتقبل الآراء.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى أن المعرفة بمعناها الواسع – كما تبناها هذا التقرير – تجعل منها جزءا من ثقافة المجتمع، أو بمعنى آخر تخلق مجتمعاً معرفياً ليس على مستوى العلوم والمعارف فقط ولكن على مستوى القيم والمهارات المرتبطة بتحصيل المعرفة ونقلها والعمل بها. ولا يعني هذا نفياً للموروث الثقافي، فإذا كُنا سنوطن معارف جديدة وقيم مرتبطة بها، فلا بد من وجود أرضية لذلك. كما لا يعني هذا انتفاء هذه القيم عن المجتمع ولكنها ليست ظاهرة بالقدر المطلوب لإنشاء مجتمع المعرفة. والأرضية هنا بالطبع هي التقاليد والعادات والثقافة الموجودة بالفعل، والتي تُنقل لها مفردات

ثقافية جديدة وحميدة تُثريها وترتقي بها وبالمجتمع، ولا سيما في مجال العمل والإنتاج. وبهذا يمكن النظر إلى موضوع نقل المعرفة على أنه ليس فقط نقلا للعلوم والتكنولوجيا في جميع مجالات المعرفة التي ترتبط بالإنتاج والتقدم الصناعي، بل أيضا نقل بعض القيم الاجتماعية المساعدة والحافزة على العمل والإنتاج، لتتوطن هذه المعارف والقيم في تربة المجتمع والمواطن نفسه.

اللغة العربية: وعاء الثقافة والمعرفة

وقد أُثير موضوع اللغة أثناء نقاشات العصف الذهني كما أثير في حلقات النقاش المجمعة مع الشباب. ودفع كثير من الحضور في اتجاه أن توطين المعرفة لا يمكن أن يتم بدون اللغة الأم حيث رأى الكثير أن الإنسان "يستوعب باللغة الأم أكثر من أي لغة أخرى، ولن يتم النقل الحقيقي للمعرفة إلا إذا تعلم الطالب بلغته، فالدول التي تقدمت لم تُعقها لغتها عن التقدم." وفي الإطار نفسه، تساءلت متحدثة أخرى: "كيف نبني مجتمع المعرفة وفي الوقت ذاته نجعل الشباب ينظرون إلى لغتهم نظرة دونية؟ فالنظرة الدونية للغة العربية لا تخدم قضية خلق مجتمع المعرفة، ولا ينبغي أن أوحي بأهمية اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة الأصلية. فكلما احترم شبابنا ذاته ودولته ولغته ثم تسلح بما يتناسب من المعرفة كلما احترمنا الآخر. أما إذا مسخنا المواطن وألبسناه لباساً غير لباسه وأحضرنا له معرفة غير معرفته، فكيف يكون الوضع؟". ومع اتفاقنا مع هذه النقطة، يجب ألا يجرفنا هذا الطرح عن مساعدة الناشئة والشباب من تعلم اللغات الأخرى واستخدامها، فتعلم اللغات يعني الانفتاح والتواصل مع ثقافات ومعارف جديدة، وهذا ضروري للغاية للمجتمع الإماراتي من أجل دخوله مجتمع المعرفة.

عتب على المؤسسة التعليمية

وقد رأى بعض الحضور أنه منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم لتحل محل إدارة المعارف تم إهمال المعرفة وتواجدها في المجتمع. وطرح هذا الفريق إنشاء هيئة أو دائرة خاصة بالمعارف كما كان في السابق. وتعتبر هذه نقطة مهمة حيث أننا إذا نظرنا إلى نقل المعرفة وتوطينها باعتبارها مشروعا قوميا للدولة، فما هي المؤسسات المسؤولة عن تسيير هذا المشروع؟ وما دورها؟ وبمعنى آخر، إذا تركنا المؤسسات المختلفة دون تنسيق للجهود فستكون الجهود مبعثرة ويكون هناك تشتت أكثر منه تلاقي على أرضية واحدة من أجل هدف الدفع في اتجاه نقل وتوطين المعرفة كخطوة أولى في إنتاج وتوظيف المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة. ولعل هذا يؤكد فكرة إنشاء هيئة لإدارة المعرفة في الدولة لتنسيق الجهود بين جميع المؤسسات وتحديد شكل العلاقة بينها، وهذا ما سيطرحه الفصل الختامي من هذا التقرير.

وأكد الحضور على أهمية التعليم الذي لو صلح سيصلُح المجتمع كله. ورفضت هذه المجموعة أيضاً تجارب التعليم الكثيرة التي تفاجئها كل عام، وقد لا تتناسب هذه النماذج مع القيم المجتمعية، وتتم أحياناً بدون دراسة كافية أو معرفة بما حققته المبادرات الأخرى. وأشار هؤلاء إلى بدء تجارب جديدة في التعليم دون إجراء تقييم موضوعي للتجارب السابقة من أجل معرفة أوجه القوة والضعف فيها والتعلم منها، حتى صار التعليم في الدولة على حد قولهم "يعتبر حقلاً للتجارب... فكثيراً ما نتبنى مبادرات لإصلاح التعليم وننقل تجارب من دول خارجية دون أن يكون هناك دراسات لتقييم تجارب التعليم لنرى إذا نجحت هذه التجارب في تمكين الشباب من التعامل مع متطلبات العلم والمعرفة." وانتقد هذا الفريق كذلك بدء مبادرة معينة دون الإعداد لها، مثل مبادرة استخدام الأيباد في المدارس، وتساءلوا عن إعداد المعلمين للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة وتدريبهم عليها. إن "الموضة التربوية" – كما أسماها بعض الحضور – وحدها لن تجدي نفعاً، بل لا بد أن يكون تطور التعليم مبنيا على دراسات وخطط جيدة. وقد أشار أحد المتحدثين إلى

ودفع كثير من الحضور في اتجاه أن توطين المعرفة لا يمكن أن يتم بدون اللغة الأم حيث رأى الكثير أن الإنسان "يستوعب باللغة الأم أكثر من أي لغة أخرى، ولن يتم النقل الحقيقي للمعرفة إلا إذا تعلم الطالب بلغته"

رفضت مجموعة من الحضور تجارب التعليم الكثيرة التي تفاجئها كل عام، وقد لا تتناسب هذه النماذج مع القيم المجتمعية، وتتم أحياناً بدون دراسة كافية أو معرفة بما حققته المبادرات الأخرى

أننا "نعطي قضية الآيباد أكبر من وزنها، فالآيباد هو مجرد وسيلة مثل الكتاب، ويجب أن ننظر إليه كما نظر أجدادنا إلى الكتاب باعتباره وسيلة لتيسير التعلم وإتاحته بدرجة أكبر وتحقيق تواصل ومعلومات أكثر، وليس على أنه بديل للصف الدراسي والأستاذ. فإذا مارسنا طرق التدريس ذاتها، حتى مع وجود الآيباد، فلن يحدث التعلم. فالعبرة هنا تكمن في تبني طرق تدريس جديدة تتيح للطالب التعبير عن نفسه: "فكثير من الطلاب يصابون بالإحباط لأن المدرس لا يتقبل آراءهم ومقترحاتهم وأسئلتهم، ومن ثم تهدر قدراتهم ولا يتعلمون التعبير الابتكاري." إننا نتفهم حماسة المشاركين عند حديثهم عن التعليم. وكما أشار وزير التربية والتعليم نفسه في تلك الجلسة، فإن للتعليم هموما كثيرة يجب الاهتمام بها. وتتعاظم هذه الهموم مع ربط التعليم بإنشاء مجتمع المعرفة.

طرح المتناقشون موضوعاً مهماً هو أن سوق العمل الحالي في الدولة يقف عائقاً أمام نقل المعرفة واستحداث المعرفة الجديدة

دعوة إلى تنظيم أفضل للمؤسسات ذات العلاقة

وبالإضافة إلى الدور الكبير الذي يقوم به التعليم في خلق مجتمع المعرفة، فإن مساهمة المؤسسات المختلفة في نقل وتوطين المعرفة موضوع بالغة الأهمية. فلا ينبغي النظر إلى مشروع نقل وتوطين المعرفة بمعزل عما ستقوم بهذه هذه المؤسسات على اتساع أنواعها، فإنها هي التي ستوظف نواتج المعرفة وتسهم في استحداث أنواع جديدة من المعارف. ويبقى السؤال: كيف تسهم هذه المؤسسات في نقل المعرفة وتوطينها في الوقت الذي تعمل به كل مؤسسة منعزلة عن المؤسسات الأخرى؟ كما أن الكثير من هذه المؤسسات تعمل بطريقة بيروقراطية كما أشار كثير من المشاركين. وقد اقترح بعضهم وضع استراتيجية محددة لسنوات قادمة تشتمل على أهداف واضحة تقتدي بها المؤسسات المختلفة، ثم تقوم المؤسسات بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. والفكرة المطروحة هنا تؤكد على أهمية وضع أهداف وطنية عامة أو استراتيجية لنقل وتوطين المعرفة ثم تأخذ كل مؤسسة في التعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام وباقي مؤسسات الدولة نصيبها من تلك الأهداف وتعمل على تحقيقها، وبهذا تعمل المؤسسات جميعاً ومعاً لإنتاج الإنسان الإماراتي الذي نريد. وهذا الطرح، على حصافته، يعبر عن هيكلية الدولة المركزية الراعية للمواطن ومستقبله؛ حيث يرى أغلبية المواطنين المشاركين في هذه الورشة أن كل شيء يجب أن يبدأ من الدولة. ولا ضير في أن تضع الدولة الاستراتيجية والأهداف حتى تتوحد الجهود، ولكن يجب أن تكون هناك مبادرات ومشاركات من مؤسسات المجتمع المختلفة في هذه العملية.

أسواق العمل والإبداع ونقل المعرفة

وطرح المتناقشون موضوعاً مهماً هو أن سوق العمل الحالي في الدولة يقف عائقاً أمام نقل المعرفة واستحداث المعرفة الجديدة. فقد أشار بعض الحضور أن سوق العمل "يفرض عليّ ماذا أتعلم وماذا أعمل... ولا أستطيع أن أقدم لسوق العمل ما يمكنّني من خلق معرفة، لأنني محكوم بسوق العمل وبالعمل يوما بيوم".

وأشار بعض المتحدثين إلى أن المؤسسات وثقافة العمل بها تمثل عائقاً أمام الإبداع وتقديم أفكار جديدة. فما درج عليه العاملون يعتبر السياق الذي يجب أن يسيروا فيه، ومن الصعب كسر هذا الروتين. وأشارت النقاشات أنه هناك، مع الأسف، تخوفاً من الشباب بصفة عامة ومن أفكارهم، حيث أن بعض المديرين يظنون أن الشباب قد يأخذون مكانهم. كما أن هناك تخوفا من أفكار الشباب الجديدة، و"الكثير من المؤسسات التي تدعي دعم الشباب تكون بيروقراطية وتتعامل مع الشباب بطريقة محبطة وتقليدية، فلا يتم تبني أفكار الشباب وبذلك تخمد طاقاتهم." وقد أشار بعض الحضور، وبخاصة الشباب منهم، إلى أن بيئات العمل "التقليدية في

المؤسسات المختلفة تحول دون نقل وإنتاج المعرفة. فالمشكلة التي تواجه الشباب – على حد قولهم – أنهم لا يستطيعون إيصال صوتهم إلى مديريهم بشكل مهني. وأكد العديد أن ""الشباب يحتاج إلى توصيل صوته إلى الرؤساء كما تم في مبادرة العصف الذهني التي عقدت في سياق إعداد هذا التقرير. فأفكار الشباب تحتاج إلى رعاية مثل البذرة، إذا لم تمنحها الرعاية فإنها ستموت."

وظهر من النقاشات أن دور المؤسسات السلبي لا يشجع على الابتكار أو الخروج عن أطوار العمل التقليدية. "فعند تقديم أي فكرة جديدة [للمديرين] تقابل بالرفض، كما أنه ليس هناك تشجيع للتبادل الثقافي والعلمي للأفكار من خلال التشجيع على حضور المؤتمرات والعمل مع الشركاء في الداخل والخارج. فالمدير يعتبر الأفكار الجديدة غير مرتبطة بالعمل وليس لديه الطموح لبدء شيء جديد، ولا يشجع على التنمية المهنية للعاملين إلا بالطريقة التقليدية."

البحث العلمي وريادة الأعمال: بين الرؤية والإرادة السياسية الداعمة والتردد في التطبيق

أوضح أحد المتحدثين – وهو أستاذ سابق بجامعة الإمارات – أن "لدى القائمين على مبادرات التكنولوجيا والبحث العلمي عدم وضوح في الرؤية فيما يتعلق بنجاح العمل وفشله. فالفشل لديهم غير وارد، وهو شيء غير مقبول." أما بالنسبة لرواد الأعمال "يأتي النجاح من خلال الفشل،" والقضية، كما يقول ليست قضية تمويل ولكنها قضية بيئة ومنظومة متكاملة لتطوير اقتصاد المعرفة. "فنجاح الغرب لم يأت لأن لديهم تمويلا فقط، ولكن أيضاً لأن البيئة الغربية متفهمة لطبيعة العمل في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي. أما نحن فتجدنا متطرفين في اختياراتنا نريد إما انفتاحاً كلياً أو تشدداً كلياً". والنقطة الأخرى أن هناك فجوة بين متخذ القرار والمواطن، "فالقادة ومتخذو القرارات لديهم البعد الريادي والرغبة في التطور والقفز بالمجتمع إلى آفاق جديدة، أما على البعد التنفيذي أو المدراء التنفيذيين في الصف الثاني والثالث فلديهم تخوف من التنفيذ والتعامل مع الميزانيات والمبادرات. فمشاريع دعم الشباب تواجه مشكلة حقيقية لأن متخذ القرار خائف من التعامل مع الميزانية." يجب أن يكون المديرون التنفيذيون رياديين، ولا يغلب عليهم الرعب والخوف والرهبة من التعامل مع الميزانيات أو أن يشترطوا على الشباب نجاح المشروع لتقديم التمويل. "لا يعلمون أن عالم الأعمال مبني على الأفكار الجديدة و20% فقط من أفكار المشاريع تنجح، ولكننا نتعلم من الفشل أيضاً." وفي حين طالب المتحدث بأن يكون لدى المديرين الجرأة وثقافة المخاطرةلأنها مطلوبة للإبداع، فقد رأى فريق آخر من الحضور أن التخوف عند التعامل مع الميزانيات مطلوب: "الخوف من الإنفاق وارد حيث أننا يجب ألا نصرف على أي شيء، بل يجب التأكد من جدية الفكرة. فالميزانيات عليها رقابة وتخضع للتقييم، فلا يجب أن نظن أن أي فكرة يجب تبنيها دون دراسة جدوها."

وقد أعطى أحد المتحدثين مثالاً على نقص الفهم لمعنى البحث العلمي والتعاطي معه. "عندما أعطوني تمويل طلبوا مني في أحد الصناديق أن أنقل الشركة إلى الربحية في خلال سنتين إلى ثلاث سنوات. وهذا يدل على عدم علمهم بالبحث العلمي. فالبحث العلمي كائن حي يحتاج إلى العمل والخطأ والتعلم من الأخطاء... فهناك عراقيل تؤدي إلى تغيير المسار وتكييف الأوضاع". ففي العملية كم كبير من الاكتشاف، وهي ليست كما يظن بعضهم "بأنني أقمت بناء وبأنني سأجنى الأرباح من الإيجارات غداً. فالعمل في مجال البحث العلمي في سياق الثقافة والإدراك في مجتمعنا يختلف تماماً عما هو عليه في المجتمعات الأخرى." وأوضح المتحدث أن "المؤسسات لا تدار بالطريقة الصحيحة كمؤسسات أعمال وأنها

إن ما شدد عليه عدد من الحضور هو إنشاء ثقافة لدعم الشباب وتمكينهم. فلا يجب أن نتوقف عند البعد المادي والخوف من الفشل، لأن هذا لن يخلق جيلا مبادرا ومبدعا. فبناء مجتمع المعرفة يتطلب وجود بيئة أو منظومة متكاملة ليس من بينها الخوف والرهبة والتقليدية والبيروقراطية

يجب أن تتقدم وتنافس في السوق بعقلية رجال وريادة الأعمال وأن نبتعد عن العمل بوصفنا مؤسسات حكومية، ليس لديها الدافع للتنافس لأن ميزانياتنا مضمونة من الحكومة."

إن ما شدد عليه عدد من الحضور هو إنشاء ثقافة لدعم الشباب وتمكينهم. فلا يجب أن نتوقف عند البعد المادي والخوف من الفشل، لأن هذا لن يخلق جيلا مبادرا ومبدعا. فبناء مجتمع المعرفة يتطلب وجود بيئة أو منظومة متكاملة ليس من بينها الخوف والرهبة والتقليدية والبيروقراطية. ويجب أن نعلم كما يقول المتحدث الخبير في شركات التكنولوجيا أن هناك فارقا بين نقل المعرفة وإنتاجها، "فمن اليسير إقامة المشروعات النمطية المعتمدة على إنشاء فروع للشركات الأجنبية. ولكن حتى مع وجود هذه المشروعات لا يمكن أن ندعي أننا ننتج المعرفة. فهذا نقل للمعرفة، أما إنتاج المعرفة فيعني إضافة الصبغة المحلية، بمعنى أن نعيد صياغة المعرفة محلياً. فالسمة المميزة في إنتاج المعرفة هي الإضافة على المعرفة المنقولة وليس نقل المعرفة واستخدامها كما هي."

بين المتحدثون، أن البنية التحتية للبحوث متأخرة جداً إذا ما قورنت بالبنية التحتية للطرق

إن دولة الإمارات دولة غنية، كما أن هناك الدعم السياسي والرؤية السياسية الواضحة. وهاتان تمثلان بيئات تمكينية مهمة لنقل وتوطين المعرفة

مؤسسات رعاية الشباب

وقد اتضح من المناقشات وجود خلط في المفاهيم بين وجود مؤسسات ترعى الشباب مثل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع وغيرها. فهذه المؤسسات لم يكن أحد أهدافها أبداً منذ إنشائها أن تُمكّن الشباب من نقل وتوطين المعرفة، ولكن وجودها، وبما أنها تعنى بالشباب، أوحى لبعض الحضور أنها تستطيع أن تقوم بكل شيء أو يجب أن يكون نقل وتوطين المعرفة من مهماتها. وهذا يمثل قصوراً وتسطيحاً في النظرة إلى قضية نقل وتوطين المعرفة. وذكر بعضهم أنه على الرغم من وجود مؤسسات تعنى بالشباب وتقدم لهم الأنشطة المختلفة فإنه ليس هناك من تقييم لأثر الأنشطة المختلفة لهذه المؤسسات على تنمية قدرات الشباب ومدى الاستفادة مما يقدم لهم.

بيئات تمكينية محفزة ... ولكن

أما فيما يخص البيئات التمكينية، فقد ذكر المشاركون أن المخصصات المالية موجودة ولا شك في ذلك، فدولة الإمارات دولة غنية، كما أن هناك الدعم السياسي والرؤية السياسية الواضحة. وهاتان تمثلان بيئات تمكينية مهمة لنقل وتوطين المعرفة. إلا أنهم أشاروا إلى غياب بعض العناصر التي يحتاجها نقل المعرفة وتوطينها وإنتاجها. وربما كان ذلك امتدادا للحديث عن الكفاءات التي ذكرناها سابقا، مع التركيز على البيئات التي تمكنهم من النقل والتوطين والإنتاج.

بيئات تمكين البحث العلمي

وأول هذه البيئات التمكينية المطلوبة هي بيئة البحث العلمي. وكما بين المتحدثون، فإن "البنية التحتية للبحوث، إذا ما قورنت بالبنية التحتية للطرق على سبيل المثال، متأخرة جداً. فلا توجد جهة تحدد أولويات البحث العلمي، على الرغم من وجود هيئة البحث العلمي لا نستطيع كدولة أن نبحث في كل مجالات المعرفة. فالدول الأخرى لديها مكاتب للابتكار والعلوم لتحديد الأولويات."

وثاني البيئات التمكينية هو وجود كوادر إماراتية. "أين هي الكوادر الإماراتية المؤهلة تأهيلاً علمياً سليماً بأعداد كافية للتعامل مع هذا الجانب؟ فعدد الأساتذة قد لا يمثّل 5% من عدد الأساتذة الأجانب في الدولة في التعليم الجامعي والعالي. أين دور تأهيل الكوادر الوطنية والمحفزات لكي ينهج أبناؤنا هذا المجال، لا سيما أن العديد من الباحثين في الدراسات العليا هم في الفئة العمرية 19-29 سنة."

والقضية الثالثة، هي النشر العلمي، وهي غاية في الأهمية: "فأين مجلاتنا العلمية

المتميزة التي تتفاعل مع موضوعات مهمة في الدولة وتهتم بقضاياها؟" إن الإنتاج العلمي في الدولة هو إنتاج ضعيف عموماً، ثم تأتي قضية نشر الإنتاج العلمي، فالبحوث فائدتها ضعيفة إذا لم تنشر ويتم تحويل أفكارها إلى منتجات تفيد البشر. وفي هذا الصدد يتساءل أحد المشاركين: "أين هي المؤسسات التي تهتم بنواتج البحوث وتعمل على تحويلها إلى منتجات؟ ففي كل المجتمعات تقوم الشركات ومؤسسات المجتمع المدني بهذه المهمة. فبعد إجراء البحوث ونشرها تجد البيئات التي تقوم بالاستفادة منها، ولكن دور المجتمع المدني في هذا الجانب غائب بشكل كامل. فليس هناك مؤسسات في الدولة دورها أخذ نواتج البحوث وتحويلها إلى منتجات ملموسة لخدمة المجتمع." وبالمقابل، رأى بعض المشاركين أن البحث العلمي ليس به خلل وأن الدولة منتجة للبحوث. وقد يكون السبب وراء هذا هو الموقف المالي المرتفع للدولة. فبعضهم يظن أنه بما أن الدولة غنية وتستطيع أن تمول البحث العلمي، فليس هناك مشكلة، أو أن المشكلة بسيطة وسهلة الحل.

ضعف دور المجتمع المدني

ولا شك أن للحكومة دورا تؤديه في موضوع نقل وتوطين المعرفة كما اتضح من وجهات نظر المتناقشين. ولكن المعرفة ونقلها – كما أوضح بعضهم – تتمثل منظومة علمية متكاملة تصب في النهاية في مصلحة المجتمع ككل ويجب أن تتضافر البيئات التمكينية والتشريعات والأنظمة في هذا الشأن. "إلا أن المجتمع المدني وإشراكه مع القطاع الحكومي يجب أن يُولى الاهتمام الكافي، ففي المجتمعات الأخرى يقوم المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته بما في ذلك الجمعيات المختلفة بالدور الأساس في هذه العملية، والجامعات ومراكز البحث والتطوير والشركات جزء من هذا المجتمع المدني. والقطاع الحكومي دائماً أقل في قدرته من المجتمع المدني المتسع. كما لا يمكن الاعتماد فقط على الحكومة أنها ستقوم بكل شيء ونهمل القطاع المدني."

وما يمكن البناء عليه هنا هو ضرورة إنشاء مؤسسات مدنية مهنية تقوم بتطوير المنظومة العلمية والمعرفية، تدعمها مجموعة من التشريعات واللوائح الخاصة بالعمل مع المعرفة والبحوث والعلوم. وفي الوقت ذاته، نجد أن للدولة دورا مهما في سن التشريعات والقوانين ووضع اللوائح والأنظمة التي تضمن وجود الموارد المالية واستمرار عملية نقل وتوطين المعرفة. إن قضية المجتمع المدني غاية في الأهمية. وقد بينت نتائج الدراسة الكمية غياب الوعي في نظرة الشباب لدور المجتمع المدني والنقابات المهنية في خلق مجتمع المعرفة وكذلك لدورهم في نقل وتوطين المعرفة.

استثمار البيئة المحفزة القائمة في الإمارات

كما أنه في أثناء التحرك يجب أن يُعلم أن الإمارات بطبيعتها بيئة محفزة لنقل وتوطين المعرفة نتيجة وجود كتلة بشرية من جميع أطراف العالم. ومن ثم لا يجب الظن أن مشروع نقل وتوطين المعرفة في الدولة سيتم فقط بالمواطنين. وحسبما ذكر أحد المتحدثين: «فإنه يمكن طرح التساؤل حول مدى استفادة المواطن من ثورة الحكومة الذكية؟ إن استفادة المواطن من ثورة التكنولوجيا والمعرفة محدودة جداً.» والمراد هنا استفادة المواطن في المجال المعرفي من خلال عمله. «والحديث هنا عن التطبيقات الخاصة بالمجتمع وليس استهلاك تكنولوجيات مستوردة.

وهذه دعوة إلى إصدار قانون بتمكين المواطن معرفياً حتى يكون عضواً فاعلاً بالمجتمع أو إنشاء لجنة وطنية توفر جانبين الأول أن تكون عاملاً محفزاً حتى تحفز المواطن للاستفادة من المعرفة والقيام بمنتجات تأخذ من المعرفة مادة لها، والدور الثاني أن تؤدي دور الرعاية والإرشاد حتى ترعى المواطن على طريق الإنتاج المعرفي.»

هناك ضرورة إنشاء مؤسسات مدنية مهنية تقوم بتطوير المنظومة العلمية والمعرفية، تدعمها مجموعة من التشريعات واللوائح الخاصة بالعمل مع المعرفة والبحوث والعلوم

رأى المشاركون أن فكرة أن الحكومة وحدها تدعم المواطن وتذهب إليه في كل شيء لن تؤسس عالم المعرفة "فالحكومة لا يمكن أن تلقن المواطن المعرفة"

وأخيراً، يجب على المواطن أن يذهب إلى المعرفة ويدعم الحكومة. ففكرة أن الحكومة وحدها تدعم المواطن وتذهب إليه في كل شيء لن تؤسس عالم المعرفة «فالحكومة لا يمكن أن تلقن المواطن المعرفة.»

الخلاصة

بناء على الدراسات الميدانية الكمية والنوعية التي قدمها هذا الفصل، يمكن استخلاص النقاط المهمة التالية:

- يتمتع الشباب الإماراتيون بمهارات معرفية جيدة تمكنهم من الاندماج الفاعل في نقل وتوطين المعرفة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدل الدرجات الكلية التي حصل عليها الطلاب من الجنسين في المهارات المعرفية، حيث جاءت جملة هذه المهارات على مستوى جيد. إلا أنه يمكن ملاحظة بعض التفاوتات في المكونات الرئيسة لهذا المؤشر المهم. ففي حين كان في الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الدراسة في مهارة حل المشكلات اليومية ومهارة البحث عن المعلومات جيدا، فإن أداء الطلاب في مهارة التواصل الكتابي كان في حدود المتوسط، على الرغم من الأهمية القصوى لذلك في تحقيق عمليات الاندماج الفاعل للشباب في مجتمع المعرفة. وجاءت مهارة استعمال التكنولوجيا في مستوى بين المتوسط والجيد. كما كان الأداء العام للشباب في مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية) متوسطا، مما يدل على أن هناك نقصاً في امتلاك تلك المهارة فهماً وكتابة. ويصدق ذلك على استخدام اللغة العربية، بل بدرجة أكبر.
- كما أظهرت العينة الممثلة لشباب الإمارات نسباً عالية في امتلاك معظم القيم الضرورية للاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة. لكن من الضروري توخي الحذر في التعامل مع هذه النتيجة لأنها قد تمثل ما يطمح إليه الشباب من قيم وقد لا تنعكس بالضرورة على ممارساتهم وتصرفاتهم، فإن في ذلك ما يدعو إلى التفاؤل الحقيقي ويمكن التعظيم عليه في تعزيز القيم الموجهة لتصرفات الشباب بما يخدم القضية الأسمى في تحقيق الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة.
- بالمقابل، بينت التحليلات وجود ضعف في مستوى فاعليات الشباب في مجال فاعلية الاجتماعية وفي مستوى الفاعلية الثقافية بدرجة أقل، بينما جاءت النسبة مقبولة في مجال الفاعلية الاقتصادية.
- كما أظهرت جلسات العمل المركزة وورش العصف الذهني حماسا واضحا لدى الشباب في الانتماء والمواطنة والفخر الأكيد بالإمارات وإنجازاتها. وتدعم هذا الانطباع في البحث الميداني الذي أشار إلى ذلك وبمعدلات أعلى من باقي الدول العربية المشاركة.[6] إن في هذا الحماس والانتماء ما يمكن البناء عليه، ولا سيما في ما يتعلق بترسيخ المفاهيم الخاصة لدى الشباب بأسس وممارسات المواطنة الصحيحة (وكانت نتائجها متوسطة في حدود 55% من الدرجة النهائية)، وبما يعزز بشكل كبير من إمكانية الاندماج الفاعل المبني على المواطنة الصحيحة وما تشتمله من حقوق وواجبات.
- كما أشارت التحليلات إلى أن مستوى انفتاح الشباب عالمياً (القراءة، السفر) كان ضعيفا، حيث جاء متوسط درجات الطلاب في حدود 33% من الدرجة النهائية، كما أفاد 65.1% من العينة بعدم اطلاعهم على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم وفي ذلك ما يشير إلى نقطة يجب التعامل معها بجهود أكبر سواء من صانع القرار التنموي أو من الشباب أنفسهم. ومن الملفت للنظر أن 70% من المشاركين في العينة أفادوا بعدم معرفتهم بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة مما يوجب التوسع في عمليات الإعلان عن البرامج والمؤسسات التي تزخر بها الإمارات لرعاية الشباب، ليتمكن الشباب الإماراتيون من الاستفادة

أظهرت جلسات العمل المركزة وورش العصف الذهني حماسا واضحا لدى الشباب في الانتماء والمواطنة والفخر الأكيد بالإمارات وإنجازاتها. وتدعم هذا الانطباع في البحث الميداني الذي أشار إلى ذلك وبمعدلات أعلى من باقي الدول العربية المشاركة

من الفرص الهائلة التي توفرها الدولة لهم. وكما هو متوقع، جاءت انطباعات الشباب الإماراتيين حول البيئات التمكينية ممتازة بشكل عام. وبيّن أكثر من 95% بأن إتاحة الفرصة لاستخدام الإنترنت تسهم وبفعالية مقبولة أو كبيرة في تأهيل الشباب لنقل وتوطين المعرفة. والأمر ذاته ينطبق على توفر وسائل التفاعل الإلكتروني (32.6% فعالية مقبولة و59.2% فعالية كبيرة). كما أظهر الشباب الإماراتيون ثقة كبيرة في قدرة الهيئات العاملة في الإمارات بما في ذلك الإعلام (43.5% ثقة مقبولة و43% ثقة كاملة) وفي قدرة منظمات المجتمع المدني، على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وكذلك الجمعيات المهنية. كما يرى الشباب بأن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة في مجال دعمهم، حيث ذكر معظم المشاركين في العينة أن للحكومة «مساهمة كبيرة جداً» أو «مساهمة كبيرة» في هذا المجال. بيد أن هذه النتائج يجب النظر إليها في ضوء نتائج الفاعلية الثقافية والمجتمعية للشباب التي جاءت متدنية نسبيا، مما يدل على أن الشباب قد لا يكونون ملمين بدور منظمات المجتمع المدني والجمعيات والأجهزة الحكومية الأخرى وهم بالتالي لا يستخدمون الطاقات والفرص التي توفرها هذه المؤسسات بالشكل المطلوب.

- ومن الملفت أن ما يقرب من ربع العينة رأوا أن «مساهمة مشاريع الاستثمار الخارجي في نقل وتوطين المعرفة» «ضعيفة» أو «غائبة» وكذلك بالنسبة لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحوث و«مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي». إن في هذه الإجابات، التي تدعمت من خلال جلسات العصف الذهني والجلسات المركزة، ما يستدعي الاهتمام بهذه العناصر الثلاثة المهمة عند التخطيط لنقل وتوطين المعرفة.
- وأثارت إجابات الشباب حول الموضوعات المتعلقة بنقل وتوطين المعرفة العديد من الموضوعات، حيث جاءت إجابات الشباب إيجابية على بعض الأبعاد ودالة على وعيهم بما يمكن أن تقدمه المعرفة ونقلها وتوطينها. ومن هذه الإجابات "الموافقة" أو "الموافقة جداً" على أن توطين المعرفة "سيساهم في تنشيط حركة الإبداع والابتكار" وأن ذلك سيسهم في "تنشيط الاقتصاد" علاوة على الأثر الإيجابي على مواضيع حياتية مهمة مثل "الحدّ من البطالة"؛ وبأن "نقل وتوطين المعرفة في الإمارات، كما هو في البلدان العربية، مسألة حيوية لمستقبل هذه البلدان" وأنها "يمكن أن تسهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية".
- بالمقابل، يمكن التوقف عند بعض إجابات مفادها أن "مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية"، إذ لم تتجاوز الموافقة الصريحة على ذلك 38.4% من مجموع العينة. كما بينت المقابلات المركزة وجلسة العصف الذهني وجود بعض التخوف لدى الشباب، وربما بدرجة أكبر لدى الخبراء المشاركين من الفئة الأكبر سنا، من إمكانية أن تكرس عملية نقل وتوطين المعرفة التبعية للغرب أو أنها ستغير في الخصائص الثقافية للإمارات، بما في ذلك من طمس الهوية أو الإخلال باللغة العربية. إن في هذه النتيجة ما يستدعي الانتباه والعمل لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الانفتاح والتواصل البناء ونقل وتوطين المعارف كضرورة تنموية تعود بالنفع على المجتمع، مع التركيز على أن الانفتاح لا يعني بأي حال من الأحوال ضياع الهوية أو طمسها. كما لا بد من التركيز على دعم اللغة العربية كحاضنة للثقافة والمعرفة دون إغفال أهمية الترجمة وتعلم اللغات الأجنبية كمتطلب يسير جنبا إلى جنب مع دعم اللغة العربية وصولا إلى الانفتاح المعرفي المنتج.
- ومن أهم الأمور الإيجابية التي يمكن التعظيم عليها قناعات الشباب بتوفر أحد أهم أركان مجتمع المعرفة، والمتمثل في الحريات؛ فقد أفادت الأغلبية الساحقة من الطلاب بتوفر الحريات الأساسية بدرجة "ممتازة" أو "جيدة" (حرية الرأي

هنالك تأييد لمفهوم نقل وتوطين المعرفة والانفتاح بين الشباب الإماراتيين الذين أبدوا بشكل عام تحمسا ملحوظا لعملية نقل المعرفة

والتعبير 98.4% وحرية المبادئ 98.2% والعدالة الاجتماعية 96.4%). وينطوي ذلك على توجه إيجابي وبيئة تمكينية تساعد الشباب على نقل وتوطين المعرفة. ويمكن ملاحظة هذا التوجه الإيجابي أيضا في أراء الشباب حول العادات والتقاليد وعدم التمييز بين الجنسين، حيث رأى معظمهم أنها محفزة لنقل وتوطين المعرفة وأنها متوافرة في المجتمع الإماراتي. وبالنسبة لمحفز توفير فرص عمل للشباب، مع أهميته وضرورته لنقل وتوطين المعرفة، فقد أجاب 43.1% بعدم توفره. ويستدعي ذلك ضرورة التعامل مع هذ الأمر.

ودعمت نتائج الجلسات المركزة وجلسة العصف الذهني مع الخبراء وذوي العلاقة هذه الاتجاهات، إضافة إلى إثارتها للعديد من القضايا المهمة ذات العلاقة. وبينت هذه الدراسات النوعية المهمة عددا من الأمور التي يمكن تلخيص أهم نقاطها على النحو التالي:

- كان هنالك تأييد لمفهوم نقل وتوطين المعرفة والانفتاح بين الشباب الإماراتيين الذين أبدوا بشكل عام تحمسا ملحوظا لعملية نقل المعرفة التي اعتبرت خطوة مهمة يجب أن تؤدي إلى خطوات تالية منها «تقنين المعرفة لبيئة الإمارات»، بمعنى «تحويرها وصياغتها بالصياغة المحلية بطريقة تناسب ثقافة المجتمع وهويته».
- وفيما يخص موضوع توطين المعرفة، عبر المشاركون عن أن مفهوم توطين المعرفة جديد عليهم نسبياً، فرأت الغالبية منهم أن التوطين هنا يعني أن تصبح المعرفة موطّنة في أبناء الإمارات أنفسهم مع التركيز على ضرورة الاستفادة القصوى من المقيمين ونقل المعارف والخبرات التي لديهم و"توثيقها" من أجل استبقائها وتراكمها، حتى لا تظل الدولة "معتمدة دائماً على مصدر خارجي". وأكد الشباب على وجوب أن تتميز العقول المواطنة في عدة مجالات حيوية لا تقتصر فيها على النقل والتطويع والتوطين بل أن تعمد إلى الإبداع والتميز والريادة على مستوى العالم، وأن توسع من دائرة هذه المجالات تدريجياً. وأبرز الشباب أهمية أن يكون موضوع إدارة المعرفة مشروعاً وطنياً، مع وعي بأهمية مشاركة الشباب وتأهليهم لبناء مجتمع المعرفة.
- ولا بد من الإشارة بقوة إلى أن الشباب أنفسهم رأوا أن "الشباب طاقة إن لم تستغل إيجابياً فستتصبح طاقة سلبية". وعليه، يجب الاعتماد عليهم وتدريبهم وإعطائهم الفرصة في أداء هذا الدور. ورأى فريق منهم أن هناك عدم توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؛ فما يتعلمه الطلاب لا يخدم سوق العمل بصورة كبيرة. كما رأت غالبية المشاركين أن هناك مشكلات حقيقية في النظام التعليمي الذي اعتبروه "منبع نقل المعرفة"، مثل ندرة بعض التخصصات بل غيابها كليا مع شيوع اختصاصات أخرى على حسابها، مثل الإعلام والإدارة. كما أشار بعضهم إلى تدني مستوى الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية.
- وبيّن الشباب ضرورة تطوير المهارات المعرفية لديهم بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعرفة والعولمة. وأشار بعضهم إلى أن الطلاب في حاجة ماسة إلى تعلم مهارات جديدة تساعدهم في المستقبل على التعلم المستمر والاستزادة من المعرفة ومن ثم نقلها وتوطينها. وقدم العديد منهم نقدا للخطط التعليمية القائمة مع إبداء التخوف من أن النظام التعليمي قد يعطي انطباعاً بالتحسن في حين أن المنتج منه لا يستطيع أن ينافس المتعلمين في الدول الأخرى.

وفي جلسات العصف الذهني، أبدى المشاركون من الخبراء وذوي العلاقة فهما واضحا لموضوع نقل وتوطين وتوظيف المعرفة، مع التأكيد على أن الأمر يجب أن يُنظر إليه على أنه منظومة كبيرة تتم في المجتمع على عدة مستويات ومن خلال العديد من المؤسسات، منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام

هنالك شبة اتفاق على ضرورة تعزيز ودعم مكانة اللغة العربية كحاضنة للثقافة ووعاء لنقل وتوطين المعرفة، مع التركيز على أن توطين المعرفة لا يمكن أن يتم بدون اللغة الأم، مع التشديد على تعلم اللغات الأخرى واستخدامها كضرورة للانفتاح والتواصل مع الثقافات والمعارف الجديدة

والمؤسسات المجتمعية الأخرى. ويجب أن تعمل كل هذه المؤسسات معاً في تناغم من أجل تأهيل الكوادر الشابة المواطنة لاكتساب المعرفة، ومن ثم استخدامها الاستخدام الأمثل ونشرها في المجتمع وتوظيفها وتطويرها.

بالإضافة إلى الوعي بموضوع المعرفة وأهميتها، فقد أظهر المتناقشون كذلك وعياً بارتباط المعرفة بالاقتصاد وأهمية تنويع الاقتصاد في الدولة وعدم الاقتصار على عوائد المنتجات البترولية. ولتحقيق كفاءة المعرفة، رأى المتناقشون وجوب تعزيز ثقافة الإنجاز في الأطفال منذ الصغر. ويعني ذلك "أن نُعلم الأطفال كيفية وضع أهداف لأنفسهم والسعي لتحقيق هذه الأهداف، وعدم انتظار أن تُنجز عنهم الأشياء أو أن يقوم شخص بالغ بذلك نيابة عنهم." إن تعزيز ثقافة الإنجاز من الأهمية بمكان في المجتمع الإماراتي، خصوصا مع طلاب المدارس والجامعات".

والكفاءة الأخرى التي اتفق المشاركون على أنها تدعم إنتاج المعرفة هي التواصل الاجتماعي. فبدون التواصل والتفاعل مع الآخر وفهم الآخر ووجهات نظره المختلفة وأطره الفكرية ، لن يحدث تلاقح حقيقي للمعارف. وهناك مكون آخر من مكونات إنتاج المعرفة في الإمارات العربية المتحدة – حسبما أفادت النقاشات – يرتبط بتعزيز قيمة العمل. وهذه قيمة مطلوبة بشدة لدى المواطنين. وأشار المشاركون إلى قيمة الهوية الثقافية، حيث بينوا وبقوة وجوب إيجاد توازن بين النقل وبين ثقافة وهوية المجتمع، مع ضرورة تحييد القيم الاجتماعية الهدامة التي لا تساعد في نقل وتوطين المعرفة مثل القيم التي تتمثل في الاستهلاك والمادية أكثر من القيم الإنسانية.

- واتضح من المناقشات وجود إشكالية عند بعض المشاركين حول طبيعة المعارف المراد نقلها، والتخوف الشديد من الهيمنة بدافع التنمية أو نقل المعارف. وعلى الجانب الآخر، رأى بعضهم أن "هناك فجوات معرفية في الوطن العربي لا بد من ردمها"، منها فجوة البحث العلمي والنشر وبراءات الاختراعات.

وكان هنالك شبة اتفاق على ضرورة تعزيز ودعم مكانة اللغة العربية كحاضنة للثقافة ووعاء لنقل وتوطين المعرفة، مع التركيز على أن توطين المعرفة لا يمكن أن يتم بدون اللغة الأم، مع التشديد على تعلم اللغات الأخرى واستخدامها كضرورة للانفتاح والتواصل مع الثقافات والمعارف الجديدة.

كما كانت هنالك دعوة إلى تنظيم أفضل للمؤسسات ذات العلاقة. وتدور الفكرة المطروحة حول أهمية وضع أهداف وطنية عامة أو استراتيجية لنقل وتوطين المعرفة ثم تأخذ كل مؤسسة في التعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام وباقي مؤسسات الدولة نصيبها من تلك الأهداف وتعمل على تحقيقها. وبهذا تعمل المؤسسات جميعاً ومعاً لإنتاج الإنسان الإماراتي الذي نريد.

وتشكل هنالك رأي بأن أسواق العمل والمؤسسات بوضعها الحالي لا تعين على الإبداع ونقل المعرفة. وأشار بعض المتحدثين إلى أن المؤسسات وثقافة العمل بها تمثل عائقاً أمام الإبداع وتقديم أفكار جديدة. فما درج عليه العاملون يعتبر السياق الذي يجب أن يسيروا فيه، ومن الصعب كسر هذا الروتين.

ورأى المشاركون ضرورة العمل على دعم وتنظيم هيئات البحث العلمي وريادة الأعمال ورعاية الشباب؛ إذ تبين أن هنالك خلطا بين أدوارها وترددا في تطبيقاتها على أرض الواقع وبين الرؤية والإرادة السياسية الداعمة. وبينت المناقشات وجود خلط وعدم تكامل في المفاهيم بين وجود مؤسسات ترعى الشباب مثل وزارة الشباب وعمل هذه المؤسسات على نقل وتوطين المعرفة.

أما فيما يخص البيئات التمكينية فقد أكد الجميع ملاءمتها وتوفرها. كما أكدوا وجود المخصصات المالية، والدعم السياسي والرؤية السياسية الواضحة. وهذه تمثل بيئات تمكينية مهمة لنقل وتوطين المعرفة. إلا أن بعض المشاركين أشاروا إلى فجوات في بيئات تمكين البحث العلمي، بما فيها دعم الإبداع والبحث والنشر في أوساط المواطنين، علاوة على تحويل نواتج البحوث إلى منتجات ملموسة لخدمة المجتمع.

هناك الحاجة إلى وضوح الهدف والسبيل إلى نقل وتوطين المعرفة وقد عبر عنه المشاركون بأكثر من صيغة: "لكي يكون مجتمعنا معرفياً يجب أن نعرف أين مجتمعنا وأين نريد أن نذهب، وكيف، ولا نرفض الانفتاح على الآخر"

وفي الختام، لا بد أن نبين أن الحاجة إلى وضوح الهدف والسبيل إلى نقل وتوطين المعرفة كان حاضراً في المناقشات. وقد عبر عنه المشاركون بأكثر من صيغة: "لكي يكون مجتمعنا معرفياً يجب أن نعرف أين مجتمعنا وأين نريد أن نذهب، وكيف، ولا نرفض الانفتاح على الآخر." ويقودنا ذلك إلى الحديث عن استراتيجيات نقل وتوطين المعرفة. فقد رأى المتناقشون أن أي استراتيجية يجب أن تبدأ بناء الإنسان، وإعطاء الأولوية للتعليم، أي أن يكون في قمة هرم الأولويات بالنسبة للسلطة التنفيذية، وأن يكون الهدف بناء الإنسان القادر على التعاطي مع المستقبل. "أهم عامل في نقل وتوطين المعرفة هو التعليم والخطوة الأساسية في التعليم هي كيف نحقق التوازن بين الحفظ والفهم والتفكير الناقد، والتوازن بين الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من خلال الإنترنت وإنتاج المعلومة محلياً."

"يجب علينا إشراك الشباب في كيفية نقل المعرفة وفي صنع القرار بمعنى أن يكون الشباب شركاء في صنع المستقبل، ولا نعتمد على المؤسسات التي تعمل بالإنابة عن الشباب... يجب أن نؤمن بالشباب وإمكاناتهم ونهيئهم لعملية نقل وتوطين المعرفة. وأفادت أحد المتحدثات أنه "إذا لم نشرك الشباب وندمجهم فسيندمجون هم بأساليبهم الخاصة لأن الشباب اليوم طاقة. لقد اندمج الشباب دون أن نطلب منهم ودون أن نعرف ونلحظ ذلك.... كنت أتحاور مع طالبة على انستغرام وظننت أنها سيدة كبيرة وكنت أحدثها بكل وعي، وفي آخر الأمر وضعت صورتها واكتشفت أنها طفلة.... هناك اختراق من الشباب لعالم الكبار، علينا أن نصل للشباب وأن نتعامل معهم بمنطق العصر... دعوا الشباب يكونوا شركاء، فالشباب طاقة إن لم نصل إليهم ستكون طاقة سلبية... علينا أن نندمج مع الشباب وألا نكون جاهلين بهم وهم جاهلين بنا"

المصدر: من آراء بعض المشاركين في جلسات العصف الذهني

الهوامش

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.

4 هيئة المعرفة والتنمية البشرية 2009.

5 وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع 2009.

6 انظر التقرير العام من تقرير المعرفة العربي للعام 2014 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.

الفصل الخامس

استراتيجيات تحفيز شباب الإمارات للمشاركة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة

تقديم

لم تعد المعرفة ترفاً يجوز التنازل عنه. ذلك أنها إحدى أهم ركائز التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة في هذا العصر. وقد استعرض هذا التقرير الوضعية العامة لنقل وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة وطبيعة مشاركة الشباب في هذه العملية التنموية المركزية، منطلقا مما تبنته تقارير المعرفة العربية السابقة التي جعلت النقل والتوطين المعرفي مدخلا أساسيا لتحقيق مآرب التنمية الإنسانية بأبعادها كافة. وتم التأكيد على أهم مفاهيم نقل وتوطين المعرفة، التي تتخطى العلوم التقانية لتتضمن أيضاً العلوم والإبداعات في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية والخبرات الإنسانية المتراكمة. كما أن التنمية الإنسانية بشتى متطلباتها وأبعادها لا يمكن أن تتحقق في هذا العصر المتميز بالعولمة والانفتاح والتواصل إن لم تستند إلى نقل وتوطين المعارف التي باتت في مدخلاتها ومخرجاتها على السواء، العنصر الرئيس في إحداث التقدم والرفاه الإنساني. ويعد نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها في مناحي التنمية الإنسانية متطلبا أساسيا للدول الطامحة لاحتلال مراكز متقدمة في القرن الواحد والعشرين. ولا شك في أن الإمارات العربية المتحدة هي من ضمن هذه الدول.ويتجلى سعي الإمارات للتقدم واللحاق بركب الدول المتقدمة ومنافستها على المراكز الأولى بوضوح في العديد من السياسات والمبادرات، بما فيها رؤية «2021»، ويمثل ذلك اللبنة الأساسية في السعي نحو نقل وتوطين المعرفة وفي تحقيق الدمج الفاعل للشباب الإماراتي في هذه السيرورة التنموية المحورية.

من هنا، استند النموذج المفاهيمي الذي اعتمده هذا التقرير على الترابط بين قاعدتين أساسيتين : "تأمين رأس المال المعرفي" المتمثل في الطاقات البشرية القادرة على القيام بعمليات النقل والتوطين المعرفي، و"توفير البيئات التمكينية" المطلوبة، بما في ذلك التشريعات المؤطرة والمؤسسات الداعمة، ليتم من خلال هاتين القاعدتين تأمين أهم الأدوات المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة بما فيها الأدوات المؤسسية، والتشريعية، والمعرفية، والأدوات المالية أيضا. وتتضافر هاتان القاعدتان بأدواتهما لتحقيق "توطين المعرفة" في ثلاثية متكاملة تقع في محورها آليات النقل والتوطين، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والتحفيز المادي وغير المادي، والانفتاح والتواصل، والشراكات العالمية والإقليمية، والترجمة، والتقييم والمتابعة. وطبقاً لهذه المفاهيم، تغدو عمليات "نقل المعرفة" جزءا ومرحلة في الطريق إلى الهدف الأسمى المتمثل في "توطين" المعرفة.

إن التنمية الإنسانية بشتى متطلباتها وأبعادها لا يمكن أن تتحقق في هذا العصر المتميز بالعولمة والانفتاح والتواصل إن لم تستند إلى نقل وتوطين المعارف التي باتت في مدخلاتها ومخرجاتها على السواء، العنصر الرئيس في إحداث التقدم والرفاه الإنساني

وانطلاقا من التحليل الهادف إلى التعرف على نقاط الضعف لتلافيها ونقاط القوة لتعظيمها، اهتم التقرير بوضع الإمارات استنادا إلى أهم المؤشرات ذات العلاقة، وفي مقدمتها مؤشر اقتصاد المعرفة. وعكست هذه المؤشرات العديد من الأوضاع التي تبين السير الحثيث وارتفاع الجاهزية في بناء مجتمع المعرفة. وتبين النتائج أن الإمارات من أكثر الدول الصاعدة إنفاقا واستثماراً في البنية التحية التي تحقق الكثير من الإنجازات الملموسة فيها خلال فترة زمنية قصيرة، كما هو الحال في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مما يمهد لتأسيس وبناء مجتمع المعرفة. فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى خليجياً وعربياً على مقياسي المعرفة واقتصاد المعرفة للعام 2012 بقيمة 7.09 و 6.94 على التوالي، والمرتبة 42 على مستوى العالم ضمن 145 دولة، متقدمة بذلك 6 مراكز عن موقعها في عام 2000 .[1] كما احتلت على مؤشر التنمية الإنسانية المركز الثالث عربياً والأربعين عالميا في تقرير عام 2014. وجاءت الإمارات على مؤشر السعادة الصادر في بدايات عام 2014 في المركز الأول عربيا والرابع عشر عالميا.[2] ويصدق ذلك على مؤشر الابتكار العالمي، حيث جاءت الإمارات في المركز الأول عربيا و36 عالميا.[3]

إن في هذه المؤشرات ما يشير بوضوح إلى تقدم الإمارات الحثيث نحو المراكز المتقدمة

في المجالات المعرفية والتنموية. على أن هذا التقدم لا يخلو من تحديات حقيقية تواجه عمليات نقل وتوطين المعرفة والإدماج الفاعل للشباب الإماراتي فيها. وقد أجمل التقرير هذه التحديات في تحدي تطوير التعليم ليتماشى مع متطلبات مجتمعات المعرفة؛ وتحدي الموارد البشرية بما في ذلك التحدي الديمغرافي القائم؛ وتحدي الهيكلية الاقتصادية الحالية المعتمدة على الاقتصاد الريعي؛ وأخيرا تحدي تحفيز الشباب للاستفادة القصوى والفضلى من الفرص المتاحة أمامهم. فالتحدي التعليمي للشباب في الإمارات يتشعب للتعامل مع العديد من القضايا الأساسية، بما في ذلك تدني النظرة إلى التعليم، وطرق التدريس التقليدية، وقلة التنوع والتوازن في اختيار التخصصات، إضافة إلى ضعف مخرجات التعليم الجامعي وعدم تناسبها مع سوق العمل.

أما تحدي الموارد البشرية، فإنه يرتبط بشكل أساسي بقلة عدد السكان مقارنة بنسبة المقيمين في الدولة، وتفضيل المواطنين العمل في القطاعات الحكومية الإدارية في معظمها على العمل في القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص. ونظرا للارتباط الوثيق بين اقتصادات المعرفة وهيكلية الإنتاج والاقتصاد بشكل عام فإن استمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدولة على حساب التنوع والتوسع المطلوب في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المعرفية المضافة الأعلى يبرز كأهم سمات التحدي الاقتصادي في إقامة مجتمع المعرفة في الإمارات العربية المتحدة. ويأتي تحفيز الشباب الإماراتيين للمشاركة الفاعلة في هذا المجال كتحد رئيسي آخر. فإن شباب الإمارات وعلى الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة أمامه يتجه بشكل ملحوظ إلى الأعمال الإدارية ذات الثبات الوظيفي والعائد المادي الجيد في القطاعين العام والخاص، مع إقبال أقل من ذلك بكثير على القطاعات الإنتاجية ذات العلاقة الأكبر بنقل وتوطين المعرفة، وبخاصة تلك المرتبطة بالإبداع والبحث العلمي والتكنولوجيا.

إن في هذه المؤشرات ما يشير بوضوح إلى تقدم الإمارات الحثيث نحو المراكز المتقدمة في المجالات المعرفية والتنموية. على أن هذا التقدم لا يخلو من تحديات حقيقية تواجه عمليات نقل وتوطين المعرفة والإدماج الفاعل للشباب الإماراتي فيها

نتائج ميدانية هامة

ومما يميز هذا التقرير اعتماده على مسوح ميدانية كمية ونوعية تستدعي التوقف عندها. فلقد سلطت نتائج المسوح الضوء على ماهية الشباب الإماراتيين وتطلعاتهم وجاهزيتهم للانخراط في مجتمع واقتصاد المعرفة. فقد أظهرت العينة الممثلة للشباب المشاركين في المسوح الميدانية، وهم من طلاب السنة النهائية من المرحلة الجامعية، حماسا ورغبة واضحة في السعي لإقامة مجتمعات المعرفة ومستوى جيدا من تملك المهارات المعرفية بشكل عام. على أن الأمر لم يخلُ من بعض الثغرات التي يجب التعامل معها، مثل مهارات التواصل الكتابي حيث كان مستوى الطلاب فيها متوسطا، سواء في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية.

وجاء وضع القيم لدى الشباب الإماراتيين أفضل بكثير من وضع المهارات المعرفية، حيث كشفت النتائج عن وجود اتجاهات إيجابية تجاه مجموع القيم المعرفية والوجدانية والاجتماعية والكونية. ويعتبر ذلك مؤشراً طيباً يمكن البناء عليه، شريطة أن تتجسد هذه القيم في قناعات وسلوكيات يومية تساعد الشباب في عملية نقل وتوطين المعرفة وخلق مجتمع المعرفة المنشود. وبالمقابل ألقت التحليلات الضوء على ضعف في الفاعلية الاجتماعية للشباب–وبدرجة أقل في مستوى الفاعلية الثقافية – بينما جاءت النسبة مقبولة في مجال الفاعلية الاقتصادية. وهي نتائج جديرة بالاهتمام، نظراً لما يمكن أن يكون لهذا الضعف – خصوصا في الفاعلية المجتمعية – من انعكاس سلبي على بناء مجتمع المعرفة المنشود. فالمشاركة المجتمعية والثقافية والاقتصادية تعد من المقومات الأساسية للتواصل مع المجتمع ومحاولة النهوض به. وقد بدت تصورات بعض الشباب في الإمارات ملفتة للنظر تجاه موضوع نقل المعرفة وتوطينها، حيث صرّحوا بأن هذه المسألة لا تدخل ضمن همومهم الحالية، ولكنهم في الوقت نفسه أقروا بأن نقل وتوطين المعرفة مسألة حيوية

لمستقبل الدولة، كما أقروا بانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، وبدورها في تنشيط حركة الإبداع وتقليص الفوارق الاجتماعية والحدّ من البطالة.

ومع أن مفاهيم المواطنة كانت مقبولة لدى الطلاب، إلا أن النتائج أشارت إلى الحاجة إلى عمل إضافي لترسيخ الأساليب والممارسات ذات العلاقة، ووجوب زيادة الجهود التوعوية لتدعيم المفاهيم حول المواطنة وتجسيدها في شكل مواقف وممارسات واقعية لم تكن بالنضج الكافي لدى العديد من الشباب الجامعيين. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال نشر ثقافة المواطنة الإيجابية منذ الطفولة وإتاحة الفرصة في مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المختلفة لممارسة مختلف أبعاد المواطنة لتصبح جزءاً من وعي الشخص على المستوى الفردي والمجتمعي والعالمي. كما بينت نتائج الدراسات ضعفا في أحد أهم متطلبات مجتمع واقتصاد المعرفة، وهو درجة الانفتاح والتواصل لدى الطلاب الجامعيين في الإمارات، على الرغم من شيوع وسائل التواصل الاجتماعي وامتلاك الشباب للأجهزة التكنولوجية في الجامعة والمنزل. وينبغي التأكيد في هذا الإطار على مسؤولية الجامعات التي يجب أن تتيح للطلاب فرص التواصل مع المؤسسات المجتمعية والشبابية ومؤسسات التدريب والتأهيل والمؤسسات البحثية في الداخل والخارج.

وقد عبّرت نسبة ليست بالقليلة من الشباب وذوي العلاقة عن درجات أقل من الرضى عن منظومة التعليم الجامعي، وبخاصة فيما يتعلق بالبحث الأكاديمي، سواء من حيث منظومة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للطلاب، أو نظام التدريبات العملية أثناء الدراسة، أو الأنشطة البحثية. وتكتسب هذه النتائج أهمية كبيرة نظراً لأنها تمثّل عينة من التحديات التي تواجه عملية نقل المعرفة وتوطينها وقدرة الشباب على المساهمة في ذلك.

مواجهة التحديات

إن فرص نقل وتوطين المعرفة وصولاً لإقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة متوفرة بقوة في العديد من الجوانب في دولة الإمارات. فليس ثمة عائق اقتصادي أو سياسي أو تقاني أو ثقافي يمنع من إيلاء الاهتمام الكافي بهذا الموضوع. وعلى العكس من ذلك، يمكن القول إن أمام دولة الإمارات فرصة تاريخية من أجل مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تطوير التعليم والبحث العلمي ومحدودية الموارد البشرية والأوضاع الديمغرافية وتنويع البنية الاقتصادية للدولة وتوجيهها نحو إنتاج ذي قيمة معرفية أعلى، وأخيرا تحفيز الشباب الإماراتيين للاستفادة من الفرص المتاحة وللاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة.

مواجهه التحدي التعليمي

يظهر التحدي التعليمي منذ المراحل الأولى من التعليم قبل الجامعي في أكثر من ناحية. فدرجات الطلاب الإماراتيين في الاختبارات الدولية مثل تيمس وبيزا في القراءة والكتابة والرياضيات ما زالت أقل من معدل درجات الطلاب في الدول ذات المستوى الاقتصادي المتقدم، بل المستوى الاقتصادي المتوسط.[4] ويستمر التحدي التعليمي، وان بطرق مختلفة، في المراحل اللاحقة بين الشباب.

ففي الوقت الذي تتحرك فيه كثير من الدول إلى استخدام التعلم القائم على البحث وحل المشكلات والتفكير الناقد، وهي المهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة، ما زالت طرق التدريس التقليدية هي الغالبة في المؤسسات التعليمية في الدولة. كما أن التعليم الجامعي والعالي لم ينجح في إنتاج الكتلة الحرجة المطلوبة من "عمال المعرفة" القادرين على توليد منتجات معرفية مثل البرامج الإلكترونية أو الاختراعات المسجلة أو تأليف الكتب وإجراء البحوث.[5] وهنالك عدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات المتغيرات

إن أمام دولة الإمارات فرصة تاريخية من أجل مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تطوير التعليم والبحث العلمي ومحدودية الموارد البشرية والأوضاع الديمغرافية وتنويع البنية الاقتصادية للدولة وتوجيهها نحو إنتاج ذي قيمة معرفية أعلى، وأخيرا تحفيز الشباب الإماراتيين للاستفادة من الفرص المتاحة وللاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة

لم ينجح التعليم الجامعي والعالي في إنتاج الكتلة الحرجة المطلوبة من "عمال المعرفة" القادرين على توليد منتجات معرفية مثل البرامج الإلكترونية أو الاختراعات المسجلة أو تأليف الكتب وإجراء البحوث

الاقتصادية العالمية التي تتطلب مهارات عالية مرتبطة باقتصاد المعرفة والعولمة.[6] ذلك أن ثلثي الطلاب في المرحلة الجامعية يتخصصون في الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية على حساب التخصصات المهمة الأخرى وذات العلاقة المباشرة بنقل وتوطين المعرفة، مثل التخصصات العلمية والرياضيات.[7,8]

وانتقد العديد من الباحثين دور التعليم في الدولة في خلق مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، حيث أن التعليم بصورته الحالية، لا يشجع على الإبداع والمنهج لا يثير الطلاب علمياً ولا يتحداهم بالقدر الكافي، كما أن التواصل بين المعلم والطالب متقلص إلى درجات متدنية ويقتصر على الحفظ والتلقين. يضاف إلى ذلك جمود النظام التعليمي وافتقار الإدارة المدارس للسلطة الكافية لاتخاذ القرار، وتدني الفرص أمام الطلاب لإظهار إبداعهم، مما يقف عثرة في سبيل إقامة مجتمع المعرفة.[9]

إن أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات قد زادت إلا أن هذه الزيادة لم تترجم في تطوير اقتصاد المعرفة أو إلى خلق جيل أو كتلة حرجة لخلق هذا الاقتصاد

وكما أسلفنا في موضع آخر، وعلى الرغم مما قامت به الدولة من جهود لتطوير التعليم الجامعي، فإن العلاقة بين احتياجات سوق العمل والخريجين ما تزال موضوعاً مهماً، حيث يتجه نظام التعليم العالي الحكومي والخاص إلى تبني التوجه المهني للبرامج وليس التوجه التنموي والمعرفي،[10] مما قد يضعف من فرص التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة في الدولة. كما تسود بعض التقاليد السلبية في أوساط التعليم الجامعي، ومنها ضعف روح المبادرة لدى الشباب واللهاث وراء الوظائف الحكومية الآمنة.[11] ويخلق هذا التوجه بحد ذاته عائقاً أمام نقل المعرفة. كما أن معظم الطلاب يعتبرون التعليم منتجاً نهائياً وليس عملية مستمرة. فكثير من خريجي الجامعات لا يعدون أنفسهم متعلمين مدى الحياة بل يعتبرون التخرج نهاية التزامهم بعملية التعليم.[12] وعلى وجه العموم، يمكن القول أن أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات قد زادت إلا أن هذه الزيادة لم تترجم في تطوير اقتصاد المعرفة أو إلى خلق جيل أو كتلة حرجة لخلق هذا الاقتصاد.

إن العنصر الأول في تعزيز نظم تمكين الشباب يتمثل في تزويدهم وتأهيلهم بالمهارات الملائمة التي تتماشى مع متطلبات نقل المعرفة وإنتاجها وتوظيفها. وهنا يبرز الدور المحوري والأساسي للمنظومة التعليمية التي لا بد لها أن ترتقي بأدائها لتحقيق متطلبات تأهيل الشباب الإماراتيين وتزويدهم بهذه المهارات. لذلك، فإن دولة الإمارات بحاجة ماسة إلى إحداث تغيير وتطوير حقيقي في النظام التعليمي الحالي للانتقال من التعليم التقليدي المبني على الحفظ والتذكر إلى التعليم المبني على مهارات التفكير الإبداعي والابتكار والبحث العلمي والنقد البناء منذ المراحل الأولى للتعليم، لكي تستطيع الدولة بناء رأس المال البشري المواطن القادر على نقل المعرفة وتوطينها.

توجيه النظام التعليمي نحو اقتصاد المعرفة والتنافسية

إن النظام التعليمي يتحرك في كثير من الدول في واحد من اتجاهين: اتجاه الإصلاح التربوي القائم على المعايير والمحاسبية والنتائج الثابتة، واتجاه اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية التي تقوم على المرونة والابتكار والإقدام على المخاطرة.[13] ويبدو التعارض جلياً بين هذين المسارين. ويميل نظام التعليم الإماراتي إلى الاتجاه الأول وإلى توجهات الإصلاح المعيارية العالمية التي لم تساعد حتى الآن في إيجاد المهارات المطلوبة لاقتصاد المعرفة، على الرغم من العديد من استراتيجيات الإصلاح التي تنادي بخلق نموذج تعليمي يؤسس لاقتصاد مبني على المعرفة.[14] فعلى الرغم من الإصلاحات الكثيرة في النظام التعليمي، لم يتم إلا القليل فيما يتعلق بالمرونة والابتكار والإقدام على المخاطرة؛ وهذه هي السمات التي تؤسس لنظام تعليمي فاعل في بناء اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية.

وتظهر في الجهة اليمنى من الشكل 1.5 الاتجاهات التعليمية العالمية التي تشدد على إدخال المعايير في التدريس والتعلم والتقويم، وتؤكد أيضاً على زيادة المحاسبية في النظام التعليمي، ومن ثم خلق بيئة أكثر تقييداً

للمعلمين. وعلى اليسار تظهر المهارات المهمة التي تؤدي إلى تحسين التنافسية الاقتصادية (المرونة، والابتكار، والإقدام على المخاطرة). وكلها تقتضي مزيداً من الحرية بالنسبة للمعلمين في المنهج الدراسي والتدريس والتقويم. ويتفق بحث آخر مع هذا التحليل، حيث يرى أن هناك حاجة إلى تبني أكبر قدر من المرونة على مستوى النظام التعليمي، وأن يسود الابتكار على مستوى المدرسة، ثم الإقدام على المخاطرة على مستوى حجرة الدراسة.[15]

ووفقاً لهذا النموذج، تقتضي المرونة على المستوى الواسع للنظام التعليمي خلق نظام إداري لامركزي يوفر حرية الاختيار للمعلمين فيما يتعلق بما يدرسونه، وبفرص التدريب المرنة، والثقة بين المعلمين والمديرين والإداريين، ولامركزية العمليات. وتشمل المرونة أيضاً وجود نظام تقويم مرن يشجع الطلاب على التنافس. غير أن هذه العمليات يجب ألا تغفل سياسات معيارية التدريس والتعلم لزيادة الإنجاز.

أما على مستوى المدرسة والجامعة، فتشمل المرونة إعطاء مساحة أكبر للمعلمين والمحاضرين للتفكير بالكيفية التي يدرسون بها، وتكامل المناهج وعدم انعزالها بعضها عن بعض وعن الأنشطة اللامنهجية، وزيادة التعاون وفترات التواصل بين المعلم والطالب لتشجيع الابتكار. ويأتي الابتكار في التدريس من خلال تبني خلق مجتمع تعلم بين المعلمين، مما يزيد من تبادل المعرفة والإبداع في التدريس.[16] وهذا يتناقض مع الوضع الراهن في دولة الإمارات، حيث يتبع المعلمون إلى حد كبير منهاجاً دراسياً مفروضاً، ووسائل تدريس تقليدية مرهونة بالامتحانات التي تكافئ الحفظ لتضمن النجاح للطالب.

ونتفق هنا مع الرأي القائل بضرورة تحرير الامتحانات من صورتها النمطية التقليدية وإدخال أشكال مختلفة من التقويم غير الاختبار الكتابي الذي يقوم على الحفظ. وندعو إلى استخدام تقويم مستمر يوضح تقدم الطلاب أولاً بأول، ويحرر المعلمين

الشكل 1.5

الإتجاهات التعليمية العالمية

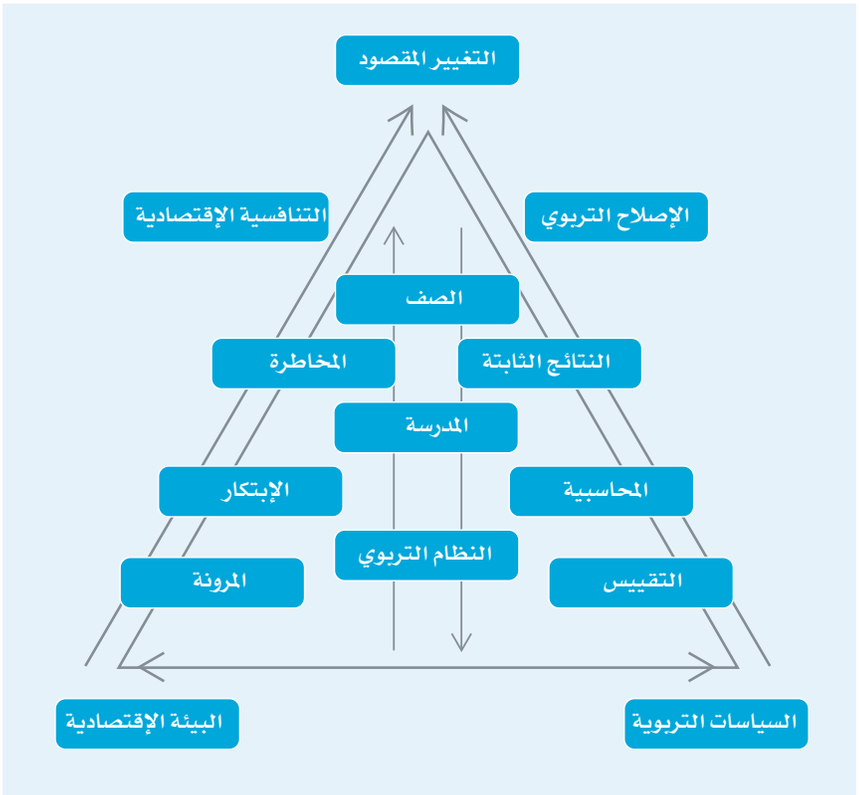

المصدر: ناتاشا ريدج 2010.

والمتعلمين من طغيان الامتحان ويمكّنهم من التدريس والتأهيل بطرق مختلفة تقود إلى الابتكار والإقدام على المخاطرة. ويجب أن يستخدم المعلمون وعلى جميع المستويات قبل المدرسية والجامعية الإقدام على المخاطرة على مستوى حجرة الدراسة من خلال استخدامهم طرق تدريس مختلفة وجديدة تشجع التعاون والتجريب. وهذا يعني خلق بيئة آمنة لا يشعر الطلاب فيها بالخوف من الرسوب حتى يستطيع الطلاب الانفتاح لاستكشاف أفكار جديدة. فالإقدام على المخاطرة هو الشغف بمحاولة شيء جديد ومختلف دون الخوف من النجاح والفشل. غير أن الخوف الشديد على تحقيق النتائج المحددة للتعلم في المنهاج الدراسي القائم على المعايير يولد الخوف من الفشل والمنافسة بين الطلاب، ومن ثم يعمل كمثبط لاستكشاف طرائق تدريس جديدة.[17]

نستخلص هنا أن هناك حاجة إلى تشجيع كل طالب على أن يكون مبدعاً داخل حجرة

إن دولة الإمارات بحاجة ماسة إلى إحداث تغيير وتطوير حقيقي في النظام التعليمي الحالي للانتقال من التعليم التقليدي المبني على الحفظ والتذكر إلى التعليم المبني على مهارات التفكير الإبداعي والابتكار والبحث العلمي والنقد البناء

الدراسة وخارجها، مع تركيز المدارس والجامعات على تنمية وحفز ثقافة الإبداع التي تعطي المعلمين الحرية لاحتضان وسائل تدريس جديدة، والابتعاد عن الكتاب المقرر حيثما لزم ذلك. وسيتطلب ذلك بالضرورة تغييراً في نظام التقويم ليسمح بأكبر قدر من المرونة على جميع المستويات. وأخيراً، فمن المهم على مستوى النظام أن يُمنح المعلمون والمديرون معاً الفرصة لأداء دور في تطوير المنهاج الدراسي، حيث إن هذا سيعزز بناء الثقة والشفافية بين مسؤولي التعليم ومن يعملون في المدارس والجامعات.

إن هذا الطرح يتماشى مع "رؤية الإمارات 2021" ويقع في لبها. فرؤية الإمارات تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة وتجاوز التلقين إلى التفكير النقدي، حتى يتزودوا بالمعارف والمهارات الأساسية التي يطلبها العالم الحديث.[18]

غير أن تشجيع المرونة والابتكار والإقدام على المخاطرة لا يمكن أن ينتهي في المدرسة أو الجامعة. فهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات أوسع لتشجيع البحث والتطوير لخلق اقتصاد معرفي مستدام. وهذا ما سوف يتعرض له الجزء التالي.

اهتمت دولة الإمارات بالبحث العلمي، إلا أن واقع البحث والتطوير لا يختلف كثيراً عن باقي الدول العربية، حيث يعاني البحث العلمي من ضعف في الإمكانيات والإنفاق والدعم والإنتاج

مواجهة تحدي البحث والتطوير

اهتمت دولة الإمارات بالبحث العلمي، إلا أن واقع البحث والتطوير لا يختلف كثيراً عن باقي الدول العربية، حيث يعاني البحث العلمي من ضعف في الإمكانيات والإنفاق والدعم والإنتاج، ويمثل تحدياً يجب التعامل معه إذا كنا ننشد نقل المعرفة وتوطينها ومن ثم الوصول إلى إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة في الدولة. ويمثل الاهتمام بالبحث والتطوير والإبداع أحد المكونات المهمة في تعزيز نظم توطين المعرفة وبما يساعد الشباب في الولوج إلى مجتمع المعرفة.

يتجلى هذا التحدي في عدة نقاط منها: قلة عدد مراكز البحوث المتخصصة، وضعف ارتباط مراكز البحوث بالمؤسسات الصناعية، وارتباط البحث في الجامعات بالترقي، وقلة عدد الباحثين وضعف مستواهم. كما يتمثل في ضعف منتجات البحث العلمي في الدولة جراء قلة الاهتمام والتشجيع والدعم المادي اللازم.[19] ومن التحديات التي تعيق حركة البحث العلمي في الدولة الافتقار إلى كوادر وطنية مدربة قادرة على إغناء البحث العلمي والنهوض به ودفعه إلى الأمام. ويضاف إلى ذلك نقص وندرة في براءات الاختراع على الرغم من احتلالها المرتبة الثانية عربيا بعد السعودية،[20] وضعف تمويل الأبحاث العلمية، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات التي تركز اهتمامها على الشق الأكاديمي، مما لا يعزز الدور الحقيقي للجامعة في خدمة المجتمع في هذا المجال.

ويمكن تلخيص أهم الأمور التي يمكن أن تساعد في مواجهة تحدي البحث العلمي والتطوير في الدولة على النحو التالي:

- زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي سواء على مستوى مؤسسات الدولة ككل، أو على مستوى الجامعات الحكومية، وإقامة شراكات بحثية مع الجامعات الخاصة المتميزة في الدولة وخارجها.

- وضع نظام حوافز مميزة للعاملين من المواطنين في البحث العلمي وفي نقل وتوطين المعرفة.

- تقديم حوافز للشباب المواطن للالتحاق بالدراسة في التخصصات العلمية من الطب والهندسة والعلوم البحتة وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصات المهمة لإنتاج المعرفة، التي تعاني من انخفاض نسب الالتحاق بها من شباب المواطنين.

- تشجيع الطلاب على استكمال دراستهم بعد الجامعية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، وذلك من خلال

الإطار 1.5

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في استشعار الحاجة إلى التعامل مع قضية البحث والتطوير والإبداع منذ عدة سنوات. ففي المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد في الأردن في مايو 2007، أطلق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحاكم دبي، وقفاً من عشرة مليارات دولار أمريكي لمؤسسة «محمد بن راشد آل مكتوم» لتعزيز المعرفة في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لم تكن الأولى من نوعها، إلا أنها تعتبر من أكبر المساهمات لمشروع المعرفة في تاريخ المنطقة.

وجاء إنشاء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بلا شك في الوقت المناسب والمثالي. فقد أوضح الإعلان عن المؤسسة أنها ستوفر فرصة فريدة للجيل الجديد للمنافسة على مستوى العالم. وكان كلام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم واضحاً لا لبس فيه حين وصف إخفاقات العالم العربي، وأوضح أن موضوع المعرفة يجب أن يُؤخذ على محمل الجد، مما يحتم على دول المنطقة، ومنها الإمارات، تبني جدول أعمال للتنمية البشرية مختلف تماماً عما درجت عليه.[21]

إن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم تطمح لدعم بناء البنية التحتية المعرفية، وإنشاء مراكز البحوث، وتقديم المنح الدراسية، والتأليف بالتعاون مع المعاهد الدولية من أجل إفادة الأجيال القادمة. ويرى محمد، أوسوليفان، وريبيري[22] أن من المُؤمل أن تُحدث المؤسسة نقلة نوعية في الأصول الفكرية في المنطقة كما فعل «بيت الحكمة» في القرن التاسع. ويؤكد بيان المؤسسة أنها ستعمل على تعزيز التنمية البشرية من خلال إنشاء وصيانة البنية التحتية للمعرفة والثقافة وبناء الشبكات للتواصل واتخاذ القرار، والترجمة، ومن خلال تطوير قادة المستقبل للمنطقة.

ويجب أن يكون الهدف الأسمى للمؤسسة هو تحويل الإنسان الإماراتي بصفة خاصة والعربي بصفة عامة من مستهلك إلى منتج للمعرفة، أو على الأقل مشارك في إنتاجها. فاستيراد البضائع التي تحتاج إلى معرفة معقدة دون معرفة الأفكار التي تقف وراءها أو وراء عملها يعيق تقدم المنطقة. وكما أشار الشيخ محمد، «فإن محاولات استيراد الحلول الجاهزة وغير الموطّنه في هذا الجزء من العالم ليس هو الطريق الصحيح لإصلاح المنطقة». وقد تخلق هذه الطريقة عوائق أمام المعرفة أكثر من أن تضع حلولاً. فمجتمع المعرفة يتطلب تعلماً يقوم على حل المشكلات ترتبط بأهداف قومية.[23]

ويجب الاستفادة من تنوع القوى العاملة التي تأتي من أقطار مختلفة ولديها خبرات وطرق تفكير مختلفة فهي تعتبر بحد ذاتها ثروة يجب استغلالها والبناء عليها. فالعاملون المقيمون في الدولة يأتون بمعارف ويستطيعون تعلم مهارات جديدة لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى. فلا يجب علينا أن نهمل هذا القطاع من رأس المال البشري. ومن الضروري تطوير استراتيجيات في إدارة المعرفة لنقل هذه الخبرات والمهارات إلى المواطنين للاستفادة منها في المستقبل.[24]

إن على مؤسسة محمد بن راشد أن تحاول جاهدة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها لأنها تعتبر، بحق، خطوة ووسيلة مهمة لتقوية نظم توطين المعرفة في الإمارات وفي الوطن العربي.

المصدر: Mohamed et al. 2008.

يُرى أن يتم تقديم حوافز للشباب المواطن للالتحاق بالدراسة في التخصصات العلمية من الطب والهندسة والعلوم البحتة وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصات المهمة لإنتاج المعرفة

الإعفاء من رسوم الدراسات بعد الجامعية، مع منح المتميزين منهم مكافآت شهرية، وتحفيزهم للاهتمام بعمليات البحث العلمي ونقل وتوطين المعرفة في التخصصات العلمية المختلفة.

- تقديم المزيد من المنح المحلية والخارجية لاستكمال الطلاب المتميزين لدراستهم بعد الجامعية، وخصوصا في التخصصات الجديدة، ذات الاهتمام العالمي المتزايد والتي تثري عملية نقل وتوطين المعرفة في الدولة.

- تشجيع الجامعات والكليات على افتتاح برامج دراسات عليا، وبخاصة في التخصصات الجديدة ذات التوجه العالمي المستقبلي، مع توفير المنح للطلاب المواطنين.

- تشجيع شركات القطاع الخاص العاملة في مجال البحث العلمي وفي مجال نقل وتوطين المعرفة في الدولة من خلال تقديم بعض الحوافز، مثل الإعفاء من رسوم تجديد الشركة وتقديم مزايا تنافسية.

مواجهه تحدي الموارد البشرية

ومن التحديات التي ناقشها التقرير محدودية القوة البشرية من المواطنين التي لا تشكل إلا نحو 11.5% من مجموع السكان حسب ما أوردناه سابقاً.[25] وهذا يتطلب التركيز على تنمية وتطوير قوة العمل المواطنة، وتكثيف الاستثمارات برأس المال البشري المواطن لخلق كوادر مواطنة تتمتع بالتفكير الإيجابي المنتج والكفاءة والجودة والتنافسية والمقدرة على الإبداع والابتكار والمهنية العالية. إلا أن هذا التقرير يؤكد أنه لا يمكن القول،

عند نقل وتوطين المعرفة وصولاً إلى إقامة مجتمع المعرفة، بعدم الاستفادة من العمالة الأجنبية، خصوصا الماهرة والمهنية منها، لأن ذلك يعني إهداراً لقوة معرفية كبيرة الحجم تتواجد على أرض الدولة وتستطيع مساعدة قوة العمل المواطنة على تطوير الذات واكتساب المهارات كخطوة لتقوية نظم تمكين المعرفة. فللقوى البشرية الأجنبية العاملة في دولة الإمارات دور كبير في التنمية في مختلف القطاعات. وهي متعددة الثقافة والمعرفة والخبرة. ويعتبر ذلك بحد ذاته مصدراً مهماً يُمكن الاعتماد عليه في نقل وتوطين المعرفة. ولتعظيم الاستفادة من الخبرات الأجنبية، يجب تعزيز التواصل والانفتاح وبناء الشراكات بين المؤسسات الأجنبية والمحلية، وبين العاملين المقيمين والمواطنين الإماراتيين.

أما فيما يخص الجانب الثاني في تحدي الموارد البشرية، وهو ظهور البطالة بين الشباب، فيجب على المؤسسات المختلفة في الدولة العمل على تشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص أو ريادة الأعمال لتحقيق أكبر قدر من الفعالية الاقتصادية لأنه من غير المنطق أن يستوعب القطاع الحكومي جميع الخريجين. فالمشاركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل للشباب من الأمور المهمة التي تصب في تعزيز فرص تمكين الشباب في المجالات المختلفة. وتبرز هنا، قضية عمل الشباب في القطاع الخاص. ذلك أن الشباب يعزفون عن العمل في هذا القطاع الحيوي الذي يعمل فيه، وفق تقارير وزارة العمل الإماراتية[26] ما نسبته 0.5 بالمئة فقط ولكي تستطيع الدولة نقل وتوطين المعرفة يجب أن تعمل على زيادة نسبة العمالة المواطنة في القطاع الخاص، لأن بناء رأس المال البشري الإماراتي في كل القطاعات عنصر ضروري لتحقيق التنمية.

ويمكن القول إن برامج التوطين في القطاع الخاص والشركات التي تفرض استخدام نسب معينة من المواطنين هي برامج وطنية لها أهميتها، إلا أنه يجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر، مع التركيز على الارتقاء بمهارات المواطنين وجعلهم قادرين على المنافسة في سوق العمل بناءً على كفاءاتهم وجدارتهم. فقد نجحت الدولة في خلق سوق تنافسية جاذبة للكفاءات من شتى بقاع الأرض، وعليها أن تدفع المواطنين إلى الدخول في مضمار هذا السوق بناء على جدارتهم. وسيخدم ذلك، بحد ذاته، عملية نقل وتوطين المعرفة التي تقوم على الشباب المتمكن من المهارات المعرفية والفاعليات والقيم المختلفة.

نجحت الدولة في خلق سوق تنافسية جاذبة للكفاءات من شتى بقاع الأرض، وعليها أن تدفع المواطنين إلى الدخول في مضمار هذا السوق بناء على جدارتهم

على المؤسسات المختلفة في الدولة العمل على تشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص أو ريادة الأعمال لتحقيق أكبر قدر من الفعالية الاقتصادية

مواجهة تحدي الهيكلية الاقتصادية

على الرغم من التقدم الهائل والملحوظ في المسيرة التنموية الاقتصادية لدولة الإمارات والتوسعات الكبرى في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل القطاعات السياحية والتجارية والمالية والصناعات التحويلية، فإن الاقتصاد الإماراتي، كما تؤكد البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد في الإمارات، ما زال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي. ولا يقتصر التنويع في الاقتصاد على التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية بل أيضا على جهود نقل وتوطين المعرفة في الإمارات. فالنمط الاقتصادي السائد يقوم في حقيقة الأمر على صناعة استخراجية لموارد طبيعية ناضبة وغير متجددة وذات قيمة معرفية مضافة منخفضة نسبيا. كما أن العديد من التوسعات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حتى لو اشتملت على استعمالات مكثفة لنواتج المعرفة، فإنها أيضا ذات قيمة معرفية مضافة منخفضة ولا تنطوي على "توطين" حقيقي للمعارف. وعلى الرغم من أهميتها ومقدرتها الواضحة على توليد دخول إضافية للدولة، فإن العديد من هذه التوسعات، كما هو الحال في قطاعات تجارية وصناعات تحويلية ذات قيمة معرفية مضافة منخفضة، لا تساهم بالشكل المطلوب في عمليات نقل وتوطين المعارف في الدولة. ومن هنا، فإن من

الضروري مضاعفة الجهود لتنويع الاقتصاد الإماراتي، مع التركيز على الصناعات والقطاعات ذات القيمة المعرفية المضافة الأعلى، مع ربط ذلك كله بجهود تأهيل المواطنين من الشباب الإماراتيين للانخراط في عمليات التنويع الاقتصادي بشكل فاعل، وصولا إلى إقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة المأمول.

مواجهة تحدي حافزية الشباب للاندماج في عمليات نقل وتوطين المعرفة

لا شك في أن دولة الإمارات قد وفرت العديد من الفرص والحوافز للشباب الإماراتي، سواء في المجالات التعليمية أو التأهيلية أو الوظيفية. كما تطورت بشكل كبير البنى التحتية الأساسية، بما فيها تلك البنى ذات العلاقة المباشرة بنقل وتوطين المعارف، فأصبحت تضاهي أكثر دول العالم تقدما. فالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مثلا، هي من أفضل البنى في المنطقة العربية والعالم، شأنها شأن البنى الأخرى للاتصالات والمواصلات. كما أن البنى الأساسية لنظم التعليم والتأهيل، من منشآت ومرافق، تقدمت بشكل كبير، ناهيك من فرص التأهيل والتعليم المتاحة للمواطنين الشباب خارج الدولة. وتعد هذه البنى والنظم عنصرا أساسيا في السعي نحو إيجاد مجتمع واقتصاد المعرفة، وذلك أمر محمود لا بد من الإشادة به. ويبقى السؤال مفتوحا حول فعالية هذه البنى والنظم في إحداث التقدم المطلوب في نقل وتوطين المعارف وحول "الاستخدام الفاعل" لما تتيحه هذه البيئات من فرص من جانب الشباب الإماراتيين بما يحقق اندماجهم في عمليات نقل وتوطين المعارف وفي إقامة مجتمعات واقتصادات المعرفة. فالشباب الإماراتيون، كما بينا سابقا، يفضلون الأعمال الوظيفية الإدارية بشكل عام، ويُقبلون بشكل قليل نسبيا على التعليم والتأهيل العالي، بشكل لا يتناسب مع الفرص المتاحة والبنى التحتية القائمة بالفعل.

والدولة، في سعيها الحثيث لرفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مدعوة أيضا للعمل على حفز الشباب على العمل الجاد في المجالات التنموية والأنشطة الاقتصادية التعليمية والبحثية ذات القيم المعرفية المضافة الأعلى وبما يخدم الشباب والاقتصاد والتنمية في الإمارات. وتتعدد سبل هذا التحفيز لتبدأ من التنشئة على قيم العمل والانتماء منذ نعومة الأظفار، إلى إيجاد نظم وأدوات تحفيز العمل المنتج. وهذه الأدوات التحفيزية يمكن أن تمتد لتشتمل على الحوافز المادية والحوافز المعنوية إضافة إلى إقامة النظم التي تحتم المنافسة المبنية على القدرات في الحصول على الوظائف والمهن. ومن شأن تبني هذه السياسات أن يدعم إدماج الشباب الإماراتيين في عمليات نقل وتوطين المعارف لمصلحتهم ومصلحة وطنهم. كما أن تعديل نظم الأجور والمعاشات التي تشجع الأنشطة الإنتاجية والإبداعية يمكن أن يعطي هذه الأنشطة القيمة التي تستحق وبما يحفز الشباب على الإقبال عليها.

ولا بد من الإشارة إلى أن محاولة الإمارات للاستثمار في المستقبل المعرفي تواجه عددا من الإشكاليات المهمة. فثقافة التنافسية والابتكار تتطلب الانفتاح والمشاركة، وقد تفضل الدولة الاعتماد على المواطنين فقط في رؤيتها وتوجهها نحو المستقبل مما يضعف من الفرص المتاحة. وعلى الرغم من وجود المحفزات، فإن عملية صناعة المعرفة ستستغرق الكثير من الوقت والجهد، خصوصا في التعامل مع الشركات العالمية التي قد تتحكم بالعملية برمتها. والإشكال الأخر هو إشكال العمالة على المستوى الزمني البعيد.

إن الثروة مهمة لبناء المستقبل، فهي تساعد على استيراد أفضل الشركات وبناء أفضل المباني وخلق أفق الاستثمار. إلا أن التطور

إن من الضروري مضاعفة الجهود لتنويع الاقتصاد الإماراتي، مع التركيز على الصناعات والقطاعات ذات القيمة المعرفية المضافة الأعلى، مع ربط ذلك كله بجهود تأهيل المواطنين من الشباب الإماراتيين للانخراط في عمليات التنويع الاقتصادي بشكل فاعل، وصولا إلى إقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة المأمول

والازدهار يحتاج إلى بعد آخر. ففي غياب القدرات المحلية القادرة على خلق اقتصاديات متنوعة ذات مستوى عالمي، لن يتحقق للمجتمع أكثر من استيراد المعرفة وبناء البنية التحتية. وبمعنى آخر، فإن الإمكانيات المادية وحدها لا تصنع مجتمع المعرفة، بل إنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الإمكانيات البشرية، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي.

إننا أمام مهمة عاجلة في عملية نقل المعرفة وتوطينها لكي تمتلك الإمارات رأسمالها البشري. وبغير ذلك ستظل الحلقة تتكرر: استيراد وجذب لأفضل الخبرات الأجنبية، وبناء أفضل البنى التحتية، وتقديم أفضل فرصة ومناخ للاستثمار، وهكذا دواليك. كذلك لا بد من إعادة النظر في الطريقة المتبعة لنقل وتوطين المعرفة. ولا يتحقق ذلك إلا بتوحيد الجهود المبعثرة بين عدة جهات اتحادية ومحلية تحت استراتيجية موحدة تعنى بوضع الأهداف التي ترمي إلى جعل الإمارات المركز الإقليمي لتوطين ونقل المعرفة في قطاعات معينة تستطيع الدولة تحقيق الريادة العلمية والتكنولوجية فيها. يضاف إلى ذلك زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي، وتشجيع الجامعات للتركيز عليه.

وهناك إشكالية أخرى تتعلق بدور القطاع الخاص في هذه العملية. فلا بد من دعم العلاقة بين مراكز الأبحاث والقطاعات الإنتاجية، والعمل على تغيير صورة القطاع الخاص الذي يقف موقفاً سلبياً، بل ويلعب دور المتفرج، ولا يسهم بفعالية في إنتاج وتوطين المعرفة، من خلال دعمه مشروعات البحث العلمي، سواء في الجامعات أو في المعاهد البحثية المتخصصة في الدولة. فالقطاع الخاص متهم بأنه لا يدعم ولا يمول مشروعات البحث العلمي ولا يستفيد ولا يوظف ولا يحول الأفكار الإبداعية التي يتوصل إليها الباحثون إلى منتجات.
كما أن المؤسسات العلمية المختلفة وبقطاعيها العام والخاص مطالبة بالاهتمام بالبحث العلمي من خلال خطوات عملية وملموسة تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في البحث العلمي في الدولة وفق منهجية علمية ومحددة، واعتمادات مالية موجهة لدعم وتمويل مشروعات البحث العلمي، وذلك لدعم توجهات الدولة في التحول إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة حسب «رؤية الإمارات 2021».

إن الإمكانيات المادية وحدها لا تصنع مجتمع المعرفة، بل إنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الإمكانيات البشرية، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة

تعتمد المنهجية المقترحة للتحرك المستقبلي نحو تحقيق الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة على أربعة عناصر رئيسية؛ أولها تعزيز نظم تمكين الشباب، وثانيهما تقوية نظم توطين المعرفة بما في ذلك عمليات نقل وإنتاج المعرفة وكذلك توظيفها بشكل داعم للتنمية الإنسانية. أما العنصر الرئيسي الثالث فيتمثل في توفير البيئات الحاضنة والداعمة لكل من العنصرين السابقين من دعم مجتمعي وهيكليات اقتصادية وأدوات مؤسسية وتشريعية ومالية ومعرفية. ويتمثل العنصر الرابع والأخير في الآليات المطلوبة على أرض الواقع لتحقيق التفاعل الإيجابي بين النظم الثلاث السابقة من أجل التحرك الفاعل لنقل وتوطين وتوظيف المعرفة، وصولاً إلى الهدف الأسمى المتمثل في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الدولة.

ووضعت آلية التحرك لإدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة في شكل سفينة تبحر وتتحرك نحو المستقبل وهو مجتمع المعرفة المنشود واقتصاد المعرفة، وصولاً إلى مستويات أرحب للتنمية الإنسانية. وتحمل السفينة على متنها كل ما يُمكّن من على متنها (وهم الشباب) من تحقيق غايتها. فقاعدة السفينة تمثل البنى والعمليات والمؤسسات

الأساسية لنقل وتوظيف وتوطين وإنتاج المعرفة ومنها الأدوات المالية والاقتصادية والتشريعية والمؤسسية والدعم المجتمعي. وعلى متنها الشباب المتسلحون بالمهارات المعرفية والقيم والمنفتحون على العالم والمنتمون للوطن والفاعلون اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. وبين قاعدة السفينة ومن على متنها مجموعة من الآليات أو الأدوات التي تسمح للشباب وتضمن له الفعالية في عمليات نقل وتوطين المعرفة، ومنها: المخصصات المالية، والتخطيط، والانفتاح والتواصل، والترجمة، والرقمنة، والمتابعة والتقويم، والشراكات العالمية والإقليمية، والتحفيز والدعم، والحوكمة الرشيدة. وتتماشى هذه الرؤية المنهجية للتحرك المستقبلي مع مقترحات التحرك على مستوى المنطقة العربية بشكل عام،[27] التي تراعي العديد من العوامل المشتركة في المنطقة العربية. إلا أن من الواجب ترجمة كل من عناصرها وتفاصيلها تبعا للخصوصيات المميزة لكل دولة على حدة. وفي ما يلي شرح لكل عنصر من عناصر نموذج التحرك المقترح، مع مراعاة الخصوصية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبخاصة في ما يتعلق بالتعامل مع التحديات والتعظيم على النجاحات والفرص المتاحة.

أولاً: تعزيز نظم تمكين الشباب: يبين الشكل 2.5 العناصر الرئيسة للنظم المطلوبة لتحقيق المشاركة الفاعلة للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة. ويتمثل العنصر الأول في هذه المنظومة في تزويد الشباب وتأهيلهم بالمهارات الملائمة التي تنسجم مع متطلبات نقل المعرفة وإنتاجها وتوظيفها. وتمتد قائمة المهارات المطلوبة من المهارات التقنية إلى مهارات التعامل مع المعلومات وتحليلها والمهارات الاجتماعية كمهارات العمل الجماعي والتواصل وغيرها. ويبرز هنا الدور المحوري والأساسي للمنظومة التعليمية التي لا بد أن ترتقي بأدائها لتحقيق متطلبات تأهيل الشباب الإماراتيين وتزويدهم بهذه المهارات.

إن بناء المهارات المطلوبة للشباب الإماراتيين عنصر محوري في عمليات إدماج الشباب، ولا بد من إعادة النظر في تعزيز هذه المنظومة. ونظراً لأهمية هذا العنصر في تحقيق المشاركة الفاعلة للشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها، فقد قدم هذا الفصل مناقشة مفصلة لكيفية التغلب على التحدي التعليمي وتمكين الشباب من اكتساب المهارات المعرفية اللازمة للولوج في مجتمع المعرفة.

ويمثل تعزيز الفعالية الاقتصادية والاجتماعية العنصر الثاني في المنظومة المطلوبة لتمكين الشباب الإماراتيين. ولا بد أن تتجلى هذه الفعاليات في زيادة نسب تشغيل الشباب وتوفير فرص العمل المنتج لهم، وتشجيع ودعم المشروعات الصغيرة، وفي العمل التطوعي والمشاركة في الجمعيات الأهلية والحكومية. ذلك أن هذه المشاركات، على اختلاف أشكالها، مؤشرات مهمة تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في نقل المعرفة وتوطينها.

أما العنصر الثالث في المنظومة المقترحة لتمكين الشباب فيتمثل في تعزيز الفعالية الثقافية التي تتضمن زيادة وعي الشباب بأهمية القراءة والبدء بمشروع وطني لها، والاهتمام بالفنون على اختلاف أنواعها، مثل المشاركة في المعارض الفنية وحضور المسرح كممارسات مهمة في بلورة الهوية الثقافية وبناء تصورات الشباب الإماراتيين للمستقبل.

وفي ما يتعلق بتمكين الشباب، يتمثل العنصر الرابع في قيم وممارسات المواطنة والانتماء. فالمواطنة الحقة، المشتملة على الاعتزاز الشخصي والوطني والإخلاص في العمل، لا تتحقق إلا في مناخ يكفل الحقوق والواجبات لأبناء المجتمع كافة، بغض النظر عن الدين أو الانتماء القبلي أو الموقع الجغرافي. كما أنها تستند على الالتزام الجماعي بجملة من مبادئ العيش المشترك بين جميع المواطنين. إن المواطنة الحقة هي شرط أساسي من

إن بناء المهارات المطلوبة للشباب الإماراتيين عنصر محوري في عمليات إدماج الشباب، ولا بد من إعادة النظر في تعزيز هذه المنظومة

شروط تمكين الشباب الإماراتي لنقل وتوطين المعرفة.

ويأتي عنصر الانفتاح والاندماج العالمي كمتطلب أساسي آخر؛ إذ لا يمكن تصور اندماج فاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة في هذا العصر دون تحليهم بقدرات معينة، مثل الانفتاح على الحضارات الأخرى وتعلم اللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية التي أصبحت لغة العصر، واستخدام التكنولوجيا والتطبيقات الحديثة، والقراءة في مجالات المعرفة المتخصصة. ولعل الانفتاح الأكبر يكون في تغير بعض الأنماط الذهنية التي لا تقبل الآخر وترفض التواصل الإيجابي معه.

أما العنصر الأخير في منظومة تمكين الشباب فيتمثل في القيم التي يؤمن بها الشباب الإماراتيين والتي توجه تصرفاتهم وممارساتهم. إن تمتع الشباب بقيم معرفية مثل احترام وتقدير المعرفة والقيم الكونية الإنسانية والقيم الاجتماعية التي تحترم القيم المجتمعية دون انغلاق أو إقصاء هو من الأمور الضرورية التي تتوجب رعايتها وتنميتها في الشباب لتمكينهم من نقل وتوطين المعرفة. فالشباب الإماراتيون، حتى وإن تمتعوا بالمهارات المطلوبة ووُفرت لهم سبل الانفتاح والفعالية الاقتصادية والثقافية، لن يستطيعوا التحرك بشكل ناجح والمساهمة بشكل جدي في توطين المعرفة إذا لم يؤمنوا ويعملوا بمنظومة قيمية تساعدهم على ذلك.

إن تمتع الشباب بقيم معرفية مثل احترام وتقدير المعرفة والقيم الكونية الإنسانية والقيم الاجتماعية التي تحترم القيم المجتمعية دون انغلاق أو إقصاء هو من الأمور الضرورية التي تتوجب رعايتها وتنميتها في الشباب لتمكينهم من نقل وتوطين المعرفة

ثانياً: تقوية نظم توطين المعرفة: أكد تقرير حالة الإمارات أن نظم توطين المعرفة تشتمل على ثلاثة عناصر تتكامل فيما بينها ويكمل بعضها بعضاً. ويتمثل العنصران الأولان المتكاملان في نقل المعارف وإنتاجها. وقد رأى التقرير أن نقل المعرفة يمثل مرحلة يمكن أن تتزامن مع إنتاج المعرفة واستنباتها محلياً، وهو عملية ضرورية للحاق بالركب العالمي في هذا المجال. وتقدم لنا البيئة المعرفية المتوفرة، وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واحدة من أهم القنوات لفعل ذلك بطريقة جدية. على أن ذلك لن يعفينا من السعي إلى تحقيق العنصر الآخر المتلازم مع نقل المعرفة والمتمثل في استخدامها وتوظيفها وصولاً إلى إنتاجها. ومن هنا فإننا نرى أن نقل المعرفة يمثل خطوة إيجابية في الطريق نحو استنباتها وإنتاجها.

وتشتمل قنوات ومجالات إنتاج المعرفة على تحفيز ودعم الأبحاث والدراسات العلمية ذات العلاقة ببناء اقتصاد ومجتمع المعرفة. كما تشتمل على دعم الإبداع والابتكار في جميع أشكاله. ولا بد أن تسترشد هذه العملية، سواء في نقل أو إنتاج المعرفة، بمبدأ الانفتاح والتواصل مع العالم لنستفيد ونسهم في الإنجازات العالمية أيضاً. ولعل بناء الشراكات والتواصل المعرفي المنتج يمثل خطوة أساسية في هذا المجال.

أما العنصر الثالث والأساسي في عمليات توطين المعرفة فهو توظيف المعارف، سواء منها المنقولة أو المنتجة، لتحقيق التنمية الإنسانية. ويجب أن تركز مجالات توظيف المعارف على جميع أوجه التنمية الإنسانية، بما فيها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. إلا أن ذلك قد يتم أولاً من خلال التركيز على المعارف الحيوية ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الإماراتي، مثل بحوث تحلية المياه والطاقة المتجددة والزراعة. وقد أظهر التقرير بعض التحديات القائمة في مجال البحث والتطوير والإبداع والابتكار والموارد البشرية في الدولة.

ثالثاً: توفير البيئات التمكينية: إن تأهيل الشباب بما يلزمهم من مهارات وقيم للاندماج الفاعل في عمليات النقل والتوطين، وتعزيز العناصر لإنتاج وتوظيف المعرفة، لن يكون كافياً لإحداث التغير المطلوب إن لم تحتضنه بيئة تمكينية محفزة وداعمة. فالدعم المجتمعي بجميع أشكاله وصوره، بما فيها ترويج ثقافة العمل والإنجاز وتعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، يمثل عنصراً رئيسياً آخر في هذه

العملية. أما الهيكلية الاقتصادية العامة فلها دور بارز بوصفها عنصراً رئيساً آخر في البيئات التمكينية المطلوبة. ويجب أن تستند هذه الهيكلية على أسس بناء اقتصاد المعرفة، وفي مقدمتها تحفيز الإبداع والتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات ذات القيم المعرفية الأعلى. ولا تقتصر البيئات التمكينية على دعم مجتمعي وحريات وهيكليات اقتصادية فقط، إذ لا بد لها من أدوات مؤثرة تُعين على تحقيق هدف الإدماج الفاعل للشباب في عمليات النقل والتوطين. فالأمر يحتاج أولا إلى أدوات معرفية حقيقية يندرج تحتها تطوير نظم التعليم وفي جميع المراحل. كما لا بد من أدوات تشريعية تضع القوانين والنظم وتحتضنها مؤسسات فاعلة تقوم على تفعيل هذه التشريعات وتوظيفها بالشكل الأفضل. كما تشتمل المتطلبات على الأدوات المالية، بما فيها التوسع في تمويل الريادة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأمين فرص التمويل للشباب، بما يتيح لهم استغلال طاقاتهم ليتحقق اندماجهم الفاعل في عمليات النقل والتوطين.

رابعاً: آليات الاندماج الفاعل للشباب: إن التفاعل المطلوب بين نظامي توطين المعرفة وتأهيل الشباب في نطاق البيئات التمكينية

يجب أن تركز مجالات توظيف المعارف على جميع أوجه التنمية الإنسانية، بما فيها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية

الشكل 2.5

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل و توطين المعرفة: الآليات والتحديات الخاصة بالإمارات

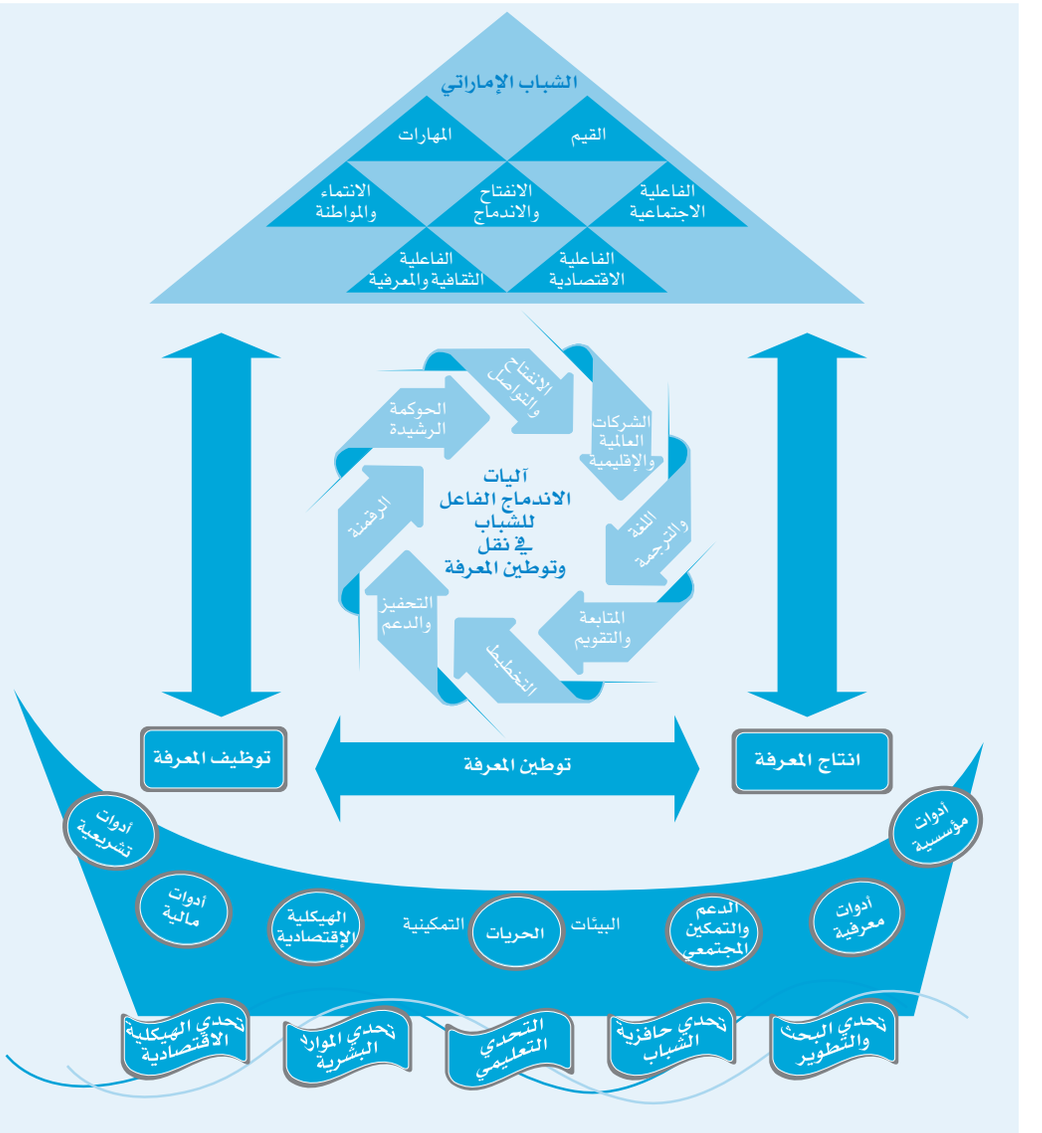

يتطلب آليات فاعلة على أرض الواقع لتحقيق هذا التفاعل بشكل ديناميكي نشط. ويأتي في مقدمتها إيجاد قنوات ملائمة للانفتاح والتواصل مع الخارج. ولعل بناء الشراكات العالمية والإقليمية في نقل المعارف وإنتاجها وتوظيفها يوفر آلية مطلوبة في هذا المجال. وتمثل الآليات العملية الأخرى من الترجمة والرقمنة ضرورة ملحة. كما أن التخطيط المتوازن والمقترن بنظم المتابعة والتقويم المستمر هو أيضاً من الآليات اللازمة. ولا بد أن تقود كل هذه العمليات حوكمة رشيدة وإدارة تستند على الفعالية الاقتصادية والاجتماعية وتضع الأطر العامة لتفعيل جميع العناصر في منظومة الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة.

وختاما...

إن تأسيس قاعدة معرفية وطنية في دولة الإمارات تستند على الاندماج الفاعل للشباب في بنائها والاستفادة من نواتجها هي من الأعمدة الأساسية لتحقيق تنمية إنسانية شاملة. من هنا، تبرز أهمية اعتماد نظرة مستقبلية شاملة حول نقل وتوطين المعرفة توجه الجهود وتسخرها في اتجاهات ومجالات أوسع من النقل الخالص للمعارف، وذلك لتطوير عملية إنتاجية للمعرفة يلعب الشباب فيها دورهم الأساسي المأمول، وتفسح المجال لا لإنتاج المعرفة فحسب بل أيضا لتوظيفها ونشرها وتطويرها. ولا بد من تحفيز الأطر المؤسسية والقانونية والاستراتيجية لضمان استدامة وتكامل الجهود، مع أخذ الطاقة الاستيعابية بالاعتبار عند رسم وتطبيق الخطط لنقل وتوطين المعرفة. ولا نغفل أهمية مشاركة جميع شرائح المجتمع، ولاسيما الشباب، والأطراف المعنية كافة، من جهات حكومية ومدنية، بما في ذلك الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن الاستراتيجيات والآليات المقترحة ليست قابلة للتطبيق فقط، بل أنها تملك معظم، إن لم نقل كافة، شروط نجاحها. فواقع الأمر في الإمارات يؤكد بوضوح توافر العناصر والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة وتفعيل مشاركة الشباب في ذلك. فالاستثمار في بناء الإنسان الإماراتي والارتقاء به في جميع المجالات يمثل أحد أهم الأولويات والتوجهات المعلنة. كما أن العديد من عناصر النجاح متوفرة على أرض الواقع، أو في السبيل إلى ذلك، حيث حققت الإمارات إنجازات ملحوظة نحو إقامة مجتمعات واقتصاد المعرفة. فالدولة تتمتع ببنية تحتية ومعلوماتية متطورة، واقتصاد قوي، وإدراك واضح لأهمية بناء المجتمع المعرفي ولضرورة الإشراك الفاعل للشباب في هذه العملية التنموية المركزية. والأهم من ذلك وجود إرادة سياسية، وعلى أعلى المستويات، مدعومة بالإرادة المجتمعية الصادقة لتحقيق الأهداف والوعي بأهمية اللحاق بركب الدول المتقدمة، وسيؤدي كل ذلك إلى أن تمخر الإمارات عباب بحور المعرفة الرحبة لتصل إلى شواطئ التنمية الإنسانية المستدامة بما يحقق عزة وسعادة الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.

إن الاستراتيجيات والآليات المقترحة ليست قابلة للتطبيق فقط، بل أنها تملك معظم، إن لم نقل كافة، شروط نجاحها. فواقع الأمر في الإمارات يؤكد بوضوح توفر العناصر والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة وتفعيل مشاركة الشباب في ذلك

الهوامش

1 World Bank 2012.
2 Helliwell et al. 2013.
3 Cornell, INSEAD & WIPO 2014.
4 OECD 2014.
5 Reiffers and Aubert 2004.
6 عبد اللطيف الشامسي 2011.
7 عبد اللطيف الشامسي 2011.
8 Weber 2011.
9 Weber 2011.
10 ميك راندال2011.
11 Weber 2011.
12 سامية الفرا2010.
13 Sahlberg 2006.
14 UAE Vision 2021.
UAE Ministry of Education 2010.
15 ناتاشا ريدج 2010.
16 DuFour, DuFour and Eaker 2008.
17 ناتاشا ريدج 2010.
18 UAE Vision 2021.
19 عمرو بيومي 2012.
20 علاء فرغلي 2013.
21 الموقع الرسمي للشيخ محمد بن راشد 2014.
22 Mohamed, O'Sullivan and Ribie're 2008.
23 Mohamed, O'Sullivan and Ribie're 2008.
24 Mohamed, O'Sullivan and Ribie're 2008.
25 مركز الإحصاء الوطني 2010.
26 عبد الحميد رضوان عبد الحميد، ورقة مرجعية للتقرير.
27 انظر تقرير المعرفة العربي للعام 2014، الصادر بالتزامن مع هذا التقرير والذي يتعامل مع هذا الموضوع من منظور إقليمي يغطي المنطقة العربية ككل.

المراجع والأوراق المرجعية

المراجع بالعربية

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2011). *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات العربية المتحدة*. https://itunews.itu.int/ar/Note.aspx?Note=1196 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2012). http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2013أ). *قياس مجتمع المعلومات، النتائج الرئيسية*. https://itunews.itu.int/Ar/Note.aspx?Note=4638 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2013ب). http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2014). *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات العربية المتحدة: تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات*. https://itunews.itu.int/ar/NotePrint.aspx?Note=1196 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

الاتحاد. (2008). *الاحتراف وتحول الأندية إلى كيانات تجارية أهم بنود القانون رقم (7)*. http://www.alittihad.ae/details.php?id=48211&y=2008&article=full تم الدخول للموقع بتاريخ 26 سبتمبر 2014.

---. (3 سبتمبر 2012). *أخبار الساعة: تمكين الشباب في صدارة أولويات القيادة الرشيدة*. http://www.alittihad.ae/details.php?id=85089&y=2012 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (4 فبراير 2013). *تفوق في التجارة الإلكترونية*. http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=70672#ixzz2NDVqabif تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

أحمد سليمان الحمادي وعبد العزيز عبد الفتاح. (2008). *أثر المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأيديولوجية الفكرية والثقافية للشباب العربي*. الإدارة العامة لمراكز الناشئة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة دولة الإمارات، الشارقة.

أخبار الخليج. (2012). *بمناسبة احتفال دولة الإمارات العربية الشقيقة اليوم بالعيد الوطني الـ 41: التجربة الإماراتية التحادية.. نموذج عربي للنجاح في التنمية والوحدة*. http://www.akhbar-alkhaleej.com/12672/article_touch/63173.html تم الدخول للموقع بتاريخ 28 سبتمبر 2014

الإمارات اليوم. (08 ديسمبر 2013). *محمد بن راشد: 10 محاور للخلوة الوزارية من أفكار شعب الإمارات*. http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-12-08-1.630003 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2012أ). *إطلاق مبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي بتكلفة مليار درهم...وتشمل كافة المدارس الحكومية..* http://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-04-10-1.475401 تم الدخول للموقع بتاريخ بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (21 مارس 2012ب). *إطلاق مشروع "متحف للفن ودار الأوبرا" وسط دبي*. http://www.emaratalyoum.com/life/culture/2012-03-21-1.470220 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2014). تقرير *التنمية البشرية 2014*. المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2009). تقرير *المعرفة العربي 2009*. دبي: دار الغرير.

---. (2012). تقرير *المعرفة العربي 2011/2010*. دبي: دار الغرير.

البنك الدولي. (2007). تقرير *التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

---. (قاعدة البيانات). (2014). *دولة الإمارات العربية المتحدة*. *http://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates* تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

البيان. (28 فبراير 2011). *رئيس الدولة يأمر بإنشاء "صندوق خليفة لتمكين التوطين"*. http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2011-02-28-1.1393406 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

حميد القطامي. (2010). *الكلمة الرئيسية. مؤتمر واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره*، 28-29. الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الخليج. (15 مايو، 2011أ). *1093 مليار درهم الناتج المحلي 2010 بنمو 1.4%*. http://www.alkhaleej.ae/economics/page/7f3b0331-4bac-4def-b51d-bb0a9d596f9d تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

الخليج. (28 مايو، 2011ب). *مصدر لإدارة الكربون تستهدف خفض الانبعاثات*. http://www.alkhaleej.ae/economics/page/a2f108a3-0ae0-404c-9d87-b89d05af5471 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

دولة الإمارات العربية المتحدة. (1971). *دستور دولة الإمارات العربية المتحدة*. http://www.gcc-legal.org/MojPortalPublic/LawAsPDF.aspx?opt&country=2&LawID=2766 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2010). *رؤية الامارات 2021*. http://www.vision2021.ae/ar تم الدخول للموقع بتاريخ 26 سبتمبر 2014.

ريم البريكي. (19 يناير 2013). *42% من طلاب معهد مصدر مواطنون*. جريدة الاتحاد. http://www.alittihad.ae/details.php?id=6877&y=2013 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

سامية الفرا. (2010). *رؤية مستقبلية للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة* . مؤتمر واقع التعليم والآفاق المستقبلية، 263-282. الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد اللطيف الشامسي. (2011). *صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد الله الجبلي. (9 ديسمبر 2013). *الإمارات... سجل وطني وعالمي حافل في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان*. *الخليج في الاعلام*. http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=gcc_press&id=2570200&cnt=205&lang=ar تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

العربية. (30 أكتوبر 2012). *الإمارات تعتمد ميزانيتها العامة بـ44.6 مليار درهم*. http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/30/246733.html تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

علاء فرغلي. (3 أكتوبر 2013). *ثاني أكبر معدل خليجيا بعد السعودية: 23 براءة اختراع إماراتية منذ 2005*. الإمارات اليوم. http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-11-03-1.619912 تم الدخول للموقع بتاريخ 1 يوليو, 2014.

علي الرشيد. (2009). *القيم والبدائل ودورها في تدعيم الفضاء الإعلامي المسؤول*. صحيفة الشرق القطرية. http://www.inteltao.gov.jo/forum/viewtopic.php?f=15&t=999 تم الدخول للموقع 30 مايو 2014.

علي سيف علي المزروعي. (2012). *أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/1-2012/a/611-650.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

عماد عبد الحميد. (23 يوليو 2013). *145 جمعية نفع و6 مؤسسات و17 صندوقاً في الدولة*. البيان. http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-07-23-1.1928122

عمرو بيومي. (23 ديسمبر 2012). *العلماء: ميزانية البحث العلمي في الدولة 0.2% من الناتج القومي*. الإمارات اليوم. http://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-12-23-1.535727 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

عين على الإمارات. (2014). *إيرينا بمدينة مصدر*. http://uae-embassy.ae/Embassies/lb/news/2011/04/24/307 تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014

كليات التقنية العليا، كليات الشارقة. (2012). *وفد وزارة التربية يطلع على مبادرة "الآي باد" في كليات التقنية العليا في الشارقة*. https://hct-portal.hct.ac.ae/News/show_news.asp?newsid=2136 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

المبادرة العربية لإنترنت حر. (2009). شبكة اجتماعية واحدة ذات رسالة قمردة– الفصل الأول. د.http://old.openarab.net/ar/node/1587 تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

المجلس الوطني للإعلام، الامارات العربية المتحدة. (2010). *الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2010*. http://www.uaeyearbook.com/Yearbooks/2010/ARB/#394. تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2014). *دليل الوسائل للإعلام*. http://nmc.gov.ae/pages/MediaDirectory.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

محمد العسومي. (2012أ). *الميزانية الاتحادية للإمارات لعام 2013: قراءة تحليلية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Mohammed_Al_Assoumi/FeatureTopic_1614.xml تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2012ب). *اقتصاد الإمارات: مؤشرات إيجابية وريادة عالمية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/nd/42;ECSSR_COOKIE=kJBLSj5FhKxfjZL12kWnym1Y24sPFBvFGrTDRS8vrGbtk02WrzCy!73778616!-1551964890?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=P128006669013837998896 45&ftId=%2FFeatureTopic%2FMohammed_Al_Assoumi%2FFeatureTopic_1565.xml&_event=viewFeaturedTopic&lang=ar تم الدخول للموقع بتاريخ 26 سبتمبر 2014.

محمد عبد الوهاب العلالي. *(يوليو 2008)*. صحيفة الثورة، عدد 16.

مراد علة. (2011). *جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة*. http://iefpedia.com/arab/wp-content/2011/12/uploads/Mourad-Illah.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 30 يونيو 2014.

مراد علة. (2013). *الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية*. دول مجلس التعاون لدول الخليج نموذجاً.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2004). *تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة*.

---. (2011). *واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره في دولة الإمارات العربية المتحدة*.

---. (2012). *التكنولوجيا تساهم في تصميم نظام تعليمي يركز على احتياجات الطلاب*. http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfls=false&_nfpb=true&lang=ar&_pageLabel=featuredTopicsPage&_event=viewFeaturedTopic&ftId=/FeaturedTopic/ECSSR/FeatureTopic_1600.xml تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

المركز الوطني للإحصاء. (2011). *منهجية تقدير السكان بالدولة: التقديرات السكانية 2006-2013*. http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202006%20-%202010.pdf تم الدخول للموقع في 25 سبتمبر 2014.

---. (2013). *الإمارات في أرقام 2012*. http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/UAENumbers2012-270514.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 28 سبتمبر 2014.

---. (2014أ). http://www.uaestatistics.gov.ae تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2014ب). *التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013*.

مصطفى عبدالعظيم. (2013). *الإمارات في مراكز متقدمة ضمن 50 مؤشر عالمي للتنافسية*. الاتحاد. http://www.alittihad.ae/details.php?id=6881&y=2013&article=full تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

المعهد العربي للتخطيط. (2012). *تقرير التنافسية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط*. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/310/310_compissue2012.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 30 يونيو 2014.

منطقة السعديات الثقافية. (2014). http://www.saadiyat.ae/ar/masterplan/saadiyat-cultural-district.html تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب. (2013). *رؤيتنا ورسالتنا*. http://www.emiratesfoundation.ae/about-us/vision-mission

مؤسسة الإمارات للطاقة النووية. (28 مايو 2013). بدء أعمال إنشاء ثاني محطات الطاقة النووية السلمية في دولة الإمارات. http://ar.enec.gov.ae/media-centre/news/content/construction-of-the-uaes-second-nuclear-power-plant-gets-underway تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 4 يوليو 2014.

موقع الموسوعة الإلكترونية لدولة الإمارات. (2014).http://www.uaepedia.ae/index.php تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

موقع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. (2014). *مؤسسة محمد بن راشد.. أداء نوعي في نقل وتوطين المعرفة*. http://www.sheikhmohammed.co.ae/vgn-ext-templating/v/index.jsp?vgnextoid=39a57ddd43343410VgnVCM1000003f64a8c0RCRD&vgnextchannel=b40e73122c6e0310VgnVCM1000004d64a8c0RCRD&vgnextfmt=default&date=1389088337083 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

موقع مبادلة. (2011). *شركة مبادلة – جي اي كابيتال تشهد نمو ملحوظ*. https://mubadala-ge.com/ar/news/news3.html تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

---. (2014أ). http://www.mubadala.com/ar/index تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2014ب). https://www.mubadala.com/en/what-we-do/aerospace/strata تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

---. (2014ج). *مصدر للطاقة النظيفة*. https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/business-unit/masdar/masdar-clean-energy تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

موقع مصدر. (2014). "مدينة مصدر". http://www.masdar.ae/assets/downloads/content/272/masdar_city_free_zone_brochure_arb.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 30 سبتمبر 2014.

ميك راندال. (2011). *الاتجاهات العالمية وتأثيرها في التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة*. مؤتمر واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره، 223-247. الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ناتاشا ريدج. (2010). *دور المنهاج الدراسي في خلق اقتصاد مبني على المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة*. مؤتمر واقع التعليم والآفاق المستقبلية لتطويره، 79-112. الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نجيب الشامسي. (11 يوليو 2010). *إشكالات البحث العلمي في الإمارات*. الإمارات اليوم. http://www.emaratalyoum.com/opinion/2010-07-11-1.264945 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

الهيئة الوطنية للبحث العلمي. الإمارات. (2014). موقع الهيئة. http://www.nrf.ae/. تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

هيئة المعرفة والتنمية البشرية. (2009). *جهاز الرقابة المدرسية في دبي: التقرير السنوي 2009*. حكومة دبي. http://www.khda.gov.ae/cms/webparts/texteditor/documents/dsibarabicreportfinal.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 25 سبتمبر 2014

هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية. (2014أ). *حكومة الإمارات الإلكترونية*. http://www.tra.gov.ae/tra_initiatives-A.php تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

هيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية. (2014ب). *مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات*. (IDI 2013) http://www.tra.gov.ae/UAE_rankings-A.php تم الدخول للموقع بتاريخ 24 سبتمبر 2014.

هيئة تنمية المجتمع، حكومة دبي. (2014). http://www.cda.gov.ae/ar/Pages/default.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة. (2011). *التقرير الاقتصادي السنوي 2011*. http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/Pages/default.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2012). *التقرير الاقتصادي السنوي 2012*. ابوظبي. http://www.economy.ae/English/Documents/Annual%20Economic%20Report%202012-en.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 27 يونيو 2014.

---. (2012). *التقرير الاقتصادي السنوي 2012*. http://www.economy.ae/English/Documents/Annual%20Economic%20Report%202012-en.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

---. (2013). *التقرير الاقتصادي السنوي 2013*. http://www.economy.gov.ae/Arabic/economicstatisticsreports/pages/default.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

وزارة التربية والتعليم، الإمارات العربية المتحدة. (2014). www.moe.gov.ae تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع. (2012). *ملخص دراسة واقع استخدام الإنترنت بين الشباب الإماراتي*. الإمارات العربية المتحدة. https://www.mcycd.gov.ae/ar/Pages/StudiesResearches.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وعبدالله المنيزل. (2009). *الاتجاهات المعرفية لدى الشباب في مجتمع الإمارات*. الإمارات العربية المتحدة. https://www.mcycd.gov.ae/ar/Pages/StudiesResearches.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 24 سبتمبر 2014.

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة. (2014). http://www.mfnca.gov.ae/ar/Pages/FAQ.aspx تم الدخول للموقع بتاريخ 30 مايو 2014.

يوسف العربي. (14 أكتوبر 2012أ). *الإمارات الأولى عالمياً في انتشار «الألياف الضوئية» خلال عامين*. العبدولي. جريدة الاتحاد. http://www.alittihad.ae/details.php?id=98977&y=2012&article=full#ixzz2MK7H1lKS. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 30 مايو 2014

---. (3 نوفمبر 2012ب). *صندوق الاتصالات يبتعث 680 طالباً لتوطين صناعة التكنولوجيا*. جريدة الاتحاد. http://www.alittihad.ae/details.php?id=105508&y=2012&article=full#ixzz2NlraXsgQ. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 30 مايو 2014

المراجع بالإنكليزية

Altbach, P. (2004). *Globalization and the University: Myths and Realities in an Unequal World.* Tertiary Education and Management. Volume 10, issue 1, pp 3- 25.

Aubert, J. E., &Reiffers, J. L. (2004). *Knowledge Economies in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank. Retrieved June 27, 2014, from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986280380/15037/PAPER0Knowledge0Economies0MNA.pdf?sequence=1

Castells, M. (2000a). *End of Millenium, The Information Age: Economy, Society and Culture* (Vol. 3). Oxford, UK: Blackwell.

Castells, M. (2000b). *The Rise of the Network Society, The Information Age: Economy, Society and Culture* (Vol. 1). Oxford, UK: Blackwell.

Castells, M. (2004). *The Power of Identity, The Information Age: Economy, Society and Culture* (Vol. 2). Oxford, UK: Blackwell.

Castells, M. (2012). *Networks of Outrage and Hope. Social Movements in the Internet Age.* Cambridge, MA: Polity Press.

Cornell, INSEAD &WIPO. (2014). *The Global Innovation Index 2014. The Human Factor In innovation,* Fontainebleau, Ithaca, and Geneva. Retrieved September 25, 2014, from https://www.globalinnovationindex.org/userfiles/file/reportpdf/GII-2014-v5.pdf

Crede, A., & Mansell, R. (1998). *Knowledge Societies in a Nutshell. Information Technology for sustainable Development.* International Development Research Centre.

Dubai International Academic City (DIAC). (2014). Retrieved March 30, 2014, from http://www.diacedu.com/

Dubai Media City. (2014). Retrieved June, 2014 from http://www.dubaimediacity.com/

DuFour, R., DuFour, R., & Eaker, R. (2008). *Revisiting Professional Learning Communities at Work: New Insights for Improving Schools.* Solution Tree Press.

ESCWA. (2014). Population Information Network: *The demographic Profile of the United Arab Emirates.* Retrieved August 15, 2014, from: http://www.escwa.un.org/popin/members/uae.pdf

Ewers, M., & Malecki, J. (2010). *Leapfrogging into the Knowledge Economy: Assessing the Economic Developments Strategies of the Arab Gulf States.* Journal of Economic and Social Geography, (101:5).

Helliwell, J., Layard, R., & Sachs, J. (2013). *World Happiness Report 2013.* Retrieved September 25, 2014, from http://unsdsn.org/wp-content/uploads/201402//WorldHappinessReport2013_online.pdf

Hothouse Media. (2010). *Offshore University Campuses.* Retrieved September, 2014 from http://www.hothousemedia.com/etm/etmbackissues/apretm10/apretm10feature.html

IMD. (2014). *World Competitiveness Ranking 2014.* IMD World Competitiveness Center. Switzerland. Retrieved September 24, 2014, from http://www.imd.org/uupload/IMD.WebSite/wcc/WCYResults/1/scoreboard_2014.pdf

International Telecommunication Union. (2013). *Measuring the Information Society.* Retrieved September 25, 2014, from http://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-ICTOI-2013-SUM-PDF-E.pdf

Masdar Institute. (2014). Retrieved June, 2014, from http://www.masdar.ac.ae/

Mazawi, A. E. (2011). *The Arab Spring: The Higher Education Revolution that Is Yet to Happen.* International Higher Education (65), 12 -13.

Ministry of Higher Education and Scientific Research, United Arab Emirates. (2012). *Commission for Academic Accreditation Annual Report.* Retrieved March 30, 2014, from https://www.caa.ae/caa/images/AnnualReport2012.pdf

Mohamed, M., O'Sullivan, K., & Ribie're, V. (2008). *A Paradigm Shift in the Arab Region Knowledge Evolution.* Journal of Knowledge Management, 12(5), 107- 130.

New York University Abu Dhabi (NYUAD). (2014). *NYU Abu Dhabi Research.* Retrieved March 30, 2014, from http://nyuad.nyu.edu/en/

OECD. (1996). *The Knowledge-Based Economy.* Paris: OECD. Retrieved June 27, 2014, from http://www.oecd.org/science/sci-tech/1913021.pdf

OECD. (2000). *Knowledge Management in the Learning Society.* Paris: 0ECD. Retrieved June 6, 2014, from http://ocw.metu.edu.tr/file.php/118/Week11/oecd1.pdf

OECD. (2014). *PISA 2012 Results in Focus.* Retrieved June 27, 2014, from http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results-overview.pdf

Reiffers, J. L., & Aubert, J. E. (2004). *Knowledge Economies in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank. Retrieved June 27, 2014, from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/15037/280380 PAPER0Knowledge0Economies0MNA.pdf?sequence=1

Rogers, E. (2003). *Diffusion of Innovations.* New York: Free Press.

Sahlberg, P. (2006). *Education Reform for Raising Economic Competitiveness.* Journal of Educational Change. Retrieved September 25, 2014, from http://pasisahlberg.com/wp-content/uploads/201/301//Education-reform-for-economic-competitiveness-JEC.pdf

UAE Ministry of Education. (2010). *The Ministry of Education Strategy 2010 – 2020: Aiming in accomplishing a score of 1010/ in all of its initiatives.* Retrieved June 30, 2014, from MOE: https://www.moe.gov.ae/English/SiteDocuments/MOE%20_Strategy.pdf

UAE Vision 2021. (n.d.). *UAE National Charter 2021.* Retrieved June 30, 2014, from Vision 2021: http://www.vision2021.ae/downloads/UAE-Vision2021-Brochure-English.pdf

UNDP. (1990). *Human Development Report.* New York: Oxford University Press.

UNDP. (2013). *Human Development Report: Explanatory note on 2013 HDR composite indices-United Arab Emirates.* Retrieved June 27, 2014, from http://hdr.undp.org/sites/default/files/Country-Profiles/ARE.pdf

UNDP (2014a). Human Development Report: Explanatory note on the 2014 Human Development Report composite indices- United Arab Emirates, Retrieved September 24, 2014, from http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/ARE.pdf

UNDP (2014b). Human Development Index Trends, 1980- 2013. Retrieved September 25, 2014, from http://hdr.undp.org/en/content/table-2-human-development-index-trends-1980 -2013

UNDP (2014c). Human Development Trends by Indicator 2014. Retrieved September 25, 2014, from http://hdr.undp.org/en/data

United Nations. (2010). *E-Government Survey 2010.* New York, USA. Retrieved September 25, 2014, frrom http://unpan3.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2010-Survey/Complete-survey.pdf

United Nations. (2012). *E-Government Survey 2012.* New York, USA. Retrieved June 30, 2014, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan048065.pdf

United Nations. (2014). *E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want.* New York, USA. Retrieved August 15, 2014, from: http://unpan3.un.org/egovkb/portals/egovkb/documents/un/2014-survey/e-gov_complete_survey-2014.pdf

Walters, T., Walters, L., & Barwind, J. (2010). *Curriculum Development in the GCC – Adopting (Adapting) Models of Higher Education.* Washington, DC: The Middle East Institute: Viewpoints. Retrieved September 25, 2014, from http://www.mei.edu/content/k%C481%n-y%C481%m%C481-%k%C481%n-curriculum-development-gcc-adopting-adapting-models-higher-education

Weber, A. (2011). *The Role of Education in Knowledge Economies in Developing Countries* (Vol. 15). Procedia Social and Behavioral Sciences.

Wilkins, S. (2011). *Who Benefits from Foreign Universities in the Arab Gulf States*? Australian Universities' Review, (53:1), 73- 83.

World Bank. (2012). *Knowledge Assessment Methodology 2012: KEI and KI Indexes.* Retrieved September 25, 2014, from http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

World Bank. (2013, June 27). *World Data Bank.* Retrieved from World Bank: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

World Economic Forum. (2014a). *The Global Competitiveness Report 2013–2014.* Retrieved August 20, 2014, from: http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2013- 2014

World Economic Forum. (2014b). *The Global Information Technology Report 2014: Rewards and Risks of Big Data.* Retrieved September 25, 2014, from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalInformationTechnology_Report_2014.pdf

World Trade Organization. (1998). *Electronic Commerce and the Role of the WTO: Special Studies 2.* Geneva, Switzerland. Retrieved March 30, 2014, from http://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/special_study_e.pdf

المراجع بالفرنسية

Bourdieu, P. (1984). *Questions de Sociologie.* Paris: Editions de Minuit.

الأوراق المرجعية

عبد الحميد رضوان عبد الحميد. *الشباب في الإمارات وتوطين المعرفة: البيئات التمكينية.*

عبد الرحيم العطري. *دور طرق الإعلام والتواصل والتقنيات الحديثة في نقل وتوطين المعرفة.*

عبد الرحيم المصلوحي. *الشباب وتوطين المعرفة.*

كمال عبد اللطيف. *الشباب وتوطين مجتمع المعرفة في المفاهيم والسياقات وشروط التوطين.*

كمال نجيب. *الشباب في العالم العربي ودورهم المأمول في التنمية وفي نقل وتوطين المعرفة.*

هاني ابراهيم عطا. *استراتيجيات وآليات الادماج الفعال للشباب في نقل وتوطين المعرفة –حالة دول الإمارات العربية المتحدة.*

الملحق الإحصائي

الملحق الإحصائي

الجدول م1

توزيع السكان في الإمارات وفقاً للفئة العمرية (تقديرات منتصف عام 2010)

الفئات العمرية	2010		
	الذكور	الإناث	الجملة
(0 - 4)	63,141	60,123	123,264
(5 - 9)	60,032	57,141	117,173
(10 - 14)	61,843	57,923	119,766
(15 - 19)	63,604	60,388	123,992
(20 - 24)	58,004	60,655	118,659
(25 - 29)	45,154	47,283	92,437
(30 - 34)	29,724	30,554	60,278
(35 - 39)	23,223	24,868	48,091
(40 - 44)	16,845	18,862	35,707
(45 - 49)	14,287	15,952	30,239
(50 - 54)	11,762	11,467	23,229
(55 - 59)	9,063	7,312	16,375
(60 - 64)	7,105	5,251	12,356
(65 - 69)	6,098	3,775	9,873
(70 - 74)	4,190	3,108	7,298
(75 - 79)	1,877	1,389	3,266
(80 +)	3,157	2,837	5,994
المجموع	479,109	468,888	947,997

المصدر: المركز الوطني للإحصاء. (2012). الإمارات في أرقام 2012.
http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/UAENumbers2012-270514.pdf, تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م2

توزيع السكان المواطنين حسب الامارة (تقديرات منتصف عام 2010)

الإمارة	عدد السكان
أبوظبي	404,546
دبي	168,029
الشارقة	153,365
عجمان	42,186
أم القيوين	17,482
رأس الخيمة	97,529
الفجيرة	64,860
المجموع	947,997

المصدر: المركز الوطني للإحصاء. (2011). التقديرات السكانية 2011.
http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202006%20-%202010.pdf
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م3

مؤشرات سوق العمل والبطالة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي (2012)

	حجم القوى العاملة	نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)			نسبة التوظيف لعدد السكان (15 سنة وأكثر)	نسبة البطالة (15 سنة وأكثر) (%)			نسبة بطالة الشباب (15-24 سنة) (%)		
		الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
البحرين	741,723	87	39	71	65	4.8	18	7.4	25.4	32.3	27.5
الكويت	1,662,315	83	43	68	67	1.6	1.2	1.5	10.7	6.1	9.2
عمان	1,595,244	82	29	64	58	6.9	14.7	8.1	18.1	30.6	20.6
قطر	1,541,663	96	51	87	86	0.2	3.8	0.6	0.5	10.4	1.7
السعودية	10,382,733	76	18	52*	49**	3.1	20.8	5.6	21.2	55.5	27.8
الإمارات	6,248,007	91	47	79	76	2.4	11.6	3.8	8.4	21.5	11

المصدر: World Bank. (2014). World Bank Open Data. Retrieved August 5, 2014, from http://data.worldbank.org/
ملاحظات: *تبلغ هذه النسبة 43.5 في العام 2013 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية.
**تبلغ هذه النسبة 51.1 في العام 2013 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية.

الجدول م4

التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة وأكثر) حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للقطاع (2009)

القطاع	مواطن			غير مواطن			اجمالي		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
حكومة اتحادية	46.9	42.6	45.8	2.7	2.6	2.7	7.2	8.4	7.4
حكومة محلية	40.3	35.9	39.1	13.5	6.1	12.2	16.2	10.4	15.1
مشترك	5	8.9	6	4.1	2.6	3.8	4.2	3.5	4.1
خاص	6.7	9.3	7.4	71.6	33.4	64.6	65.1	29.9	58.4
أجنبي	0.4	1.4	0.6	1.2	2	1.3	1.1	1.9	1.2
هيئات دبلوماسية	0	0.1	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
دون منشأة	0.4	0	0.3	0.8	0.1	0.6	0.7	0.1	0.6
أسر خاصة	0.3	1.9	0.7	6	53.1	14.6	5.4	45.6	13.1

المصدر: المركز الوطني للإحصاء. (2014). مسح القوى العاملة 2009
http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/ReportDetails1/tabid/90/Default.aspx?ItemId=1847&PTID=129&MenuId=1
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م5

مؤشر اقتصاد المعرفة (الإمارت ودول مقارنة)

الدولة/ المنطقة	مؤشر اقتصاد المعرفة						مؤشر المعرفة			مرتكز الحوافز الاقتصادية			مرتكز نظم الابداع			مرتكز التعليم والموارد البشرية			مرتكز تقيمة المعلومات		
	(2000)		(2012)																		
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	التغيير بالمؤشر		2000	2012	التغيير بالمؤشر	2000	2012	التغيير بالمؤشر	2000	2012	التغيير بالمؤشر	2000	2012	التغيير بالمؤشر	2000	2012	التغيير بالمؤشر
الإمارات	48	6.05	42	6.94	0.89		5.56	7.09	1.53	7.51	6.5	-1.01	4.32	6.6	2.28	4.44	5.8	1.36	7.92	8.88	0.96
المنطقة العربية		4.14		4.21	0.07		4.12	4.17	0.06	4.21	4.30	0.09	3.93	3.98	0.05	3.69	3.72	0.03	4.73	4.83	0.10
دول مقارنة																					
إيران	95	3.6	94	3.91	0.31		4.05	4.97	0.92	2.25	0.73	-1.52	2.62	5.02	2.4	4.42	4.61	0.19	5.1	5.28	0.18
تركيا	62	5.42	69	5.16	-0.26		5.18	4.81	-0.37	6.13	6.19	0.06	5.23	5.83	0.6	4.05	4.11	0.06	6.26	4.5	-1.76
قبرص	32	7.53	35	7.56	0.03		6.46	7.5	1.04	7.73	7.71	-0.02	7.4	7.71	0.31	6.95	7.23	0.28	8.04	7.57	-0.47
ماليزيا	45	6.37	48	6.1	-0.27		6.45	6.25	-0.2	6.11	5.67	-0.44	6.62	6.91	0.29	5.41	5.22	-0.19	7.34	6.61	-0.73
الهند	103	3.14	109	3.06	-0.08		3	2.89	-0.11	3.56	3.57	0.01	3.83	4.5	0.67	2.3	2.26	-0.04	2.85	1.9	-0.95
الصين	91	3.83	84	4.37	0.54		4.17	4.57	0.4	2.82	3.79	0.97	4.35	5.99	1.64	3.36	3.93	0.57	4.8	3.79	-1.01
دول ذات مراتب مرتفعة																					
السويد	1	9.65	1	9.43	-0.22		9.73	9.38	-0.35	9.42	9.58	0.16	9.72	9.74	0.02	9.67	8.92	-0.75	9.79	9.49	-0.3
فنلندا	8	9.22	2	9.33	0.11		9.12	9.22	0.1	9.5	9.65	0.15	9.68	9.66	-0.02	8.31	8.77	0.46	9.37	9.22	-0.15
الدنمارك	3	9.32	3	9.16	-0.16		9.38	9	-0.38	9.15	9.63	0.48	9.52	9.49	-0.03	8.99	8.63	-0.36	9.63	8.88	-0.75
هولندا	2	9.34	4	9.11	-0.23		9.36	9.22	-0.14	9.27	8.79	-0.48	9.53	9.46	-0.07	9.03	8.75	-0.28	9.53	9.45	-0.08
كندا	10	9.07	7	8.92	-0.15		9.21	8.72	-0.49	8.64	9.52	0.88	9.39	9.32	-0.07	9.22	8.61	-0.61	9.03	8.23	-0.8
الولايات المتحدة الأمريكية	4	9.28	12	8.77	-0.51		9.35	8.89	-0.46	9.07	8.41	-0.66	9.55	9.46	-0.09	9.04	8.7	-0.34	9.47	8.51	-0.96
المملكة المتحدة	12	8.89	14	8.76	-0.13		8.83	8.61	-0.22	9.06	9.2	0.14	9.38	9.12	-0.26	8.11	7.27	-0.84	9.02	9.45	0.43
ترتيب مجموعات الدول بحسب مستوى الدخل																					
دول ذات اقتصاد مرتفع الدخل	1	8.84	1	8.6	-0.24		8.97	8.67	-0.3	8.45	8.39	-0.06	9.2	9.16	-0.04	8.81	8.46	-0.35	8.88	8.37	-0.51
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأعلى)	2	5.13	2	5.1	-0.03		5.15	5.07	-0.08	5.07	5.18	0.11	5.89	6.21	0.32	4.32	4.72	0.4	5.23	4.28	-0.95
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأدنى)	3	3.44	3	3.42	-0.02		3.55	3.45	-0.1	3.11	3.32	0.21	4.07	4.9	0.83	3.03	2.84	-0.19	3.54	2.62	-0.92
دول ذات اقتصاد منخفض الدخل	4	2	4	1.58	-0.42		1.99	1.58	-0.41	2.03	1.61	-0.42	2.06	2.13	0.07	1.8	1.54	-0.26	2.1	1.05	-1.05

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology (KAM). Retrieved August 5, 2014, from http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/KFDLP/EXTUNIKAM/0,,menuPK:1414738~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1414721,00.html

الجدول م6

مؤشرات التعليم الإبتدائي للإمارات والمنطقة العربية (2012)

معدل الالتحاق الاجمالي	النسبة المئوية (%)
الإمارات	91
المنطقة العربية	88
معدل عدد الطلاب لكل معلم في التعليم الابتدائي	
الإمارات	18
المنطقة العربية	18.9
العالم	24.2

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

الجدول م7

الالتحاق في التعليم المهني في الإمارات والمنطقة العربية والعالم (2012)

	نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني من مجموع الطلاب
الإمارات	1.12
المنطقة العربية	9.11
العالم	10.49
	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني
الإمارات	3997
المنطقة العربية	2854835
العالم	57858738

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

الجدول م8

عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي والجامعي (الخاص والحكومي) حسب التخصص والجنسية والجنس (خلال العام الجامعي 2013/2012)

	مواطن			غير مواطن			المجموع	نسبة المتخصصين من إجمالي الفئة (%)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	مواطنين وغير مواطنين	مواطن	غير مواطن	إجمالي
فنون وتصميم	34	836	870	329	1222	1551	2421	1.2	3.4	2.0
الهندسة	4527	2925	7452	5882	2831	8713	16165	10.3	18.9	13.6
نظم المعلومات	1810	2555	4365	1368	834	2202	6567	6.0	4.8	5.5
الاقتصاد والإدارة	8241	10362	18603	7280	6305	13585	32188	25.7	29.4	27.1
التربية	164	2123	2287	259	1671	1930	4217	3.2	4.2	3.6
اللغات الأجنبية	85	445	530	31	350	381	911	0.7	0.8	0.8
العلوم الصحية والبيئية	115	1317	1432	461	2625	3086	4518	2.0	6.7	3.8
العلوم الطبية	100	692	792	1047	2254	3301	4093	1.1	7.1	3.5
علوم الإعلام والاتصال	2958	3348	6306	878	1625	2503	8809	8.7	5.4	7.4
العلوم	58	389	447	188	336	524	971	0.6	1.1	0.8
الشريعة والقانون	6544	2775	9319	1909	1555	3464	12783	12.9	7.5	10.8
العلوم الإنسانية	711	2226	2937	468	2038	2506	5443	4.1	5.4	4.6
التعليم الأساسي	4757	12157	16914	1000	1289	2289	19203	23.4	5.0	16.2
الأغذية والزراعة	40	49	89	12	6	18	107	0.1	0.0	0.1
غير محدد	16	9	25	68	71	139	164	0.0	0.3	0.1
المجموع	30160	42208	72368	21180	25012	46192	118560	100	100	100

المصدر: حسابات فريق التقرير بناءً على بيانات المركز الوطني للإحصاء. (2013). التعليم العالي 2012/2013.
http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/ReportDetails1/tabid/90/Default.aspx?ItemId=2229&PTID=129&MenuId=1 تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م9

عدد الطلبة الخريجين من التعليم الجامعي (الخاص والحكومي) حسب التخصص والجنسية والجنس خلال الأعوام الجامعية (2012/2011-2011/2010)

	2011/2010						2012/2011								
	مواطن			غير مواطن			مواطن			غير مواطن			المجموع	نسبة المتخصصين من اجمالي الفئة (%)	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	مواطنين وغير مواطنين	مواطن	اجمالي	غير مواطن
فنون و تصميم	12	111	123	29	29	146	0	98	98	19	19	163	261	0.89	1.96	1.36
الهندسة	659	403	1062	613	613	899	991	516	1507	720	720	1090	2597	13.76	13.12	13.49
نظم المعلومات	500	897	1397	277	277	485	419	1016	1435	190	190	392	1827	13.10	4.72	9.49
الاقتصاد والإدارة	1580	2300	3880	1318	1318	2642	1797	2782	4579	1477	1477	3028	7607	41.81	36.46	39.50
التربية	13	447	460	132	132	1246	32	642	674	100	100	1242	1916	6.15	14.95	9.95
اللغات الأجنبية	7	161	168	10	10	130	1	176	177	3	3	103	280	1.62	1.24	1.45
العلوم الصحية والبيئية	22	205	227	26	26	298	64	261	325	60	60	331	656	2.97	3.99	3.41
العلوم الطبية	16	84	100	57	57	227	27	80	107	70	70	253	360	0.98	3.05	1.87
علوم الإعلام والاتصال	108	411	519	82	82	276	137	472	609	93	93	448	1057	5.56	5.39	5.49
العلوم	30	110	140	16	16	48	14	112	126	12	12	54	180	1.15	0.65	0.93
الشريعة والقانون	229	195	424	268	268	425	531	311	842	242	242	505	1347	7.69	6.08	6.99
العلوم الإنسانية	93	320	413	137	137	499	116	335	451	107	107	695	1146	4.12	8.37	5.95
الأغذية والزراعة	5	4	9	2	2	2	6	16	22	1	1	1	23	0.20	0.01	0.12
المجموع	3274	5648	8922	2967	2967	7323	4135	6817	10952	3094	3094	8305	19257	100	100	100

المصدر: حسابات فريق التقرير بناءً على بيانات المركز الوطني للإحصاء. (2013). التعليم العالي 2012/2013.
http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/ReportDetails1/tabid/90/Default.aspx?ItemId=2229&PTID=129&MenuId=1
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م10

عدد الطلبة المبتعثين بالتعليم العالي والجامعي حسب التخصص والدرجة العلمية والجنس (العام الجامعي 2012 / 2013)

الدرجة العلمية Academic Rank

التخصص	دكتوراه Doctorate			ماجستير Master			بكالوريوس Bachelor			أخرى Other			المجموع Total		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
العلوم الطبية	0	0	0	0	3	3	18	16	34	1	0	1	19	19	38
العلوم الجنائية	0	0	0	0	0	0	2	3	5	0	0	0	2	3	5
العلوم الهندسية	0	0	0	5	1	6	171	32	203	0	0	0	176	33	209
العلوم المالية والمصرفية		1	1	7	5	12	53	3	56	0	0	0	60	9	69
العلوم الإدارية	1	2	3	19	5	24	56	8	64	0	0	0	76	15	91
علوم الحاسب الآلي	0	0	0	4	2	6	15	1	16	0	0	0	19	3	22
العلوم البيئية	0	0	0	0	1	1	3	1	4	0	0	0	3	2	5
العلوم	1	0	1	0	0	0	12	4	16	0	0	0	13	4	17
العلوم السياسية	0	0	0	2	2	4	26	5	31	0	0	0	28	7	35
التربية	3	3	6	1	2	3	6	4	10	0	0	0	10	9	19
القانون	0	0	0	1	2	3	6	8	14	0	0	0	7	10	17
الإعلام	0	0	0	0	0	0	3	2	5	0	0	0	3	2	5
المجموع	5	6	11	39	23	62	371	87	458	1	0	1	416	116	532

المصدر: المركز الوطني للإحصاء. (2013). التعليم العالي .2013/2012
http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/ReportDetails1/tabid/90/Default.aspx?ItemId=2229&PTID=129&MenuId=1
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

الجدول م11

مؤشرات التقانة في الإمارات وبعض الدول العربية

الدولة	الأسر التي تملك حاسوب (أ)		نسبة المشتركين بالهاتف النقال (2013)(ب)	نسبة المشتركين بالهاتف الثابت (2013)(ج)	نسبة مستخدمي الانترنت (2013)(د)	عدد مستخدمي الفايسبوك لكل مئة فرد (ديسمبر 2012)(هـ)
	السنة	النسبة المئوية				
البحرين	2012	92.7	165.91	21.78	90	413,200
الكويت	2012	82.31	190.29	15.08	75.5	890,780
عمان	2011	58	154.65	9.67	66.5	584,900
قطر	2012	91.51	152.64	19.02	85.3	671,720
السعودية	2010	57.3	176.5	16.37	60.5	5,852,520
الإمارات	2012	85.2	171.87	21.32	88	3,442,940
المنطقة العربية	...	...	...	...	...	45,805,180

المصادر: (أ) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2013/Core_Indicators.xls
(ب) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Mobile_cellular_2000-2013.xls
(ج) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Fixed_tel_2000-2013.xls
(د) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Individuals_Internet_2000-2013.xls
(هـ) Internet World Stats. (2014). Retrieved August 5, 2014, from: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

الجدول م12

مؤشر الجاهزية الشبكية في الإمارات وبعض الدول العربية

الدولة	قيمة المؤشر (2013)	الترتيب العالمي (138 دولة) (2013)	قيمة المؤشر (2014)	الترتيب العالمي (148 دولة) (2014)
الإمارات	4.8	24	5.2	24
عمان	4.25	40	4.56	40
قطر	4.79	25	5.22	23
البحرين	4.64	30	4.86	29
السعودية	4.44	33	4.78	32
الكويت	3.74	75	3.96	72

المصدر: World Economic Forum (2014). The Network Readiness Index 2014. Retrieved August 15, from http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index

الجدول م13

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2011 و 2012)

الدولة	المرتبة (2012)	الدليل (2012)	المرتبة (2011)	الدليل(2011)
قطر	31	6.54	30	6.41
الإمارات	33	6.41	45	5.68
البحرين	39	6.3	42	5.79
السعودية	50	5.69	48	5.46
عمان	54	5.36	58	4.8

المصدر: International Telecommunication Union (ITU). (2013).Measuring the Information Society. Geneva: ITU. Retrieved August 15, 2014, from http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf

ملاحظة: يتضمن الترتيب 157 دولة مشمولة في تقرير العام 2013 ويتراوح الدليل من 0 (أسوأ أداء) إلى 10 (أفضل أداء).

الجدول م14

الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة في الإمارات وبعض الدول العربية (2012)

الترتيب	الدولة	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	نسبة واردات المعدات والآلات من اجمالي الواردات	صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	الانفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الانتاج	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	عدد براءات الاختراع	عدد المقالات العلمية والتقانية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة
4	البحرين	0.00	0.08	0.67	0.40	0.00	0.03	0.00	0.09	0.16
5	الإمارات	0.04	0.40	0.64	0.51	0.00	0.00	0.01	0.08	0.21
11	السعودية	0.01	0.79	0.44	0.59	0.01	0.00	0.01	0.04	0.24
13	قطر	0.00	0.91	0.32	0.58	0.00	0.00	0.01	0.08	0.24
14	الكويت	0.01	0.59	0.00		0.03	0.04	0.02	0.18	0.12
17	عمان	0.01	0.91	0.48	0.55	0.00	0.00	0.00	0.09	0.25
	متوسط الدول العربية	0.03	0.46	0.43	0.51	0.05	0.05	0.00	0.06	0.19
	متوسط دول المقارنة	0.35	0.60	0.18	0.80	0.33	0.35	0.12	0.35	0.38
	حجم الفجوة بين المنطقة العربية ودول المقارنة	-91%	-23%	139%	-36%	-85%	-86%	-100%	-83%	-50%

المصدر: المعهد العربي للتخطيط . (2102). تقرير التنافسية العربية. الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/310/310_compissue2012.pdf
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

ملاحظة: تتضمن الدراسة 30 دولة ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 1 (أفضل أداء).

الجدول م15

مؤشر الابتكار العالمي (2014)

دولة الإمارات	النتيجة (0-100) أو القيمة	المرتبة
مؤشر الابتكار العالمي	43.2	36
مؤشر فرعي لمخرجات الابداع	30.3	68
مؤشر فرعي لمدخلات الابداع	56.2	25
نسبة فاعلية الابتكار	0.5	127
مؤشر الابتكار العالمي (2013)	41.9	38
المؤشر الفرعي: مدخلات الابتكار	**56.2**	**25**
المؤسسات	76.6	30
البيئة السياسية	75	34
البيئة التنظيمية	82	27
بيئة الأعمال	72.9	36
رأس المال البشري والبحوث	62.1	4
التعليم	66.3	2
التعليم العالي	100	1
البحث والتطوير	19.9	44
البنية التحتية	55.9	18
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	71.2	18
البنية التحتية العامة	53.7	12
الاستدامة البيئية	42.7	50
التطور في السوق	46.2	85
قرض	37.3	63
الاستثمار	25.2	12
التجارة والتنافسية	76.2	58
تطور بيئة الأعمال	40.3	34
العاملين في مجال المعرفة	37.6	78
روابط الابتكار	63.8	2
استيعاب المعرفة	19.5	104
المؤشر الفرعي: مخرجات الابتكار	**30.3**	**68**
مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	14.3	132
خلق المعرفة	7.7	92
تأثير المعرفة	34.9	82
نشر المعرفة	0.3	141
مخرجات ابداعية	46.2	21
النواتج الإبداعية غير الملموسة	74.2	1
السلع والخدمات الإبداعية	4.9	111
الإبداع على شبكة الإنترنت	31.7	46

المصدر: Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2014). The Global Innovation Index 2014: The Human Factor In innovation, Fontainebleau, Ithaca, and Geneva.

ملاحظة: يتضمن الترتيب 142 دولة مشمولة في تقرير العام 2014، ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 100 (أفضل أداء)، أو القيمة الفعلية للمؤشر الفرعي.

الجدول م16

ترتيب مؤشر الابتكار العالمي (عامي2013 و 2014)

الدولة	النتيجة (100-0) (2013)(ب)	الترتيب على الصعيد العالمي (2013)(ب)	النتيجة (100-0) (2014)(أ)	الترتيب على الصعيد العالمي (2014)(أ)
الإمارات	41.9	38	43.25	36
السعودية	41.2	42	41.61	38
قطر	41	43	40.31	47
البحرين	36.1	67	36.26	62
الأردن	37.3	61	36.21	64
الكويت	40	50	35.19	69
عمان	33.3	80	33.87	75
لبنان	35.5	75	33.6	77
تونس	35.8	70	32.94	78
المغرب	30.9	92	32.24	84
مصر	28.5	108	30.03	99
الجزائر	23.1	138	24.2	133
اليمن	19.3	142	19.53	141
السودان	19.8	141	12.66	143

المصادر: (أ) Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2014). The Global Innovation Index 2014: The Human Factor In innovation, Fontainebleau, Ithaca, and Geneva.

(ب)* Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2013). The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation. Geneva, Ithaca, and Fontainebleau.

ملاحظة: يتضمن الترتيب 142 دولة مشمولة في كل من تقريري العام 2014 و تقرير العام 2013، ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 100 (أفضل أداء)، أو القيمة الفعلية للمؤشر الفرعي.

الجدول م17

مؤشرات التنافسية العالمية

الدولة	(2013 - 2012)				(2014 - 2013)					
	مؤشر التنافسية		مؤشر التنافسية		المتطلبات الأساسية		تعزيز الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
قطر	11	5.38	13	5.24	5	6.01	18	5.02	14	5.08
السعودية	18	5.19	20	5.1	14	5.73	27	4.69	29	4.33
الإمارات	24	5.07	19	5.11	4	6.04	20	5	24	4.67
عمان	32	4.65	33	4.64	13	5.77	29	4.45	39	4.05
البحرين	35	4.63	43	4.45	25	5.46	38	4.5	59	3.71
الكويت	37	4.56	36	4.56	32	5.22	77	3.95	101	3.34

المصدر: World Economic Forum. (2013). The Global Competitiveness report 2013-2014. Geneva: World Economic Forum. Retrieved August 15, 2014, from http://reports.weforum.org/the-global-competitiveness-report-2013-2014/ Accessed: 20 September 2013

ملاحظة: يتضمن الترتيب 148 دولة ويمتد المؤشر من 1 (أسوأ أداء) إلى 7 (أفضل أداء).

الجدول م18

مؤشرات التنافسية العربية في الإمارات وبعض الدول العربية (2012)

الترتيب	الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
4	البحرين	0.58	0.48	0.53
5	الامارات	0.58	0.47	0.52
11	السعودية	0.52	0.43	0.47
13	قطر	0.53	0.41	0.47
14	الكويت	0.53	0.39	0.46
17	عمان	0.50	0.35	0.43
	متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39
	متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50

مؤشر التنافسية الجارية

	قيم المؤشرات الفرعية	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
الأداء الاقتصادي	0.46	0.51	0.51
بنية الأعمال والجاذبية	0.62	0.44	0.51
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.49	0.37	0.53
البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات	0.65	0.26	0.29
جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر	0.55	0.47	0.54
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.83	0.62	0.59
تكلفة الأعمال	0.58	0.48	0.61
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.54	0.37	0.4
الانتاجية والتكلفة	0.53	0.47	0.52
مؤشر التنافسية الجارية	0.52	0.39	0.5

مؤشر التنافسية الكامنة

	قيم المؤشرات الفرعية	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0.21	0.19	0.38
رأس المال البشري	0.53	0.48	0.66
نوعية البنى التحتية التقانية	0.66	0.37	0.47
مؤشر التنافسية الكامنة	0.47	0.35	0.5

المصدر: المعهد العربي للتخطيط. (2012). تقرير التنافسية العربية. الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الجدول م19

مؤشر مدركات الفساد لدولة الإمارات

الترتيب العالمي (2013)	26
قيمة المؤشر (2013)	69
قيمة المؤشر (2012)	68

المصدر: Transparency International. (2013). The Corruption Perception Index. Retrieved August 15, 2014, from: http://cpi.transparency.org/cpi2013/results/#myAnchor1

ملاحظة: يصدُر مؤشر مدركات الفساد عن الشفافية الدولية ويتضمن ترتيب 177 دولة مشمولة بمؤشر 2013 على مقياس من 0 (وجود تصور بدرجة عالية من الفساد) إلى 100 (وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية).

الجدول م20

مؤشر السعادة للدول العربية وبعض دول المقارنة (2010 - 2012)

الدنمارك	7.693
الإمارات	7.144
الولايات المتحدة الأمريكية	7.082
عمان	6.853
قطر	6.666
الكويت	6.515
السعودية	6.48
اليابان	6.064
ماليزيا	5.76
الجزائر	5.422
الأردن	5.414
تركيا	5.345
ليبيا	5.34
البحرين	5.312
الصين	4.978
لبنان	4.931
المغرب	4.885
تونس	4.826
العراق	4.817
موريتانيا	4.758
دولة فلسطين	4.7
جيبوتي	4.69
السودان	4.401
مصر	4.273
اليمن	4.054
سوريا	3.892
جزر القمر	3.851

المصدر: Helliwell, J., Layard, R., & Sachs, J. (2013). World Happiness Report. United Nations.
http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2014/02/WorldHappinessReport2013_online.pdf
تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تكتسب قضية دمج الشباب وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة أهمية خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. فهي واحدة من الدول الصاعدة باطراد والطامحة بثبات إلى تحقيق أعلى معدلات ممكنة من التنمية، وإلى ولوج عوالم المعرفة الإنسانية في مجالاتها الأرحب. وتشير «رؤية الإمارات 2021» بوضوح إلى إرادتها في أن تصبح من أفضل دول العالم.

إن تأسيس قاعدة معرفية وطنية في دولة الإمارات تستند على الاندماج الفاعل للشباب في بنائها والاستفادة من نواتجها هي من الأعمدة الأساسية لتحقيق تنمية إنسانية شاملة. من هنا، تبرز أهمية اعتماد نظرة مستقبلية شاملة حول نقل وتوطين المعرفة توجه الجهود وتسخرها في اتجاهات ومجالات أوسع من النقل الخالص للمعارف، وذلك لتطوير عملية إنتاجية للمعرفة يلعب الشباب فيها دورهم الأساسي المأمول، وتفسح المجال لا لإنتاج المعرفة فحسب بل أيضاً لتوظيفها ونشرها وتطويرها.

إن الاستراتيجيات والآليات المقترحة ليست قابلة للتطبيق فقط، بل إنها تملك معظم، إن لم نقل كافة، شروط نجاحها. فواقع الأمر في الإمارات يؤكد بوضوح توافر العناصر والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة وتفعيل مشاركة الشباب في ذلك. فالاستثمار في بناء الإنسان الإماراتي والارتقاء به في جميع المجالات يمثل أحد أهم الأولويات والتوجهات المعلنة. كما أن العديد من عناصر النجاح متوفرة على أرض الواقع، أو في السبيل إلى ذلك، حيث حققت الإمارات إنجازات ملحوظة نحو إقامة مجتمعات واقتصاد المعرفة. فالدولة تتمتع ببنية تحتية ومعلوماتية متطورة، واقتصاد قوي، وإدراك واضح لأهمية بناء المجتمع المعرفي ولضرورة الإشراك الفاعل للشباب في هذه العملية التنموية المركزية. والأهم من ذلك وجود إرادة سياسية، وعلى أعلى المستويات، مدعومة بالإرادة المجتمعية الصادقة لتحقيق الأهداف والوعي بأهمية اللحاق بركب الدول المتقدمة، وسيؤدي كل ذلك إلى أن تمخر الإمارات عباب بحور المعرفة الرحبة لتصل إلى شواطئ التنمية الإنسانية المستدامة بما يحقق عزة وسعادة الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.